











كتاب  
الجواهر النقية  
في  
أسرار الشافعية  
فقه السادة الشافعية

لطلاب العلم بالجامع الأزهر والمعاهد الدينية  
للفقيه الراجي من الله غفران المساوي  
أحمد إبراهيم البنهاوي

الطبعة الرابعة

بمباشرة الأستاذ مير علي هويداوي  
للسنة ١٣٧١ هـ - سنة ١٩٥٢ م

تمتاز هذه الطبعة عن سابقتها بالتنقيح والتصحيح والترتيب  
والزيادة في المواضيع النافعة وحكمة التشريع والأدلة

(تنبيه) لايسوغ لأحد طبع هذا بدون إذن صاحبه ويطلب من ملتزمه وناشره :  
أحمد الأحمدى بالجامع الأزهر

مطبعة حجازي

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## وبه نستعين

الحمد لله الذي وفق من شاء لفقه أحكام الدين . ونصب ذلك علامة على ارادة الخير للعالمين ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد منهل الشريعة ومنبع عين اليقين .  
 القائل من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين ، وعلى آله وصحبه المستمسكين بحبل الله المتين ( وبعد ) فلما كان من البين أن التكاليف الشرعية من أدق الأعمال ، إذ هي مسبار لأحوال المكلفين من نساء ورجال ، فلا غرابة أن وجب العلم مسائلها ما أجل منها وما فصل ، وحيث كان علم الفقه هو دواء علتها وعليه مدار صحتها كان من بين العساوم أجدر بالعناية وأحقها بنام الرعاية لذلك استخرت الله تعالى وجمعت كتابي هذا الذي أسميته (الجواهر النقية) واستخلصت جواهره من نفائس ما ألف في فقه السادة الشافعية ، ورمستها بفرائد ودرر مما هو مقرر بالجامع الأزهر والمعاهد الدينية ، فإنا ، بحمد الله من اسمه أو فرغ من كتابه فكان كل من نظره فيه أدق طبيب فأحببت أن أنشر هذه الدرة اليتيمة محبة في الله ورسوله وصاحب هذا المذهب النفيس الإمام (محمد ابن ادريس) ونفعاً للمؤمنين عامة ولطلاب العلم خاصة راجياً من الله تعالى أن يكون خالصاً لوجهه الكريم وأن يحرصه بعين عنايته ويكسوه ثوب القبول من رحمته حتى يعود على الجميع بالنفع العميم فإن الفضل بيد الله يؤتيه من يشاء والله ذو الفضل العظيم .

٢٥ ذى القعدة سنة ١٣٣٦

أول سبتمبر ١٩١٨

( ترجمة الامام الشافعي رضى الله عنه )

هو الامام الأعظم المجتهد ناصر السنة والدين أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع واليه ينسب الشافعي ابن السائب بن عبيد بن عبد بن زيد ابن هاشم بن المطلب بن عبد مناف وفيه يجتمع مع النبي صلى الله عليه وسلم وهاشم الذي في نسب الامام ليس هو الذي في نسبه صلى الله عليه وسلم بل الذي في نسب النبي عم للذي في نسب الامام - ولد بغزة وقيل غنى سنة ١٥٠ هـ خمسين ومائة ونشأ بمكة وحفظ القرآن وهو ابن سبع سنين والموطأ وهو ابن عشر وتقفه على مسلم بن خالد الزنجي مفتي مكة وأذن له بالافتاء يعني الاجتهاد المطلق وهو ابن خمسة عشر سنة ثم لازم مالكا بالمدينة المنورة وأذن له بالافتاء أيضا وقدم ببغداد فاجتمع عليه علماءؤها وأخذوا عنه وصنف فيها مذهبها القديم ثم عاد الى مكة ثم خرج الى بغداد فأقام بها شهرا ثم خرج الى مصر وصنف فيها مذهبها الجديد بمجامع عمر وثم يزل بها ناشرًا للعلم مشتغلا به الى أن مرض رضى الله عنه مرضا شديدا بسبب ضربة أصابته حتى توفاه تعالى الله يوم الجمعة سلع رجب سنة أربع ومائتين هـ بحملة عمره رضى الله عنه أربع وخمسون سنة وقد بارك الله فيه مع قلته ودفن بعد العصر بالقرافة المعروفة بترية أولاد عبد الحكم فضائله رضى الله عنه لا تحصى وشأنه لا تستقصى نفعا لله به ومتعنا في الدارين بحبته وجعلنا من خيار أتباعه وفقهنا في الدين على مذهبه آمين

( مقدمة في مبادئ علم الفقه )

الفقه ( لغة ) الفهم قيل مطلقا وقيل فهم ما دق فقط يقال فقه كفههم وزناومعنى يفقه بفتح القاف اذا سبق غيره في الفهم وفقه بعضهم اذا صار الفقه له سجية وطبيعة الفهم ارتسام صورة الشئ في الذهن ( واصطلاحا ) العلم بالأحكام الشرعية العامة المكتتب من أدلتها التفصيلية الاصطلاح لغة مطلق الاتفاق واصطلاحا اتفاق طائفة على وضع أمر لا مسمى أطلق انصرف اليه ونارة يعبرون بقولهم ( وشرعا )

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## وبه نستعين

الحمد لله الذي وفق من شاء لفقه أحكام الدين . ونصب ذلك علامة على ارادة الخير للعالمين ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد منهل الشريعة ومنبع عين اليقين .  
 القائل من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين ، وعلى آله وصحبه المستمسكين بحبل الله المتين ( وبعد ) فلما كان من البين أن التكاليف الشرعية من أدق الأعمال ، إذ هي مسبار لأحوال المكلفين من نساء ورجال ، فلا غرابة أن وجب العلم مسائلها ما أجهل منها وما فصل ، وحيث كان علم الفقه هو دواء علتها وعليه مدار صحتها كان من بين العلوم أجدر بالعناية وأحقها بتمام الرعاية فلذلك استخرت الله تعالى وجمعت كتاتي هذا الذي أسميته (الجواهر النقية) واستخلصت جواهره من نفائس ما ألفت في فقه السادة الشافعية ، ورصعتها بفوائد ودرر مما هو مقرر بالجامع الأزهر والمعاهد الدينية ، فقال ، بحمد الله من اسمه أوفر نصيب فكان كل من نظري فيه أدق طبيب فأحببت أن أنشر هذه الدرة اليتيمة محبة في الله ورسوله وصاحب هذا المذهب النفيس الإمام ( محمد ابن ادريس ) ونفعا للمؤمنين عامة ولطلاب العلم خاصة راجيا من الله تعالى أن يكون خالصا لوجهه الكريم وأن يحرصه بعين عنايته ويكسوه ثوب القبول من رحمته حتى يعود على الجميع بالنفع العميم فإن الفضل بيد الله يؤتيه من يشاء والله ذو الفضل العظيم .

٢٥ ذى القعدة سنة ١٣٣٦

أول سبتمبر ١٩١٨

وهكذا (وموضوعه) أفعال المكافين من حيث تكليفهم بها كالصلاة والصوم والزنا أو تخييرهم فيها كالأكل والشرب والمراد بالمكافين من شأنهم التكليف ليشمل الصبي فلا حاجة لذكر العباد لأدخاله كما فعل بعضهم (وفائدته) العمل بمقتضى الشرع الشريف من عبادة الخالق ومعاملة الخلائق على وجه الصحة والفوز بسعادة الدارين (وفضله) أنه أشرف من غيره باعتبار فائدته (ونسبته إلى غيره) التباين (واسناده) من الكتاب والسنة والأجماع والقياس مع مراعاة العربية والأصول (ووضعه) الأئمة المجتهدون السابقون وأولهم أبو حنيفة رضى الله عنه (ومسائله) قضاياها السكينة كقولنا الصلاة واجبة والبيعان بالخيار ما لم يتفرقا (واسعه) علم الفقه (وحكم الشارع فيه) الوجوب العيني للقدر الذى تتوقف عليه صحة العبادات والمعاملات والكفائى لما زاد على ذلك حتى يحيط بمعظم الأحكام والندب بما عدا ذلك

### (باب الطهارة)

الطهارة (لغة) النظافة و (شرعا) فعل ما استباح به الصلاة ولومن بعض الوجوه من وضوء وغسل وتيمم وإزالة نجاسة والأصل فيها قوله تعالى (إن الله يحب المتوابين ويحب المتطهرين) وقوله صلى الله عليه وسلم (مفتاح الصلاة الطهور) (وحكمة مشروعيها) دفع الدرن ونظافة الجسم والاستعداد لمقابلة ملك الملوك ولذا شرعت وسيلة إلى الصلاة ليكون المصلى على أحسن الأحوال وأقربها إلى التعظيم واكملها فى الخدمة والعبودية ولها مقاصد ووسائل ووسائل (بمقاصدها) أربعة الوضوء والغسل والتيمم وإزالة النجاسة (ووسائلها) أربعة الماء والتراب وحجر الاستنجاء والدابغ (ووسائل ووسائلها) اثنان الأولى والاجتهاد (والمياه) المشهورة التى يجوز التطهير بواحد منها سبعة ماء المطر وماء الثلج وهو النازل من السماء ماء ما لم يجمد على الأرض من شدة البرد وماء البرد وهو ما ينزل من السماء جامدا كالحلح ثم يناع وماء النهر العذب وماء البحر المالح وماء البئر وهو الثقب المستدير النازل فى الأرض سواء كان مطويا أو غير

والفرق بينهما أن الأول يكون في الأمر المتفق عليه بين طائفة مخصوصة والثاني يكون في الأمر المتلقى من الشارع كمعنى الصلاة وقد يعبر به فيما اصطلاح عليه الفقهاء لكونهم حلة الشرع (العلم) هو حكم الذهن المجازم المطابق للواقع عن دليل والمراد به هنا الظن مجازا والمراد من الظن التيهؤ لذلك بالمسكة التي يقدر بها على استنباط الأحكام ولم يخل أحد من الأئمة عنها وما ثبت عنهم من قولهم لا أدري فالعدم قدح الفكر والا لأجاب والكلام في ظن المجتهد فلا يقال لظن غيره فقه (الأحكام) جمع حكم وهو خطاب الله المتعلق بفعل المكلفين أما بالطلب أو الإباحة أو الوضع فالأولان إشارة إلى الأحكام التكيفية وهي خمسة . الأيجاب . والتعريم . والندب . والكراهة ولو خفيفة فتشمل خلاف الأولى والإباحة . والثالث إشارة إلى الأحكام الوضعية وهي كلام الله المتعلق بجعل الشيء سبباً أو شرطاً أو مانعاً أو مفسداً (الشرعية) نسبة للشرع بمعنى الشارع وهو الله تعالى حقيقة أو النبي صلى الله عليه وسلم مجازا وخرج به العلم بالأحكام الحسائية والعادية

( العملية ) وهي المتعلقة بكيفية عمل ولو قليلا كالنية فالصلاة في قولنا الصلاة واجبة عمل وكيفية الوجوب . والحكم ثبوت الوجوب للصلاة . وخرج به الأحكام الشرعية الاعتقادية كثبوت الوجوب للقدرة في قولنا القدرة واجبة لله (المكتسب) خرج به علم الله تعالى . وأما علم جبريل والنبي صلى الله عليه وسلم فمكتسب الأول من اللوح المحفوظ والثاني من جبريل . وعلى الراجح من اجتهاده صلى الله عليه وسلم إذا استنبطه من الأحكام باجتهاده فقه بالنسبة له ومن أدلة الفقه بالنسبة لنا (من أدلتها) أي من الأدلة المحصلة لها . خرج به علم النبي صلى الله عليه وسلم وجبريل بناء على أنه مكتسب (التفصيلية) خرج به علم الخلاق وهو من ينصب نفسه للذب عن مذهب أمامه كقول المزني النية في الوضوء واجبة لما قام عند أمي وكيفية أخذ الأحكام من الأدلة التفصيلية . أن تقول أقيموا الصلاة أمر والأمر للوجوب ينتج أقيموا الصلاة للوجوب

وهكذا (وموضوعه) أفعال المكافين من حيث تكليفهم بها كالصلاة والصوم والزنا أو تخييرهم فيها كالأكل والشرب والمراد بالمكافين من شأنهم التكليف ليشمل الصبي فلا حاجة لذكر العباد لأذخاله كما فعل بعضهم (وفائدته) العمل بمقتضى الشرع الشريف من عبادة الخالق ومعاملة الخلق على وجه الصحة والفوز بسعادة الدارين (وفضله) أنه أشرف من غيره باعتبار فائدته (ونسبته إلى غيره) التباین (واستداده) من الكتاب والسنة والأجاء والقياس مع مراعاة العربية والأصول (ووضعه) الأئمة المجتهدون السابقون وأولهم أبو حنيفة رضى الله عنه (ومسائله) قضاياها الكلية كقولنا الصلاة واجبة والبيعان بالخيار ما لم يتفرقا (واسمه) علم الفقه (وحكم الشارع فيه) الوجوب المعنى للقدر الذى تتوقف عليه صحة العبادات والمعاملات والكفائى لما زاد على ذلك حتى يحيط بمعظم الأحكام والنسب فيما عدا ذلك

### (باب الطهارة)

الطهارة (لغة) النظافة و (شرعا) فعل ما تستباح به الصلاة ولو من بعض الوجوه من وضوء وغسل وتيمم وإزالة نجاسة والاصل فيها قوله تعالى (ان الله يحب المتوابين ويحب المتطهرين) وقوله صلى الله عليه وسلم (مفتاح الصلاة الطهور) (وحكمة مشروعيها) دفع للذن ونظافة الجسم والاستعداد للمقابلة ملك الملوك ولذا شرعت وسيلة إلى الصلاة ليكون المصلى على أحسن الاحوال وأقربها إلى التعظيم واكملها فى الخدمة والعبودية ولها مقاصد ووسائل ووسائل (مقاصدها) أربعة الوضوء والغسل والتيمم وإزالة النجاسة (ووسائلها) أربعة الماء والتراب وحجر الاستنجاء والدابغ (ووسائل ووسائلها) اثنان الأوانى والاجتهاد (والمياه) المشهورة التى يجوز التطهير بواحد منها سبعة ماء المطر وماء الثلج وهو النازل من السماء ماء عائم يجمد على الأرض من شدة البرد وماء البرد وهو ما ينزل من السماء جامدا كالمالح ثم ينباع وماء النهر العذب وماء البحر المالح وماء البئر وهو الثقب المستدير النازل فى الأرض سواء كان مطويا أو غير

مطوى والمطوى المبني وماء العين وهو الشق في الأرض أوفى الجبل من غيه  
استدارة ينبع منها الماء على سطحها ويجمعها كل ما نزل من السماء أو ينبع من  
الأرض على أى صفة كان من أصل الخلقة (وأقسام المياه) أربعة (الأول) طاهر  
في نفسه مطهر لغيره غير مكر واستعماله وهو الماء المطلق وهو ما يقع عليه اسم  
الماء بلا قيد لازم أعند العالم بحاله من أهل العرف واللسان أى اللغة فلا يضر  
القييد المنفك كماء البئر و (الثاني) طاهر مطهر مكر واستعماله في بدن وهو الماء  
المشمس بتأثير الشمس فيه في قطر حار ببلد حار في أناة منطبع كالنحاس إلا أن  
النقد ينصفاء جوهرهما وذلك عند عدم تحقق الضرر والاحرم استعماله  
واختار النووي عدم الكراهة مطلقا ومثله في ذلك شديد البرودة والسخونة  
و (الثالث) طاهر في نفسه غير مطهر لغيره وهو الماء المستعمل في رفع حدث أو إزالة  
نجس والتغير بمخالط طاهر يستغنى الماء عنه تغيرا كثيرا يمنع إطلاق اسم الماء  
عليه فلا يضر التغير بالمجاور وهو ماء مكن فصله إذا لم يخلل منه شيء ولا اليسير ولا  
بما لا يستغنى الماء عنه كطين وطحلب وما في مقوره وممره و (الرابع) ماء متنجس  
وهو الذي اتصل به نجاسة غير معفوعة عنها وكان قليلا تغيرا ولم يتغير أو كان كثيرا  
وتغير بالنجاسة والماء القليل هو ما كان دون القلتين والكثير ما كان فلتين فأكثر  
والقلتان خمسائة رطل بغدادى تقرتيا والرطل البغدادى عند النووى ٢٨  
درهما وأربعة أسباع درهم . وعند الراعى ١٣٠ درهما وهى بالمصرى (٤٦) رطلا  
وثلاثة أسباع رطل وماد كرم مقدار القلتين بالوزن ومقدارهما بالمساحة في  
المربع ذراع وربع طولها وعرضا وعمقا وفي المدور ذراع عرضا وذراعان ونصف  
عمقا والمحيط ثلاثة أذرع وسبع وفي المثلث ذراع ونصف عرضا ومثله طولها  
وذراعان عمقا والمراد بالذراع ذراع الآدمى وهو شبران من معتدل الخلقة  
(تمة) ولواشبه طاهر أو طهور بغيره اجتمع فيهما أن بقيا واستعمل  
ما ظنه طاهرا أو طهورا وإذا ظن طهارة أحدهما من أراقة الآخر فإن تركه وتغير  
ظنه لم يعمل بالثاني



(وصل) جلود الميتة كلها تطهر بالدباغ فظاهر أو باطنا إلا جلد الكلب والخنزير وما تولد منهما أو من أحدهما مع حيوان طاهر لقوله صلى الله عليه وسلم (إيما إهاب دبغ فقد طهر) والدباغ كل شيء له حرافة ولذغ في اللسان بحيث يزيل فضلات الجلد وهو مائتته ورطوبته طاهرا كان كقرظ وشب وقشر رمان أو نجسا كذرق حمام فلا يكتفى ما ليس بحريف كتراب وملح وشمس وبعد الدبغ يصير الجلد كثوب متنجس يطهر بالغسل ولا يطهر شعر الميتة بدبغ الجلد لعدم تأثير الدباغ فيه ويعني عن قليله والميتة وهي ما زالت حياؤها غير ذكاة شرعية نجسة بجميع أجزائها من عظم وشعر وخلافهما ما عدا ميتة الآدمي فانها طاهرة بجميع أجزائها لقوله تعالى (ولقد كرمنا بني آدم) وقضية التكريم عدم التنجيس ولقوله صلى الله عليه وسلم (المؤمن لا ينجس حيا ولا ميتا) والمؤمن ليس بقيد بل الكافر كذلك وأما قوله تعالى إنما المشركون نجس فالمراد نجاسة الاعتقاد

(وصل) كل أناء ولو نفيسا كياقوت وزبرجد يجوز استعماله واقتناؤه إلا المتخمن النعدين الذهب والفضة فلا يجوز استعماله ولا اقتناؤه لرجل أو امرأة من غير حاجة لقوله صلى الله عليه وسلم (لا تشربوا من آنية الذهب والفضة ولا تأكلوا في صحافها) وغيرهما من نحو مكحلة ومروود وخلال وابرة وملعقة ومبضرة مقيس عليهما ولما في ذلك من تضيق النعدين والخيلاء وكسر قلوب الفقراء وكما (يحرم استعمال واتخاذ إناء الذهب والفضة يحرم استعمال واتخاذ المطلق بشئ منهما إن حصل شيء تحلل بعرضه على النار أما المطلق فحرام مطلقا وكذا أخذ الاجرة عليه كأخذ الاجرة على صياغة آنية الذهب والفضة وكل شيء محرم كألة الملاحى وأما تموية السقوف والجدران بهما فحرام مطلقا وفي استدامته والجلوس تحته تفصيل أن حصل شيء بالعرض على النار حرم والا فلا وأما التحلية وهي لرق قطع من الذهب والفضة على نحو السقف فحرام مطلقا وهي غير التمويه وبحرم تحلية الكسبة وسائر المساجد بالذهب والفضة كما تحرم كسوتها بالخبر بالمرزكش بما ذكر ويحرم التفرج على المحل المعروف وكسوة مقام إبراهيم ونحوه ونقل عن البلقيني

جواز ذلك لما فيه من المتعظيم لشعائر الاسلام وأغاظة الكفار وهكذا كسوة  
تابوت الولي وعسا كره والحرمه في جميع ما ذكر صيرة على المعتقد وكذا يحرم  
استعمال واتخاذ المصنوب بذهب مطلقا وبفضه ان كانت كبيرة لغير حاجة بأن  
كانت كلها زينة أو بعضها زينة وبعضها الحاجة ويكره ان كانت كبيرة لحاجة  
أو صغيرة كلها زينة أو بعضها زينة وبعضها الحاجة أو شك في الصغير والكبير  
ويباح ان كانت صغيرة كلها الحاجة وخاتم الذهب حرام على الرجال وأما خاتم الفضة  
فيسن للرجال والنساء ما لم يخرج عن العادة والختم من أحدهما حرام مطلقا

### ﴿ باب الاستنجاء ﴾

قدمناه على الوضوء مراعاة للافضل ومن آخره نظر الى صحة الوضوء قبله ثم  
إذا أراد الصلاة استنجى بحائل بخلاف التيمم وضوء صاحب الضرورة وشرع  
مع الوضوء ليلة الاسراء وهو بالحجر رخصة ومن خصائصنا بخلاف الماء فأول  
من استنجى به سيدنا ابراهيم عليه السلام والاصل فيه قوله صلى الله عليه وسلم ( انما  
أنالكم مثل الوالد أعلمكم إذا أتيتم الغائط فلا تستقبل أحدكم القبلة ولا يستدبرها  
وليستج بثلاثة أحجار ليس فيهاروث ولا رمة ) أى عظم وهو ظهارة مستقلة  
( وحكمة مشروعية انه نجاسة مخصوصة شرع التطهير منها لوطئه الحور  
العين وهو ) لغت ( طلب قطع الأذى ) شرعا ( إزالة الخارج الملوث النجس  
من الفرج عن الفرج بماء أو حجر بشرطه وهو واجب الاعلى الأنبياء لأن  
فضلاتهم طاهرة وتعتبر به الأحكام النجسة الوجوب وهو الأصل فيه ويندب لخروج  
غير ملوث كدود ويكره لخروج ريج ويحرم مع الأجزاء بالمغصوب ومع عدمه  
بالمطعوم ويباح لازالة العرق عن المحل وأركانه أربعة مستنج وهو الشخص  
ومستنجى منه وهو الخارج النجس الملوث ومستنجى فيه وهو القبل أو الدبر ومستنجى  
به وهو الماء أو الحجر وشرط صحته بالماء أربعة استمقراغ مخرج وازالة نجاسة  
واتقطاع شك واثبات يقين والواجب في الاستنجاء بالماء استعمال قدر منه بحيث  
يغلب على ظنه زال النجاسة وعلامته ظهور الخشونة في الرجال والنعمومة في النساء

ويشترط لصحة الاستنجاء بالحجر أن لا يحفر الخارج النجس وأن لا يطرأ عليه نجس آخر أو طاهر رطب وأن لا ينتقل عن المحل فان فقد شرط لا يجزىء الحجر ويجب الاستنجاء بماء أو حجر وجمعهما مع تقديم الحجر أفضل لان الحجر يزيل العين والماء يزيل الأثر من غير مخامرة لعين النجاسة وفي معنى الحجر كل جامد طاهر قالع غير محترق ويجب ثلاث مسحات ولو بثلاثة أطراف حجر وأن حصل الأتقاء بدونها لخبر مسلم نهانا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن نستنجى بأقل من ثلاثة أحجار وفي معناها ثلاثة أطراف حجر ومحل الوجوب وطهارة الحجر في غير حالة الجمع أمافيها فهما أولى ويجب الأتقاء ، ويحرم في غير المعد لقضاء الحاجة استقبال القبلة واستدبارها بلا ساتر مرفق قدر ثلثي ذراع فأكثر أو كان وبعدهن أكثر من ثلاثة أذرع أمافي المعد أو غيره مع الساتر فلا حرمته ولا كراهة فيه لقوله صلى الله عليه وسلم (إذا أتيتم الغائط فلا تستقبلوا القبلة ولا تستدبروها يقول أو غائط ولا تكن شرقوا أو غربوا) ويندب نجس البول والغائط في الماء الزاكد ونحت الشجرة التي من شأنها الأثمار وفي محل المجتمعات الخيرية وسن الأيتار لقوله صلى الله عليه وسلم (إذا استجمر أحدكم فليستجمر نرا) والاستبراء من البول عند انقطاعه بتنهيج ونثر ذكر وغير ذلك وانما لم يجب لأن الظاهر من انقطاع البول عدم عوده وقيل بوجوبه وهو محمول على ما إذا غلب على ظنه خروج شيء منه ان لم يستبرئ وعند دخول محل قضاء الحاجة تقديم رجله اليسرى وعند الخروج تقديم اليمنى وأن يقول بسم الله اللهم إني أعوذ بك من الخبث والخبائث وعند خروجه غفرانك ثلاثة الحمد لله الذي أذهب عني الأذى وعافاني ويكره له تنزيها أن يحمل ما كتب عليه قرآن أو اسم معظم كلفظ الجلالة وكأسماء الأنبياء والملائكة وخوادم الأئمة كأبي بكر وعمر سالم يكن بقصد التيممة

### ﴿مبحث السؤال﴾

فدمناه على الوضوء لأنه من سننه الفعلية الخارجة عنه المتقدمة عليه قبل غسل الكففين على المعتقد وعليه فيحتاج الى نية بأن يقول نويت سنة

الاستيائك ومن أخره جرى على الضعيف من أنه من سننه للفقيلة الداخلة  
وعليه فلا يحتاج الى نية مستقلة لشهول نية سنن الوضوء عند غسل  
الكفين له وهو (لغته) الدلك وآلته . (وشمرا) استعمال عود ونحوه في الفم  
لأذهاب التغير ونحوه بنية (وحكمة مشروعية ) ان الصلاة لما كانت مناجاة  
العبد لربه فاحسب ان يطهره من القاذورات ليكون اقرب الى التعظيم  
واكمل في العبودية وأركانه خمسة مستاك ومستاك به ومستاك منه ومستاك  
فيه ونية وهو بالنسبة للأنبياء من الشرائع القديمة لقوله صلى الله عليه  
وسلم هذا سواكى وسواك الانبياء من قبلى أى من عهد سيدنا ابراهيم  
عليه السلام لأنه أول من استاك بعود الزيتون بالنسبة للأنبياء من  
خصائص الامة المحمدية ويحصل بكل طاهر خشن يزيل القلق أى صفرة  
الأسنان فيمكنى نحو خرقة كأصبع غيره الخشنة المقصلة من حى بأذنه  
بخلاف أصبع نفسه مطلقا وقيل إنكفى أصبعه الخشنة والأفضل أن  
يكون بالأراك ثم بجريد النخل ثم الزيتون ثم ذى الريح الطيبة ما عدا  
الريحان فإنه يكره لما قيل أنه يورث الجذام ثم غيره من بقية العيدان وفى  
معناه الخرقه ثم أنه قد يجب كما اذا نذره أو توقف عليه زوال نجاسة أو  
ريح كربه علم أنه يؤذى غيره فى نحو جعة وقد يحرم كأن استاك بسواك  
غيره بغير أذنه ولا علم رضاه وقد يكره فى حقنا كراهة تنزيه للصائم ولو  
حكما بعد زوال الشمس عن وسط السماء ولو تقديرا كما فى أيام الدجال ما لم  
يكن مواصلا والا فيكره له قبل الزوال أيضا ونزول الكراهة بالغروب  
وتعود بالفجر وفى حقه صلى الله عليه وسلم يجوز له الزوال بلا كراهة  
وأما كرهه بعد الزوال لأنه يزيل التغير الحاصل من الصوم المطلوب ابقائه  
لخبر الشيخين (خلفوهم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك) وخبر (أعطيت  
أمتى فى شهر رمضان خمسا لم يعطهن أحد قبلى ثم قال وأما الثانية فانهم  
يمسونه وخلفوهم أفواهم عند الله أطيب من ريح المسك ) والأصل فيه

الاستحباب في كل حال بالنسبة إلينا لمواظبته صلى الله عليه وسلم عليه فلا تدخله الأباحة وإن كان واجبا في حقه صلى الله عليه وسلم لتبئته لتلقى الوحى ويتأكد في مواضع كالوضوء لقوله صلى الله عليه وسلم (لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل وضوء) أى امرى إيجاب . والمصلاة لقوله صلى الله عليه وسلم (لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة) ولقوله (ركعتان بسواك أفضل من سبعين ركعة بلا سواك) وقراءة القرآن والحديث والعلم الشرعى والنوم والقيام منه لأنه صلى الله عليه وسلم كان يشوص فاه بالسواك أى يبله به ويحصل أصل السنة باستعمال السواك فى الاسنان وما حولها وكما لها فى المطولات ويسن أن يكون ثلاث مرات ما لم يكن لتغير الفم وأن يجعل الخنصر من أسفل والبنصر والوسطى والسبابة فوقه والأبهام أسفل رأسه وأن يضعه خلف أذنه اليسرى بعد الاستيمالك وفيه فضائل كثيرة أوصلها بعضهم الى نيف وسبعين خصلة منها أنه مريضة للرب مسخطة للشيطان مطهرة للفم مطيب للنكهة مصف للخلاقة منك للقطنة مذكر للشادة عند الموت

### ﴿ المقصد الأول الوضوء ﴾

هو (لغة) الحسن والنضارة (وشرعا) استعمال الماء فى اعضاء مخصوصة على وجه مخصوص بنية والأصل فيه قبل الأجماع فعله صلى الله عليه وسلم وقوله كما فى الصحيحين ( لا يقبل الله صلاة أحدكم اذا أحدث حتى يتوضأ ) وقوله تعالى (يا أيها الذين آمنوا اذا قمتم الى الصلاة الآيه) وفرض مع الصلاة ليلة الاسراء قبلى الهجرة بسنة ولما كانت الآية مدينة جاءت مقررة لفعله صلى الله عليه وسلم الذى هو الأصل فى وجوب الوضوء فلذا أحرزت فى الاستدلال ( وحكمة مشروعيته ) النظافة والاستعداد لمقابلة مولاه واحداث قوة فى الجسم ونشاط فى العضلات وطهارة النفس من الذنوب وحكمة اختصاصه بهذه الأعضاء كما قيل أن آدم عليه السلام

توجه الى الشجرة بوجهه وتناول منها بيده وكان قد وضع يده على رأسه ومشى اليها برجله فأمر بتطهير هذه الاعضاء وله شروط وفرائض وسنن ومكروهات ونواقض فشروط صحته ثلاثة عشر . الاسلام . والتميز . فلا يصح من كافر وصبي غير مميز وتحقق الحدث . وطهارة الماء . وإيصاله الى العضو وتحليل ما بين الأصابع اذالم يصل إلا به . وعدم المنافي كالخيض وعدم الحائل كشمع يمنع وصول الماء الى الاعضاء ومعرفة كيفية الوضوء بأن يميز فرائضه من سننه في حق من اشتغل بالعلم زمانا يمكنه فيه تمييز الفرض من السنة وأما العايم فالشروط فيه أن لا يعتقد بفرض سنة وأن اعتقد أن السنة فرض ودوام النية ويزاد في حق صاحب الضرورة كسلس بول أو ريح دخول الوقت وتقديم الاستنجاء على الوضوء والموالة وهي سنة لغيره وفروضة ستة . النية عند غسل أول جزء من الوجه لقوله صلى الله عليه وسلم ( إنما الأعمال بالنيات ) وهي ( لغة ) مطلق القصد و ( شرعا ) قصد الشيء مقترنا بفعله فان تراخى عنه سمي عزما وحكمها الوجوب ولو في النفل ومحلها القلب وشرطها اسلام النಾಯ وتميزه والعلم بالمنوى ودوامها حكما والجزم وغسل الوجه وحده طولا ما بين منابت شعر الرأس المعتاد الى آخر الذقن وهو مجمع للحيين وهما العظمان اللذان تنبت عليهما الأسنان السفلى وحده عرضا ما بين شحمة الأذنين ويجب غسل ما عليه من شعور خفت أو كثفت ظاهرا وباطنا الاحية وعارضا كثفا من رجل فيمكن غسل ظاهرها فقط وهو مظهر عند الخطاب لا الطبقة السفلى التي تلى الرقبة . ولا ما بين طبقات الشعر فانهما من الباطن ويجب غسل جزء مجاور لحد الوجه من باب ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب وغسل اليدين مع المرفقين ويجب غسل ما عليهما من شعر كنف وغيره وغسل عظم أو ضبع بكشط ما فوقه ولو قطع بعض محل الفرض وجب غسل ما بقي ومسح بعض الرأس ولو شعرة واحدة أو بعضها في

حد الرأس وغسل الرجلين الى الكعبين وهما العظامان الناشئان عند مفصل الساق والقدم ومحل في غير لا بس الخلف أما هو فخير بين الغسل والمسح ويجب غسل ما عليه من شعر وغيره وإزالة ما تحت إظفار يمنع وصول ماء يعنى عن القليل مطلقا وعن الكثير في حق من ابتلى به وإزالة ما في شقوق من طين وشمع وغيره ما لم يترتب عليها ما يبيح التيمم وشوكة ظهر رأسها ولو قلعت بقي محلها مفتوحا فان كانت صغيرة جدا صح الوضوء والصلاة أو كبيرة وغارت في اللحم صح الوضوء لا الصلاة ما لم يتعذر إخراجها ولا يقع في عنها دليل الفرائض الاربعة الآيه المتقدمه والترتيب للاتباع رواه مسلم مع خير (ابدؤا بما بدأ الله به) وهو حقيقى بأن يبدأ بغسل الوجه مقرونا بالنسيه الخ وتقديرى كما لو انميس في الماء ناويا رفع الحدث الأصغر عند مماسه الماء لجزء من الوجه لحصوله في لحظات لطيفة ومحل وجوبه لغير الجنب لاندراج الأصغر في الأكبر فلو غسل أربعة أشخاص أربعة أعضاء دفعة واحدة ارتفع حدث الوجه فقط دون بقية الأعضاء أن نوى عند غسل الوجه لعدم الترتيب

وسننه كثيرة منها التعوذ في أوله والتمسمة بعد التعوذ وأقفا باسم الله وأكله بسم الله الرحمن الرحيم . والسواك . وغسل الكفين الى الكوعين قبل المضمضة مقرونا بنية سنن الوضوء ليحصل له ثوابها وأن يقول اللهم احفظ بدى من معاصيك كلها والمضمضة بعد غسل الكفين وأن يقول عندها اللهم أعنى على ذكرك وشكرك وحسن عبادتك . والاستنشاق بعدها وأن يقول عنده اللهم أرحنى إراحة الجنة وأن يقول عند غسل الوجه اللهم بيض وجهى يوم تبيض وجوه وتسود وجوه وأن يقول عند غسل اليد اليمنى اللهم أعطنى كتابى بيمينى وحاسبنى حسابا يسيرا وأن يقول عند اليد اليسرى اللهم لا تعطنى كتابى بشمالى ولا من وراء ظهرى ومسح جميع الرأس وأن يقول عنده اللهم حرم شعرى وبشرى على النار ومسح الأذنين ظاهرا وباطنا ماء جديد وأن يقول اللهم اجعلنى من الذين يسمعون القول فيمتنعون أحسنه . وتحليل أصابع

اليسدين والرجلين والتثليث في أفعال الوضوء وأقواله ما عدا النية . والموالاة  
وأن يقول عند غسل الرجلين اللهم ثبت قدمي على الصراط يوم تزل الأقدام وأن  
يقول بعد فراغه من الوضوء وهو مستقبل القبلة رافعا يديه الى السماء أشهد  
أن لا إله الا الله وحده لا شريك له وأشهد أن سيدنا محمد عبده ورسوله اللهم  
اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين سبحانك اللهم وبحمدك أشهد أن  
لا إله الا أنت استغفرك وأتوب اليك وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم  
ومكر وهاته كثيرة منها الأسراف في الماء إذا كان مباحا أو مملوكا له  
وبحرم في المسبل والموقوف للتطهر به كماء الميضة وتقديم اليسرى على  
اليمنى والزيادة على ثلاثة والنقص عنها لغير حاجة فإن كان حاجة كبرد فلا  
كرامة . والاستياك لصائم بعد زوال والمبالغة في المضغطة والاستنشاق  
له مطلقا والتكلم في حال الوضوء وتنشيف الأعضاء ونفضها بغير عذر ومسح  
الرقبة والوضوء في بيت الخلاء

ونواقضه خمسة . ما خرج من أحد السبلين من مريض حتى واضح سواء كان  
الخارج معتادا كبول وغائط أو نادرا كدم ودود فلا ينتقض وضوء الميت  
بالخارج من قبله أو دبره ولا ينتقض وضوء الخنثى المشكل وهو من له آلة  
رجال وآلة نساء بالخارج من أحدهما وإنما ينتقض بالخارج منهما أو من دبره  
لأنه لا تعدد فيه ونوم غير ممكن مقعده من الأرض أو الدابة أو غيرهما والنوم  
هو زوال الشعور من القلب مع استرخاء أعصاب الدماغ بسبب الأبخرة  
الصاعدة من الجوف بخلاف النعاس فإن من علامته أن يسمع كلام الحاضر بن  
وان لم يفهمه والغلبة على العقل بسكر أو انغماء وتلاقى بشرق رجل  
وامرأة بلغا حد الشهوة وليس بينهما محرمة يقينا ولا حائل لقوله تعالى  
( أولا مستم النساء ) فيبطل بالأس وضوء اللامس والمماس والبشرة ظاهرة  
الجلد تخرج بالبشرة الشعر والسن والظفر فإن لمسه لا ينتقض الوضوء  
وبقولنا بلغا حد الشهوة الصغير والصغيرة حيث لم يبلغا حد يشتهيان



فيه عند أرباب الطباع السليمة وبقولنا ليس بينهما محرمية يقينا خرج ما إذا كان محرمية ولو ظنا فلا نقض والحرم من حرم نكاحها بسبب قرابة أو رضاع أو مصاهرة ولنقض الوضوء باللمس شروط أن يكون اللبس بين مختلفي الجنس ذكررة وأنثوية وأن يكون اللباس والماسوس بلغا حد الشهوة عرفا فلا تنقض صغيرة ولا صغير لم يبلغ كل منهما حد الشهوة بخلاف ما لو بلغاها وأن انتفت بعد ذلك لنحو هرم لأنه ما من ساقطة الاولها لا قطة كما في قوله

لكل ساقطة في الحى لا قطة \* وكل كاسدة يوما لها سوق

وان يكون اللبس بالبشرة وان لا يكون كل من اللباس والماسوس محرما وان يكون اللبس بغير حائل فلو كان اللبس بحائل ولو خفيفا فلا ينقض الوضوء ومس فرج الآدمي أو حلقة دبره بباطن الكف من غير حائل فينتقض وضوء الماس دون الماسوس سواء كان كبيرا أو صغيرا أو حيا أو ميتا ولو فرج نفسه ولا ينتقض بمس فرج بهيمة ولا بمس حلقة دبرها ( وحكمة مشرعية نوافض الوضوء ) ان كل ما يخرج من البدن مما يوجب الوضوء أو لغسل كالبول والغائط والمني والحيمض أو ما هو مظنه لذلك يقتضى فتورا أو نجاسة حكومية تقوم بالأعضاء فأمرنا الشارع بوجوب التطهير عند ذلك

### ﴿ المقصد الثاني الغسل ﴾

هو ( لغة ) مطلق السيلان ( وشرعا ) سيلان الماء على جميع ظاهر البدن بنية وهو يضم الغين على الأشهر عند الفقهاء في غسل جميع البدن وبفتحها في غسل بعضه أو غيره والفتح هو الإفصح عند اللغويين مطلقا وهو من الشرائع القديمة والأصل فيه قوله تعالى ( ولا جنبا إلا عابري سبيل حتى تغتسلوا ) والسنة والاجماع ( وحكمة مشروعية ) إعادة القوى في الجسم بعد ضعفه واسترجاع نشاطه بعد تحاميله وأيضا لما تلوثت النفس بدينس الغفلة عن الله وقت الجماع اقتضت حكمة الله تعالى فرض الغسل على كل مسلم ومسلمة تطهير لذلك القدر المعنوي ولما كان موجب الجنبابة وغيرها من استيفاء اللذة بالجماع والأزال قائما بجميع

البدن أوجب الشارع فيها غسله كله وله موجبات وفرائض وسنن وشروط ومكرهات

فوجباته ستة دخول حشفة الذكر أو قدرها من مقطوعها في فرج قبل  
كان أو دبر من حي أو ميت لأدى أو غيره كهبة وإن لم ينزل لقوله صلى الله  
عليه وسلم (إذا التقى الختانان فقد وجب الغسل وإن لم ينزل) رواه مسلم وخرج  
منه أولاً من طريقه المعتاد لعله أو غيرها في بقعة أو نوم بشهوة أو غيرها  
ويعرف المني بتدفق أولدة أو ريج عجين أو طلع نخل رطباً أو بياض بيض  
جافاً والموت لمسلم غير شهيد وهو موجب للغسل على الأحياء على سبيل  
فرض الكفاية لا على الميت وأما الشهيد فيحرم غسله والكافر يجوز غسله  
والحيض لقوله تعالى (فاعتزوا للنساء في الحيض) الآية ولخبر البخاري أنه صلى  
الله عليه وسلم (قال للأطامنة بنت أبي حبيش إذا أقبلت الحيضة فدع الصلاة وإذا  
أدبرت فاغتسلي وصلي). والنفاس لأنه دم حيض مجتمع والولادة ولو بلا بلل  
لأن الولد ونحوه منى منعقد فخرجه موجب للغسل ومثل الولادة إلقاء المضغة  
والعلقة إن أخبرت القوابل بأنها أصل أدى ويتعلق بالعلقة ثلاثة أحكام  
وجوب الغسل وافتقار الصائمة وتسمية الدم الخارج عقبها نفاساً وتزيد المضغة  
عليها بأنها تنقضي بها العدة ويحصل بها الاستبراء وأمية الولد

وفرائضه اثنتان الأولى النية لقوله صلى الله عليه وسلم (إنما الأعمال  
بالنية) فينوي رفع الجنابة أو غيرها أو أداء الغسل أو فرض الغسل أو استحبة  
مقترنة إلى غسل لا الغسل أو الطهارة فقط لأن كل منهما قد يكون عادة ولا يجب  
في غسل الميت وإن كان محدثاً ولا في إزالة النجاسة بل تسن فيهما ويجب قرن النية  
بأول مغسول ولو في أسفل البدن. والثاني إيصال الماء إلى جميع بشرته  
وشعره حتى ماتحت قلفة الاقاف وهو الذي لم يخن وهي ما يقطع الختان من  
ذكر الغلام ومحل ذلك أن تيسر والاوجب إزالتها وإن تعذر ذلك صلى كفافة  
الطهورين ولا يتعمد وإذا مات لا يصلى عليه عند الرمي وعند ابن حجر يغسل وييمم

بدلا عن محل القلفة و يصل على عليه و ينبغي لمن يغتسل من نحو ابريق أو كوز أن  
يقرونية الغسل بغسل محل الاستنجاء وهي المسربة بعد فراغه منه لأنه ربما يغفل  
عنه ولا يصله ماء الصب فلا يتم طهره وهذه المسألة تسمى (الدقيقة) ثم اذا أطلق  
النية ارتفع الحدث الأكبر عن محل الاستنجاء وعن كفه للملاقاة للماء حال النية  
وارتفع الحدث الأصغر أيضا عن السكف في ضمن ارتفاع الأكبر ثم يعود الحدث  
الأصغر على السكف بمسح حلقة الدبر فيحتاج الى غسلها ثانيا بنية رفع الحدث  
الأصغر عنها بعد رفع حدث وجهه وهذه تسمى (دقيقة الدقيقة) والمخلص له  
حينئذ من هذه أن يقيد النية بأن ينوي رفع الحدث الأكبر عن محل الاستنجاء  
بخصوصه ثم يأتي بنية أخرى لباقي بدنه ورجح النووي الاكتفاء بغسلة واحدة  
بحيث يعم الماء جميع البدن ويزيل ما عليه من النجاسة ان كانت حكمية فان كانت  
عينية غير مغلظة ولم ترها الغسلة الواحدة بقي الحدث على محل النجاسة وارتفع  
عماده فوجب ازالها بعد الغسل ورفع الحدث عنها واما أن كانت مغلظة فلا  
يرتفع الحدث الا بالغسلة السابعة مع الترتيب ويلغز بذلك فيقال لنا جنب انغمس  
في ماء طهور ألف مرة بنية رفع الجنابة ولم يظهر

(وسننه) كثيرة منها التسمية والوضوء مع سننه والمضمضة والاستنشاق  
وامرار اليد على الجسد والمواالة للسليم وتقديم اليمنى على اليسرى والدلك  
للخروج من خلاف من أوجبه التمثيل الا في النية والتوجه للمقبلة وتوقي  
الرشاش والستر في الخلوة وتخليل الشعر وأصابع اليدين والرجلين وامامه ووطه  
ومكروهاته فمثل ما تقدم في الوضوء

### ﴿ باب المسح على الخفين ﴾

شرع في السنة التاسعة من الهجرة في غزوة تبوك وهو ثابت عنه صلى الله عليه  
وسلم قولوا فعلا وهو من خصائص هذه الأمة لقوله صلى الله عليه وسلم صلوا في  
خفافكم فان اليهود لا يصلون في خفافهم . وهو رخصة ويرفع الحدث رفعاً مقيداً  
ويبيح الصلاة من غير حصر على الأصح (وحكمة مشروعيته) الترفه ودفع المشقة

والحرج وزيدت مدة المسافر لتقليل متاعبه ويختصر الكلام عليه في ستة أمور (في حكمه) وأصله الجواز للابس الخف في الوضوء بدلا عن غسل الرجلين وقد يجب إذا كان معه ماء ولا يكفيه للغسل أو يكفيه وضاق الوقت أو كان يترتب على المسح أنقاذ غريق وقد يحرم مع الأجزاء إذا كان مغسوبا أو مع عدم الأجزاء إذا كان لا لبسه محرما ولم يكن به عذر يبيح له لبسه وقد يفسد إذا أعرض عنه لميل نفسه إلى غسل الرجلين من حيث النظافة لا من حيث الأفضلية وقد يكره إذا كرر المسح لانه يعيب الخف (وفي شروطه) وهي ستة لبسهما بعد تمام الطهارة وأن يكونا طاهرين وأن يكونا ساترين لمحل غسل الفرض من القدمين بكليهما وأن لا يكون تحت الخف خف صالح للمسح عليه وأن يمنع نفوذ الماء إلى الرجل من غير محل الخرز وأن يكون مما يمكن المشي فيها لئلا تزداد مسافر في حوائجه من حط ونحوه (وفي مدته) وهي يوم وليلة للمقيم والمسافر سفر قصر في غير معصية ثلاثة أيام لبليالها إذا استغرق في سفره ذلك والأخذة سفره إذا قصرت عن ذلك وابتدأها في حق المسافر والمقيم بحسب من أول الحدث الواقع بعد تمام اللبس إن كان الحدث من شأنه أن يقع بالاختيار كاللبس والمس والاحتساب من آخره

(وفي كيفية) بأن يمسح على ظاهر أعلى الخف المخاذي للقدم بما يطلق عليه اسم المسح ولو قليلا جدا قياسا على مسح الرأس (وفي مبطلاته) وهي أربعة انقضاء مدة المسح والتخلعها أو أحدهما ولزوم الغسل من نحو جنبه وظهوره شئ مما استمر من القدم فلو تخرق من محل الفرض ضرر ولو تخرق البطانة والظاهرة والباقي قوى لم يضر (وفي مكرهاته) وهي كما في الضوء

### ﴿ المقصد الثالث التيمم ﴾

هو لغة . المقصد . شرعا . مسح الوجه واليدين بتراب طهور بنية والأصل فيه قبل الإجماع قوله تعالى (فتيمموا صعيدا طيبا) وخبر مسلم (جعلت لنا الأرض كلها مسجدا وتربتها طهورا) وخصت بهذه الأمة وفرض سنة ست من الهجرة وهو

رخصه وهى (لغة) السهولة (واصطلاحاً) الحكم المنتقل اليه السهل لعدم رفع قيام السبب بالحكم الأصلى والعزيمة خلافها وقيل عزيمة مطلقا وقيل ان كان لفقد الماء عزيمة والا فرخصة وهو يختص بالوجه واليدين بالاجماع وان كان الحدث أكبر على الاصح مطلقا (وحكمة مشروعية) ان التطهير أصله بالماء لأنه منظف بطبعه فأذا فقد حسا أو شرعا نقل الشارع التطهر منه الى التراب وذلك لان الله خلقنا منهما فلهما نشأتنا وهما تطهرنا وتعبدنا فهما أخوان فاذا عدم الماء كان النقل الى شقيقه اولى من غيره وحكمة اختصاصه بهذه الاعضاء ان وضع التراب على الرأس مكروه لفعله في العادات عند المصائب والرجلين محل ملابسة التراب غالبا فلذا لم يتعبدنا الشارع بالمسح عليهما . وله أسباب وشروط وفروض وسنن ومكروهات ومبطلات فأسابجه ثلاثة فقد الماء والحاجة اليه والخوف من استعماله وعداها صاحب التمر براحدى وعشرين وكلها ترجع الى سبب واحد وهو العجز عن استعمال الماء حسا أو شرعا والاسباب التى ذكروها اسباب لذلك فلو كان فى السفينة وخاف من أخذه الماء من البصر غرقا أو نحوه تيمم وصلى ولا إعادة عليه ان لم يغلب وجود الماء هناك لانه كالعدم

وتيمم لكل فرضة ويصلى بتيمم واحد ماشاء من النوافل ولا يجب أن يعين الحدث بكونه أصغر أو أكبر حتى لو تيمم بنية استباحة الصلاة ظانا ان حدثه أصغر فبأن أكبر أو بالعكس لم يضر لان موجبا واحدا وهو التيمم بخلاف ما اذا تيمم تارة وتوضأ تارة ناسيا فيهما فإنه لا يعيد صلاة التيمم ويعيد صلاة الوضوء لأنه لا يقوم مقام الغسل بخلاف التيمم

(وشروطه) ثمانية الاسلام والتمييز وعدم المنافي من نحو حيض والعلم بدخول وقت الصلاة فلا يصح التيمم لما قبل دخول وقتها لأنه تطهارة ضرورة ولا ضرورة قبل الوقت وطلب الماء من رحله ورفقته ويستوعبهم بأن ينادى فيهم من معه ماء يجود به أو يبيعه أن كان قادرا على ثمنه ووجود السبب من علة أو قدماء وعدم الحائل وتقدم إزالة النجاسة عن بدنه ولو عن غير اعضاء التيمم

(وفروضه) سبعة الأولى النية ويجب قرئها بنقل التراب ومسح شيء من الوجه  
ومراتبها ثلاثة الأولى نية استباحة فرض الصلاة ولو من مذورة أو فرض  
الطواف أو خطبة الجمعة . الثانية نية استباحة نفل الصلاة أو الصلاة فقط  
أو نقل الطواف أو صلاة الجنازة . الثالثة نية استباحة سجدة التلاوة  
أو الشكر أو قراءة القرآن من الجنب ونحوه أو مسح المصحف أو تمكين الخليل  
فاذا نوى واحدا من المرتبة الأولى استباح واحدا منها ولو غير ما نواه واستباح  
معه جميع ما في الثانية وما في الثالثة وإذا نوى واحدا من الثانية استباح جميعها  
وجميع الثالثة دون شيء من الأولى وإذا نوى شيئا من الثالثة استباحها كلها وامتنعت  
عليه الأولى والثانية (ومسح الوجه) (ومسح اليدين مع المرفقين) (والترتيب)  
بأن يمسح وجهه أولا ثم يديه (والتراب) الطهور الذي له غبار (وقصد  
التراب) لأجل التحويل منه (ونقل التراب) والفرق بين النقل والقصد والنية  
أن النقل تحويل التراب . والقصد قصد المسح به . والنية أن ينوى الاستباحة  
وقد جمعها بعضهم في قوله

تراب وقصد ثم نقل ونية \* ومسح لوجه ثم أيدي مرتبا  
ففي سبعة عدت لأركان قصدنا \* وصنفها الأخيار فاحفظ لتأديها  
(وسننه) كثيرة منها الاستعاذة والتسمية أولا وأن كان جنبا لكن يأتي بها  
الجنب بقصد الذكر وحده أو يطلق لا بقصد القراءة وحدها فإنه حرام وإن  
يبدأ بأعلى الوجه في مسحه وإن يقدم مسح اليد اليمنى على اليسرى وإن يخفف  
التراب وأن ينزع الخاتم في الضربة الأولى وأما في الثانية فيجب والموالة  
(ومكرهاته) ثلاثة تكثير التراب وتكرير المسح على كل عضو وتجديده  
ولو بعد فعل الصلاة

(ومبطلاته) ثلاثة . كل ما أبطل الوضوء . والردة وهي الخروج من دين  
الاسلام وزوال العجز الحسي بوجود الماء أو توهمه بمحل يجب طلبه منه والشعري  
كنز والمرض فاذا زال مرضه الذي يبيح له التيمم بطل تيممه بشرط أن لا

يكون هناك مانع مقارن او متقدم ويجوز المسح على الجبيرة وهي أخشاب تسوى وتربط على موضع الكسر فاذا كانت الجبيرة في أعضاء التيميم مسح عليها بالماء أن لم يمكن نزعها لخوف ضرر وتيميم في وجهه ويديه وتجب الأعادة مطلقا وان كانت في غير أعضاء التيميم فان اخذت من الصحيح زيادة على قدر الاستسناك وجبت الاعادة سواء وضعها على حدث أو طهر وكذلك اذا أخذت من الصحيح بقدر الاستسناك ووضعها على حدث وان لم تأخذ من الصحيح شيئا فلا تجب الاعادة سواء وضعها على حدث أو طهر وكذلك أن أخذت من الصحيح بقدر الاستسناك ووضعها على طهر فلبجيرة خمس صور ثلاث فيها الاعادة واثنان لا أعادة فيهما وقد نظمها بعضهم فقال  
ولا تعد والاستسناك قدر العلة \* أو قدر الاستسناك في الطهارة

وان يزد عن قدرها فأعد \* ومطلقا وهو بوجه أو بد  
ويجب على فاقد الطهورين وهما الماء والتراب أن يصلي الفرض لحزمة الوقت ويعيده اذا وجد أحدهما فان وجد الماء أعاده من غير تفصيل واذا وجد التراب فلا يعيده الا في محل يسقط فيه الفرض بالتيميم اذ لا فائدة في الاعادة به في محل لا يسقط فيه الفرض بالتيميم . نعم ان وجده في الوقت أعاده ليفعل الصلاة بأحد الطهورين في الوقت وان وجبت الاعادة ثانيا ان كان المحل يغلب فيه وجود الماء وخرج بالفرض النفل فلا يفعله فاقد الطهورين لأن صلاته للضرورة ولا ضرورة في النفل

#### ﴿ المقصد الرابع ازالة النجاسة ﴾

النجاسة ( لغة ) كل ما يستقذر ولو كان طاهرا في الشرع كالخنازير ( وشرعا ) تطلق على العين النجسة وعلى الوصف القائم بالمحل وهي باعتبار المعنى الأول مستقذر يمنع من صحة الصلاة حيث لا مخرج ( وحكمة مشروعية ازالة النجاسة ) ان الله اوجبا مراعاة للصحة الاجتماعية وادبا في حق مقابلة مولاه وفي الأثر ( النظافة من الإيمان ) فكل مانع خرج من السبيلين نجس لما روى البخاري

أنه صلى الله عليه وسلم لما جىء له بحجرين ورؤنة ليستنجى بها أخذ الحجرين  
 وورد الرؤنة وقال هذا ركس (والركس النجس) الا المني من آدمى أو حيوان  
 طاهر فإنه طاهر في حد ذاته وقد تعرض له النجاسة اذا اختلط ببول أو مذي  
 أما آدمى فله حديث عائشة أنها كانت تحك منيه صلى الله عليه وسلم المختلط بمني  
 ازواجه من ثوبه ولا يرد أن فضلاته صلى الله عليه وسلم طاهرة وكذا فضلات  
 سائر الانبياء واما منى غير الآدمي فلأنه أصل حيوان طاهر فاشبهه منى الآدمي  
 والحيوان كله طاهر الا الكلب والخنزير وما تولد منهما او من أحدهما مع  
 حيوان طاهر فإنه نجس الا كلب أهل الكهف فإنه طاهر ويدخل الجنة  
 والجناد كله طاهر الا المسكر المائع وأصل كل حيوان وهو المني والعلة والمضغة  
 تابع لحيوانه طهارة ونجاسة والمنفصل من الحيوان النجس نجس مطلقا ومن  
 الحيوان الطاهر ان كان رشحا كالعرق والريق فطاهر وان كان مماله استعالة  
 في الباطن كالبول فنجس ويستثنى منه ما استحال لصلاح كاللبن من حيوان  
 مأكول أو آدمى وكالبيض فهو طاهر . وغسل جميع الأبوال والارواث واجب  
 الا بول الصبي الذي لم يأكل الطعام على جهة التغذي ولم يبلغ حولين فإنه يطهر  
 برش الماء عليه . والنجاسة نوعان احكامية وهي التي لا يطعم لها ولا جرم ولا لون  
 ولا ريح كالبول المنقطع الرائحة فيطهر محلها بجرى الماء عليه ولو من غير فعل فاعل  
 كالطهر . وعينية . وهي التي لها جرم أو طعم أو لون أو ريح فيطهر محلها بزوال عيناها  
 وأوصافها بالماء المطلق فان بقي طعمها ضر فلا يعفى عنه الا أن تعذر فيكون المحل  
 نجسا معفو عنه لا طاهرا . وضابط التعذر أن لا يزول الا بالقطع وان بقي لون  
 النجاسة العينية أو ريحها وعسر زواله لم يضر . وضابط التعسر أن لا يزول  
 الا بالحث بالماء ثلاث مرات فحتى حثه بالماء ثلاثا ولم يزل طهر المحل ولا يشترط  
 العصر بعد الغسل لأن البلبل بعض الماء المنفصل وقد فرض طهره ولكن  
 يسن العصر نحر وجامن خلاف من أوجبه ولو أجمعت سكين في نار ثم سقيت  
 بماء نجس كفى جرى الماء على ظاهرها ويعفى عن باطنها ولو تقع الحب أو طبخ



اللحم في بول كفي جرى الماء على ظاهرهما ويعنى عن باطنهما . وكل متصلب لم تحله المعدة ليس بنجس بل متنجس يطهر بالغسل ولا يجب غسل البيضة والولد اذا خرجا من الفرج ان لم يكن معهما رطوبة نجسة . ويشترط في الماء القليل وروده على المتنجس بخلاف الكثير ونجاسة الكلب والخنزير مغلظة فيجب غسلها بالماء الطهور سبع مرات احدهن بتراب طهور لخبر اذا ولغ الكلب في اناء احكم فليغسله سبعاً احدهن بتراب طهور ومثل ولوغه سائر أجزائه مع رطوبة فيها أو فيها اصابه شئ منها . والميتة كلها نجسة الا السمل والجراد والآدمى ولا يعنى عن بشئ من الأعيان النجسة الا اليسير من الدم والقبيح الا ان كان من مغاظ فلا يعنى عنه وخرج باليسير الكثير فان كان من الشخص نفسه ولم يكن بفعله ولم يخطأ بأجنبي ولم يجاوز عمله عنى عنه والا فلا والضابط في اليسير والكثير العرف ويعنى عن قمح وشعير اختلطاً بروث البهائم وبولها حال الدباس أى الدراس . ويعنى عما خبز بسرجين بأن وضع فيه الخبز بخلاف المخبوز في نحو عرصه أو صاج مثلاً فانه طاهر ولو كان الوقود سرجيناً ويعنى عن لبن اختلط به شئ من روث البهائم عند حلبها واذا تخللت الخمرة بنفسها طهرت واذا تخللت بوضع شئ فيها لم تطهر ولا يضر نقلها من نجس أو ظل الى أحدهما

### ﴿باب الحيض والنفاس والاستحاضة﴾

الحيض لغة . السيلان و ( شرعاً ) هو الدم الخارج من فرج المرأة على سبيل الصحة من غير سبب الولادة في أوقات مخصوصة ولو كانت المرأة حاملاً والأصل فيه قوله تعالى ويستأنسونك عن الحيض أى الحيض وخبر الصحيحين هذا شئ كتبه الله على بنات آدم أى قدره عليهن ( وحكمة مشروعي وجوب الغسل منهما ) أن الحيض دم قدر غليظ يخرج من الفرج وقد سماه الله أذى وأمر باعتزالهن عنده لما فيه من الجرائم القتالة ولا يليق بالمرأة أن تقابل مولاهما بهذه الحالة فأمرها الشارع بالغسل عند الانقطاع ويقاس عليه النفاس وأقل زمن نحيض

فيه المرأة تسع سنين قربة تقريبا فلا يضر النقص بما لا يسع حيا وطهرا  
وأقل مدته يوم وليسلة بشرط الاتصال المعتاد في الحيض بحيث لو وضعت  
نحو قطن ثلثون فلا يشترط نزوله بشدة وغالبه ستة أيام أو سبعة بلياليها المتصلة  
بها وأكثره خمسة عشر يوما وإن لم تتصل الدماء والمعول عليه في الكل  
الاستقراء وهو التتبع والفحص من الامام الشافعي لنساء العرب وهو استقراء  
ناقص فيفيد الظن لأنه لم يتتبع نساء العالمين ولا نساء زمانه كلهن بل بعضهن  
وهذا بخلاف الاستقراء التام فانه دليل قطعي يفيد القطع وأقل الطهر الفاصل  
بين الحيضتين خمسة عشر يوما وغالبه يعتبر بغالب الحيض فان كان غالب  
الحيض ستة أيام كان غالب الطهر أربعة وعشرين وإن كان غالب الحيض  
سبعة أيام كان غالب الطهر ثلاثة وعشرين يوما ولا حيلة لأكثر الطهر فقد  
تمت المرأة طول عمرها بلا حيض .

(والنفاس) لغة الولادة وشرعا الدم الخارج عقب الولادة وأقله زمنا لحظة  
وغالبه أربعون يوما وأكثره ستون يوما بشرط الاتصال بأن لا يتخلل بينها  
نقاء خمسة عشر يوما وابتداء المدة من الولادة لا من نزول الدم على المعتقد  
والاستحاضة ( لغة ) السيلان وشرعا هي دم غالبا يخرج في غير أيام الحيض  
والنفاس وتسمى المرأة التي عبر دمها أكثر الحيض مستحاضة وأقسامها سبعة  
مبتدأة ومعتادة وكل منهما مميزة أو غير مميزة والمعتادة غير المميزة أربع أقسام  
ذاكرة لقدرها ووقفها ناسية لهما ذاكرة لأحدهما فالمبتدأة المميزة هي التي  
ابتدأها الحيض وتراه ضعيفا نارة . وأخرى قويا فالقوى حيض والضعيف  
استحاضة بشرط أربع أو لا أن لا ينقص القوى عن أقل الحيض . ثانيا  
أن لا يجاوز أكثره . ثالثا أن لا ينقص الضعيف عن أقل الطهر رابعا أن  
يكون الضعيف متواليا بحيث لا يخالطه قوى فان فقدت شرطاً من هذه  
الشروط كان حكمها حكم المبتدأة غير المميزة والمبتدأة غير المميزة هي التي  
تراه بصفة واحدة كالجمرة مثلاً من أول شهر فحيضها يوم وليلة من الشهر وطورها

تسع وعشرون يوما

وأما المعتادة الممبزة وهي التي سبق لها حيض وطهر وزراه قويا وضعيفا فيحكم لها بتمييز لاعادة مخالفة له أى ان القوى حيض والضعيف استعاضة بشروط ثلاثة أن تستجمع شروط التمييز الأربعة السابقة . وأن تعرف وقت ابتداء الدم وأن لا يفصل بين التمييز والعادة أقل الطهر هذا ان لم يوافق التمييز العادة فان وافقها حكم لها بهما معا والمعتادة غير الممبزة وهي التي تراه بصفة واحدة من أول الشهر الى آخره فان كانت ذا كرة اعدادها قدرا ووقتا ردت الى عادتها قدرا ووقتا وان كانت ناسية لهما فكل زمن يمر عليها محتمل للحيض والطهر والانقطاع كما سيأتى وان كانت ناسية لأحدهما أى لو فقت فقط أو القدر فقط فترد الى اليقين من حيض وطهر وتجعل في المحتمل للحيض والطهر فقط أو والانقطاع كناسية لهما

وليعلم أن كلا من المبتدأة بتسجيها والمعتادة الممبزة وغير الممبزة هذا كرة للوقت والقدر تختص بلفظ المستعاضة وما عداها متغيرة لأنها حيرت الفقيه في أمرها

( خاتمة ) المستعاضة في جميع أحكامها كسلس بول فلا تمتنع مما تمتنع منه الخائض كالصلاة والصوم لكن بشرط أربعة أن تطهر فرجها بماء أو حجر وأن نحشوه بنحو قطنه داخلا عن محل الاستنجاء لئلا تكون حاملة لماتصل بمنجس وأن نعصبه بنحو خرقة وتربط عليها بطاشديدا ويجب الحشو والعصب ان احتاجت اليه - ما ولم تتأد بها ولم تكن في الحشوصائمة وأن تتوضأ أو تتيمم فتصلى فرضا واحدا وما شاءت من النوافل وتعيد جميع ذلك بعد دخول الوقت لكل فرض كثلث البول

ولا بد من الترتيب والتعقيب ويجوز لها أن تأتى بسنن الوضوء كما يجوز لها أن تأتى بسنن الصلاة فاذا أحدثت قبل فعل الفرض حدثا غير الاستعاضة وجب عليها إعادة جميع ما مضى

وأما المتعبرة فإن كانت ناسية لعادتها قدر أو وقتاً فكما حائض في حرمة وطهها والاستمتاع بما بين سرتها وركبتها ومس المصحف وحله وقراءة القرآن وكظاهر في الطلاق وفي العبادات المقترة للنية كصلاة وصوم وطواف واعتكاف وتغتسل لكل فرض ويلزمها مع الغسل ما يلزم المستحاضة ومحل لزوم الغسل لكل فرض إن جهلت وقت انقطاع الحيض والأوجب الغسل عنده والوضوء لباقي الصلوات وتصوم رمضان ثم شهراً كاملاً فيحصل لها ثمانية وعشرون يوماً إن كان كاملاً وإن كان رمضان ناقصاً حصل لها ستة وعشرون يوماً بحسب لها من الشهرين ستة عشر يوماً لا احتمال أن تحيض أكثر الحيض ويطرأ عليها الدم في أثناء يوم وينقطع في آخر ويبقى عليها يوماً إن لم تكن معتادة قبل تميزها الانقطاع لئلا فلا يبقى عليها شيء أو لها في قضاء اليومين كيفيات منها أن تصوم من ثمانية عشر يوماً ستة أيام ثلاثة ولها ثلاثة آخرها أو أربعة من أول الثمانية واثنين من آخرها وإن كانت متعبرة ناسية لأحدهما فتد لليقين من حيض وطهر وتكون في المحتمل كناسية لهما وليس لها فعل طواف الافاضة لاحتمال الحيض الذي يقضى بفساده

### ﴿ باب الصلاة ﴾

فرضت ليلة الاسراء قبل الهجرة بسنة ( وحكمة مشروعتها ) التذلل والخضوع بين يدي الله تعالى واستعمال الجوارح في خدمته وتعددت فرائضها ليمتد العبد متصلاً بعبادته مستمراً على مراقبته والخشية منه وخصت بالاقوات الخمسة لأنها اوقات نشاط وعمل فتؤدي فيها العبادات على أكمل الوجوه وبالجملة فقد شرعت الصلاة لفوائد ترجع الى الروح والجسم فهي صحية كما هي شرعية والأصل فيها قبل الاجماع قوله تعالى ( أقموا الصلاة ) وقوله ( ان الصلاة كانت على المؤمنين كتاباً موقوتاً ) أى مكتوبة محتمة - وقوله صلى الله عليه وسلم لما بعثه الى اليمن أخبرهم أن الله قد فرض عليهم خمس صلوات في كل يوم وليلة - وهى أفضل العبادات البدنية الظاهرة وأما الباطنة كالتمسك

والذكر فأفضل منها وهي ( لغة ) الدعاء ( وشرعا ) أقوال وأفعال مفتوحة بالكبير  
محقة بالتسليم بشرائط مخصوصة

والصلاة المفروضة خمس في كل يوم وليلة على كل مكاف  
( الأول الصبح ) وهو ركعتان فرضا وركعتان سنة مؤكدة قبله ووقته من  
طلوع الفجر الصادق الى طلوع الشمس وينقسم الى سبع مراتب . وقت  
فضيلة وهو أول الوقت بمقدار اقامة الصلاة ومقدماتها من وضوء وخلافة  
ويعتبر ذلك بالوسط المعتدل من غالب الناس . ووقت اختيار . ويدخل بأول  
الوقت ويستمر الى الاضاءة ووقت جواز بلا كراهة ويدخل بأول الوقت  
ويستمر الى الاحمرار . ووقت جواز بكراهة . وهو من الاحمرار الى أن يبقى  
من الوقت ما يسعها . ووقت حرمة وهو آخر الوقت بحيث يبقى منه ما لا يسعها .  
ووقت ضرورة وهو آخر الوقت اذا زالت الموانع وقد بقي من الوقت قدر  
تكبيرة الاحرام . ووقت ادراك وهو الذي طرأت بعده الموانع بحيث يكون  
قد مضى من الوقت ما يسعها ويسع طهرها

( تنبيه ) يدخل وقت السنن الرواتب التي قبل الفرض بدخول وقته والتي  
بعده بفعله ويخرج وقت الرواتب التي قبل الفرض وبعده بخروج وقته وفعل  
السنة القبلي في الوقت بعد الفرض أداء

( الثاني الظهر ) وهو أربع ركعات فرضا وله سنة مؤكدة راتبة ركعتان قبله  
وركعتان بعده وغير مؤكدة ركعتان قبلها وركعتان بعدها أيضا ووقتها من  
زوال الشمس الى أن يصير ظل الشيء مثله غير ظل الزوال وينقسم وقته  
الى سبع مراتب وقت فضيلة وهو أول الوقت بمقدار ما يسع تحصيل ما تقدم  
ذكره في وقت الفضيلة للصبح ووقت اختيار ويدخل بأول الوقت الى أن يبقى من  
الوقت ما يسع الصلاة ووقت جواز بلا كراهة وهو مساو لوقت الاختيار وليس  
للظهر وقت جواز بكراهة ووقت حرمة وهو آخر الوقت بحيث يبقى منه  
ما لا يسعها بتامها ووقت ضرورة وهو آخر الوقت اذا زالت الموانع والباقي

من الوقت قدر تكبيرة الاحرام ووقت عذر وهو وقت العصر لمن يجمع  
الظهر معها جمع تأخير في السفر ووقت ادراك وهو الوقت الذي طرأت الموانع  
بعده بحيث يكون قد مضى من الوقت ما يسع الصلاة والطهارة لها

( الثالث العصر ) وهو أربع ركعات فرضا وله سنة غير مؤكدة راتبة  
أربع ركعات قبله ووقته اذا صار ظل الشيء مثله غير ظل الزوال حتى تغرب  
الشمس وينقسم وقته الى ثمانية أوقات وقت فضيلة وقد علم مما تقدم ووقت  
اختيار ويدخل بأول الوقت الى أن يصير ظل الشيء مثله بعد ظل الاستواء  
ووقت جواز بلا كراهه ويدخل بأول الوقت ويستمر الى اصفرار الشمس  
ووقت حرمة ووقت ضرورة وقد علم مما تقدم ووقت عذر وهو وقت  
الظهر لمن يجمع العصر معها جمع تقديم ووقت ادراك وهو كما تقدم

( الرابع المغرب ) وهي ثلاث ركعات فرضا وله سنة مؤكدة راتبة ركعتان  
بعدها وله سنة غير مؤكدة ركعتان قبلها أيضا على قول ووقتها من غروب  
الشمس الى مغيب الشفق الأحمر وينقسم الوقت الى ثمانية مراتب وقت فضيلة  
وهو أول الوقت بمقدار الزمن الذي يسع تحصيل ما تقدم في وقت الفضيلة للصبح  
ووقت اختيار ووقت جواز بلا كراهه وهما مساويان لوقت الفضيلة فهذه  
الثلاثة تدخل معا بأول الوقت وتخرج معا عند مضى زمن الاشتغال بما هي  
ووقت جواز بكراهه ويدخل عقب خروج الثلاثة الى أن يبقى من الوقت ما  
يسعها ووقت حرمة ووقت ضرورة وهما كما تقدم في وقت الصبح ووقت عذر وهو  
وقت العشاء لمن يجمع المغرب معها جمع تأخير ووقت ادراك وهو كما تقدم

( الخامس العشاء ) وهي أربع ركعات فرضا وله سنة غير مؤكدة ركعتان  
قبلها راتبة مؤكدة ركعتان بعدها ووقتها من مغيب الشفق الأحمر الى طلوع الفجر  
الصادق وينقسم وقتها الى ثمانية مراتب - وقت فضيلة ووقت اختيار ويدخل  
بأول الوقت ويستمر الى تمام الثلث الأول من الليل ووقت جواز بلا كراهه  
ويدخل بأول الوقت ويستمر الى الفجر الكاذب وهو ما يظهر قبل الصادق

مستطيلاً ثم يذهب وتعقبه ظلمة ووقت جواز بكراهة بعد الفجر الكاذب ويستمر الى أن يبقى من الوقت ما يسعها وقت حرمة ووقت ضرورة ووقت عذر وهو وقت المغرب لمن يجمع العشاء معها جمع تقديم وقت ادراكه وهو الوقت الذي طرأت الموانع بعده بحيث يكون قد مضى من الوقت ما يسعها ويسع طهرها ومن السنن المؤكدة المؤقتة غير الواجب والوتر وأقله ركعة وأكثرها إحدى عشر ركعة ووقته ما بين صلاة العشاء وطلوع الفجر الصادق (وصلاة التراويح) وعددها عشر وركعة بعشر تسليماً في كل ليلة من رمضان وقتها ما بين صلاة العشاء وطلوع الفجر الصادق (وصلاة الضحى) وأقلها ركعتان وأكثرها اثنتا عشرة ركعة وأفضلها ثمان ركعات وقتها من ارتفاع الشمس الى الاستواء ويستحب أن يدعو بعدها بدعائها المشهور اللهم ان الضحى ضحاؤك الخ واعلم أن من أدرك ركعة في الوقت فصلاته كلها أداء ومن أدرك دونها فيه فهي قضاء ويحرم تأخير الصلاة عن وقتها حتى يقع بعضها خارج الوقت . ويجب قضاء ما فات من الصلوات الخمس على غير الحائض والنفساء فوراً ان فاتته بغير عذر . ويسن ترتيبه وتقديمه على الحاضرة التي لا يخاف فوتها ويسن قضاء السنن الواجب وهي التابعة للفرائض وكذا قضاء النفل المؤقت

### ﴿ الأوقات التي تكثر فيها الصلاة ﴾

تكثر الصلاة التي لا سبب لها أصلاً أو لها سبب متأخر كراهة تحريم ولا تنعقد في خمسة أوقات بعد صلاة الصبح حتى تطلع الشمس وعند طلوعها حتى ترتفع قدر رمح وعند استواء الشمس في وسط السماء الا يوم الجمعة وبعد صلاة العصر الى غروب الشمس وعند الاصفرار حتى يتكامل غروبها . ولا تكثر الصلاة المذكورة في حرم مكة وكذلك الصلاة التي لها سبب متقدم كسنة الوضوء ونحية المسجد والطواف أو سبب مقارن كصلاة الكسوف وكراهة التهريم ما ثبتت بدليل ظني والحرام بدليل قطعي

### ﴿ شروط الصلاة ﴾

للصلاة شروط وجوب وشروط صحة فشروط وجوبها ستة (الاسلام) فلا تجب على كافر أصلي وجوب مطالبة مناله في الدنيا لعدم صحته مانعه وأن كانت تجب عليه وجوب عقاب في الآخرة لتمكينه بالأسلام من فعلها (والبلوغ) بالسن أو بالا حتمام أو بالخيض وبحصل بالسن باستكمال الرجل أو غيره خمس عشرة سنة تحديدا . فلا تجب الصلاة على صبي أو صبية لكن يأمرهما الولي بهما بعد سبع سنين اذا حصل التمييز وهو أن يصير الصبي بحيث يأكل وحده ويشرب وحده ويعرف ما يضره وما ينفعه ويضرب بهما الولي على تركها بعد كمال عشر سنين ضرب تأديب للقرين لا ضرب عقوبة (والعقل) فلا تجب على مجنون ومغنى عليه وسكران بلا تعد (والنقاء من الخيض والنفاس) فلا تجب على حائض ونفساء ولا قضاء عليهما بعد الطهر للشقة بخلاف الصوم (وسلامة المحراس) فلا تجب على من خلق أعشى أصم ولو كان ناطقا (وبلوغ دعوة النبي صلى الله عليه وسلم) فلا تجب على من لم تبلغه الدعوة كأن نشأ في شاق جبل (وشروط صحتها) ثمانية (طهارة) البدن من الحدث الأصغر والكبر والنوب وموضع الصلاة من النجاسة التي لا يعفى عنها (وستر العورة) عند القدرة وهي تختلف ذكورة وأنوثة ورقا وحرية فعورة الرجل مطلقا والامة في الصلاة ما بين السرة والركبة وليست السرة والركبة بهورة على الصحيح لكن يجب ستر جزء من كل منهما من باب ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب وعورة الحرة في الصلاة جميع بدنها الا وجهها وكيفيها وفي خارج الصلاة جميع بدنها عند الرجال مطلقا وما بين السرة والركبة عند الرجال المحارم والنساء مطلقا (والعلم بدخول الوقت وله ثلاث مراتب علم المكاف بنفسه كأن يرى الشمس غربت وأخبار الثقة عن مشاهدة كأن يقول له رأيت الشمس غربت وفي معنى اخبار الثقة الساعة الصحيحة والمؤذن العارف في الصعو والاجتهاد كأن يجتهد بورد من القرآن أو درس في تأمل في القراءة هل أسرع فيها أولا وتقليد المجتهد واستقبال



القبلة بالصدر يقيناً مع القرب وظننا مع البعد ومن عجز عنه كبر بوط على خشبة  
يصلى على حسب حاله ويعيد ويجوز تركه في شدة الخوف وفي المناقاة في السفر  
على الراحة . ولعرفة القبلة في حق البصير أربع مراتب العلم بالنفس واخبار  
الثقة بالبصير عن علم والاجتهاد عند فقد الثقة وتقليد المجتهد الثقة العارف بأدلة  
القبلة وفي حق الأعمى ثلاثة وهي ما تقدم في البصير سوى الاجتهاد فانه ليس  
من أهله (ومعرفة كيفيتها ) بأن يميز فرائضها من سننها والمداير على الأمان  
لا يعتد بغير سنة (والتمييز) فلا تصح صلاة الصبي غير المميز وعدم تطويل  
ركن قصير كالأعتدال والجلوس بين السجدين فلو أطأهما عن الذكر الوارد  
فيهما بقدر الفاتحة في الأول وأقل التشهد في الثاني بطلت صلاته

### ﴿ أركان الصلاة وسننها ﴾

أركانها قسمان أقوال وأفعال (فالأقوال) خمسة تكبيرة الاحرام وقراءة الفاتحة  
والتشهد الأخير والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والتسليم الأولى (والأفعال)  
ثمانية النية والقيام والركوع والاعتدال والسجود مرتين والجلوس بين السجدين  
والجلوس الأخير والترتيب فهي ثلاثة عشر على المعتقد يجعل كل الطمأنينات  
في محالها الأربع هيئة تابعة للركن لا بد منها والخلاف لفظي بالنسبة اليها وهي  
النية ومعناها (لغة) مطلق القصد (وشرعاً) قصد الشيء مقترناً بفعله ومحله القلب فلا  
يجب النطق باللسان لكن يسن ليساعد اللسان القلب وشروطها في الفريضة ثلاثة  
أشياء قصد الصلاة وتعيينها من صبح أو ظهر مثلاً ونية الفريضة . وفي المنفل  
المؤقت كسنة الصبح وذى السبب شيان قصده فعله وتعيينه وفي المنفل المطلق  
كصلاة الليل شيء واحد وهو قصد فعله فقط ويجب قرن النية بأول تكبيرة  
الاحرام وأسنن صاحبها الى آخرها (وتكبيرة الاحرام) وشروطها خمسة عشر  
ايقاعاً بعد الانتصاب في الفرض وان تكون باللغة العربية للقادر على النطق  
بها فمن عجز عن النطق به ترجم عنها بأي لغة شاء ولفظ الجلالة ولفظ اكبر  
وتقديم لفظ الجلالة على لفظ اكبر وعدم مد همزة الجلالة وعدم مد باء اكبر

وعدم تشديدها وعدم زيادة واوسا كنه أو متحركة بين الكامتين وعدم زيادة  
 واو قبل لفظ الجلالة وعدم فاصل طويل بين الكامتين وأن يسمع نفسه جميع  
 حروفها ان كان صحيح السمع ولا مانع كل غلط ودخول الوقت لتكبيره الفرائض  
 والنفل المؤقت والنفل الذي له سبب وتأخيرها عن تكبيرة الأمام في حق المقتدى  
 وابقاها حال استقبال القبلة . ومن السنن التي تعتبر عندها رفع اليدين مع  
 ابتداء تكبيرة الاحرام بأن تحاذي أطراف أصابعه أعلى أذنيه وأبهامه  
 شصمى أذنيه وكفاه منكبيه مع جعل بطن الكفين إلى القبلة وأماله أطراف  
 أصابعهما قليلا اليها وينتهي الرفع مع آخر التكبير وأن يجهر الأمام بتكبيره  
 الأحرار وبتكبير الانتقال وإن يسر غيره من منفرد ومأموم ان بلغ  
 صوت الامام جميع المأمومين والاجهر بعضهم للتبليغ لكن بقصد الذكر ولو  
 مع الاعلام في تكبير الانتقال فان قصد الاعلام فقط أو أطلق ضرهنا  
 في حق العالم وأما في حق العاى فلا يضر مطلقا ووضع بطن كف اليد اليمنى  
 على ظهر اليد اليسرى ويكون وضعهما تحت صدره وفوق سرته مائلا قليلا  
 الى جهة اليسار ودعاء الافتتاح بعد تكبير الاحرام والاسرار به للمنفرد والامام  
 والمأموم فيقول وجهت وجهي للذي فطر السموات والارض حنيفا وما أنا  
 من المشركين أن صلاتي ونسكى ومحياى ومماتى لله رب العالمين لا شريك له  
 وبذلك أهدت وأنامن المسلمين (والقيام في الفرض للقادر عليه) فن عجز عنه  
 فيه صلى قاعدا فان عجز عن العقود صلى مضطجعا فان عجز عن الاضطجاع  
 صلى مستلقيا فان عجز عن الاستلقاء أو ما بطرفه فان عجز عن الائمة أجرى  
 أركان الصلاة على قلبه ولا يتركها مادام عقله ثابتا أما النفل فيجوز للقادر على  
 القيام أن يصليه قاعدا أو مضطجعا غير أن له نصف أجر القائم بخلاف ما لو صلاه من  
 قعود عاجزا فإنه لا ينقص من أجره شيء « وقراءة الفاتحة » وهى سبع آيات بالبسملة  
 فن أسقط منها حرفا أو تشديدا أو أبدل حرف بحرف آخر كأن قال الزبن بالزاي  
 بدل الذال لم تصح قراءته ولا صلاته أن تعتمد ولم وغير المعنى ومثل الابدال اللحن

فتمبطل به صلاته وقراءته ان كان عالماً عامداً وكان اللحن مغيراً للمعنى كأن قال  
 أنعمت بضم التاء أو كسرهما ويجب عليه إعادة القراءة ان لم يعتمد (وشروطها)  
 أحد عشر أن يسمع نفسه ان كان صحيح السمع ولا لغط وترتيب القراءة وموالاتها  
 وقراءة كل آياتها ومراعاة حر وفها وتشديداتها الاربع عشرة وعدم  
 اللحن المغير للمعنى وأن لا تكون القراءة رواية شاذة مغيرة للمعنى وأن لا يبدل  
 لفظاً بلفظ وأن تكون القراءة بالعربية وإيقاعها كلها في القيام أو بدله ويجب  
 قراءتها على المأموم والامام والمنفرد سواء كانت الصلاة سرية أو جهرية ومن  
 لم يعرفها ولم يجد ملقناً يلقنها له ولا مصحفاً يقرؤها فيه وعرف غيرها من  
 القرآن وجب عليه أن يقرأ سبع آيات بدلا عنها لا تنقص حر وفها عن حر وفها  
 ومن لم يعرف شيئا من القرآن وجب عليه سبعة أنواع من ذكر أو دعاء  
 يتعلق بالآخرة ليكون كل نوع منها مكان آية من الفاتحة نحو سبحان الله  
 والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم  
 ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن ويترجم عنهما ان عجز عن لغة العربية ولا  
 يترجم عن الفاتحة أو بدلا من القرآن لفوات الاعجاز فان عجز عن ذلك  
 كله لزم أن يقف وقفة قدر الفاتحة وسن للامام والمأموم والمنفرد التعمود  
 قبل قراءتها والتأمين بعدها والامام والمنفرد أن يقرأ في الركعتين الاوليين  
 بعد قراءة الفاتحة سورة ولو قصيرة والسورة القطعة من القرآن وأفلها اثلاث  
 آيات والمراد هنا قراءة شيء من القرآن وان لم يكن سورة كاملة لكن السورة  
 الكاملة افضل من بعض السورة ان كان لا يزيد عليها ولا يفيها وأفضل على المعتمد  
 اما المأموم فلا تسن له سورة ان سمع قراءة امامه فان لم يسمعها الصمم أو بعد  
 أو سمع صوتا لم يفهمه أو لأسرار امامه ولو في جهرية قرأ سورة اذا لمعنى  
 السكوتة ويسن أن تكون القراءة على ترتيب المصحف ونواليه ولا يسن قراءة آية  
 سجدة بقصد السجود بل تذكره في غير وقت الكراهة ونحرم فيه فلو قرأها  
 وسجد بطلت صلاته الا في صبح يوم الجمعة بما لم السجدة عند الرمي أو بآية

سجدة مطلقاً عند ابن حجر فيقرأ في الأولى بالتمثيل وفي الثانية بهل أي ولو قرأ في الأولى هل أي قرأ في الثانية ألم تنزيل وسجد لان صبح يوم الجمعة محل السجود في الجملة (والركوع) وأقله أن ينحني بغير انحناس قدر بلوغ راحتيه ركبتيه والانحناس أن ينخفض عجزه ويرفع رأسه أو يقدم صدره فلا يصح الركوع معه وأكمله تسوية ظهره وعنقه ونصب ركبتيه وأخذهما بيديه ويسن التكبير مع رفع اليدين عند الهوى للركوع والتسبيح في الركوع للامام والمأموم والمنفرد. ويحصل أصل السنة بتسبيحة واحدة وأدنى السكال بثلاث وأكمل السكال بأحدى عشر وأما تسن الزيادة على الثلاث للمنفرد وأمام قوم محصورين راضين بالتطويل إلى إحدى عشرة ولا يزيد أحد على ذلك فيقول المصلي في ركوعه سبحان رب العظيم (والاعتدال) قائماً على الهيئة التي كان عليها قبل الركوع ويسن أن يرفع كفيه حذو منكبيه مع ابتداء رفع رأسه من الركوع وأن يقول سمع الله لمن حمده ربنا لك الحمد ملء السموات والارض وملء ما شئت من شيء بعد (والسجود مرتين) في كل ركعة وأقله مباشرة بعض جهة المصلي موضع سجوده من الارض أو غيرها ويجب مع ذلك وضع جزء من ركبتيه ومن باطن كفيه ومن باطن أصابع قدميه مع الجبهة والجبهة عرضاً من شعر الرأس إلى شعر الحاجبين وطولاً ما بين الصدين ويسن التكبير في الهوى للسجود من غير رفع يديه والتسبيح فيه للامام والمأموم والمنفرد ويحصل أصل السنة مرة وأدنى السكال بثلاث وأكمل السكال بأحدى عشرة وهو كما تقدم في الركوع ويقول المصلي هنا سبحان ربى الأعلى «والجلوس» بين السجدين ويسن أن يكبر مع رفع رأسه من السجود بدون رفع يديه وأن يجلس مفترساً بين السجدين وأن يضع كفيه على فخذه قريبان. ركبتيه بحيث تسامنها رؤوس الأصابع ثامراً أصابعه مضمومة لأقبلته «والجلوس الأخير» الذي يعقبه السلام ويسن وضع الكفين على الفخذين في الجلوس التشهد الأول والأخير وبسط أصابع يده اليسرى بحيث تسامت.

رؤوسها ركبته وقبض أصابع اليمنى ألا المسبحة فانه يشير بها عند قوله الا الله  
 ليجمع بين التوحيد والقول والفعل والافضل قبض الابهام بجنبها ويسن الافتراش  
 في الجلوس للتشهد الأول وهو أن يجلس المصلي على كعب يسراه بحيث يلي  
 ظهرها الأرض وينصب يمينه ويضع أطراف أصابعها للقبلة والتورك في التشهد  
 الأخير وهو مثل الافتراش إلا أن المصلي يخرج رجله اليسرى على هيئتها في  
 الافتراش من جهة رجله اليمنى ويلصق وركه في الأرض « والتشهد الأخير »  
 وهو الذي يعقبه السلام وان لم يكن للصلاة الا تشهد واحد كصلاة الصبح والجمعة  
 « والصلاة على النبي » صلى الله عليه وسلم في الجلوس الاخير بعد التشهد الاخير  
 « والتسليم الأولى » وأما الثانية فسنة وأقله السلام عليكم مرة واحدة وأكمله  
 السلام عليكم ورحمة الله مرتين وشروطه عشرة التعريف بالالف واللام  
 فلا يكفي سلام عليكم وكاف الخطاب فلا يكفي السلام عليه وميم الجمع فلا يكفي  
 السلام عليكم ووصل احدى الكلمتين بالآخرى فلو فصل بينهما بكلام لم يصح  
 والمولاة فلو سكنت طويلا أو قصيرا قصد به قطع السلام بطلت وأن يكون  
 مستقبلا للقبلة بصدرة فلو تحول عنها بطلت صلاته وأن لا يقصد به الخبر فقط بل  
 يقصد به التحلل فقط أو مع الخبر أو يطلق وإيقاعه حال الجلوس فلو أنى به من قيام  
 لا يصح وبطلت صلاته وأن يسمع به نفسه حيث لا مانع فلو لم يسمع به نفسه  
 لم يكف وأن يكون بالعربية ان قدر عليها والا ترجم عنه « والترتيب » فلو لم  
 يرتب الاركان بأن قدم ركنا منها على محله بطلت صلاته فان قدم فعليا على فعلى  
 أو قولى عامدا عالما كان سجدة قبل ركوعه أو ركع قبل قراءة الفاتحة بطلت صلاته  
 فان لم يكن عامدا عالما لا تبطل لكن تجب اعادته في محله ان لم يبلغ مثله والا قام  
 مقامه وتدارك الباقي من صلاته وسجدة للسهو وان قدم قوليا غير السلام على فعلى  
 أو قولى كأن قدم التشهد على السجود أو الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم على  
 التشهد فلا تبطل صلاته بذلك وان كان عامدا عالما لكن لا يعتد بالمقدم فيه عيده  
 في محله ولا يسجد للسهو في تقديم الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم على

وأما سننها فقسبان هيات لا يسجد للسجود عنها إذا تركت وقد تقدمت  
وأبعض يسجد للسجود عنها عند تركها وهي عشرون التشهد الاول والقعود  
له والصلاة على النبي بعده والقعود لها والصلاة على الآل بعد التشهد الاخير  
والقعود لها والقنوت والقيام له والصلاة على النبي بعده والقيام لها والصلاة  
على الآل بعده والقيام لها والصلاة على الصاحب والقيام لها والسلام على النبي  
بعده والقيام له والسلام على الآل بعده والقيام له والسلام على الصاحب بعده والقيام  
له ويسن رفع اليدين في القنوت ويجعل بطنهما جهة السماء عند طلب الخير  
وظهرهما عند طلب رفع الشر والقنوت (لغة) الدعاء (شرعا) ذكر مخصوص  
مشتمل على ثناء ودعاء وتحصل سنة القنوت بكل ما تضمن دعاء وثناء لكن  
الأفضل القنوت بما ورد وهو اللهم اهدني فيمن هديت الخ ويسن أن يجهر  
الامام بالقنوت وأن يسر به المنفرد . والمأموم ان سمع قنوت أمامه أمن جهرا  
للدعاء وشاركه سرا في الثناء وهو سنة في اعتدال الركعة الثانية من صلاة الصبح  
دائما وفي اعتدال الركعة الاخرة من الوتر في كل ليلة من النصف الثاني من  
رمضان وفي اعتدال الركعة الأخيرة من صلاة النافلة لكن لا يسن السجود  
التركه لانه ليس من الابعاض ويجهر الامام والمنفرد بقنوت النافلة ولو كانت  
الصلاة مربة والأحسن أن يدعو في كل نافلة بما يناسبها

﴿مبحث الاذان والاقامة﴾

الاذان ذكر مخصوص شرع للاعلام بالصلاة (والاقامة) ذكر مخصوص شرع لاستنهاض المأمرين الى الصلاة وهماستان على الكفاية ومن خصوصيات هذه الأمة وشرعافى السنة الأولى من الهجرة والأصل فيها ماواطبة السلف والخلف عليهم ماوخر الصحبين ( اذا حضرت الصلاة فليؤذن لكم أحكم وليؤمكم أكبركم والمراد بالاذان مايفعل الاقامة ولم يجب لتركه صلى الله عليه وسلم فى الثانية من

صلاة الجمع (وحكمة مشروعية الاذان) الاعلام والحث على المبادرة الى ما فيه خیرهم وفلاحهم وزید فی اذان الصبح (الصلاة خير من النوم مرتين) لكونه وقت نوم وغفلة (وحكمة مشروعية الاقامة) زيادة الاعلام واستنهاض همم الحاضرين وتنبيه الغافلين وزید بعد فلاحها قد قامت الصلاة ايذاناً بالقيام اليها والشروع فيها ويسن الاذان والاقامة في حق الرجل لكل صلاة ولو منفرداً أو كانت الصلاة فائتة الا أنه يؤذن للدولى فقط من صلوات والاهاه وأقل ما يحصل به السنة في الاذان لاهل البلد أن يسمعه جميعهم ولو بتعدد المؤذنين وهو سنة عين في حق منفرد وان بلغه اذان غيره حيث لم يكن مدعو به فان كان مدعوا به بأن سمعه من مكان وأراد الصلاة فيه وصلى مع أهله بالفعل فلا يندب له الاذان حينئذ . ويشترط في صحة الاذان ان يكون المؤذن ذكراً يقيماً فلا يصح اذان الانثى والخنثى . ولصحة الاذان والاقامة الاسلام والتمييز والولاء بين كلمتهما ودخول الوقت الا في اذان الصبح فانه من نصف الليل وتسن الاقامة في حق المرأة لنفسها فقط أو لجماعة النساء ولا تسن في حقها لجماعة الذكور ولا الختان ولا يسن الترجيع في الاذان وهو أن يأتي بالشهادتين مرتين سراً قبل الاتيان بهما جهرًا ويسن التثويب بعد الجمعيتين في اذان الصبح وهو أن يقول الصلاة خير من النوم مرتين . فحمل الاذان بالترجيع تسع عشرة جملة وبالتثويب احدى وعشرون وجل الاقامة احدى عشرة جملة ويسن لمن سمع المؤذن والمقيم أن يقول مثل قولها الا في الجمعيات فيقول لا حول ولا قوة الا بالله وفي التثويب فيقول صدقت وبررت مرتين وفي كلتي الاقامة وهما قد قامت الصلاة مرتين . فيقول أقامها الله وأدامها وجمعاني من صالحى أهلها ولكل من المؤذن والمقيم والسامع والمستمع أن يصلى ويسلم على النبي صلى الله عليه وسلم بعد الفراغ منهما ومن قال حين يسمع قول المؤذن أشهد أن محمداً رسول الله مرحباً بحبيبي وقره عيني محمد ابن عبد الله صلى الله عليه وسلم ثم يقبل اياهما ويهوي بهما على عينيه لم يردأ أبداً وكان صلى الله عليه وسلم يقول اذا أذن في قرية أمنها الله من عذاب ذلك اليوم

### ﴿مبحث ما يبطل الصلاة﴾

تبطل الصلاة ( بالكلام العمد ) الصالح لخطاب الآدميين ولو حرفاً مفهماً أو حرفين وإن لم يفهما مع العلم بتعريفه وأنه في صلاة فإن تكلم بكلام قليل وضبط بست كلمات عرفية فأقل ناسياً أو سبق إليه لسانه أو جهل تحريمه في الصلاة وكان قريب عهد بالاسلام أو نشأ بعيداً عن العلماء فلا تبطل به الصلاة ولو علم تحريم الكلام وجهل كونه مبطلاً لم يعذر ويعذر في اليسير عرفاً من التمتع ونحوه كالسعال والعطاس وإن ظهر منه حر فإن للغلبة ولا تبطل الصلاة بالقرآن والذكر والدعاء إلا إذا خاطب بالدعاء غير الله ورسوله أو نطق بالقرآن مع وجود صارف عن القراءة كأن استأذنه شخص في أخذ شيء فقال يا يحيى خذ الكتاب بقوة فإن قصد القراءة فقط أو هي مع التفهيم لم تبطل وإن قصد التفهيم فقط أو أطلق بطلت ولو أصاب الرجل شيء وهو في الصلاة مباح فيقول سبحان الله بقصد الذكركم فقط أو مع الاعلام ولو أصاب المرأة شيء وهي في الصلاة صفتت ولو بقصد الاعلام . وتبطل بالقراءة الشاذة إن غيرت المعنى وكان عامداً عالماً وبالتوراة والإنجيل والزبور والحديث ولو قال صدق الله العظيم لم تبطل صلاته لأنه ثناء ولو توقف أمله في الفاتحة أو السورة سن أن يفزع عليه ما لم يتردد في قراءته بقصد القراءة فقط أو مع الفتح فلو قصد الفتح فقط أو أطلق بطلت صلاته (وتبطل بالعمل الكثير) عرفاً إذا كان متواليًا وضابط الكثير ثلاثة أفعال ولو بأعضاء متعددة كأن حرك رأسه ويديه وضابط التوالى ألا يكون بين الفعلين ما يسع ركعة بأخف ممكن ومحل البطلان بالعمل إن كان بعضو ثقيل فإن كان بعضو خفيف خلا بطلان كالحركة أصابعه من غير تحريك كفه بلا قصد لعب وتبطل بالوثبة الفاحشة ما لم تكن بسبب فزع من نحو حية والافلاو يستثنى شدة الخوف فإن العمل الكثير فيها لا يبطل الصلاة إذا كان الحاجة كالضرب والطعنات المتوالية لحاجة القتال (و بأكل أو شرب) عمدًا سواء كان الماء كولد أو المشروب قليلاً أو كثيراً إلا إذا أكل أو شرب قليلاً جاهلاً بتحريم ذلك في الصلاة أو ناسياً أنه فيها فلا تبطل



بالبقليل وتبطل بالكثير مطلقاً (وبالقهقهة) وهي ضحك مع صوت وعجل البطلان بها ان ظهر منها حرفان وان لم يفهما أو حرف مفهم ولو غلبه الضحك لم تبطل إلا أن كثرة وأخل بنظم الصلاة وخرج بالضحك التبسيم فلا تبطل به « وبالردة » وهي قطع الاسلام « وبكشف عورته » عدا بخلاف ما لو كشفها ناسياً أنه في الصلاة أو كشفها الرج فسترها حالاً لم تبطل « وبالحدث الاكبر والاصغر » سواء كان عدا أو سهواً ولو وقعت نجاسة جافة غير معفو عنها على ثوب المصلي أو بدنه ولم يزل في الحال بطلت فان نفص ثوبه حالاً قبل مضي أقل الطمأنينة أو ألقى ثوبه بالنجاسة حالاً لم تبطل نعم يحرم ألقاؤها في المسجد فيقطع الصلاة ويرمها خارجة ثم يستأنفها ان اتسع الوقت والارماها في المسجد وأتم الصلاة ثم يجب تطهيره « وبتغيير نية الصلاة التي هو فيها الى صلاة أخرى ما لم يقاب الفرض نقلاً لجماعة مشروعة بشرطه (وبتحوله عن القبلة) عداً إلا في خوف أو نفل على الرحلة ولو حرفه انسان عنها بطلت لندرة ذلك في الصلاة بخلاف ما لو انحرف عنها جاهلاً أو ناسياً وعاد عن قرب (وبتطويل الركن القصير) عداً بغير خنوت (وبتخلف المأموم عن امامه) بركنين فعليين أو بتقديمه عليه ما عداً بغير عذر (وبنقص ركن) من أركانها عدا سواء كان فعلياً أو قولياً (وبزيادة ركن عدا) كزيادة ركوع أو سجود من غير مسبق إلا في فاتحة وتشهد أخيراً فان الزيادة فيهما لا تضر فلو كرر ركناً قولياً غير تكبيرة الاحرام كفاتحة وتشهد لم تبطل

### ﴿ مبعض مكروهات الصلاة ﴾

مكروهات كثيرة منها الالتفات بالوجه لغير حاجة مع الاستقبال بالصدر ما لم يقصد اللعب لخبر عائشة رضي الله عنها سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الالتفات في الصلاة فقال (هو اختلاس يختلسه الشيطان من صلاة العبد) ومنها جعل يديه في كفيه عند تحريره وسجوده وغيرهما ومنها تغطية فم لغير حاجة ومنها نظره نحو السماء مما يليه ولو بدون رفع الرأس لخبر البخاري ما بال أقوام يرفعون أبصارهم إلى السماء في صلاتهم لينتهن عن ذلك أو لتخطفن أبصارهم ومنها كف

شعر أو ثوب خبز (أمرت أن أسجد على سبعة أعظم ولا أكفؤا ولا شعرا) رواه الشيخان ومنها أن يصدق أماما أو يميناً كراما للقبلة لا يسار الخبر الشيخين (إذا كان أحدكم في الصلاة فأثما يناجي ربه فلا يبرقن بين يديه ولكن عن يساره) وهذا في غير المسجد أمافيه فيصرم مطلقا خبر الشيخين (البصادق في المسجد خطيئة وكفارتها دفنها

### ﴿ مبحث سجد السهو ﴾

سجود السهو سنة ( وحكمة مشروعيته ) جبر الخلل الواقع في الصلاة وأرغام الشيطان سواء كان عمدا أو سهوا ولو في سجدة في التلاوة والشكر وحله قبل السلام وهو سجدتان كسجود الصلاة ولا بد من كونه بعد اتمام التشهد بنية من غير تلفظ بها فلو سجد بلا نية أو تلفظ بها بطلت صلاته والمأموم لا يحتاج الى نية لتبعيته وهو سنة الا في حق المأموم اذا فعله الإمام فإنه يجب عليه حتى لو سلم بعد سلام امامه ساهيا عنه لزمه أن يعود اليه ان قرب الفصل وألا أعاد صلاته ولا تعدد سجود السهو مهمات تعدد سببه حقيقة ولكنه تعدد صورة كالسبق اذا سجد امامه فإنه يتابعه ثم يعيده آخر صلاته وغير ذلك ( وأسابيه ) خمسة يمين ترك بعض من الابعاض والشك في ترك بعض معين وفعل منهى عنه سهوا مما يبطل عمده فقط والشك في منهى عنه مع احتمال الزيادة ونقل مطلوب قول الى غير موضعه بنية فن ترك بعضا من ابعاض الصلاة سجد للسهو سواء تركه سهوا او عمدا ولا يعود له بعد التلبس بغيره كان تذكر بعد انتصابه ترك التشهد فيصرم عليه العود له فإن عاد عمدا عالما بالتحريم بطلت وأن عاد ناسيا او جاهلا فلا تبطل لعذره ويلزمه القيام عند تذكره ومن ترك هيئة من الهيئات لا يعود لها ولا يسجد فإن سجد عمدا عالما بطلت ومن ترك ركنا من ار كان الصلاة سهوا عاد له وأنى به عند تذكره فورا ان لم يتلبس بمثله والا قام مثله مقامه ولنى ما بينهما وسجد للسهو ومن شك بعد سلامه في ترك ركن غير النية وتكبيرية الاحرام لم يؤثر لان الظاهر وقوع السلام عن تمام فان

كان الشك في النية أو تكبيرة الاحرام أستا نف للصلاة للشك في أصل انعقادها ومن شك في عدد ما أتى به من الركعات بنى على اليقين وهو الأقل وسجد للسهو كأن شك في صلاة رباعية هل صلى ثلاث ركعات أو أربعاً بركعة وسجد للسهو ومن ترك سجود السهو فلا شيء عليه لأنه سنة ويفوت بالسلام عمداً لأن محله قبل السلام

﴿ مجتبه سجدتي القلاوة والشكر ﴾

سجود القلاوة سنة مؤكدة لقارىء وسامع ومستمع ولوصيها وامرأة قراءة مشروعة لا قراءة جنب وسكران ولا مصل في غير المقيام وأما سجدة الشكر فسنة عند تجد نعمته أو اندفاع نقمة أو رؤية مبتلى أو متجاهر بعصيان ولا تكون الا خارج الصلاة وله ما شرط واركان ( فشروطهما ) شروط الصلاة ولا يطول الفصل عرفا بين القراءة والسجود وبين سجدة الشكر وسببها إذا كان متطهرا والأقل أربع مرات سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم ( واركانها ) خمسة مطلقات في سجدة شكر وفي حق من لم يكن في صلاة في سجدة تلاوة ( النية ) المقرنة بتكبيرة الاحرام بان يلاحظ السجود للقلاوة والشكر ( وتكبيرة الحرم ) والسجود مرة وهو كسجود للصلاة والجلوس أو الاضطجاع للسلام بدون تشهد فلا يكفي السلام حال الرفع من السجود والسلام بعد الجلوس ( واثنان ) في حق من كان في صلاة وهما النية بلا تلفظ لثلاث بطل الصلاة ( والسجود ) وعدداً أيانها أربع عشرة آية ( ثنثان في سورة الحج وثنا عشر في الاعراف والرد والنعلم والاسراء ومريم والفرقان والنحل وآلم السجدة وفصلت والنجم والانشقاق والعلق ) وأما سجدة ص فسجدة شكر . وتكرر بتكرار الآية وتبدأ كد للسمع بسجود القارىء ولا تسن الجماعة فيها ويسجد المصلى لقراءته لا لقراءة غيره وللمأموم ألا يسجد الا إذا سجد أمامه فان سجد هودون الامام بطلت صلاته ما لم ينو المفارقة وكذا اذا سجد الامام ولم يسجد ويحصل البطلان للمأموم بهوى الامام للسجود

ان قصد المأموم عدم السجود و بفرأخ الامام منه وان لم يقصد

### باب صلاة الجماعة

صلاة الجماعة سنة مؤكدة لقوله صلى الله عليه وسلم صلاة الجماعة أفضل من صلاة الفرد بسبع وعشرين درجة وقيل فرض كفاية الرجال البالغين العقلاء الاحرار المقيمين المستورين غير المعذورين في أداء المكتوبة في غير جمعة ومجموعة بمطر ومنذورة جاءها ومعادة غير عذر من أعذارها كمشقة مطر وشدة ريح ليل أما في الجمعة ونحوها ففرض عين في الركعة الاولى منها وفي جميعها في نحوها وهي من خصائص هذه الامة وأول من صلى جماعة من البشر رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان السلف الصالح يمزون أنفسهم ثلاثة أيام اذا فاتتهم تسكيرة الاحرام بسبعة اذا فاتتهم الجماعة بقولهم ليس المصاب من فارق الاحباب إنما المصاب من حرم الثواب وهي ربط صلاة المأموم بصلاة الأمام ويسن المحافظة على أدراك تسكيرة الاحرام مع الامام ظبر البزار لكل شئ صفوة وصفوة الصلاة التسكيرة الاولى لحفاظوا عليها وتحصل بالاشتغال بالتحريم عقب تحريم أمامه مع حضور تحريم الامام (وحدة مشر وعيتها) القائف والتعارف والتعاهد على البر والتقوى والتواصي بالخير والاحسان وأقل الجماعة اثنان وتذكر في غير الجمعة بتسكيرة الاحرام ما لم يسلم الامام التسليمية الاولى وفيها بركة وتسب في مؤداة خلف مؤداة ومقضية خلف مقضية من نوعها بخلاف مقضية خلف مؤداة أو خاف مقضية ليست من نوعها فلا تسن وفي العيدين والكسوفين والاستسقاء والتراويج بخلاف النفل التابع للقرائن والضحي والوتر في غير رمضان وغيرهما من النفل المطلق (وشروط همتها) اثناعشر (نية الاقتداء في حق) المأموم فان لم ينو ان يقدم صلاته فرادى الا في الجمعة فلا تنعقد أما الامام فلا تشترط في حقه بل تسن في غير الجمعة وأما فيها فتجب سواء كان زائدا على الاربعين أو عنها (وتوافق نظم) صلاة الامام والمأموم في الافعال الظاهرة ولا يضر اختلاف بينهما فيصح اقتداء المفترض بالنفل وبالعكس «ومتابعة المأموم» للامام بأن يتأخر

نحرمه عن جميع تحريم امامه (وأن لا يسبقه بركنين) فعاينين أو يتخلف عنه بهما بلا عذر فإن تقدم تحريمه عليه أو قارنه فيه لم تنعقد صلاته وإن سبقه أو تخلف عنه بهما بلا عذر بطلت صلاته بخلاف ما لو سبقه أو تخلف بهما بعذر فلا يضر والعذر في السابق النسيان أو الجهل وفي التخلف كثير كأن يكون المأموم بطئ القراءة والامام معتدلا فيتخلف المأموم حينئذ لا تمام قراءته ثم يسعي خلفه على نظم صلاته ما لم يسبقه بأكثر من ثلاثة أركان طويلة والاتباع فيها هو فيه ثم تدارك بعد سلامه ما فات بركعة فإن لم يتابعه كأن شرع الامام في الخامس قبل أن يتم المأموم قراءته بطلت صلاته (وعلم المأموم) بانه تقالات الامام كرويته له أو لبعض صف أو سماع صوته أو صوت مبلغ لينة سكن من متابعته (وعدم مخالفة المأموم) لأمامه في سنن تقحش فيها المخالفة بما يجب فيه الموافقة فعلا وترك كسجود تلاوة أو فعلا وترك كسجود سهو أو ترك لا فعلا كالتشهد الاول أما القنوت فلا تجب فيه الموافقة لا فعلا ولا تركا فإذا فعله الامام جاز للمأموم أن يتركه ويسجد عامدا وإذا تركه الامام يسن له فعله ان لحقه في السجدة الاولى وجزان لحقه في الجلوس بين السجدين فإن كان لا يلحقه الا في السجدة الثانية امتنع فعله (وعدم تقدم المأموم) على امامه في المكان في غير الكعبة اذا كان في غير جهته وفي غير شدة الخوف ولا نضر المساواة (وأن تكون صلاة الامام صحيحة في اعتقاد المأموم) فلا يصح اقتداؤه بمن يعتقد بطلان صلاته (وأن تكون صلاة الامام مغنية) عن الاعادة فلا يصح بمن تلزمه الاعادة كمتجيم لبرد في محل يغلب فيه وجود الماء (وان لا يكون الامام) مقتديا بغيره (وان لا يكون الامام أميا) والمأموم قارئاً (وان لا يكون الامام) أنقص من المأموم بالانوثة أو الخنوثة فلا يصح اقتداء الذكر بالانثى والخنثى (واجتماع الامام والمأموم بمكان) فان كان اجتماعهما في المسجد اشترط أن يعلم المأموم بصلاة الامام وأن لا يتقدم عليه وأن يمكن الاستطراق اليه ولو بازورار وانحراف عن القبلة وان بعدت المسافة وحالت ابنية نافذة ولو ردت أبوابها وغلقت ما لم تسمر في الابتداء فان حالت ابنية غير نافذة ضر وان لم تمنع الرؤية كالشبك وان كان

أحدهما في المسجد والآخر خارجه اشترط علم المأموم بإصلاة امامه وعدم تقدمه عليه وعدم حائل بينهما وامكان الوصول الى الامام بغير ازورار واستدبار وعدم زيادة مسافة ما بينهما على ثلثمائة ذراع تقر يبوا تعتبر المسافة من طرف المسجد الذي يلي من هو خارجه ولا يحسب المسجد من المسافة وان كانا في فضاء أو بناء غير المسجد فيشترط أن لا تزيد مسافة ما بينهما - لى ثلثمائة ذراع وأن لا يكون بينهما حائل ولا يضر في جميع ماذ كر شارع ولا نهر وأن أحوج الى سباحة. (تقمة) تنقطع الجماعة بخروج امامه من صلاته بحدث أو غيره وللمأموم قطعها بنية المفارقة لكن يكره ويفوت به ثواب الجماعة الا لعذر كمرض وتطويل امامه ويقدم في الجماعة الوالى بمحل ولا يته فامام راتب ويقدم الساكن ولو بأجارة على غيره لا على معبره فأفقه فأقرأ فأزهد فأورع فأقدم هجرة فأسن في الاسلام فأنسب فأظف ثوبا وبدا فأحسن صوتا فالمتزوج فالأحسن زوجة والاعمى والبصير في الامامة سواء ويجوز أن يأتم الحر بالعبد والبالغ بالصبي المميز والمتوضئ بالمتميم الذي لا إعادة عليه وتسب إعادة الصلاة المكتوبة في الوقت جماعة من أولها الى آخرها وفرضه الاولى على الصحيح

### ﴿ باب قصر الصلاة وجعلها ﴾

شرع القصر في السنة الرابعة من الهجرة والاصل فيه قيل الاجماع قوله تعالى واذا ضربتم في الارض الآية أى سافرتم وقوله صلى الله عليه وسلم حينما سأله سيدنا عمر بن الخطاب عن قوله تعالى ان خفتم وقد أمن الناس ( صدقة تصدق الله بها عليكم فاقبلوا صدقته ) رواه مسلم وشرع الجمع في السنة التاسعة من الهجرة والاصل فيه الاخبار الواردة ( وحكمة مشروعيتهما ) التخفيف لما يلحق المسافرين مشقة السفر غالبا

وقصر الصلاة الرباعية جائز للمسافر بعشرة شروط ( أن يكون سقره ) في غير معصية وأن تكون مسافة السفر ستة عشر فرسخا تحديدا اذهابا وأن تكون الصلاة مؤداة أو فائتة في سفر قصر أما الفائتة في الحضر فلا يقضيها

مقصورة في السفر (وأن ينوي القصر) مع الأحرام بها وأن لا يأنم في جزء من  
صلاته بمن (ودوام السفر) يقينا في جميع صلاته (وقصد موضع معلوم) بالجهة  
فلا قصر لها ثم وهو من لا يدري أين يتوجه وأن طال سفره والنحر زعمائنا في نية  
القصر في دوام الصلاة كنية الأتمام والتردد في أن يقصر أو يتم وأن يكون سفره  
لمغرض صحيح كحج ونجارة لا مجرد التنزه (والعلم بجواز القصر) فلورأى الناس  
يقصرون فقصر معهم جاهلا لم تصح صلاته وأول السفر لساكن أبنية مجاوزة  
سور مختص بما سافر منه فأن لم يكن للأبنية سور أو كان غير مختص بما سافر منه  
كقري متفصلة جمعها سور واحد فابتدأه مجاوزة الخندق فأن لم يكن فلقنطرة  
فأن لم تكن فالعمران وابتداء السفر لساكن خيام مجاوزة الحلة كطرح الرماح  
وملعب الصبيان وينتهي سفره ببلوغه مبدأ سفره من سور أو غيره ثم إذا وصل إلى  
وطنه أنه انتهى سفره مطلقا سواء نوى الإقامة أم لا وان كان إلى غير وطنه أنه انتهى ببلوغه  
السور ونحوه وان نوى قبل بلوغه وهو مستقل ما كث إقامة به مطلقا أو أربعة  
أيام صحاح غير يوى الدخول والخروج فان لم ينو قبل ذلك أنه انتهى سفره بإقامته  
ان كانت له حاجة وعلم أنها لا تنقضي في أربعة أيام فان لم يكن له حاجة أنه انتهى  
سفره بإقامته أربعة أيام غير يوى الدخول والخروج وان كانت له حاجة وعلم  
أنها تنقضي في أربعة صحاح لم ينته سفره بل يقصر مع إقامته بالبلد والقريه  
وأن توقعها كل وقت قصر ثمانية عشر يوما صحاحها. ويجوز الجمع تقديمها وتأخيرها  
في السفر وشروط جمع التقديم ستة. الترتب ونية الجمع في الأولى والموا لا ودوام  
السفر إلى عقد الثانية بأن يحرم بها ولو أقام في أمثاتها وبقاء وقت الأولى يقينا  
إلى تمام الثانية وقيل يجوز وأن أدرك منه بعض ركعة وهو المعتقد وصحة  
الأولى يقينا أو طنا فلا تجمع المتخيرة جمع تقديم لا انتفاء صحة الأولى يقينا أو طنا  
فيها إذ يحتمل أنها واقعة في الحيض وشروط جمع التأخير اثنتان نية الجمع في وقت  
الأولى منهما ودوام السفر إلى تمامها ويجوز للقيم جمع التقديم بسبب  
المطر ولا يجوز أن يجمع جمع تأخير ويشترط فيه ما شرط لجمع السفر تقديمها من

ترتيب وموالاته ونية جع في أثناءه الأولى ولو عند التحلل ويشترط أيضا وجوده في أول الصلاتين وبينهما وعند التحلل من الأولى وإن صلى الثانية جماعة في موضع بعيد عرفا عن باب داره وأن يتأذى الذهاب إليه بالمطر بحيث يذهب خشوعه أو كماله وللإمام الراتب أن يجمع بالمصلين تقدم بالمطر ولو كان بيته بالمسجد

✽ باب صلاة الجمعة ✽

شرعت بمكة ليلة الأسراء ولم تقم بها القلة المسلمين ولا استخفاء أهل الإسلام وهي نعمة جسيمة امتن الله بها على هذه الأمة المحمدية (وحكمة مشروعيها) عقد الائمة والاتحاد وإيجاد رابطة دينية وجامعة إسلامية يعمدها بعضها ببعض بالارشاد والتعليم والمواظع والأصل فيها قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا اذنوا للصلاة الآية وقوله صلى الله عليه وسلم رواح الجمعة واجب على كل محتلم وهي فرض عين ومعلوم أنها ركعتان وليست ظهرا مقصورة بل هي صلاة مستقلة لأنها لا يغني عنها في الوقت ولقول عمر رضي الله عنه الجمعة ركعتان تمام غير قصر على لسان نبيكم وقد خاب من افترى (وشروط وجوبها) سبعة الإسلام والعقل والبلوغ والحرية السكاملة والذكورة والإقامة والصحة (وشروط صحتها) ثمانية وقوع جميعها في الوقت وأن تقام في خطة أبنية ولو انهدمت الأبنية وأقاموا على عمارتها جاز لهم إقامة الجمعة في موضعها اعتبارا بأصل وطنهم ولا تنعقد في غير بناء إلا في هذا وهذا بخلاف ما لو نزلوا مكانا وأقاموا فيه ليعمره قرية فلا تصح جمعهم فيه قبل البناء استصحابا للأصل في الحالين ولو لازم أهل الخيام الصحراء أبدا فلا جمعة عليهم وأن لا يسبقها إلا بقارنها جمعة في بلدتها إلا إذا كبرت وعسر اجتماعهم في مكان كبلدين فلو سبقتها جمعة فالصحيحة السابقة والمعتمد السابق بالتعزم وقيل بالتحلل وقيل بأول الخطبة وأن يكون العدد أربعين رجلا ولو مرضى ومنهم الإمام من أهل الجمعة وهم الذكور والحرار المكفون المستوطنون بمحلهم لا يظعنون عنها اشتاء ولا صيفا الحاجة ووجود الأربعين من أول الخطبة الأولى إلى انقضاء الصلاة وأن صلى ركعتين وأن تكون في جماعة (وخطبتان) قبل الصلاة يجلس



بينهما وأركان الخطبتين خمسة أجمالاً ثمانية تفصيلاً لأن الأركان الثلاثة الأولى منها تتكرر في كل من الخطبتين حمد الله والصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم والوصية بالتقوى وقراءة آية في إحدى الخطبتين والأولى قراءتها في الأولى لتكون في مقابلة الدعاء للمؤمنين والمؤمنات في الثانية فيحصل التعادل بينهما فينبذه يكون في كل منهما أربعة أركان (والدعاء للمؤمنين والمؤمنات) في الثانية ويتعين كونه بأخرى فلو أنى به في الأولى لم يعتديه وشروط الخطبتين اثنا عشر الاسماع والسمع ولو بالقوة والموالة وسترا العورة والطهارة من الحدث والخبث وكون الخطبتين بالعربية ان كان في القوم عربى والا كفى كونهما بلغة القوم المصلين الا في الآية فلا بد فيها من العربية وكون الخطيب ذكراً والقيام في الخطبتين لقادر عليه والجلوس بينهما وتقديمهما على الصلاة وقوعهما في وقت الظهر وكونهما في خطة أبنية ويسن ترتيب أركان الخطبتين ولسماع الخطبتين الانصات فيهما وأن تكون فصيحة مفهومة متوسطة وأن يشغل الخطيب يمينه بحرف المنبر ويسراه بخوسيف وغسل الجمعة لمن يريد حضوره ووقته من الفجر الثاني - ويحرم على من تلزمه الجمعة السفر بعد فجر يومها الا اذا أمكنه فعلها في مقصده أو في طريقه أو تضرر بخلفه عن الرفقة ومن أدرك ركوع الركعة الثانية مع الامام واطمأن فيه أدرك الجمعة فينوي جمعة ويقمها بعد سلام الامام ظهر

### ﴿ باب صلاة العيدين ﴾

صلاة العيدين سنة مؤكدة لمقيم ومسافر حر أو عبيد ذكر أو أنثى أو خنثى . (واحدة مشروعة) شكر نعمة التوفيق على اداء الصيام والقيام في عيد الفطر وشكر النعم الجليلة التي منها نزول الفداء واجتماع المسلمين عند البيت الحرام في العيد الاصحى . وأما حكمه مشروعية الجماعة فيها فكما تقدم في الجمعة والجماعة وأول عيد صلاه رسول الله صلى الله عليه وسلم عيد الفطر وشرعاً في السنة الثانية من الهجرة وتشرع فرادى وجماعة فالجماعة مطلوبة فيها الا للحاج وان لم يكن بمنى ووقت صلاتهما ما بين طلوع الشمس وزوالها فيكنى طالع

جزء من الشمس لكن يسن تأخيرها حتى ترتفع كرمح وهي ركعتان يحرم بهما في عيد الفطر بنية عيد الفطر وفي عيد الاضحي بنية عيد الاضحي وبأني بدعاء الافتتاح ويكبر بعده في الركعة الأولى سبع تكبيرات سوى تكبيرة الاحرام ثم يتعوذ و يقرأ الفاتحة ثم يقرأ بعدها (سورة ق أو سبح اسم ربك الاعلى أو قل يا أيها الكافرون) ويكبر في الركعة الثانية خمساً سوى تكبيرة القيام ثم يتعوذ و يقرأ الفاتحة ثم يقرأ بعدها (سورة اقتربت الساعة أو هل أناك حديث الغاشية أو الاخلاص) ولو شك في عدد التكبيرات أخذ بالاقل وهي من الهيئات التي لا تجبر بسجود الموقوف أو تركها عمداً أو سهواً لا يسجد للسهو ويسن جعل كل تكبيرة في نفس ووضع يمينه على يساره تحت صدره ورفع يديه عند كل تكبيرة والفصل بين كل تكبيرتين بقدر آية معتدلة والاولى أن يقول سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر ويسن أن يخطب الامام خطبتين بعد صلاة العيدين الجمعة الرجال ولو مسافرين فلا خطبة لمنفرد ولا الجمعة النساء وهما كخطبة الجمعة في الاركان والسنن لا في الشروط فلا يشترط فيهما الاسماع والسمع وكون الخطبة عمرية وكون الخطيب ذكراً وأن يفتح الخطبة الأولى بتسع تكبيرات ولأه والخطبة الثانية بسبع تكبيرات ولأه وأن يعلمهم في خطبة عيد الفطر أحكام زكاة الفطر وفي خطبة عيد الاضحي أحكام الأضحية ويسن الغسل يوم العيدين لكل أحد ويدخل وقته من نصف الليل والتزين بأحسن الثياب واستعمال الطيب والجهر بالتكبير في المنازل والاسواق والطرق وهو قسمان مرسل وهو ما لا يكون عقب صلاة كالتكبير في ليلة الفطر وليلة الاضحي من الغروب حتى يحرم الامام بصلاة العيد ومقيد وهو ما يكون عقب الصلوات وهو مختص بعيد الاضحي فيكبر عقب كل صلاة ولو فائتة أو نافلة أو صلاة جنازة من صبح يوم عرف الى عصر آخر أيام التشريق الا الحاج فيكبر من ظهر يوم النحر الى صبح آخر أيام التشريق وصيغة التكبير معروفة مشهورة

### ﴿ مبحث صلاة الخوف ﴾

صلاة الخوف نجوز في الحضر والسفر لقوله تعالى وإذا كنت فيهم فأقمت لهم الصلاة الآية وقوله فإن خفتهم فرجالاً أو ركبانا وهي من خصائص هذه الامة وشرعت في السنة السادسة من الهجرة (وحكمة مشروعتها) الجمع بين احراز فضيلة الجماعة خلف الرسول أو خلفيته أو أمير الجيش عند حضور العدو وبين عمل الجهاد بعوز فضيلة الجهاد الاصغر والا كبر ويطلب فيها في صلاة الأمن من الاركان والشروط وعدد الركعات والسنن لكن يغتفر فيها ما لا يقتصر في صلاة الأمن كتطويل الاعتدال في صلاة عسكان وخش المخالفة في صلاة ذات الرقاع للفرقة الثانية واقتداء المفترض بالمتنفل في صلاة بطن نخل وكثرة الافعال وترك القبلة في صلاة شدة الخوف وانواعها ستة عشر نوعاً اختار امامنا منها أربعة انواع ( الاول ) ان يكون العدو في غير جهة القبلة أو فيها ثم سار العدو قليلاً وفي المسلمين كثرة وخافوا هجوم العدو عليهم فيفرقهم الامام فرقتين فرقة تقف في وجه العدو والحراسة وفرقة تقف خلف الامام فيصلي بالفرقة التي خلفه ركعة في الثنائية وركعتين في الثلاثية او الرابعة فإذا قام الامام للركعة الثانية او الثالثة تنوى الأولى مفارقة الامام وتم لنفسها وتسلم ونمضي بعد سلامها الى وجه العدو للحراسة وتأني الفرقة الثانية والامام قائم في الركعة الثانية أو الثالثة فتتقدم به فيصلي بها فإذا جلس الامام للتشهد قامت وهي مقبدة والامام منتظر لها فتم لنفسها وتلحقه وهو جالس ويسلم بها تعوز فضيلة التحلل معه كما حازت الأولى فضيلة التحرم معه وهذه صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم بذات الرقاع فلو صلى والحالة هذه بالفرقة الأولى صلاة تامة ثم بالثانية كذلك تكون صلاة بطن نخل وهي النوع الثاني والثالث أن يكون العدو في جهة القبلة ولا سار بين المسلمين والعدو وفي المسلمين كثرة بحيث تقاوم كل فرقة العدو فيصنفهم الامام صنفين ويحرم بهم جميعاً ويسترون معه الى اعتدال الركعة الأولى فإذا سجد الامام سجد معه

أحد الصنفين ووقف الصف الآخر على حالة الاعتدال بحرسهم فإذا رفع الصف  
الساجد رأسه من السجدة الثانية سجد الحارثون لأكمال ركعتهم ولحقوا الإمام  
في الركعة الثانية وسجدوا معه وحسرت للفرقة الأولى فإذا جلس الإمام  
للتشهد سجد من حرس بالركعة الثانية وقشهد الإمام بالصفين وسلم بهما وهذه  
صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم بعسفان في الخوف ولا تصح صلاة  
الجمعة في بطن نخل للزوم وجود جمعة أخرى وتصح في غيرها بشرط أن  
لا ينقص العدد عن أربعين في ذات الرقاع كما يشترط إسماع الأربعة في  
كل فرقة منها والرابع أن يلصق القتال أو يشتد الخوف فيصلي تحل واحد تكيف  
أمكنه ماشيا أو راكبا وليس له تأخير الصلاة عن وقتها ويعذر في الأعمال  
الكثيرة كالضربات والطعنات المتوالية لحاجة القتال ويجوز اقتداء بعضهم  
ببعض وإن اختلفت الجهة وتقدموا على الإمام ولا يعذر في الصباح لعدم  
الحاجة ويجب أن يلقى السلاح إذا لطم يده لا يعنى عنه فإن هجر عن  
ذلك شرعا بأن احتاج إلى إمساكه أمسكه للحاجة وعليه القضاء فإن هجر  
عن ركوع أو سجود أو مأبهما للضرورة وجعل السجود أخفض من  
الركوع ليحصل التمييز بينهما

### ﴿ مبحث صلاة الكسوف والخسوف ﴾

شرعت صلاة الكسوف في السنة الثانية من الهجرة وصلاة الخسوف في  
السنة الخامسة والأصل فيهما قوله تعالى ( لا تسجدوا للشمس ولا للقمر  
الآية ) وخبر أن الشمس والقمر آيتان من آيات الله لا ينكسفان لموت  
أحد ولا لحياته فإذا رأيتم ذلك فصولوا وإدعوا حتى ينكشف ما بكم  
( وحكمة مشروعيها ) إنه لما كان الشمس والقمر نعمتين عظيمتين بهما انتظام  
أحوال العالم في معاشهم ومعادهم فإذا تغيرا أو زالا اختل النظام وحل الانقراض  
نخوف الله تعالى بكسوفهما الناس لتزعج نفوسهم ويلتجئوا إليه بالصلاة  
والدعاء فيكشف عنهم الضر والبلاء وتثم نعمة الانجلاء وإيضاً الأعلام بأنهما

مخلوقان مقهوران لا يستحقون العبادة التي لا تكون إلا للواحد القهار وهما  
سنة مؤكدة لكل أحد ذكر أو أنثى مقبلاً أو مسافراً حراً أو عبداً  
فردى أو جماعة وتسن صلاتهما في المسجد والجماعة فهما لا يتركان القراءة  
في صلاة كسوف والجهري في صلاة خسوف وهي ركعتان وهما ثلاث كميات  
الأولى أن يصلي الركعتين كسنة للظهر وهي أقل السنة والثانية أدنى السكال  
وهي أن يصلي كل ركعة من الركعتين بقيامين وركوعين من غير أن يطيل  
القراءة فهما والثالثة أعلى السكال وهي أن يصلي كل ركعة من الركعتين  
بقيامين وركوعين يطيل القراءة والتسبيح فهما فيقرأ في القيام الأول بعد  
الفاتحة البقرة أن أحسها أو قديرها ثم يركع الركوع الأول فيسبح فيه قدر  
مائة آية من البقرة فإذا اعتدل قرأ في القيام الثاني سورة آل عمران أو قديرها  
فإذا فرغ منه أتى بالركوع الثاني وسبح فيه قدر ثمانين آية من البقرة ثم  
يرفع رأسه من الركوع معتديلاً ثم يسجد سجدتين فيسبح الله في السجدة  
الأولى قدر مائة آية من سور البقرة وفي السجدة الثانية قدر ثمانين آية منها  
فإذا رفع رأسه من السجدة الثانية سكت الركعة الأولى فيقوم للركعة  
الثانية فيقرأ الفاتحة ثم يقرأ بعدها سورة النساء أو قديرها وهذا هو القيام  
الثالث ثم يركع الركوع الثالث فيسبح الله فيه قدر سبعين آية من البقرة  
ثم يرفع رأسه فإذا اعتدل قرأ في القيام الرابع سورة المائدة أو قديرها  
إن لم يحسها ثم يركع الركوع الرابع فيسبح الله فيه قدر خمسين آية من  
البقرة ثم يرفع رأسه من الركوع معتديلاً ثم يسجد سجدتين ويسبح الله في  
السجدة الأولى منها قدر سبعين آية من البقرة وفي الثانية قدر خمسين آية  
منها ويسلم ويخطب الأيام بعد الصلاة خطبتين الخطبة الأولى العبد لئلا  
تكبر فيها وأما تسن الخطبة للجماعة ولو مسافرين بخلاف المنفرد وبحث  
فهما السامعين على فعل الخير من توبة وصدقة وعق ونحو ذلك وتقوت  
صلاة كسوف للشهس بالانجلاء أو يفردها كسفة وتقوت صلاة خسوف

القمرب بالأنجلاء و بطلوع الشمس وأذافات كل لم يقض

﴿ مهت صلاة الاستسقاء ﴾

الاستسقاء لغة طلب السقيا مطلقا وشرعا طلب سقيا العباد من الله تعالى عند حاجتهم اليه والأصل فيها الاتباع واستأنسوا لها بقوله تعالى وأذ استسقى موسى لقومه (وحكمة مشروعيها) توجه العباد إلى الله تعالى في طلب حاجتهم ليسمع تضرعهم فيزيل ما بهم وهي سنة مؤكدة لكل أحد فرادى وجاعة وشرعت في رمضان سنة ست من الهجرة ويظهر أنها من خصائص هذه الامة ويدخل وقتها للمنفرد بأرادة فعلها وللجماعة بأجتماع اكثرهم وهي ركعتان كملاة العيدين وأقل الاستسقاء يحصل بطلاق دعاء وأكمله بالدعاء خلف الصلاة ونحوها وأكل منه بهذه الكيفية وهي أن يأمر الأمام أو نائبه الناس بالتوبة والصدقة والخروج من المظالم ومصالحة الاعداء وصيام ثلاثة أيام متوالية ويخرجون للاستسقاء في اليوم الرابع صائمين متواضعين لرب العالمين ومعهم الصبيان والشيوخ والمجانز والبهائم فيصلي بهم الأمام أو نائبه ركعتين كملاة العيدين في كيفيتهما من التكبير سبعا في الاولى وخسا في الثانية فإذا فرغ من صلاة الركعتين خطب خطبتين تكلمت في العيدين في الأركان والشروط إلا أنه يبدل التكبير بالاستغفار اللائق بالحال ويدعوا في الخطبة الاولى بدعائها المشهور وهو اللهم جعلها سقيا رجة الخ ويسن ان يرفع يديه ويجعل ظهرها إلى السماء ويكثر من الدعاء سرا وجهرا فإذا جهرا من القوم وأذا أسردى القوم سرا ويكثر من الاستغفار ويجلس بين الخطبتين جلسة ثم يستقبل القبلة بعد مضى ثلث الخطبة الثانية وبحول رداءه فيجعل يمينه يساره ويجعل أعلاه أسفله وبحول الذكور الواخكون أرديتهم مثله وهم جلوس تفاؤلا بحول الحال من الشدة إلى الرخاء ولا يحول النساء ولا الخنثى أرديتها لثلاثا تنكشف عوراتهن ويترك الأمام ومن معه رداءهم على حاله حتى يرجعوا إلى منازلهم فينزعوا ثيابهم وتكرر صلاة

الاستسقاء حتى يستقيم الله تعالى فأن سقوا قبلها اجتمعوا للشكر والدعاء  
وصلوا وخطب لهم الإمام شكر الله تعالى وطلبوا للزبد وأن سقوا فيها أعوها  
ويسن الاستسقاء بأهل الخير

### ﴿مبخت غسل الميت﴾

إذا مات المحتضر سن للحاضر تغميض عينيه وأن يقول عند ذلك باسم الله  
وعلى ملة رسول الله صلى الله عليه وسلم وأن يشد لحية بعصابة عريضة وأن  
ينزع عنه ثيابه التي مات فيها وأن يستر جميع بدنه بثوب خفيف وأن  
يضع على بطنه شيئاً فوق الثوب كمرآة أو سكين أو نحوها لئلا يتنفخ وأن  
يضعه على مرتفع وأن يوجهه للقبلة وأن يلين مفاصله فيرد أصابعه إلى باطن  
كفه وساعده إلى عضده وساقه إلى ثغذه ويسن أن يتولى ذلك أرفق محارمه  
به وأن يبادر بغسل المسلم غير الشهيد (وحكمة مشروعيته) اظهار كرامة  
بنى آدم وفضلهم وتمييزهم عن سائر الحيوانات والأولى بالرجل الرجال العصابة  
من جهة النسب ثم الرجال من جهة الولاء ثم الامام الاعظم أو نائبه ثم  
الرجال ذوو الأرحام ثم الأجانب والبعيد الفقيه أولى من الأقرب غير  
الفقيه والأولى بالمرأة في غسلها قريباتها وأولاهن ذات المحرمية القريبات  
وبعد القريبات ذات الولاء فأجنبيته فزوج فرجال محارم والصغير الذي لم  
يبلغ حد الشهوة يغسله الرجال والنساء ويسن أن يكون الغاسل أميناً وأقل  
للفعل تعميم جسد الميت بالماء ويسن أن يوضئه الغاسل كالحى ولا نجس  
نية الغسل لأن القصد به النظافة ونجس نية وضوئه وأكمل غسل الميت أن  
يكون في خلوة لا يدخلها الا الغاسل ومن يعينه والولى وأن يغسل في  
قميص بال وان يضعه على مرتفع حتى لا يصيبه الرشاش وأن يكون بماء بارد  
الا الحاجة كوسخ وبرد فيسخن بقدر طاقة الميت وأن يجلسه الغاسل برفق  
ماثلاً إلى الوراء وأن يضع يمينه على كتفه وإبهامه في نقرة ففاه لئلا يميل  
رأسه وأن يسند ظهره بركبته اليمنى وأن يمر بيده اليسرى على بطنه بمبالغة

لِيُخْرِجَ مَا فِيهِ مِنَ الْقُضَالَتِ ثُمَّ يَصْبِغُهُ عَلَى قَعَاءِ وَيَغْسِلُ سَوَاقِيهِ بِخَرْقَةٍ  
مُتَوَشِّقَةٍ عَلَى يَسَارِهِ ثُمَّ يَلْقِيهَا وَيَضَعُ بَيْنَ يَدَيْهِ قُطْنًا وَأَنْ يَجْعَلَ فِي مَنَاقِدِ يَدَيْهِ  
كَذَلِكَ كُضْرِيهِ وَآذَانِيهِ وَدُبْرِهِ ثُمَّ يَلْفِ خَرْقَةً أُخْرَى عَلَى يَدَيْهِ وَيَنْظِفُ بِهَا أُسْتَانَهُ  
وَمُضْرِبَهُ ثُمَّ يَوْضُهُ كَالْحَنِي ثُمَّ يَغْسِلُ رَأْسَهُ قَلْبِيَّةً بِغُورٍ سَدْرٍ وَيَسْرَحُ  
شَعْرَ رَأْسِهِ وَخَبِيَّةً أَنْ تَلْبُدَ بِحَشَاطَةِ وَاسِعِ الْأَسْتَانِ بَرْقِي وَيَرُدُّ الْمُتَقَصِّلَ مِنْ شَعْرِهِ  
إِلَيْهِ ثُمَّ يَغْسِلُ شَقَّةَ الْأَيْمَنِ فَلَا يَسْرُ كَذَلِكَ ثُمَّ يَخْرِقُهُ إِلَى شَقَّةِ الْإِيسَرِ فَيَغْسِلُ  
شَقَّةَ الْأَيْمَنِ ثُمَّ يَلْقِي قَعَاءَهُ ثُمَّ يَخْرِقُهُ إِلَى شَقَّةِ الْأَيْمَنِ فَيَغْسِلُ شَقَّةَ الْإِيسَرِ مُسْتَعِينًا  
فِي ذَلِكَ كُلِّهِ بِغُورٍ سَدْرٍ ثُمَّ يَزِيلُهُ بِغَاءٍ مِنْ فَرْقَةٍ إِلَى قَدَمَيْهِ ثُمَّ يَغْمُهُ كَذَلِكَ  
بِغَاءٍ قَرَّاحٍ فَيَبْسُ قَلِيلًا كَالْفُورِ حَيْثُ لَا يَقْبَرُ الْمَاءُ فَهَذِهِ الْغَسَلَاتُ الثَّلَاثُ غَسَلَةٌ  
وَلَسْنُ ثَانِيَةٍ وَثَالِثَةٌ كَذَلِكَ فَالْمَجْمُوعُ أَسْعُ غَسَلَاتٍ لَكِنْ الْعَبْرَةُ بِالثَّلَاثِ الَّتِي  
بِغَاءِ الْقَرَّاحِ وَيَجِبُ غَسْلُ قَلْعَةِ الْأَفَلِّ وَمَا تَحْتَهَا أَنْ تَيْسُرَ وَالْأَفَلُّ كَانَ  
مَتَاعُهَا طَاهِرًا يَمُوتُ غَمَةً أَوْ يَحْسُ فَلَاحِقُهَا بِلِ يَدْفَنُ بِإِلَاصَّةٍ كَمَا قَدْ ظَهَرَ مِنْ  
لَأَنَّ شَرْطَ التَّيْمِمْ أَنْ يَلْهُو النَّجَاسَةَ وَلَا يَمَسَّ النَّجَاسَ الْمُحَرَّمَ بِطَيْبٍ وَمَنْ تَعَذَّرَ غَسْلُهُ  
لَقَعْدَمِ مَاءٍ أَوْ غَيْرِهِ كَحُرُوقٍ يَتَهَرَّى وَلَوْ يَمُوتُ وَلَوْ مَاتَ مُسْلِمٌ وَهَذَا كَافِرٌ  
وَأَمْرَأَةٌ مُسَلِّمَةٌ أَجْنَبِيَّةٌ غَسَلَتْ الْكَافِرَ وَصَلَّتْ عَلَيْهِ الْمُسْلِمَةُ وَلَوْ مَاتَتْ أَمْرَأَةٌ  
أَجْنَبِيَّةٌ وَلَمْ يَحْضُرْ إِلَّا رَجُلٌ أَجْنَبِيٌّ يَمُوتُ مِنْ وَرَاءِ حَائِلٍ وَلَا يَغْسِلُهَا وَلَوْ مَاتَ  
رَجُلٌ أَجْنَبِيٌّ وَلَمْ يَحْضُرْ إِلَّا أَمْرَأَةٌ أَجْنَبِيَّةٌ يَمُوتُ مِنْ وَرَاءِ حَائِلٍ وَلَا تَغْسِلُهُ

﴿ مَبْصُوتٌ تَكْفِينُ الْمَيِّتِ ﴾

تَكْفِينُ الْمَيِّتِ الْمُسْلِمِ قَرْضٌ كَفَائَةٌ فَيَجُوزُ تَكْفِينُهُ بَعْدَ غَسْلِهِ بِمَا يَحِلُّ  
لَهُ لِبَسَةً حَيًّا (وَحُكْمُهُ مَشْتَرِعٌ وَعَيْمُهُ) تَكْرِيمٌ الْمَيِّتِ وَسَرُّ غُورِهِ وَأُطْفَانُ قَعْلِهِ  
عَلَى سَائِرِ الْحَيَوَانَاتِ وَأَقْلَبُ الْكُفْرِ نَوْبٌ وَاحِدٌ يَسْرُ جَمِيعَ الْبَدَنِ عَلَى الْمُعْتَمِدِ  
وَأَكْمَلُهُ لِلذِّكْرِ سَوَاءٌ كَانَ بِالْمَاءِ أَوْ صَبِيًّا ثَلَاثَةَ أَلْوَابٍ بَيْضٌ وَتَكُونُ  
كُلُّهَا لِقَائِلًا وَجُوبًا مُتَسَاوِيَةً طَوَّلًا وَعَرْضًا تَسْعُ كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهَا جَمِيعَ الْبَدَنِ أَنْ  
أَقْصَرَ عَلَيْهَا وَكَانَ الْكُفْرُ مِنْ مَالِهِ وَبِجُوزَانِ بَرَاءَةٍ تَحْتَهَا لِقَيْصٌ وَهَامَةٌ وَأَنْ كَانَ



خلاف الأولى واكمله لغير الذكر من خنثى وأنثى باللغة أو صيغة نجسة أزار  
فقميص فخمار فلغاقتان والأزار ما يشد على الوسط والجار ثوب تغطي به  
المرأة رأسها ويسبق أن يبسط أحسن اللقائف وأوسعها أولاً ثم التي تليها  
في الحسن والنسبة ثم الثالثة وإن يضع بعد كل طيباً ثم تشد بحيط أو نحوه  
إذا خاف انفواذها وبجلها إذا وضع الميت في قبره ، المحرم بحج أو حجرة  
لا يستر رأسه ولا يكفن في حيط ولا يمس بطيب والمحرم كذلك لا يستر وجهها  
ولا تمس بطيب

### ❦ مبعد الصلاة على الميت ❦

الصلاة على الميت فرض كفاية وفترعت بالمدينة في السنة الأولى من الهجرة  
( وحكمة مشروعتها ) ان الميت لما انقطع عن الخلق الى الحق أصبح في  
حالة عجز كلي فقضى واجب الأخوة الإنسانية على كل مسلم ان يلجئ الى  
الله في أن يكرمه في قبره فشرعت الصلاة عليه طلباً للغفرة والرضوان  
وأركانها سبعة ( النية ) فيقول نويت الصلاة على هذا الميت أو على من  
خطر من اموات المسلمين فرضاً أو فرض كفاية ولا يشترط تعيين الميت  
الحاضر ( والقيام ) للقادر عليه ( وأربع تكبيرات ) بتكبير الاحرام  
فهي ركن واحد ( وقراءة الفاتحة أو ) بدلها عند العجز عنها سرا وإن صلى  
ليلاً ويسن التغوذ قبل قراءة الفاتحة والتأمين بعدها ولا يسن دعاء الافتتاح  
ولا قراءة سورة بعد الفاتحة لأن الصلاة على الميت مبنية على التخييف وإن صلى  
على قبره على المغفرة والأفضل قراءة الفاتحة بعد تكبيرة الاحرام ( والصلاة )  
على النبي صلى الله عليه وسلم وتعين بعد التكبيرة الثانية وأقلها اللهم صلى  
على محمد وأكملها الصلاة الإبراهيمية ( والدعاء لميت بخصوصه ) أو في عموم  
غيره بقصده فيتعين بعد التكبيرة الثالثة وأقلها اللهم اغفر له أو اللهم ارحمه  
مثلاً وأكمله اللهم ان هذا عبدك وابن عبدك خرج من روح الدنيا وسعها  
ومحبو به وأحباؤه فيها الى طائفة القبر وما هو لاقية كان يشهد أن لا إله الا أنت

وحدك لا شريك لك وأن محمداً عبدك ورسولك وأنت أعلم به منا اللهم  
أنه نزل بك وأنت خير منزل به وأصبح فقيراً إلى رحمتك وأنت غني عن  
عذابه وقد جئناك راغبين إليك شفعا له اللهم إن كان محسناً فزد في إحسانه  
وإن كان مسيئاً فتجاوز عنه ولقاه برحمتك رضاك وفيه فتنة القبر وعذابه  
وافسح له في قبره وجاف الأرض عن جنبيه ولقاه برحمتك الأمن من عذابك  
حتى تبعثه آمناً إلى جنتك برحمتك يا أرحم الراحمين ويكفي في الصغير أن يقول  
اللهم اجعله فرطاً لوالديه وذخراً وعظة واعتباراً وسلماً وشفيعاً وثقل به مواز  
بينهما وأفرغ الصبر على قلوبهما ولا تقتهما بعده ولا نعمرهما أجره ويسن أن  
يقول في كل من الصغير والكبير قبل الدعاء اللهم اغفر لحينا وميتنا وشاهدنا  
وغائبنا وصغيرتنا وكبيرتنا وذكرنا وآنثانا اللهم من أحييته منا فأحيه على الإسلام  
ومن توفيته منا فتوفه على الإيمان (والتسليم الأولى) وأما الثانية فسنة ويكون  
للسلام بعد التكبيرة الرابعة ويسن أن يقول قبل السلام بعد الرابعة اللهم لا تحرمانا  
أجره ولا تفترقنا بعده واغفر لنا وله ويشترط لصحة الصلاة على الميت تقدم غسله  
أو تيممه عند الجهر عن الغسل ويسن أن تكون الصلاة عليه بمسجد وبثلاثة  
صفوف فأكثر ويسقط الفرض بصلاة الصبي المميز ولو مع وجود الرجال لأنه  
من جنسهم ولا يسقط الفرض بصلاة للنساء مع وجود ذكر ولو صبياً لأنه أكمل  
منهن فإن لم يصل أمرته بها فإن امتنع بعد ذلك توجه الفرض اليهن

### ﴿ مجتبه دفن الميت ﴾

دفن الميت المسلم فرض كفاية وهو الذي يخاطب به المكافون فإن فعله البعض  
سقط الطلب عن الباقي (وحكمة مشروعيته) احترام الميت حتى لا يتسلط  
عليه سبع أو غيره وعدم التأذي برأيته ورده إلى أصل طبيعته، وأقل القبر حفرة  
تقع راحة الميت لئلا تؤذي الأحياء وتمنع السبع من نبشه لئلا يأكل الميت  
ويسن توسيع القبر وتعميقه بسطة وقامة وهما أربعة أذرع ونصف والدفن في  
اللحد أفضل من الدفن في الشق إذا كانت الأرض صلبة فإذا كانت رخوة

فالشق أفضل واللحد هو ان يحفر من جانب القبر القبلى فى أسفل قدر ما يسع الميت فيوضع فيه ويسند ظهره بلبنة أو نحوها والشق هو ان يحفر فى وسط القبر كالنهر وتبنى حافته باللبن أو غيره ويوضع الميت بينهما ويسقف عليه ويهال فوقه التراب ولا يكفى فى الدفن وضع الميت على وجه الأرض والبناء عليه ما لم يتعذر الحفر والا كفى ولومات فى سفينة انتظار وصولها الى الساحل ليدفن فى البر أن قرب والأفان خيف التغير شديدين لوحين وينقل ويلقى فى البحر وبحرم نقل الميت الى بلد آخر وقيل يكره الا ان يكون بقرب مكة او المدينة أو بيت المقدس ويسن ستر القبر بثوب عند الدفن وأن يقول الذى يلجده باسم الله وعلى مله رسول الله صلى الله عليه وسلم ويسن ان يضعه على جنبه الأيمن ويجب ان يوجهه للقبلة ويسن تلقيته بعد الدفن وتسوية القبر فيجلس عند رأسه أنسان ويقول بأسم الله الرحمن الرحيم كل شئ هالك الا وجهه له الحكم واليه ترجعون الخ ولا يلقن الطفل ونحوه من لم يتقدم له تكليف لأنه لا يفتن ولا النبي ولا الشهيد فى المعركة وتسن تغزية أهل الميت قبل الدفن وبعده الى ثلاثة ايام والمعتقد ابتداءه من الموت وان لم يدفن ويقال فى تغزية المسلم بالمسلم . عظم الله أجرك . وأحسن عزاءك وغفر لميتك وجبر مصيبتك او نحو ذلك ويقال فى تغزية الكافر بالمسلم غفر الله لميتك وأحسن عزاءك ويقول للكافر للكافر أخلف الله عليك ولا نقص عددك والحاصل ان الصور فى المقام أربعة تغزية مسلم بمسلم وبكافر وتغزية كافر بمسلم وبكافر والحكم انها سنة فى الأوليين ومباحة فى الآخرين ان لم يرجع اسلام الكافر المعزى وإلا تكن سنة ويسن لمن حضر دفن الميت حثو ثلاث حثيات من التراب بيده فى قبره بعد دفنه وأن يقول مع الاولى منها خلقناكم ومع الثانية وفيها نعيدكم ومع الثالثة ومنها نخركم تارة أخرى ويسن أن يقف جماعة عند القبر بعد دفن الميت يسألون له التثنية لأنه عليه الصلاة والسلام كان اذا فرغ من دفن الميت وقف عليه وقال استغفر وا لأخيكم وأسألوا له التثنية فانه الآن يسأل والصحيح أن

الاستئصال في القبر خاص بهذه الامة ويسن أن يرفع القبر شبرا فلوزيد على الثبر  
كان مكرها وقيل خلاف الاولى ويسن تسطيحه بأن يعرض فيجعل كالسطح  
ورس القبر بماء طاهر ووضع حجر أو خشية عند رأسه وتسن زيارة قبور  
المسلمين للرجل، ولغيره من الانثى والخنثى مكروهة وهذا في زيارة قبر غير  
النبي صلى الله عليه وسلم أما زيارة قبره صلى الله عليه وسلم فتسن لهما ويسن السلام  
على من في القبور فيقول السلام عليكم دار قوم مؤمنين وأنا إن شاء الله بكم  
لاحقون اللهم لا تحرمنا أجرهم ولا تفتنا بقدرهم واغفر لنا ولهم

### \* خاتمة \*

يلزم المكلفين في الميت المسلم غير الشهيد والنسقط على سبيل فرض الكفاية  
أربعة أشياء ، غسلة . وتكفينه . والصلاة عليه ودفنه فإن لم يعلم به الا واحد  
تعين عليه ذلك أما الكافر فيجوز غسله مطلقا وتحرم الصلاة عليه مطلقا ويجب  
في الذمي أو المؤمن أو المعاهد تكفينه ودفنه ويجوزان في الحربي والمرند ما لم  
يتضرر من رائحتها أو لا وجبت مؤارتهما أو أما الشهيد فثلاثة أقسام شهيد الدنيا  
والآخرة وهو من قاتل لأعلا كلمة الله تعالى وشهيد الدنيا وهو من قاتل نفرا أو  
رياء أو للفتنة وهذان لا يفسدان ولا يصلح عليهما ويجب تكفينهما ودفنهما  
وشهيد الآخرة فقط ومن مات بضوهدم أو غرق يجب فيه الأربعة المتقدمة وأما  
النسقط فله ثلاث حالات (١) عانت حيا نه برفع صوته أو بتنفسه فيجب فيه الغسل  
والتكفين والصلاة والدفن (٢) لم تعلم وظهر خلقه وجب فيه ما عدا الصلاة  
(٣) لم يظهر خلقه لم يجب فيه شيء لكن يسن ستره بخرقه ودفنه . وقد نظمها  
بعضهم في قوله

والنسقط كالغبير في الوفاة \* ان ظهرت أمارات الحياة

أو خفيت وخلفه قد ظهرها \* فأمنع صلاة وسواها اعتبر

أو خفيت أيضا فله لم يجب \* شيء وسترهم دفن قد نبت

هذا وممن نجهت الميت كمن الماء وأجرة الغسل ومن التكفن وأجرة الخلل والحقن

مخرج من تركته بعد الحق المتعلق بعين التركة كالوهبي وقبل وقاء الدين واخراج  
الوصايا والأوث غير أن مؤن تجهيز الزوجة المطيعة ولو كانت غنية وخادمها على  
زوجها الموصى ولو بما يرثه منها والألفي تركتها فإن لم يكن لبيت تركته فعلي  
من تلزمه نفقته ثم من الموقوف على تجهيز الموتى ثم من بيت المال ثم من أغنياء  
المسلمين ولو كان الميت ذميا وفاة بدمته

### ﴿ باب الزكاة ﴾

الزكاة لغة الغناء ومترقا مال مخصوص يؤخذ من مال مخصوص على وجه  
مخصوص يضرب في طائفة مخصوصة وهي فرض عين معلوم من الدين  
بالضرورة يكفر جاحدا تنزهت في شهر شعبان مع زكاة الفطر وقبل في  
شوال بعد زكاة الفطر من السنة الثانية للهجرة والأصل في وجوبها قبل الاجماع  
قوله تعالى ( خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكهم بها الآية ) وقوله صلى  
الله عليه وسلم ( بقي الاسلام على خمس شهادة أن لا إله الا الله وأن محمدا رسول  
الله وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة ) الخ وهي من خصوصيات الأمة المحمديّة باعتبار  
الكيفية الأئمة وقدمنت على الصوم والحج مع أنها أفضل منها نظرا لتقدمها  
عليها في الحديث السابق

( وحكمة مشروعيتهما إكثارة الضعيف وتقويته على اداء ما فرض عليه  
مع التوحيد والعبادات وتطهير النفس من الشح والاخلق الذميمة فتعود  
على التكرم والسماحة وأداء الامتانات لاهلها وشكر نعمة الغنى وكف شر الفقراء  
وتجلب محبتهم للأغنياء المخرجين للزكاة وهي قسمان زكاة مال و بدن زكاة البدن  
سأئى وأما زكاة المال فحقت في ثمانية أصناف الابل والبقر والعنم والذهب  
والفضة والزرع والخل والعنب وأما موقوف التجارة فتزجج الى الذهب والفضة  
لأن الزكاة انما تجب في قيمتها وهي تعتبر في الذهب والفضة  
( مبقت زكاة النعم )

النعم هي الابل والبقر والعنم ( وحكمة مشروعية الزكاة فيها ) انها ثلثا

كانت من أجل النعم لعموم نفعها أوجب الشارع فيها الزكاة شكر الله وتحسينها لها من الآفات لحديث حصنوا أموالكم بالزكاة وخصت بالسائمة لتوفر مؤنتها بالرعى في كلاء مباح (وشروط وجوب الزكاة فيها) سبعة (الاسلام) فلا تجب على كافر أصلي وجوب مطالبة مثاله في الدنيا وإن كان يعاقب عليها في الآخرة لأنه مخاطب بفروع الشريعة وأما المرتد فالصحيح أن ماله موقوف أن عاد إلى الاسلام وجبت فيه الزكاة والافلا (والحرية فلا تجب على رقيق) وأما المبيع فتجب عليه فيها ملكه ببعضه الحر (وأن لا تكون عاملة) في حرث أو نحوه فلا زكاة في العوامل من النعم لأنها ليست معدة للبناء بل للعمل (والاسامة) هي الرعى في كلاء مباح والمعتبر اسامة المالك ولو بنائبه لما مع عامه يملكها فلو سامت بنفسها أو سامها غير المالك كغاصب فلا زكاة فيها والكلاء بالهمزة الحشيش مطلقا رطباً أو يابساً (والمالك التمام) ولو لم يجور عليه كالصبي والمجنون والمخاطب بانحراجها وليه أن كان يرى وجوبها في ماله بأن كان شافعيًا فإن كان لا يرى وجوبها في ماله كنعني فلا وجوب عليه والاحتياط له أن يحسب الزكاة حتى يكمل المجور عليه فيغيره بذلك ولا يخرجها بنفسه (ومضى الحول) وهو سنة كاملة فلا تجب قبل تمام الحول (والنصاب) ولو لصبي ومجنون وسفيه وأول نصاب الأبل خمس وفيها شاة لحديث (ليس فيأدون خمس ذود من الأبل صدقة والذود ما بين الثلاثة والتسعة) وخبر (في كل خمس شاة) وكان شاة رفقا بالفر يقين وفي عشر شاتان وفي خمسة عشر ثلاث شياه وفي عشرين أربع شياه وفي خمس وعشرين بنت مخاض من الأبل وهي التي لها سنة وطعنت في الثانية وفي ست وثلاثين بنت لبون وهي التي لها سنتان وطعنت في الثالثة وفي ست وأربعين حقة بكسر الحاء وهي التي لها ثلاث سنين وطعنت في الرابعة وفي إحدى وستين جذعة من الأبل وهي التي تم لها أربع سنين وطعنت في الخامسة واعتبر في الجميع الأنوثة لما فيها من رفق الدر والنسل ولو أنخرج بدل الجزعة حقتين أو بنتي لبون أجزاء على الأصح وفي ست وسبعين بنتا لبون وفي إحدى وتسعين حقتان وفي مائة وأحدى وعشرين ثلاث بنات لبون

وبزيادة تسع ثم عشر يتغير الواجب ففي كل أربعين بنت لبون وفي كل خمسين  
حققة وفي مائة وثلاثين بنتا لبون وحققة وأول نصاب البقر ثلاثون ويجب فيها تببيع له  
سنة وفي أربعين مسنة لها سنتان وطعنت في الثالثة والا صل في ذلك مارواه  
الترمذي عن معاذ قال ( بعثني رسول الله صلى الله عليه وسلم الى اليمن فأمرني  
أن آخذ من كل أربعين بقرة مسنة ومن كل ثلاثين تبيعا ) وفي ستين تبيعان وفي  
سبعين تبيع ومسنة وفي ثمانين مستنان ويتغير الفرض بعد الأربعين بزيادة  
عشرين ثم يتغير بعد عشرة وأول نصاب الغنم أربعون وفيها شاة وهي جذعة ضأن  
لها سنة وطعنت في الثانية أو ثنية معز لها سنتان وطعنت في الثالثة ثم في مائة  
واحدى وعشرين شاتان وفي مائتين واحدة ثلاث شياه وفي أربع مائة أربع شياه  
ثم في كل مائة شاة ولو تفرقت ماشية المالك في أماكن فهي كالتي في مكان واحد  
حتى لو ملك أربعين شاة في بلدين في كل بلد أربعون لا يلزمه الا شاة واحدة  
وان بعدت المسافة بينهما

( تمة ) الخليفة يزي كان زكاة الواحد بعشر شرائط أن يكون المراح  
واحدا بضم الميم اسم لموضع مبيت الماشية وأن يكون المسرح واحدا بفتح  
الميم واسكان السين اسم للموضع الذي يجتمع فيه ثم تساق الى المرحى وأن يكون  
المرعى واحدا بفتح الميم اسم للموضع الذي تربي فيه وان يكون الفحل الذي  
يضر بها واحدا أو أكثر بحيث لا يختص ماشية هذا بفحل عن ماشية الآخر  
وأن يكون المشرب واحدا بفتح الميم موضع شرب الماشية واتحاد الراعي بحيث  
لا يختص أحدهما براع ولا يضر تعدد الرعاة وأن يكون الحلب واحدا وهو  
المكان الذي تحلب فيه الماشية وأن تكون الماشيتان نصابا كاملا أو أقل  
من نصاب ولا أحدهما نصاب ومضى الحول من وقت خلطهما وأن يكون  
الخليفة من أهل الزكاة ويشترط اذا كانت الخلطة في غير الماشية أن يكون  
كل من الناطور وهو الشاخص الذي يجعل للزرع للحفاظ ومن الجرين  
وهو المسمى بالجرن في العادة ومن الدكان للتجارة ومن مكان الحفظ للقر واحد

ولا يشترط في خلطة الماشية اتحاد الجالب كما أنه لا يشترط نية الخلطة مطلقاً ولا تجب في الخيل والبغال والخيول ولا في الرقيق ولا في المتولد بين ذكور وغيره كالمتولد بين غنم وطيور

### (مبحث زكاة الذهب والفضة)

الأصل في وجوب الزكاة فيما قيل الإجماع قوله تعالى والذين يكنزون الذهب والفضة الآية والكنز هو المال الذي لم تؤد زكاته وقوله صلى الله عليه وسلم ليس في أقل من عشرين ديناراً شيء وفي عشرين نصف دينار (وحكمة مشير وعينها) فهما إن التقدين من أشرف نعم الله على عباده إذ هما قوام الدنيا ونظام أحوال الخلق لأن حاجات الناس كثيرة وكلها تقضى بهما بخلاف غيرهما من الجواهر فمن كنزهما فقد أبطل الحكمة التي خلقها لها وشرط وجوبها خمسة الإسلام والحرية والمالك للامتنان والجلول والانسحاب فنصاب الذهب عشرين مثقالاً تجوز بدا بوزن مكة للحديث السابق والمثقال درهم وثلاثة أسباع درهم ويجب في ربع العشر وهو نصف مثقال وما زاد على عشرين فيحسب به ويساوى بالجنية إلا فرنسكي اثني عشر وثمانو بالجنية المصري اثني عشر الأونان ونصاب الفضة مائة درهم وفيه ربع العشر وهو خمسة دراهم وما زاد على المائتين فيحسب به وإن قل الزائد فإذا كان عنده ثلثمائة درهم ففي المائتين خمسة دراهم وفي المائة درهمان ونصف في المائة سبعة دراهم ونصف ويساوى بالريال المصري المستعمل الآن ستة وعشرين وثلثين وقيرو وزنه بتسعة دراهم وفيه من الفضة الخالص سبعة دراهم فقط ولا شيء في المنشوش من الذهب أو الفضة حتى يبلغ خالصه نصاباً

(تنق) الجلى يضم أوله وكسره مع كسر اللام وتشديد الياء جمع جلى يفتح أوله واستكان ثانيه كندى وندي وهو ما تحلى به النساء لباساً من الذهب والفضة وهو ثلاثة أنواع مباح ومكره ومحرم - فالمباح لا تجب فيه الزكاة إن علمه ولم ينو كنزه لأنه معبداً يستعمل مباح فأشبهه الغوامل من النعم فمن المباح للمرأة ليس أنواع الجلى من الذهب والفضة كسوار وخلخال وخاتم ولو من ذهب وما ينسج بهما من الثياب



دون فرشه حيث جرت عادنهن به مالم تسرف كخلخال وزنه مائتا مثقال والا  
وجبت الزكاة في جميعه لافي القدر الزائد فقط لأن المقتضى لاجابة الجلى الذين  
للرجال ولازينة في ذلك - ومن المباح للرجل خاتم الفضة ولو كان فيه منه بحسب  
عادة أمثاله قدرا وعددا ومجلا بل لبسه سنة لأنه صلى الله عليه وسلم اتخذ خاتما من  
فضة، وجعله في اليمنى وفي خنصرها أفضل فلو تختم في غيرها جاز مع الكراهة والسنة  
أن يجعل فضة مما يلي كفه ولو اتخذ خواتم كثيرة ليلبس الواحد بعد الواحد جاز  
فان لبسها مباح جاز مالم يكن فيه اسراف والاحرم تب ووجب فيها الزكاة ومثل الخاتم  
من الفضة الحلقة المعروفة (بالدبلة) لانه خاتم بلا فص كما في الخففة ومن المباح  
له تجلية آلات الحرب كالسيف والرمح والمنطقة بالفضة لاملالا يلبسه كالسرج  
واللجام بخلاف المرأة فليس لها ذلك مطلقا - ومنه اتخاذ أنف من ذهب  
لان بعض الصحابة وهو عريفة بن سعد قطع أنفه في غزوة يوم السكاكيت يضم  
الكاف فاتخذ أنفا من فضة فأثنى عليه فأمره صلى الله عليه وسلم أن يتخذ  
من ذهب ولو قطعت أظفاله جاز اتخاذها من الذهب ولو ليكل أصبع ما عدا الإبهام  
ولو قلع ب سنة جاز اتخاذ بدلها من الذهب وإن تعددت قياسا على الأنف ويجوز  
تجلية المصحف والخاتم بفضة للرجل والمرأة ولها فقط بذهب كما يجوز لها كتابته  
بالذهب لقول النخزالي . ومن كتب المصحف بذهب فقد أجس . ولا زكاة  
عليه والإصلية وضع قطع رقيقة من النقيد فوقه ولا زكاة في سائر الجواهر  
كالكحل

وبزكى المذكوره قضية كبيرة لحاجة أو صغيرة لزينة وكذا المجرم كسوار  
وخلخال لرجل وأنية ذهب وفضة كمرود لها تم لو اتخذ شخص من ذهب  
أو فضة لجلاء عينه بقول طبيب عدل أجب للضرورة فيقدر بقدرها ومن المجرم  
ما علق من النقدين على النساء والصغار في القلائد والبراقع فتجب فيه الزكاة  
مالم يجعل له عرى من غير جنسها بحيث تبطل بها المعاملة والا فلا جريمة  
كالصفا المعروف

والاستخراج من معدن الذهب والفضة تجب فيه الزكاة وهي ربع العشر بثلاثة شروط (الأول) ان يكون المخرج من أهل الزكاة ولو صيبا فلا زكاة على ذى وللمحاكم منه بدارنا لان الدار للمسلمين وما أخذه قبل منعه ملكه بخلاف أحياء الموات فممنوع منه ولا يملك ما أحياء قيل المنع والفرق ثأبد الضرر في الأحياء ولا على رقيق وما استخرجه فليس يملكه بحجبه عليه زكاة (الثاني) أن يكون المعدن في أرض مباحة أو مملوكة للمخرج فأن كان في المسجد وكان موجودا عند الوقفية فهو من أجزاء المسجد لا يجوز التصرف فيه أو بعد الوقفية فهو من ريع المسجد فلا زكاة فيه (الثالث وجود النصاب) وهو عشرين مثقالا في الذهب وما يتأد رهم في الفضة ولو في أعمال متعددة فيضم ثمان لأول في الكمال النصاب وبزكى الجميع حالا اذ لا يشترط الحول أن انحد المعدن واتصل العمل أو تفتح لعذر كمرض وسفر واصلاح آل وهرب آجير وأن طال الفصل عرفا وخرج بمعدن الذهب والفضة معدن غيرهما كحديد ونحاس وياقوت وكل فلا زكاة في الخارج منها ووقت وجوب اخراج زكاة المعدن المذكور عقب تخليصه وتنقيته ومؤنة

ذلك على المالك ويجبر على التنقية وقبلها لا يجزىء اخراج الواجب والركاز بمعنى المراكز ككتاب بمعنى المكتوب (لغة) الخفاء ومنه قوله تعالى أو تسمع لهم ركزا أى صوتا خفيا (وشرحا) دفين أهل الجاهلية وهم من كان قبل مبعث النبي صلى الله عليه وسلم سمو بذلك الجاهلهم بالله ورسوله وشرائع الاسلام وانما يملكه الواجد له اذا وجدته في موات أو ملك أحياء فأن وجدته في مسجد أو شارع فلقطة يعرفها سنة وان وجدته في ملك شخص أو موقوف عليه فهو له أن ادعاه والا فليس قبله وهكذا الى المحي فهو له وان نفاه لانه ملكه بالا حياه وخرج بالمدفون الظاهر نعم أن أظهره نحو سيبل فهو ركاز أيضا وخرج دفين المسلمين كأن وجد عليه شيء من القرآن أو اسم ملك مسلم فأن علم مالكه وجب رده اليه لانه مال مسلم لا يملك بالاستيلاء عليه وان لم يعلم فلقطة كالوجهل حال الدفين أجاهلي أم اسلامي. ويجب فيه الخمس في الحال ان بلغ نصابا يصرف مصرف الزكاة على المشهور

لأنه حق واجب في المستفاد من الأرض فاشبه الواجب في الثمار والزرع وعليه فيشترط ان يكون الواجد له من أهل الزكاة وقيل يصرف لأهل الفيء لأنه مال جاهلي حصل الظفر به من غير أي حاف خيل ولا ركاب فكان كالفيء وعليه فيجب على الكافر والمكاتب، ولعدم المؤفيه أو خفتها أكثر واجبه وهو الخمس كالعشرات ولم يشترط الحول فيه كالمعدن لأنه اعتبر في غيرهما للمتمكن من نفية المال وكل منهما نماء في نفسه فاشبه الزرع

### ﴿ مبث زكاة عروض التجارة ﴾

العروض جمع عروض بفتح العين واسكان الراء اسم لما قابل النقيض من صنوف الأموال فيشمل كل ما يتجر فيه ولو حيوانا . والتجارة تقلب الأموال المملوكة بالمعاوضة لفرض الربح والاصل في وجوب زكاتها قوله تعالى أنفقوا من طيبات ما كسبتم ( في الأصل نزلت في التجارة وقوله صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح ( في الأبل صدقتها وفي البقر صدقتها وفي الغنم صدقتها وفي البر صدقتها ) والبر بالوحدة والزاي يطلق على أمتعة البزاز من الثياب المعدة للتجارة وعلى السلاح وقد قام الاجماع على انه لا زكاة في عين الأمتعة فصدقتها زكاة تجارتها وكذا السلاح وقيس على البر غيره مما يتجر فيه ( وحكمة مشروعية زكاتها ) تطهير النفس من رذيلة الشح والبخل والمال من رجس الكثر واعانة للضعيف على أداء ما فرض عليه وشر وطهاسة ( الأول ) ان يكون مالها مملوكا بمعاوضة محضة وهي التي تفسد بفساد مقابلها كالبيع والشراء او غير محضة وهي التي لا تفسد بفساد مقابلها كالنسكاح فخرج نحو ارث واحتطاب وهبة بلا نواب ( الثاني ) نية التجارة في عقد المعاوضة او مجلسه ويجب تجديدها عند كل معاوضة حتى يفرغ رأس المال ولا يجب بعد ذلك في كل تصرف لانسحاب حكم التجارة عليه ( الثالث ) ان لا يقصد بالمال التقنية وكذا بيعه وان لم يعينه فأن قصدها به انقطع الحول ( الرابع ) مضى الحول من وقت المالك نعم لو ملكه بعين نقد نصاب او دونه وفي ملكه باقيه بنى على

حول النقد والا فحوله من حين ملكه (الخامس) ان لا يرد جميعه في أثناء الحول الى نقد من جنس ما يقوم به ناقصا عن النصاب (السادس) ان تبلغ قيمته آخر الحول نصابا فالعبرة بأخذه لا بطرفيه ولا بجميعه ويقوم بما اشترت به ان كان نقدا وبغالب نقد البلدان كان غيره ولا بد في التفويض من عدلين لانه شهادة بالقيمة والشاهد لا بد من تعدده والواجب أخراجه ربع العشر من القيمة اما أنه ربع العشر فكمافي الذهب والفضة لانه يقوم بهما وأما أنه من القيمة فلا لأنها متعلقة فلا يجوز أخراجها من عين العرض

(خاتمة) اختلف العلماء في زكاة الورق المسمى با (البنك نوت) فمنهم من لم يعتبر وجوب الزكاة فيه مطلقا ومنهم من جعل حكمه حكم عروض للتجارة يدخل في حول الزكاة بشرائه بنية التجارة والذي حققه صاحب (بهجة المشتاق في حكم زكاة الاوراق) ان ورق البنك نوت سندات ديون بلا شك سواء كان المبلغ المرصود فيها أمانة او لا وسواء صرح فيها بوجوب دفع المبلغ عند الطلب أولا فجب فيه الزكاة كسائر الديون وملخص ما قيل في زكاة الدين أنه أن كان حالا مقدورا على استيفائه بأن كان على موسر حاضر مقرا واجاد عليه بينة فيجب الأخراج حالا وان لم يقبضه على المعتمد وقيل لا حتى يقبضه فيزكيه للمضى فإن كان مؤجلا أو حالا غير مقدور على استيفائه بأن كان على معسر أو موسر غائب أو جاحد ولم يكن عليه بينة فلا يجب الأخراج الا بعد قبضه فيزكيه للاحوال الماضية

### ﴿ مبصت زكاة الثنابت ﴾

الاصل في وجوبها قبل الأجماع قوله تعالى (وآتوا حقه يوم حصاده) أي زكاته (وحكمة مشروعية الزكاة فيه) انه ضروري للحياة فأوجب الشارع منه شيئا لأرباب الضرورات ونجب فيه الزكاة بثلاثة شروط (الأول) ان يكون مما يمتعات اختيارا كالحنطة والشعير والأرز والذرة والاعنب والرطب فقط فلا زكاة في نحو حلبة وسمس وزيتون ولوز ولا في غير العنب والرطب كالبطيخ

والقضاء والتين لعدم الاقتنيات ولا فيما يقتات للضرورة كحب حنظل وغاسول  
وترمس ( الثاني ) ان يكون مملوكا لمعين فلا زكاة في النخيل المباحة في  
الصحراء ولا فيما حمله السيل من بلاد الحرب ونبت بالصحراء ولا في ثمار  
البيستان وغلة القرية الموقوفين على المساجد ( الثالث ) ان يكون نصابا  
كاملا فاكثرو هو خمسة أوسق تحديدا لقوله صلى الله عليه وسلم ( ليس فيما  
دون خمسة أوسق صدقة ) والعبرة فيه بمكيال المدينة الشريفة وهي بصاعها  
ثلاثمائة صاع لان الوسق ستون صاعا والصاع أربعة أمداد والمد رطل وثلاث  
برطل بغداد وهو مائة وثمانية وعشرون درهما وأربعة أسباع درهم وبالكيل  
المصري أربعة أراذب وويبه وهذا فيما لا يدخر بقشره أما هو فيعتبر ان  
يكون خالصه قدر النصاب المذكور ويعتبر النصاب في الثمار حالة الجفاف بالفعل  
ان تمر او تزبب غير ردي والافتقار وفي الحب جافا مصفى من تبغه ومن قشره  
الذي لا يؤكل معه لانه لا يدخر فيه ولا يؤكل معه ويشترط فيه ان يكون من جنس  
واحد وتعلق الزكاة في الحبوب باشتداد الحب او بعضه بأن يبلغ صفة يطلب فيها  
غالبا لانه حينئذ طعام وقبل ذلك بقل . وفي الثمار ببداصلاح ولو لبعضه لانه  
حينئذ ثمرة كاملة وقبله بلح وحصرم

وسن خرص . وهو ان يطوف الخارص بكل شجرة و يقدر ثمرتها أو ثمرة كل  
نوع منها رطباً ثم بإبسام يضمن المالك حق المستحقين بأن يقول له ضمنك حق  
المستحقين من الرطب مثلاً بكذا تمراً فيقبل المالك فوراً ( والحكمة في  
مشرعيته ) الفرق بالمالك والمستحقين في تصرف المالك وضمن حق المستحقين  
في ذمته يدفعه لهم بعد الجفاف وشرط فيه ان يكون في الثمار لافي الحبوب وان  
يكون المالك موسراً بغير هذه الثمرة - وان يكون بعد بدو صلاح الثمرة لضبط  
مقداره وان يكون الخارص من أهل المعرفة بالخرص وان يكون عدل شهادة بأن  
كان مسلماً كما حاذ كرا لم يرتكب ما يخل بالمرءة فلا يكفي الفاسق ولا عدل  
الرواية كالمرأة وعدم عداوة بينه وبين المالك وان لا يكون بينهما أصلية ولا فرعية

ولا سيادة وأن يكون ناطقا بصيرا أولا يشترط تعدده بل يكفي واحداً لأنه كالخاتم  
وحيث بدأ الصلاح في الثمار ولم أيكن خرص أو اشتد الحب حرم على المالك  
التصرف فيه قبل اخراج الزكاة ان تعلقت به ولو بنحو صدقة وينفذ تصرفه  
شائعا في غير قدر الزكاة وعليه فيحرم أكل الفول الأخضر والفريك واعطاء  
أجرة الحصادين وقيل بجواز اكل الفريك والفول الأخضر لان الزكاة لا تنجب  
في الحب باشتداده الا اذا صالح للدخار  
والواجب في الثمار والزروع العشران شرب بعروقه لقربه من الماء وهو البعل  
أو شرب من ماء المطر أو النيل ولو بحفر قناة ونصفه ان شرب بدولاب أو نضح  
أو ماء مشترى لكثرت المؤنة واذا سقى بهما فالعيرة بمدة عيش الزرع ونمائه  
لا بعدد السقيات

### ﴿ مبحث زكاة الفطر ﴾

فرضت في رمضان في السنة الثانية من الهجرة قبل العيد يومين وهي من  
خصائص هذه الأمة والأصل في وجوبها قبل الأجماع خبر ابن عمر فرض رسول  
الله صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر من رمضان على الناس صاعا من تمر أو صاعا من  
شعير على كل حرا وعبد ذكرا وأنثى من المسلمين ( وحكمة مشروعتها )  
تطهير النفس وجبر خطل الصوم كما شرع سجود السهو وجبر الخلل الصلاة  
وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر طهرة للصائم من اللغو  
والرفث وطعمة للمساكين فمن أداها قبل الصلاة فهي صدقة مقبولة ومن أداها  
بعد الصلاة فهي صدقة من الصدقات رواه أبو داود ( وأركانها أربعة )  
( الأول ) النية كهذا زكاة فطري ولا يشترط التعرض للقرضية وتكفي عند  
عزلها عن ماله وعند رفعها للمستحقين وبينهما والأفضل ان ينوي عند التفريق  
أيضا وله ان يוכל في النية ولا تكفي نية امام عن المزكى بلا إذن منه الا عن ممتنع  
من أداها فتكفي وتزومه اقامة لها مقام نية المزكى ولا يجب فيها تعيين مال فان  
عينه لم يقع عن غيره ، وانما تصح من بالغ عاقل حر مسلم لا من صبي ولو بميزا ولا نحو

مجنون ولا رقيق ولا كافر نعم له النية اذا أخرجها عن قريبه المسلم لانها للفقير  
عن نحو الهدية ، الثاني المؤدى بكسر الدال عن نفسه أم عن غيره وشرطه  
ثلاثة (الاسلام) فلا تجب على كافر أصلي الا عن رقيقه وقريبه المسلمين الفقيرين  
فتلزمه فطرتهما كما تلزمه نفقتهما وأما المرتد ففطرته موقوفة ان عاد الى الاسلام  
وجبت والا فلا وكذا فطرة من علمه مؤتمه (والحرية) فلا تجب على رقيق لانه  
لا يملك شيئاً وفطرته على سيده (ويساره) بما يفضل عن قوته وقوت من تلزمه  
نفقته ليلة العيد وبومه وعن مسكن وخدام يحتاج اليهما فلا تجب على المعسر بذلك  
وقت الوجوب فيزني المسلم عن نفسه وعن تلزمه نفقته من المسلمين (الثالث)  
المؤدى عنه وشرط فيه أشران الاسلام وادراك وقت الوجوب فلا تجب عن  
لا يدركه وضابطه كل من تلزم الشخص نفقته وقت الوجوب تجب عليه فطرته  
فتجب عن الزوجة والولد والخدام بالنفقة لا بالأجرة (الرابع المؤدى) بفتح  
الدال اى القدر الواجب اخراجه في الفطرة وهو صاع عن كل واحد والمصاع  
المصرى قدحان من غالب قوت محل المؤدى عنه ويجزى أعلى عن أدنى  
والعبرة بالأعلى والأدنى بزيادة الاقيات لا بالقيمة فالأعلى البرم السلت ثم الشعير  
ثم الذرة ثم الأرز ثم الحنظل ثم الماش ثم العدس ثم الفول ثم القمح ثم الزبيب ثم الأقط  
ثم اللبن ثم الجبن غير منزوع الزبد ونظمها بعضهم فقال

بالله سل شمع ذى رمز حكى مثلاً \* عن فور ترك زكاة الفطر لوجه لا

حرف أولها جاءت مرتبة \* أسماء قوت زكاة الفطر ان عقلا

- وأوقاتها خمسة (١) وقت الوجوب وهو آخر جزء من رمضان وأول جزء من شوال  
(٢) وقت الاستحباب وهو بعد صلاة فجر يوم الفطر وقبل صلاة العيد أى  
أول النهار (٣) وقت كراهة وهو ما يعد صلاة العيد الى الغروب من غير  
عذر للخلاف القوي فى الحرمة فان كان عذر كانهظار قريب فلا كراهة  
(٤) وقت الحرمة وهو وقت غروب يوم العيد فابعده لغوات المقصود من أغناء  
المستحقين عن المسئلة وادخال السرور عليهم يوم العيد نعم ان كان لعذر كغيبه

المستحقين أو ماله فلا حرمه (هـ) وقت الجواز وهو من أول شهر رمضان ولا يجوز تجهيلها قبله خلافاً لأبي حنيفة

(تمة) المستحقون للزكاة ثمانية أصناف وهم المذكورون في قوله تعالى (إنما الصدقات للفقراء والمساكين الآية) فلا تصرف الزكاة لغيرهم (الأول) الفقير وهو الذي لا مال له ولا كسب يقع موقعاً من كفايته العمر الغالب كمن يحتاج إلى عشرة دراهم ولا يملك أولاً يكتسب الأدرهين أو ثلاثة أو أربعة بحيث لا يبلغ النصف مما يحتاج إليه ويعتبر في الكسب أن يكون لا تقابه فلا حصة بغير اللائق ولذلك أفتى الغزالي بأن أرباب البيوت الذين لم يجز عادتهم بالكسب يجوز لهم أخذ الزكاة والعمر الغالب اثنان وستون سنة فإن بلغ ذلك اعتبر كفاية سنة (الثاني) المسكين وهو الذي له مال أو كسب لائق به يقع موقعاً من كفايته ولا يكفيه العمر الغالب كمن يملك أو يكتسب سبعة أو ثمانية ولا يكفيه الأعشرة (الثالث) العامل وهو الذي استعمله الإمام على أخذ الزكاة كساع بجيبها وكاتب يكتب ما أعطاه أرباب الأموال وقاسم يقسمها على المستحقين وحاشر يجمعهم (الرابع) المؤلفة فلو بهم وهم أربعة أقسام الأول من أسلم ونيته ضعيفة فيعطى من الزكاة ليقوى إيمانه وللتأني من أسلم ونيته قوية ولكن له شرف في قومه يتوقع بأعطائه أسلام غيره من الكفار والثالث من يكفينا شر من يليه من الكفار والرابع من يكفينا شر مائعي الزكاة لكن القسمان الأخيران إنما يعطيان من الزكاة عند احتياجنا إليهما بحيث يكون إعطاؤها أهون علينا من تجهيز جيش نبعثه للكفار والأقسام الأربعة كلهم مسامون (وأما مؤلفة الكفار) وهم من يرجى إسلامهم أو يخاف شرهم فلا يعطون من زكاة ولا غيرها لأن الله تعالى أهنر الاسلام وأغناه عن التأليف (الخامس) الرقاب وهم المكاتبون كتابة صحيحة فيعطون غير سيدهم من الزكاة أمانة لهم على العتق وإن كانوا قادرين على الكسب بشرط أن يكونوا مسلمين وإن لا يكون معهم ما يفي بنجومهم وأما



سيدهم فلا يعطيهم من الزكاة لعود الفائدة اليه (السادس) الغارم وهو ثلاثة أقسام الاول من تدان لتسكين فتنة بين طائفتين في قتل لم يظهر قتاله فتعمل الدين تسكينا للفتنة فيعطى من الزكاة ما يقضى به دينه ولو غنيا ترغيبا له في هذه المكربة والثاني من تدان لنفسه أو عياله في مباح فيعطى من الزكاة وقت الحاجة بأن يحل الدين ولم يقدر على وقائه والثالث من تدان لضمان فان ضمن باذن المضعون له لم يعط من الزكاة الا أن أعسر مع الاصيل وان ضمن بلاذنه لم يعط الا ان أعسر وان لم يعسر الاصيل (السابع) من في سبيل الله وهم الغزاة الذين لا سهم لهم في ديوان المرتزقة بل هم متطوعون بالجهاد فيعطون من الزكاة ولو كانوا أغنياء أعانة لهم على الغزو (الثامن) ابن السبيل وهو من يتبدى سفرا من بلد الزكاة او يكون مارا ببلدها في سفره فيعطى من الزكاة ما يوصله الى مقصده أو ماله ويستلزم في اعطائه ثلاثة شروط الحاجة وعدم المعصية بسفره وأن يكون سفره لغرض صحيح كجارة ، ولا يقتصر في اعطاء الزكاة على أقل من ثلاثة من كل صنف الا العامل فانه يجوز أن يكون واحدا ان حصلت به الكفاية ولا يعطى العامل من الزكاة الا قدر أجره مثله ويجب تعميم الاصناف الثمانية في القسم أن أمكن بأن قسم الامام ولو بنائبه ووجدوا فان لم يمكن بان قسم المالك اذلا عامل أو الامام ووجد بعضهم وجب الدفع الى من يوجد منهم وتعميم من وجد منهم (وحكمة مشروعية صرفها لهذه الاصناف الثمانية) اما الفقراء والمساكين فلدفع التهلكة واغنائهم عن ذل السؤال يوم العيد وليملته حتى يعم السرور جميع الطبقات واما العاملون فلدفع حاجتهم حيث قطعوا أنفسهم لذلك العمل واما المكاتب فلانقاذه من ذل الرق واما الغارم فلتخليصه من ذل الدين وسلطان الدائن واما من في سبيل الله فتشجيعا لهم على الجهاد واما ابن السبيل فلدفع وحشة الغربة عنه ويستلزم في أخذ الزكاة أن يكون مسلما حرا ، ولا يجوز دفع الزكاة لخسة الغني بمال أو كسب والعبد غير المكاتب فلا حق في الزكاة لمن به رق غير المكاتب

، وبنو هاشم وبنو المطلب لأنها أوساخ الناس فلا تناسب مع شرفهم سواء منعوا حقهم من الخمس أو لا لقوله صلى الله عليه وسلم ان هذه الصدقات انما هي أوساخ الناس وأنها لا تخل لمجد ولا لأل محمد ، ومن تازم المزكى نفقته كزوجته وولده الصغير والكافر ويحرم على المالك نقل الزكاة من بلد وجوبها مع وجود المستحقين فيه الى بلد آخر وخرج بالمالك الامام ولو بنائبه فله نقل الزكاة مطلقا في محل ولايته

### ﴿ باب الصوم ﴾

الصوم لغة الأمساك وشرعا إمساك عن مفطر جميع نهار قابل للصوم بنية مخصوصة والأصل في وجوبه قبل الإجماع قوله تعالى ( يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم الصيام ) الآية وقوله صلى الله عليه وسلم ( بنى الإسلام على خمس ألى أن قال ( وصوم رمضان ) وهو معلوم من الدين بالضرورة يكفر جاحده وأصله من الشرائع القديمة واما بهذه الكيفية من أباحة الأكل ليلا بعد النوم وحل الجوع ليلته فمن خصوصيات هذه الأمة وفرض في شعبان في السنة الثامنة من الهجرة فصام صلى الله عليه وسلم تسع رمضانات واحدا كاملا وثمانية نواقص ولعل حكمة ذلك تطمين نفس الصائم بمساواة الناقص للكمال في أصل ثواب الصوم ( وحكمة مشروعيته ) قهر النفس وكسر الشهوة وإذابة الغنى ألم الجوع ليعطف على الفقراء وشكر الله على نعمة الصوم وما منع عنه لأجله والتعزز عن المعاصي ، واختصت فرضيته بـرمضان لانزول القرآن فيه ولإيملة القدس ، وكونه يوما كاملا لان حكمة مشروعيته لا تتحقق الا بذلك ولم يزد عنه لحوف التهلكة ، ويجب صوم رمضان باستكمال شعبان ثلاثين يوما أو ثبوت رؤية الهلال لقول النبي صلى الله عليه وسلم ( صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته فان غم عليكم فأكلوا عدة شعبان ثلاثين يوما ) وثبت رؤيته بشهادة عدل في الشهادة بأن يكون مسابا بالغافلا لم يرتكب كبيرة ولم يصر على صغيرة

محافظا على مروءة مثله اذا حكم بها حكم كأن يقول القاضي حكمت بشهادته  
أوثبت عندى هلال رمضان وإلا لم يجب الصوم وهذا فى حق من لم يره أما من  
رآه فلا يشترط فيه ذلك بل يجب عليه الصوم برؤيته وإن كان فاسقا ويكفى فى  
شهادة العدل أن يقول أشهد أنى رأيت الهلال وأن لم يقل وأن غدامن رمضان  
ومحل ثبوت الهلال بواحد فى الصوم وتوابعه لافى حلول دين مؤجل وطلاق  
معلق وغيره وثبت بالواحد احتياطا للصوم . ومتى ثبتت رؤية الهلال بمحل  
لزم حكمها كل محل قريب منه من كل جهة والقرب يحصل باتحاد مطلع  
الشمس وغيرها من الكواكب بأن يكون بينهما أقل من أربعة وعشرين  
فرسخا تحديدا والبعيد ما كان بينهما أربعة وعشرون فرسخا فاكتر فلا يلزم  
أهله الصوم برؤيته فى محل الرؤية ومحل ذلك ما لم يحكم بخلاف كخفى بثبوت  
الرؤية والواجب الصوم اجماعا لان حكم الحاكم يرفع الخلاف، والأمارات الدالة  
على دخول رمضان كأبقاد القناديل المعلقة بالمناثر وضرب المدافع ونحو ذلك  
بما جرت به العادة فى حكم الرؤية وأكمل العدة فى وجوب الصوم ويجب صوم  
رمضان بالخصوص على من رأى الهلال أو أخبره بالرؤية موثوق به أو من اعتقد  
صدقه ولو امرأة أو صبيا أو فاسقا ولا يجب الصوم بقول المنجم والحاسب وهو  
من يعتمد منازل القمر فى تقدير سيره اما المنجم والحاسب فيجب عليهما الصوم  
وكذا من صدقهما

### ✽ أركان الصوم وشروطه ✽

( أركانه ) ثلاثة صائمية وأمساك فالصائم شرطه الأسلام والعقل والنقاء من  
الحيض والنفاس كل اليوم وعد ركننا كالعاقدة فى البيع لان الصوم والبيع  
لا وجود لهما خارجا فلا يعقلان بدون صائم وبائع فحسن عددهما ركننا بخلاف  
المصلى لان الصلاة يمكن تصورها بدون مصل (والنية) بالقلب ليلا لكل يوم  
لقوله صلى الله عليه وسلم (انما الاعمال بالنيات) ولان صوم كل يوم عبادة مستقلة  
فلا تكفى باللسان ولا يشترط النطق بها لكنه يندب ليساعد اللسان القلب فإن

كان الصوم فرضاً كرمضان فلا بد من التثبيت وهو يقع النية في أى جزء من الليل من غروب الشمس إلى الفجر لخبر (من لم يبيت النية قبل الفجر فلا صيام له) ولو كان الصائم صيماً نظراً لذات الصوم وأن كان صومه نفلاً وليس لنافله يشترط فيه التثبيت إلا هذا ويجب التعمين في صوم الفرض لأنه عبادة مضافة إلى وقت كالصلوات الخمس وخرج بالفرض النفل فلا يجب التعمين فيه بل يصح بنية مطلقة بأن يقول نويت صوم غد لله تعالى ولا يشترط فيه تثبيت النية بل تصح قبل الزوال أن لم يسبقها مناف للصوم على المعتقد وأقل النية أن يقول نويت صوم رمضان وأكملها أن يقول نويت صوم غد عن أداء فرض رمضان هذه السنة أي ماناً واحتساباً لوجه الله الكريم ولا يجب فيه التعرض للفرضية لأنه من البالغ لا يقع الإفراض بخلاف الصلاة فقد تكون نفلاً كالعبادة (والامساك عن المفطرات جميع النهار) (وشروط وجوبه) أربعة (الأسلام) ولو فيما مضى فلا يجب على كافر أصلي وجوب مطالبة وإن كان يعاقب عليه وأما المرتد فيطالب بالأسلام والصوم (والبلوغ) فلا يجب على صبي ويؤمر به لسبع أن أطاقه ويضرب على تركه لعشر (والتمييز) فلا يجب الأداء على مجنون ومغنى عليه وسكران ولو تعدوا وأما وجوب القضاء فالمجننون أن تعدى وجب عليه القضاء ومثله السكران على المعتقد والمغنى عليه يجب عليه القضاء مطلقاً ومتى جن الصائم ولو لحظة من النهار بطل صومه وإذا أغنى عليه فلا يضر إلا إذا استغرق جميع النهار فإن أفاق ولو لحظة من النهار صح صومه ولا يضر النوم ولو استغرق جميع النهار حيث نوى قبل النوم (وأطاقة الصوم) فلا يجب على من لم يطقه حساً أو شرعاً لكبر أو مرض لا يرجى برؤه أو حيض أو نفاس والأطاقة هي أن لا يحصل له مشقة تحتمل في العادة أو يتيمح التيسيم، وللريض ثلاثة أحوال - كراهة الصوم وجواز الفطران توهم ضرر بإيحاء التيسيم - وحرمة الصوم وجوب الفطر إذا تحقق الضرر أو غلب على ظنه وانتهى به العذر إلى الهلاك أو ذهب منفعة عضو

وحمة الفطر ووجوب الصوم إذا كان المرض خفيفاً بحيث لا يتوهم فيه ضرر  
يبيح التيمم ما لم يخف الزيادة كما في نهاية الأمل ، وللسافر سفر أمباحاً مسافة  
قصر ترك الصوم وأن لم يخف مشقة شديدة بشرط أن يكون السفر سابقاً على  
الصوم بأن يسافر قبل الفجر بخلاف ما لو سافر أثناء النهار فلا يجوز له الفطر  
في هذه الحالة إلا بمشقة شديدة ويستثنى من المسافر مديم السفر فلا يباح له  
ترك الصوم إلا أن يقصد قضاء ما فات من أيام أخر في سفره (وشروط صحته)  
أربعة (الاسلام) بالفعل ليخرج المرتد فلا يصح منه الصوم وأن وجب  
عليه (والعقل) بمعنى التمييز فلا يصح صوم الغيبير المميز كن زال عقله ولو  
بشرب دواء ليلاً (والنقاء) من الحيض والنفاس فلا يصح صوم الحائض  
والنفساء (والوقت القابل للصوم) فيحرم ولا ينعقد فيما لا يقبله كيوحى  
عيد الفطر والأضحى وأيام التشريق الثلاثة وغيرها (وسننه) كثيرة منها  
السحور لخبر (تسحروا فإن في السحور بركة) ويقرأ بالضم على معنى  
النفل لأن الأجر فيه وعليه فالبركة الأجر والثواب وبالفتح هو الطعام ونحوه  
ويؤيده خبر (استعينوا بطعام السحر على صيام النهار والقيام بالليل  
وعليه فالبركة تشييط الصائم وتقويته على الصيام - ويدخل وقته بنصف  
الليل وسن تأخيرته وتقريره من الفجر لما صح عن زيد بن ثابت أنه قال (تسحرونا  
مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم قمنا إلى الصلاة وكان قد رما بينهما خسين  
آية) وهو اخبار بالواقع والافوق الشروع فيه لا ينضب لتفاوت الناس في  
أذواقهم ومشاربهم وكان اصحاب النتائج الفلكية حددوا مقدار الأسماك  
بخمسة درج أي عشرين دقيقة أخذنا من هذا الحديث لأن الخسين آية تقرأ  
تقريباً في هذا المقدار وحله ما لم يترتب عليه شك في بقاء الليل والا فلا فضل  
المبادرة لخبر به (دع ما يربك إلى ما لا يربك) وتأخير السحور من خصائص  
هذه الأمة بعد صدر الاسلام وكانت الأمم السابقة يحرم عليهم الأكل  
والشرب من وقت العشاء أو بالنوم ولو قبل وقت العشاء كما كانت عليه هذه

الامة في صدر الاسلام ومحل استعباده اذ رجا به نفعاً أو لم يخش منه ضرراً  
والا فلا يستحب ويحصل بقليل المأكول والمشروب لما في صحيح ابن حبان  
( تسحر وا ولو بجرعة ماء ) بضم الجيم ولو أخر السحور فطلع الفجر وفيه  
طعام فرماه حالاً صح صومه وان سبق منه شيء الى جوفه وكذا لو كان مجامعا  
فتزعج حالاً عقب طلوع الفجر لما علم به وان أنزل ( وحكمة مشروعية السحور )  
للتقوى على الصوم ومخالفة اهل الكتاب ولو شعبان واقامة للبنية بنحو  
قليل مأكول ومشروب وهو بهذا المعنى لا ينافي حكمة الصوم من خلو  
الجوف لاذلال النفس وكفها عن شهواتها والمنافى لها ما يفعله المترفون  
من جمع انواع ذلك وتحسينه والامتلاء منه - ومنها تجهيل الفطر عند تيقن  
دخول الليل بنحو رؤية غروب شمس في السحور فان شك في دخوله لم  
يجزله التجهيل لخبر الصحيحين ( لا تزال أمتي بخير ما عجلوا الفطر ) ولما صح  
( انه صلى الله عليه وسلم كان يفطر قبل ان يصلي على رطبات فان لم يكن  
فعلى ثمرات فان لم يكن حساحسوات من ماء ويحصل بتناول شيء غير  
الجماع لما فيه من الضرر ولو كان ماراً بالطريق ولم تنهزم به سرورته ومحل  
سن تقديمه على الصلاة ان لم يخش فوات الجماعة او تكبيرة الاحرام وسن  
على رطب للحديث السابق فجمجمة فبسر ففقر فداء زمزم فغيره فخلو كالزبيب  
فخلواء كالسكر والأول مالا يدخل النار بأن تكون حلاوته ذاتيه والثاني  
بخلافه وهذا الترتيب شرط لكمال السنة وأما اصلها فيحصل بأى مقطر وسن  
الابتار وقول الأطباء ان أكل التمر يضعف البصر محمول على الكثير منه  
والا فالقليل منه يقويه بل من خواصه أنه ان وجد المعدة خالية حصل الغذاء  
والا أخرج ما فيها من بقايا الطعام وأصل الفطر واجب لحرمه الوصال على غير  
النبي صلى الله عليه وسلم وهو ان يستديم جميع أوصاف الصائمين بين يومين فأكثر  
تقرباً الى الله مع نية صوم الغد وسن ان يقول عقب فطره ( اللهم لك صمت  
وعلى رزقك أفطرت وبك أمنت ولك أسلمت وعليك توكلت ذهب النظم )

وابتلت للمعروق وثبت الأجران شاء الله يا واسع الفضل اغفر لي الحمد لله الذي أعانني فصمت ورزقني فافطرت اللهم وفقنا للصيام وبلغنا فيه القيام وأعنا عليه والناس نيام وأدخلنا الجنة بسلام ومنها الاكثر في رمضان من تلاوة القرآن ومدارسته خبر (الصيام والقرءان يشفعان في الصائم يوم القيامة يقول الصيام رب اني منعته الأكل والشرب بالنهار فشفعني فيه ويقول القرآن رب اني منعته النوم بالليل فشفعني فيه فيشفعان فيه) ولان جبريل كان يلقي النبي صلى الله عليه وسلم فيدارسه القرءان حتى ينسلخ وقراءة جبريل كانت بنظره الى اللوح المحفوظ والا فاللائكة لم تعط فضيلة حفظ القرءان ومنها الاعتكاف في شهر رمضان سيما في العشر الأخير ومنها الاكثر من الصدقة (لانه صلى الله عليه وسلم كان أجود ما يكون في رمضان ومنها الاغتسال عن الحدث الاكبر ليلا ليكون على طهارة من اول الصوم ومنها ترك كل ما يكره للصائم فعله

### ﴿مفسدات الصوم ومكروهاته﴾

مفسداته تسعة (الأول) وصول عين من الظاهر جوف الصائم من منفذ مفتوح انفتاحا ظاهرا يحس مع للعمد والعلم بالتحريم والاختيار اجاعا في الأكل والشرب ولما صح من خبر (وبالغ في المضغضة والاستنشاق الا ان تكون صائما) وصح عن ابن عباس (انما الفطر مما دخل وليس مما خرج) أي الاصل ذلك فلا رد نحو الاستقاء والمراد بالعين أعيان الدنيا التي يمكن التعرض عنها وان قلت كسمعة وان لم تؤكل كحصة ومنها الدخان المعروف أما اعيان الجنة فلا تبطله وكذا ما لا يمكن التعرض عنه شأن كغبار طريق وغرلة دقيق ولو نجسا او متنجسا وذباب وبعوض ومالو وضع شيئا في فيه لفرض كدواء الاسنان او لدفع غثيان فبلعه نسيانا أو سبق الى جوفه من غير ارادة وكذا الوصل ماء الى أذنيه من غسل واجب أو مندوب فسبق الى جوفه حيث لم يمكنه التعرض والاحرم الانغماس وأفطر وخرج بالعين الطعم والريح وبالظاهر

الرَّيْقُ فَلَا يَفْطُر إِذَا بَلَغَهُ بَشَرُ وَطِثَلَاثُهُ (١) إِنْ يَكُونُ ظَاهِرًا صِرَافًا مِنْ مَعْدَنِهِ  
 (٢) وَإِنْ لَا يَخْتَلِطُ بغيره (٣) وَإِنْ لَا يَكُونُ بَعْدَ خُرُوجِهِ عَلَى غَيْرِ لِسَانِهِ  
 وَالْمُرَادُ بِالْجَوْفِ مَا كَانَ مَجُوفًا مِنَ الْبَدَنِ سِوَاكَانِ يَحِيلُ الدَّوَاءُ وَالْغِذَاءُ  
 كَالْبَطْنِ وَالْأَمْعَاءِ بِالْأَكْلِ وَالْإِحْتِقَانِ - أَوِ الدَّوَاءِ فَقَطْ كَبَاطِنِ الرَّأْسِ بِالْأَسْعَاطِ  
 أَوِ الْكَبَاطِنِ أَذُنَ وَحَلَقِ وَأَحْلِيلَ . وَمِنْ الْجَوْفِ الْقَبْلُ وَثَدَى الْمَرْأَةِ فَأَنْ  
 دَخَلَ شَيْءٌ فِيهِمَا وَإِنْ قَلَّ أَفْطَرَ وَخَرَجَ بِالْجَوْفِ غَيْرَهُ كَقَبْضَةٍ وَبَقُولِنَا مِنْ مَنْفَذِ  
 مَفْتُوحِ الْحِجَابِ وَصَوْلِ نَحْوِ دَهْنٍ أَوْ كَحْلِ جَوْفِهِ بِتَشْرِبِ مَسَامٍ فَلَا يَضُرُّ إِلَّا كَهَالِ  
 بِلٍ وَلَا بِكِرِهِ وَإِنْ وَجَدَ طَعْمَ السَّكَنِ بِحَلْقِهِ وَلَا الْإِنْفَاسَ فِي الْمَاءِ وَإِنْ وَجَدَ آثَرَهُ  
 بِبَاطِنِهِ لِأَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَكْتَحِلُ بِالْأُتَمِّ وَهُوَ صَائِمٌ وَخَرَجَ بِالْعَمْدِ  
 النَّسِيَانِ فَلَا يَضُرُّ وَإِنْ كَثُرَ خَبَرُ الصَّحْبِيِّينَ مِنْ نَسْيِ وَهُوَ صَائِمٌ فَأَكَلَ أَوْ شَرِبَ  
 فَلَيْتِمَ صَوْمِهِ فَأَتَمَّا أَطْعَمَهُ اللَّهُ وَسَقَاهُ وَلَوْ سَبَقَ مَاءُ الْمَضْمُضَةِ أَوْ الْإِسْتِنْشَاقُ إِلَى  
 جَوْفِهِ فَأَنْ بَالِغٍ أَفْطَرَ وَالْأَفْلَاوُ بِالْعِلْمِ الْجَهْلِ فَأَنْ كَانَ قَرِيبَ عَهْدٍ بِالْإِسْلَامِ  
 أَوْ نَشَأَ بَعِيدًا عَنِ الْعِلْمِ لَمْ يَفْطُرْ وَالْأَفْطَرُ وَالْبِاخْتِيَارُ الْأَكْرَاهُ فَلَا  
 فِطْرَ بِهِ لِأَنَّ الْحُكْمَ الَّذِي يَنْبَغِي عَلَى الْأَخْتِيَارِ وَهُوَ بَطْلَانُ الصَّوْمِ بِنُصْوِ الْأَكْلِ  
 اخْتِيَارًا سَاقَطَ (الثاني القيء) مع العمد والعلم بالتحريم والاختيار فلو غلبه  
 القيء لم يضر أن لم يعد منه شيء إلى جوفه بعد وصوله حد الظاهر لخبر ابن  
 حبان (من ذرعه القيء أي غلبه وهو صائم فليس عليه قضاء ومن استقاء  
 فليقتض) وحد الظاهر مخرج الحاء المهملة على المعتد وقيل مخرج  
 الخاء المججمة ومن القيء التقيء فأن تعمده وخرج شيء من معدنه إلى حد  
 الظاهر أفطر وألا فلا وليس منه إخراج النخامة من الصدر فلا يضر على  
 الأصح لتكرار الحاجة إليه فلو بلعها بعد خروجه واستقرارها في ذلك  
 الحد وقدر على مجها أفطر جزما وألا فلا نعم لو كان في فرض صلاة ولم يقدر  
 على مجها إلا بظهور حرفين فأكثرتعين عليه مجها مراعاة لمصلحة الصلاة  
 ولا تبطل كالتنحج لتعذر القراءة الواجبة (الثالث الوطء) بأدخال



حشفه أو قدره في فرج قبل أن كان أودبرا من آدمي أو غيره وإن لم ينزل مع العمد  
والعلم بالتحريم والاختيار ويفطر به الواطئ والموطوء (الرابع نزول المنى)  
بمباشرة كالاستناء أي طلب خروج المنى بغير جع محرم كبيده أولا  
كبيد نحو زوجه بجائل أولا أو كلبس ما يشتهي طبعاً غير محرم مع عدم  
قصد الاستناء ولم يكن حائل، بشهوة كان اللبس أو لا فإن كان محرمًا اشترط  
أيضاً أن يكون بشهوة فيفطر به فإن كان بلبس ما لا يشتهي طبعاً فلا فطر  
مطلقاً كما لو كان بنظراً وفكر ولو بشهوة لأنه انزال بغير مباشرة كالاختلام  
(الخامس) الحيض يقيناً فلا يصح صوم الحائض ويحرم عليها الاجماع وتفرض  
أيامه وجوباً والأصح أنه لم يجب عليها أصلاً والقضاء بأمر جديد وخرج  
بقولنا يقيناً المتغيرة فيصح صومها وعدم صحته من الحائض تعبدى وقيل  
لأن كلا من الحيض والصوم يضعف البدن واجتماع مضعفين مضر ضرراً  
شديداً والشارع ناظر لحفظ الابدان ما أمكن (السادس) النفاس ولو عقب  
علقة أو مضغة لأنه دم حيض مجتمع - (والسابع والثامن) الجنون  
والردة لمنافاة كل منهما العبادة ( والتاسع ) الولادة على المعتمد خلافاً لما في  
المجموع من إلحاقها بالاحتلام لوضوح الفرق إذ الولادة نادرة وفيها نوع  
اختيار من جهة سببها وهو الوطء والاحتلام كثير الوقوع وفيه شبه اكراه  
فختي طراً واحداً مما تقدم أثناء الصوم ولو لحظة أبطله وأوجب الأثم فقط  
الا الوطء في نهار رمضان فيوجب الكفارة أيضاً ، ومكر وهاته كثيرة  
منها الشتم وهو والسب بمعنى واحد وهو مشافهة الغير بما يكره وإن لم يكن  
فيه حد كما أحق ويأطالم والقذف أخص منهما لأنه الرمي بما يوجب الحد  
غالباً وكون ما ذكر مكرهاً إنما هو من حيث الصوم وإن كان حراماً من  
حيث الأبداء ابتداء ورداً نعم إن كان مما لا ينفك الإنسان عنه كالحق  
وهو وضع الشيء في غير محله ولو في بعض الأحيان فلا يحرم بل يكره إن  
لم يتأذ بالاحرم فإن شقه أحد فليقل إلى صائم مرتين أو أكثر بلسانه بنية

كف نفسه ووعظ الشام ودفعه بالتي هي أحسن لقوله صلى الله عليه وسلم  
(الصيام جنة فإذا كان أحدكم صائماً فلا يرفث ولا يجهل فإن امرؤ قاتله أو  
شتمه فليقل اني صائم اني صائم مرتين) (ومنها الكذب) وهو الاخبار بخلاف  
الواقع (ومنها الغيبة) وهي ذكرك أهلك بما يكره ولو بما هو فيه ولو بحضوره  
وهي من الكبائر قيل مطلقاً وقيل في حق اهل العلم وحلة القراءان ومن الصغائر  
في غيرهم وإذا اغتاب الصائم أو سب أو فعل شيئاً مما نهى عنه ثم تاب فهل يعود  
له بعض أجره قيل نعم وقيل لا يعود وهو الأقرب لان أثر التوبة انما هو في  
سقوط الائم لا في تحصيل ثواب صفة الكمال (ومنها الخمية) وهي السعي بين  
الناس بالفساد لحديث (الغيبة والخمية يفطران الصائم) أخذ بظاهره بعض  
الائمة وبعضهم على احباط الثواب (ومنها ملبسة كل شهوة لا تبطل الصوم)  
كشم الرياحين والنظر اليها لما فيه من المترفة الذي لا يناسب حكمة الصوم (ومنها)  
احتجام وحجم خبر (أفطر الحاجم والمحجوم) أي تعرضاً للأفطار (ودوق  
نحو طعام خوف وصوله حلقه لغير حاجة فإن كان لها كطباخ فلا كراهة  
(ومضغ) نحو لبان لم يخلل منه جرم لانه يجمع الريق وبلعه حينئذ مفطر في  
وجه والصحيح خلافه والقائه معطش ولأنه ينهم بالأفطار وقد قال صلى الله عليه  
وسلم من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يقفن مواقف التهم (وتأخير فطر)  
لمن قصده ورأى فيه فضيلة (ودخول حمام) لغير حاجة ولم يحصل منه تأذا  
(إستياك) بعد الزوال لغير حاجة بسواك لانه يزيل الخلف المطلوب ابقاؤه .

### ✽ الأفطار في رمضان وما يترتب عليه ✽

الأفطار في رمضان خمسة أنواع (الأول) لا يوجب شيئاً كن مجنون وسكران  
غير متعديين وصبي وكافر أصلي (الثاني) موجب للقضاء فقط وهو لمن تعمد  
الفطر بغير جاع لغير عذر ومن لا يبيت النية ليلاً ومن تسحر طائفاً بقاء  
الليل فبان خلافه ومن أفطر طائفاً الغروب فبان خلافه ومن سبقه ماء نحو  
المضمضة ومن ظهر له يوم الثلاثاءين من شعبان انه من رمضان والحائض

والنفساء وكذا السكران والمجننون المتعديان والمسافر سفر قصر واخائف على نفسه مشقة شديدة (غير كبر كبر يضرجى برؤه وحامل ومريض خافعا على أنفسهم ما (الثالث) موجب للفدية فقط وهو لشيخ كبير ومريض لا يرجى برؤه بقول عدلين من الاطباء عجزا عن الصوم في جميع الأزمنة بأن تحصل به مشقة لا تحتمل عادة أو تبج التميم والفدية هنا بدل عن الصوم وتسقط بتكلفه ويجوز لتجمل فدية يوم فقط لا يومين وهذا هو الأصح من مذهبنا وقيل لا صوم ولا فدية كذهب مالك (الرابع) موجب للقضاء والفدية وهو لحامل ولو من زنا ومريض ولو مستأجرة أو متبرعة أفطرتنا خوفا على الولد فقط لأنه فطر ارتفق به شخصان ولمن آخر قضاء رمضان أو شيء منه (غير عذر حتى دخل رمضان آخر وتكرر بتكرار السنين فيجب عن كل يوم مد طعام (الخامس) موجب للقضاء والكفارة وهو لمن وطئ في نهار رمضان يقيما بتغيب جميع الحشفة أو قدرها من مقطوعها في فرج دبرا كان أو قبلان آدمي أو غيره حتى أوميت وإن لم ينزل عامدا عالما بالتصريح بخنارا وهو مكاف صائم آثم بالوطء بسبب الصوم مع عدم الشبهة فلا كفارة على من لم يستجمع هذه الشروط ولا على الموطوء لأن فطره بدخول عين من منفذ مفتوح لا بالجماع و يترتب على الوطء المفسد للصوم خمسة أمور الأثم والأمساك والقضاء والكفارة والتعزير ولا تعدد الكفارة بتعدد الوطء في يوم واحد بخلافه في يومين فيلزمه كفارتان لأن كل يوم عبادة مستقلة

### ﴿ الفدية والكفارة ﴾

(الفدية) مد طعام من غالب قوت البلد لكل يوم فاضل عن قوته وفوت عياله وعما يحتاج اليه من مسكن وخادم فهي كزكاة الفطر ويصرف لواحد من الفقراء أو المساكين فقط دون غيرهم ويجوز صرف أمداد لواحد لأن كل يوم عبادة مستقلة لا تصرف مد لشخصين فأكثر (والكفارة) ثلاثة أنواع مرتبة ابتداء وانتهاء فيجب أولا ( عتق رقبة مؤمنة ) سليمة من العيوب المضرّة بالعمل والكسب كالعمى وفقد اليدين فأن لم يجدها حساني مسافة القصر أو شرعا كأن لم يقدر على

نمنها ويعتبر قدرته عليه بوقت الأداء زائدا عن دينه وكفاية بموئنه مطعمها وملبسها  
ومسكنها وغيرها بقية العمر للغالب فان بلغه اعتبر كفاية سنة ( فصيام ) شهرين  
هلالين إذا انطبق أول صيامه على أولهما وألاكمل الأول من الثالث ثلاثين يوما  
مع اعتبار الوسط بالهلال (متتابعين) غير يوم القضاء ويجب التبيت كل ليلة وكونه  
بنية الكفارة وان لم يعينها ولا يشترط نية التتابع فان لم يستطع صومهما وقت  
إرادته بأن لم يستطع أصلا أو استطاع مع التفريق لمشقة لا تحل عادة ولو شدة  
الجماع ( فاطعام ستين مسكينا ) من أهل الزكاة لكل واحد منهم مد من غالب قوت  
البلد المجزئ في الفطرة ولو قدر على خصلة بعد شروعه فيما بعدها ندب له فعل  
ما قبلها ويقع له ما فعله نفلا مطلقا ولو عجز عن جميع الخصال استقرت  
الكفارة في دمه والأصل فيها ما في الصحيحين ( جاء رجل الى النبي صلى  
الله عليه وسلم فقال هلكت قال وما أهلكك قال وقعت امرأتى في رمضان  
قال هل تجد ما تعتق رقبة قال لا فهل تستطيع أن تصوم شهرين متتابعين  
قال لا قال فهل تجد ما تطعم ستين مسكينا قال لا ثم جلس فأتى النبي صلى  
الله عليه وسلم بعرق فيه تمر فقال تصدق بهذا فقال على أفقر منا يا رسول  
الله فوالله ما بين لا يتبها أهل بيت أحوج اليه منا فضحك صلى الله عليه  
وسلم حتى بدت نواجذه ثم قال اذهب فأطعمه أهلك ) الرجل هو سامة بن  
صخر البياضي وقوله هلكت يفيد أنه عالم بالحريم فوجبت عليه الكفارة  
والعرق بفتح العين والراء مكيال من خوص النخل وكان فيه مقدار الكفارة  
واللابتان الجبلان والاضمير للمدينة وضحكه صلى الله عليه وسلم تعجب من حال  
السائل وكان صلى الله عليه وسلم اذا جرى به الضحك وضع يده على فيه وهو  
غير التبسم الغالب عليه صلى الله عليه وسلم بدليل حتى بدت نواجذه وقال بعضهم  
الفقهية ما تسبمها الجيران والضحك ما سمعه هو دون جيرانه والتبسم ما لا صوت  
فيه ولو بدت به الأسنان وأتيان العرق كان على سبيل الهدية لا الصدقة لأنها  
لا تحل له صلى الله عليه وسلم ثم قوله أطعم أهلك يحتمل ان ذلك كان على

سبيل الصدقة عليه وعلى عياله لفقره واستقرت الكفارة في ذمته يخرجها بعد القدرة وتأخير البيان لوقت الحاجة جائز ويحتمل أنه كان عن الكفارة خصوصية له أو أن النبي كفر عنه بالعرق ودفعه له ليطعمه لادله عن الكفارة وكانوا ستمين مسكيناً وكان ذلك لإعلاماً بجواز الأكل من كفارته إذا كانت من مال غيره بخلاف ما إذا كانت من ماله وهذا أولى الأجوبة

### ﴿ ما يحرم صومه وما يكره ﴾

يحرم صوم خمسة أيام يومى العيدين للنهي عن صومهما في خبر الصحيحين وأيام التشريق الثلاث التي بعد يوم النحر لخبر مسلم (أيام التشريق أيام أكل وشرب وذكر الله تعالى) ويحرم صوم النصف الثاني من شعبان إلا أن يصله بما قبله لخبر إذا انتصف شعبان فلا صيام نعم له أن يصوم فيه عن قضاء وعادة تقدمت له ولو مرة ويحرم على المرأة صوم التطوع وزوجها حاضر إلا بأذن أو علم رضاه خبر الصحيحين (لا يحل لامرأة أن تصوم وزوجها شاهد إلا بأذنه) ويكره تحريم صوم يوم الشك بلا سبب يقتضى صومه وهو يوم الثلاثين من شعبان إذا تحدث الناس برؤية الهلال ولم يشهد بها أحد ولم يعلم عدل رآه لقول عمار بن ياسر رضى الله عنه (من صام يوم الشك فقد عصى أبا القاسم صلى الله عليه وسلم) رواه مسلم ويكره أفراد يوم الجمعة بصوم نقل مطلق لقوله صلى الله عليه وسلم (لا يصم أحدكم يوم الجمعة إلا أن يصوم يوماً قبله أو يوماً بعده) ولعل حكمة ذلك أنه يوم عيد وفيه وظائف ربما يضعفه الصوم عن أدائها أو خوف المبالغة في تعظيمه كاليهود في يوم السبت ويكره أفراد كل من السبت والأحد بالصوم لخبر (لا تصوموا يوم السبت إلا فيما افترض عليكم) وصوم الدهر غير يومى العيدين وأيام التشريق لمن خاف به ضرراً أو فوات حق واجب أو مستحب

### ﴿ صوم التطوع ﴾

التطوع هو التقرب الى الله تعالى بما ليس بفرض من العبادات ويسحب الأكل من صومه لما في الصحيحين ( من صام يوما في سبيل الله باعد الله وجهه عن النار سبعين خريفاً ) ويتأكد من ذلك صوم الاثنين والخميس لأنه صلى الله عليه وسلم كان يخبر صومهما وقال تعرض الأعمال فيهما فأحب أن تعرض عمل فيهما وأناصائم ) رواه الترمذي والمراد ان اعمال الاسبوع تعرض فيهما وأعمال العام تعرض في ليلة النصف من شعبان وليلة القدر وحكمة ذلك إظهار شرف العاملين بين الملائكة ( وعشر المحرم ) والأشهر الحرم ذي القعدة وذو الحجة والمحرم ورجب لشرفها على غير رمضان من الشهور وللأمر بصومها في خبر أبي داود ( ويوم عرفة ) لغبر الحاج وهو ناسع ذي الحجة لأنه صلى الله عليه وسلم سئل عن صوم يوم عرفة فقال يكفر السنة الماضية والمستقبله رواه مسلم ( وتسع ذي الحجة ) للاتباع رواه أبو داود وناسخاء وعاشوراء لأنه صلى الله عليه وسلم سئل عن صومه فقال يكفر السنة الماضية ، وقال إن عشت الى قابل لأصوم من القاسع ذات قبله رواه مسلم وصوم شعبان كله وصوم ستة من شوال لخبر مسلم من صام رمضان ثم أتبعه بست من شوال كان كصيام الدهر ، وتتابعها وأصلها بيوم العيد أفضل وصوم يوم وفطر يوم لخبر الصحيحين أفضل الصيام صيام داود كان يصوم يوماً ويفطر يوماً وصوم يوم النصف من شعبان وصوم أيام اليمام الأبيض وهي الثالث عشر والرابع والخامس من الشهر الزايب يندب قضاؤه وإذا وجد الصوم سبباً تأكد رعاية لكل منهما كوقوع عرفة مثلاً يوم اثنين فإن نواهما حصل اتفاقاً وكذا ان نوى أحدهما فيما يظهر

### ﴿ مبحث الاعتكاف ﴾

هو لغة اللبث والأقامة على الشيء وشريعاً اللبث في المسجد من شخص مخصوص بنية والأصل فيه قبل الأجاء قوله تعالى ( ولا تباشروهن وأنتم عاكفون

في المساجد) وخبر الصحبين ( أنه صلى الله عليه وسلم اعتكف العشر الأوسط من رمضان ثم اعتكف العشر الأواخر ولازمه حتى توفاه الله تعالى ثم اعتكف أزواجه من بعده ) وهو من الشرائع القديمة بمعناه اللغوي وأما بهذه الكيفية فنخصائص الأمة المحمدية ( وحكمة مشروعية ) إظهار العبودية لله والتقرب اليه بمجاورة بيته والاعراض عن الدنيا والاقبال على خدمته طلبا لرضوانه وطمعا في مغفرته، وهو سنة مؤكدة في كل وقت بالأجماع ولأطلاق الأدلة لخبر ( من اعتكف فواق ناقة بضم الفاء فكأنما أعتق نسمة ) ويتأكد في الصوم وفي رمضان وفي العشر الأواخر منه لمواظبته عليه صلى الله عليه وسلم فيها ولطلب ليلة القدر لما نص عليه إمامنا من انحصارها فيها وقد قال صلى الله عليه وسلم ( من قام ليلة القدر إيمانا واحتسابا غفر له ما تقدم من ذنبه ) ومن علاماتها أن تكون طلقة لا حارة ولا باردة تضئ كواكبها وأن تطلع الشمس صبيحتها بيضاء بلا كثير شعاع وهي أفضل الليالي في حقنا وأما في حقه صلى الله عليه وسلم فأفضلها ليلة الأسراء لأنه رأى فيها ربه وقد يجب بالنذر وقد يحرم على المرأة إذا اعتكفت بغير إذن زوجها وقد يكره لذوات الهيئات إذا اعتكفن بأذن أزواجهن ولا يكون مباحا لان ما أصله المنع لا تعتريه الأباحة ( وأركانه ) أربعة ( الأول النية ) بالقلب كغيره من العبادات ويجب في الاعتكاف المنذورنية الفرضية لئلا يزعم النفل فيقول نويت فرض الاعتكاف او الاعتكاف المنذور ( الثاني ) اللبث في المسجد ولو حكما ليشمل التردد قدر ما يسمى عكفا بحيث يكون زمنها فوق زمن الطمأنينة ( الثالث ) المسجد وشروط فيه ان يكون موقوفا خالصا للمسجدية فلا يصح في مدرسة ورباط ومشاع ويكفي فيه ظن المسجدية بالاجتهاد . ولو سمر نحو فروة في أرض ووقفها مسجدا بأن قال وقفت هذه الفروة مثلا مسجدا صح ويجرى فيها حكم المسجد من صحة الاعتكاف وغيره ولا يسرى الوقف الى ما

تحتها ، ومن المسجد سطحه ورجلته المعدودة منه وهواؤه والجامع أولى من المسجد غير الجامع خروجا من خلاف من أوجبه نعم قد يجب اذا نذر مدة متتابعة فيها يوم جمعة وهو ممن تلزمه الجمعة ولم يشترط الخروج لها . ولو عين في نذره مسجدا لم ينعين فيسكفيه غيره إلا المسجد مكة أو المدينة أو الأقصى فتنعين وتكفي عن غيرها ولا يقوم غيرها مقامها لمزيد فضلها ويقوم مسجد مكة مقام الآخرين لمزيد فضله عليهما ويقوم مسجد المدينة مقام الأقصى لمزيد فضله عليه ( الرابع ) المعتكف وشرط فيه اسلام وعييز وخلو من حدث أكبر - هذا - وللاعتكاف ثلاثة أحوال مطلق ومقيد بمدة ومقيد بمدة بشرط التتابع وكل إما واجب أو مندوب فالمطلق بقسميه له الخروج فيه في أى وقت ولأى شئ والمقيد بمدة فقط له الخروج فيه أيضا ولو بغير عذر غير انه ينقطع اعتكافه بخروجه فيجدد النية عند عوده مالم يعزم على العود ولم يكن خروجه للتبرز والا فلا يجددها وزمن الخروج بغير التبرز لا يحسب من المدة - والمقيد بمدة بشرط التتابع إن كان نفلا كنويت الاعتكاف شهرا متتابعاً أو ثلاثين يوما متتابعة أى تلفظ به والا فنيته لا تعتبر كان له الخروج فيه مطلقاً لأن النفل يجوز قطعه وإن كان واجبا بالنذر كلاله على أن اعتكاف شهرا متتابعاً أو ثلاثين يوما متتابعة لم يجزله الخروج فيه من المسجد فإن خرج عامدا عالما بالتحريم مختاراً أثم وبطل اعتكافه ووجب استئنافه الا اذا كان الخروج لعارض جائز مقصود غير مناف للاعتكاف وشرطه عند النذر كلاله على أن اعتكاف شهرا متتابعاً الا اذا جاء فلان العالم أو صاحب فأخرج للسلام عليه أو كان حاجة قبول وغائط وغسل جنابة غير مبطله للاعتكاف وإخراج ريح لأنه يكره في المسجد أو كان لعذر من نحو حيض ونفاس لا تحلوا المدة المنذورة عنهما غالباً ومرض يشق المقام معه في المسجد وجنون وسكر لم يتعد بسببهما وإغماء ونسيان وجهل يعذر فيه وإكراه بغير حق وآذان لراتب فوق منارة منفصلة عن



المسجد قريبة منه ويجب قضاء زمن الخروج لهذه المستثنيات غير زمن نحو تبرز مما يطلب الخروج له ولم يطل زمنه عادة كاكل وغسل جنبه وآدان مؤذن راتب لأنه معتكف فيه حكما وزمن العارض الذي شرطه عند النذر إن كان في مدة معينة كهذا الشهر لم يجب تداركه ولا قضاؤه وإن كانت غير معينة كشهر وجب تداركه لتمام الفائدة (ويبطل الاعتكاف) مطلقا بالوطء ولو خارج المسجد وإزال المني بلمس بشرة بشهوة أو باستاء وسكر وجنون تهدي بسبهما وخروج من المسجد بغير عذر أو لأقامة حد ثبت بأقراره أو لحق تهدي بالمطل به وحيض ونفاس فنحو المدة عنهما غالبا وردة ومحل البطلان بما ذكر مع العمد والعلم بالتحريم والاختيار ولا يبطل بالغيبة والشمم وأكل الحرام نعم يبطل ثوابه وللمعتكف أن يأكل ويشرب ويفسل يده في المسجد مع التعفف على نظافته وله فعل الصنائع فيه كالخياطة والكتابة ونسج الخوص ما لم يكثر منها ولا كره الكتابة العلم وتعليمه وقراءة القرآن فلا يكره الاكثر منها لأنها طاعة

### ﴿ باب الحج والعمرة ﴾

الحج لغة التقصد وشرعا قصد البيت الحرام للنفس الأعمال المتلبس بها بالفعل - والعمرة لغة الزيارة وشرعا قصد الكعبة للنفس وهو أركانها المعلومة والأصل فيهما قبل الأجماع قوله تعالى (وأتموا الحج والعمرة لله) وخبر عائشة رضي الله عنها ( قالت قلت يا رسول الله هل على النساء جهاد قال نعم جهاد لا قتال فيه الحج والعمرة ) وهومن الشرائع القديمة باعتبار بعض الاعمال المطلوبة وبهذه الكيفية المخصوصة من خصوصيات هذه الأمة وهو أفضل العبادات غير الصلاة لاشتماله على المال والبدن أما الصلاة فأنها خير شيء وضعه الله تعالى وفرض سنة من الهجرة ، ولم يجب في العمر الامرة واحدة على التراخي ومثله العمرة خبر مسلم عن أبي هريرة ( خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال بأيها للناس قد فرض الله عليكم الحج فحجوا فقال رجل يا نبي الله أكل عام فسكت حتى

قالها ثلاثا فقال النبي صلى الله عليه وسلم لو فلت نعم لو جبت ولما استطعتم ( وخبر الدارقطني عن سراقه ) قالت يا رسول الله عمرتنا هذه لعامنا هذا ام لا اريد فقال بل للابد ) وهو معلوم من الدين بالضرورة يكفر جاحده ( وحكمة مشروعيته ) اظهار العبودية بالتدليل للعبودية في جميع مواقف الحج - ونذكر أهوال سيره الى الله بما يعاناه من مشاق السفر وشكر نعمتي البدن والمال ولا معنى لشكر النعمة الا استعمالها في طاعة المنعم - ومنها اجتماع المساكين من جميع الاقطار والبلدان في صعيد واحد للعارف والتشاور والتناصح واجتماع السكامة بعيدين عن أعدائهم فيتمسكوا بقون على المصالح العامة ويكون من وراء ذلك تموين تلك البقاع الجبلية وجلب ما يحتاجه القطر من الحاجيات قال تعالى ( لبشردوا منافع لهم الآية ) وخص بالاشهر المعلومات وهي شوال والقعدة وعشر ذي الحجة نذكرها للنفحات الربانية التي حصلت فيها لسيدنا اسماعيل او اسحاق من حقن الدماء ولأبينا آدم من تعارفه بحواء وقبول توبته وشكر الله على هذه النعم ولذا جعل الله طرفة عين فيهم ( وحكمة مشروعية العمرة ) تسهيل الأمر على قاصدي البيت الحرام حتى لا يحرموا من زيارته في أي وقت كان وعلى أي حالة كانت تشر بفاله وتكرما للبقاع الطاهرة والأماكن المقدسة، ثم ان الحج يكون فرض عين كحجة الاسلام وكفاية على جميع المسلمين لأحياء بيت الله الحرام كل سنة فأن قام به بعضهم ولو واحدا خرجوا من الأثم وإلا أثموا جميعا ومنذوبا كحج الصبيان والأرقاء وسرا ما إذا تحقق الضرر منه أو ظنه ومكروها اذا خافه أو شك فيه - هذا والحج خمس مراتب الأولى الصحة المطلقة ولها شرط واحد وهو الإسلام فيصح الحج والعمرة من الصبي غير المميز صحة مطلقة من غير تقييمه بمباشرة أعمال الحج والعمرة ولولى الصبي كالأب والجد أن يحرم عنه بان ينوي جعله محرما فيصير من أحرم عنه محرما بذلك فيطوف به مع طهارتهما ويصلي عنه ركعتي الطواف ويسعى به ويناوله الأشجار ابرمها أن قدروا لا رى عنه من لا رى عليه ويكتب للصبي ثواب ما عمله لنفسه وأعماله عنه

وليه من الطاعات (الثانية) صحة المباشرة ولها شرطان الاسلام والتميز فالصبي المميزان يحرم بالحج والعمرة بأذن وليه ويباشر أعمال الحج والعمرة بنفسه (الثالثة) صحة للنذر ولها ثلاثة شروط الاسلام والبلوغ والعقل فيصح نذر الحج والعمرة من مسلم بالغ عاقل وان لم يكن حرا (الرابعة) وقوع الحج والعمرة عن فرض الاسلام ولها أربعة شروط الاسلام والبلوغ والعقل والخربة (الخامسة) وجوب الحج والعمرة ولها خمس شروط الاسلام والبلوغ والعقل والحربة والاستطاعة ، وهي نوعان استطاعة مباشرة أعمال الحج والعمرة بنفسه وشروطها عشرة (وجود الزاد وأغيمته ووجود الراحلة) لمن بينه وبين مكة مرحلتان فأكثر أو وجود شق محمل ان لحقته مشقة شديدة من ركوب الراحلة (وجود شق محمل) للمرأة والخنثى مطلقا سواء لحقته مشقة أم لا لأنه أسترللاء نثى وأحوط للخنثى (وجود) شريك يجلس في الشق الآخر (وأمن الطريق) ويجب ركوب البعيران غلبت السلامة في ركوبه وتعين طريقا كسالك طريق البر عند غلبة السلامة فإن غلب الهلاك أو استوى الأمران لم يجب بل يحرم لما فيه من الخطر (وامكان المسير) بالسير المعتاد الى مكة بأن يكون قد بقي من الوقت ما يتيقن فيه من أداء الحج (وثبونه على الراحلة) أو شق محمل بلا مشقة شديدة ولا تضر مشقة تحمل في العادة (وجود) الماء والزاد في الأماكن المعتاد حملهما منها بثمن المثل أو بلا ثمن (وجود علف الدابة) في كل مرحلة (وخروج) زوج المرأة أو محرمتها أو عبدها أو نسوة ثقة معها لتأمن على نفسها كالعبديا ذكر الأجنبية الممسوح المحل نظرها لها وخلوتهما ويكفي في الجواز لفرضها امرأة واحدة وسفرها وحدها ان أمنت بخلاف النقل فلا يجوز لها الخروج له مع النسوة وإن كثرن ، والاستطاعة بالغير تجب فوزا أنابة عن ميت غير مرند عليه نسك من تركته كما يقضى منها ديونه فلو لم يكن له تركة سن لوارثه أن يفعله عنه ولأجنبي فعله ولو بلا إذن، وعن

معضوب أى عاجز عن أداء الفسك بنفسه لكبر أو مرض لا يرجى برؤه بينه وبين مكة مرحلتان فأكثر بأجرة فاضلة عما تقدم غير مؤنة عياله سفرا أو بمطوع بنسك من موثوق به أدى فرضه غير معضوب - فإن كان أصله أو فرعه شرط أن يكون غير ماش وغير معول على السؤال أو الكسب وسفره دون مرحلتين لا متطوع بأجرة لعظم المنفعة في بذل المال دون النفس، والاستئجار فيما ذكر ضربان استئجار عين واستئجار ذمة فالأول كاستئجارك لتصح عنى أو عن ميقى هذه السنة - والثانى كقوله الزمت ذمتك نحصيل حجة . ولصحة الاستئجار شروط - الأول معرفة العاقدين أعمال الحج من أركانه وأجباته وسننه - الثانى قدرة الأجبر على الشروع فى العمل - الثالث أن يكون العقد فى حال الخروج والاشتغال بشراء الزاد ونحوه ينزل منزلة الخروج - الرابع اتساع المدة للعمل - الخامس أن يكون الأجبر أدى فرضه وهذا ليس بشرط فى إجارة الذمة لكنه لا يباشر أعمال الحج بنفسه إلا إذا أدى فرضه ولو المنذور - وأما الأعمى فلا يجب عليه حج أو عمرة الا بقائده ولو بأجرة قدر عليها

### ﴿مبحث أركان الحج والعمرة وأجباتهما﴾

أركان الحج ستة الأول الأحرام مع النية لقوله صلى الله عليه وسلم أنما الأعمال بالنيات . والأفضل أن يعين فى أحرامه ما يحرم به من حج أو عمرة أو كليهما ولا يجب التعرض للفرضية اتفاقا ويجب على الرجل التجرد من المحيط قبل النية ويسن أن يلبس أزارا ورداء أبيضين جديدين وألا يغسولين وفعلين لخبر يصح أحدهم فى أزارا ورداء وفعلين والحديث ألبسوا من ثيابكم البياض والأفضل أن يكون الأحرام عند التوجه من الميقات لطريقه ولها كيفيات ثلاثة الافراد وهو أن يحرم بالحج من ميقاته ويفرغ منه ثم يخرج من مكة الى أدنى الحل فيحرم بالعمرة ويأتى بأعمالها والتمتع وهو أن يحرم بالعمرة ويأتى بأعمالها يحرم بالحج ويأتى بأعماله والقران وهو أن يحرم بالحج والعمرة معا

أو يحرم بالعمرة ثم يدخل عليها الحج قبل شروعه في أعمالها ثم يعمل عمل الحج فتصل العمرة والحج معاً لأن القارن عليه طواف وسعى واحد ويجب على كل من المقتنع والقارن دم أن لم يكونا من حاضري المسجد الحرام وهم من مساكنهم دون مرحلتين من الحرم وذلك لما روى مسلم عن عائشة قالت خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال من أراد منكم أن يهل بحج وعمرة فليفعل ومن أراد أن يهل بحج فليفعل ومن أراد أن يهل بعمرة فليفعل . والأهلالك رفع الصوت بالتلبية ويسن الغسل للأحرام عند أرائده ويكره تركه ويندب قبله التنظيف وتطيب بدنه ولو بعده والجماع أن أمكن وأن يصلى في غير وقت الكراهة ركعتين للأحرام يقول في نيتهما نويت أصلي ركعتين سنة الأحرام ويغني عنهما فريضة أو نافلة أخرى ويسن أن يستقبل القبلة عند أحرامه ويسن للتلبية عنده والاكثر منها في دوام الأحرام لكن لا تسن في الطواف ولا في السعي لأن فيهما أذكار خاصة ولا عند رمي الجمار بل يكبر وتأت كدالتبية عند تغير الأحوال كركوب وصعود وهبوط واختلاط رقة وأقبال ليل أو نهار وأولاهما ما كان عند الأحرام ويرفع الرجل صوته بالتلبية إن لم يؤذ غيره بخلاف المرأة كالخنثى فلا يرفعان صوتهما بحضرة الأجانب بل يسمعان أنفسهما فقط ولفظ التلبية لبمك اللهم لبمك لبمك لا شريك لك لبمك ان الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك وتجاوز الترجمة عنها بغير العربية مع القدرة عليها على الأوجه وإذا فرغ من دور التلبية وهو ثلاث مرات صلى على النبي صلى الله عليه وسلم ثلاث مرات بأى صيغة كانت والأبراهيمية أفضل ويسن بعدها أن يسأل الله الجنة ويستعيذ به من النار فيقول اللهم أنى أسألك رضاك والجنة وأعوذ بك من سخطك والنار ثم يدعو بما شاء دنيا وأخرى . والأفضل دخول مكة قبل الوقوف بعرفة وأن يكون من تنية كداء بفتح الكاف . والمد مع التنوين وهى العلماء وإن لم تسكن في طريقه وهو موضع بأعلى مكة يسمى بالحنجون الثانى مشرف على المعلى والخروج من تنية كدى بالضم والقصر وتعرف

بباب الشبيكة وأن يغتسل لدخول مكة بذى طوى وأن يقول عند دخوله ماقاله صلى الله عليه وسلم اللهم البلد بدارك والبيت بينك جئت أطلب رحمتك وأؤتم طاعتك متبعاً لأمرك راضياً بقدرك مسلماً لأمرك أسألك مسألة المضطر لايمك المشفق من عذابك أن تستقبلني بعفوك وأن تتجاوز عني برحمتك وأن تدخلني جنتك ويسن أن يدخل المسجد من باب السلام فيقول أعوذ بالله العظيم وبوجهه الكريم وسلطانه القديم من الشيطان الرجيم بسم الله والحمد لله اللهم صل على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد وسلم اللهم اغفر لي ذنوبي وافتح لي ابواب رحمتك وقدم رجلك اليمنى في الدخول واليسرى في الخروج وأن يقول كل من رأى الكعبة ولو حلالاً رافعاً يديه واقفاً اللهم زد هذا البيت تشريفاً وتعظيماً وتكريماً ومهابةً وزد من شرفه وكرمه بمن حجه أو اعتمره تشريفاً وتكريماً وتعظيماً وبراً اللهم أنت السلام ومنك السلام فحينا ربنا بالسلام وأن يبدأ بطواف القدوم لأنه تحية البيت ألا لعذر كأقامة جماعة ويختص بطواف القدوم حلال وحاج دخل مكة قبل الوقوف مطلقاً أو بعده قبل منتصف الليل ( الثاني ) الوقوف بعرفة والمراد به وجود المحرم بالحج لحظة يسيرة في عرفة ولو كان ماراً في طلب آبقى أو نائماً أو جاهلاً بها بشرط أن يكون أهلاً للعبادة ووقت الوقوف بهما من زوال شمس ناسع الحجة ويمتد إلى فجر يوم عيد النحر ويسن أن يقف بها إلى الغروب وإن يكثر من الدعاء والذكر ولو فارقها قبله لم يعد إليها سن له دم لفوات الجمع بين الليل والنهار ويسن للأمام أن يخطب خطبتين بعد الزوال بخمرة قبل صلاة الظهر والحاصل أن خطب الحج أربع خطبة السابعة وخطبة يوم عرفة وخطبة يوم النحر وخطبة يوم النفر الأول وكلها فرادى وبعد صلاة الظهر إلا يوم عرفة فثنتان وقبل الظهر وبخلة الخطب المشرعة عشرة خطبة الجمعة وخطبة العيدين وخطبة الكسوف والخسوف وخطبة الاستسقاء وأربع في الحج السابق ذكرها. ( والثالث ) طواف الأفاضة ويدخل وقته من نصف ليلة عيد النحر بعد الوقوف بعرفة ويمتد لآخر العمر وشروط حجته

ثمانية الطهارة من الحدث والنجس في البدن والثوب والمكان وستر العورة وجعل البيت عن يساره مارا تلقاء وجهه وأن يبدأ بالحجر الاسود مخاضا له أو لجزئه في مروره ببدنه وسن استلامه وتقيله وأن يكون الطواف سبعا وأن يكون في المسجد ونية الطواف ان استقل بأن لم يشمله نسك كطواف الوداع وطواف التطوع فان شمله نسك كطواف القدوم وطواف الافاضة فلا يحتاج الى نية وعدم صرف الطواف الى غيره كطلب غريم (والرابع) السعي بين الصفا والمروة وشروط صحته ثلاثة أن يبدأ بالصفا ويحتم بالمروة وأن يكون السعي سبع مرات ويعد ذهابه من الصفا الى المروة مرة وعوده من المروة الى الصفا اخرى وأن يكون السعي بعد طواف الافاضة أو طواف القدوم بشرط أن لا يتخلل بين طواف القدوم وبين السعي الوقوف بعرفة فان تخلل بينهما الوقوف امتنع السعي فلا يكون الا بعد طواف الافاضة ويسن أن يمشي الرجل على هيئة في أول السعي وآخره ويعد وفي الوسط بخلاف الانثى والخنثى فلا يعدوان ويسن أن يسعي ماشيا ويجوز راكبا ويسن أن يرق على الصفا والمروة قدر قامة وأما الانثى والخنثى فلا يسن لهما الرقي الا ان خلا المحل عن الرجال الأجانب ولا يسن لمن سعي بعد طواف القدوم أن يعيده بعد طواف الافاضة لأن السعي لا يكون الا ركنا الحج أو عمرة فلا يتطوع به ولا يشترط للسعي طهر ولا ستر عورة فيصح سعي الخائض والنفساء والعريان (والخامس) الحلق أو التقصير وأقل الواجب إزالة ثلاث شعرات من شعر الرأس حلقة أو تقصيرا أو نتفا أو احراقا أو بمنورة ونحو ذلك ومن لا شعر برأسه يسن امرار الموي على رأسه تشبيها بالخالفين والأفضل للرجل الحلق وللرأة والخنثى التقصير (السادس) من أركان الحج ترتيب معظم الأركان بأن يقدم الاحرام مع النية على الجميع ثم يقدم الوقوف بعرفة على طواف الافاضة وعلى الحلق أو التقصير ويقدم طواف الافاضة على السعي ان لم يكن سعي بعد طواف القدوم فيجوز السعي بعد طواف القدوم والافضل تأخيره ليكون بعد طواف الافاضة ويجوز

تقديم الحلق أو التقصير على طواف الافاضة ويدخل وقت طواف الافاضة والسعي والحلق والتقصير من نصف ليلة عيد النحر بعد الوقوف بعرفة ولا آخر لوقت الثلاثة والأفضل فعلها في يوم النحر فان لم يفعلها بقي محرما حتى يأتي بها ويكره تأخيرها عن يوم النحر وعن أيام التشريق أشد كراهة (وأركان العمرة) خمسة الاحرام مع النية والطواف والسعي بين الصفا والمروة والحلق أو التقصير وأقل الواجب إزالة ثلاث شعرات من شعر الرأس وترتيب كل الاركان (واجبات الحج) خمسة (الأول) ان يكون الاحرام من الميقات وهو قسمان زمانى شوال وذو القعدة وعشر ذى الحجة ومكانى وهو لمن بمكة نفس مكة سواء كان مكيا أو آفيا وللتوجه من المدينة ذو الحليفة وهو المسمى الآن بأبيار على ونسبت اليه لكونه حفرها ومن مصر والشام والمغرب الجحفة وهى الآن خراب ولذا أبدلوها برابغ للضرورة فلا يكره الاحرام منها ومن تهامة اليمن يعلم ومن نجد الحجاز واليمن قرن بفتح القاف وسكون الراء ومن المشرق ذات عرق فان حاذى ميقاتين أحرم من محاذاة أقربهما اليه فأن استويا في القرب أحرم من محاذاة أبعدهما الى مكة وأن لم يحاذ ميقاتا أحرم على مرحلتين من مكة ومن مسكنه بين مكة والميقات فيقابه مسكنه (الثانى) المبيت بمزدلفة ليلة عيد النحر والمراد به المسكن فيها ولو لحظته من النصف الثانى من ليلة النحر فاذا دفع من مزدلفة قبل النصف الثانى لزمه العود اليها فان لم يعد حتى طلع الفجر لزمه دم ويسن لمن وقف بعرفة أن يجمع المغرب والعشاء جمع تأخير بمزدلفة ويسن ان يأخذ منها حصا رى يوم النحر وهو سبع حصيات لرى جرة العقبة وتقديم النساء والضعفة بعد نصف ليلة عيد النحر الى منى وأن يبقى غيرهم حتى يصلى الصبح بغلس وهو وقت ظلمة الفجر ثم يدفعون منها فاذا بلغوا المشعر الحرام وقفوا ودعوا الى الأسفار ثم يسبرون الى منى (الثالث) رى الجمار فيجب أن يرى جرة العقبة وحدها يوم



النحر بسبع حصيات ويدخل وقتها من نصف ليلة عيد النحر ويجب رمي الجمار  
 الثلاث في أيام التشريق كل واحدة بسبع حصيات إن لم ينفر النفر الأول والا  
 سقط عنه رمى اليوم الثالث ويدخل وقت رمي الجمار في كل يوم من أيام التشريق  
 بزوال شمسها ويبقى وقت اختياره إلى آخر ذلك اليوم وقت جوازه إلى آخر  
 أيام التشريق ولو ترك رميا من رمى يوم النحر وأيام التشريق تداركه في باقي  
 أيام التشريق أداء ويجوز رمى ما فاتته ليلا أو نهارا ولا يصح الرمي بعد أيام  
 التشريق أصلا بل يلزمه دم بترك ثلاث رميات فأكثر وفي ترك الرمية الأخيرة من  
 اليوم الأخير مدطعام وفي الأخيرتين منه مدان ومن عجز عن الرمي أناب من رمى  
 عنه ولا يصح رميه إلا بعد رميه عن نفسه (وشروط صحة الرمي) ستة أن يكون  
 المرمي به حجرا أو يكفي الحجر بجميع أنواعه والأفضل أن يكون قدر الحصى وإن  
 يكون باليد وأن يكون الرمي بسبع حصيات واحدة بعد واحدة لكل جرة  
 وأن يقصد المرمي بالرمي فلو رمى شاخصا فأصاب المرمي لم يحسب ونحقق  
 إصابة الحجر للمرمي فلو رمى في الهواء لم يحسب وكذا لو شك في أصابته وترتيب  
 رمي الجمار الثلاث في أيام التشريق للثلاثة فيرمي أولا الجرة وهي التي تلي مسجد  
 الخيف ثم الجرة الوسطى ثم جرة العقبة وهي التي تلي مكة ويسن غسل  
 حصى الجرات (الرابع) المبيت بمكة ليالي أيام التشريق للثلاثة معظم الليل  
 فإن تركه لزمه دم (الخامس) النهز عن محرمات الاحرام وأما طواف الوداع  
 فواجب مستقل ليس من المناسك على المعتقد فيجب على غير نحو حائض كنفساء  
 بفراق مكة ولو كان مكيا أو غير حاج ومعتق ولا يجب طواف الوداع على من  
 خرج من مكة لغير منزله بقصد الرجوع وكان سفره قصيرا (وواجبات  
 العمرة اثنان) الأول اجتناب محرمات الاحرام والثاني أن يكون الاحرام بهامن  
 الميقات وهو نوعان مكاني وزماني فالمكاني أن في حرم مكة الحل ولن هو خارج  
 عنه كميقات الحج السابق ذكره والزماني السنة جميعها لكن قد يمتنع الاحرام  
 بها لعرض ككونه محرما بالحج لا تمتناع ادخال العمرة على الحج قبل التحلل

منه وكونه محرماً بعمرة لان العمرة لا تدخل على العمرة  
﴿ تمة ﴾ للحج تحللان فيحصل التحلل الأول بفعل اثنين من ثلاثة وهي رمي  
بحجر العقبة وطواف الافاضة المتبوع بالسعي ان لم يكن سعي بعد طواف القدوم  
والحلق أو التقصير فيحصل له حينئذ ما عدا ما يتعلق بالنساء وادا فعل  
الثالث حصل التحلل الثاني وحل به باقي المحرمات وأما العمرة فليس لها الا  
تحال واحد وهو بالفراغ من اعمالها كلها نعم لعمرة الفوات التي يتحلل بهامن  
فاته الوقوف بعرفة تحللان الأول يحصل بالطواف المتبوع بالسعي ان لم يكن  
سعي أو بالحلق أو التقصير والثاني يحصل بفعل ما بقي منها ومن فاته الوقوف بعرفة  
تحلل وجوبا بعمل عمرة ونحو نية التحلل عند كل عمل من أعمال العمرة ولا  
تجب نية العمرة على المعتمد وعليه القضاء من العام القابل فورا وأن فاته بعذر  
غير الاحصار فان أحصر شخص وكان له طريق غير التي وقع فيها الحصر لزمه  
سلوكها فان سلكها وفاته الحج تحلل بعمل عمرة ولا قضاء عليه لانه بذل ما في  
وسعه فان لم يكن طريق أخرى تحلل بالحلق والذبح، ومن ترك ركنا من أركان  
الحج غير الوقوف بعرفة أو ترك ركنا من أركان العمرة لم يحل من احرامه حتى  
يأتى به فيستمر محرماً ولو سنين لأن الطواف والسعي والحلق لا آخر لوقتها ومن ترك  
واجبا عمدا أو سهوا أو جهلا من واجبات الحج أو العمرة أو فعل شيئا من محرمات  
الأحرام لزمه الدم ومن ترك سنة لم يلزمه بتركها شيء والفرق بين الركن والواجب  
في الحج أن الركن ما يتوقف عليه الحج أو العمرة ولا يجبر تركه بدم . والواجب  
ما يجبر تركه بدم والسنة ما لا يجبر تركها بشيء وفي غير باب الحج الركن والواجب سواء  
﴿ مبحث محرمات الاحرام ﴾

محرمات الاحرام هي ما يحرم بسبب الاحرام ويشترط في تحريمها العمد  
والعلم بالتعريم والاختيار والتكليف فان انتفى شرط منها فلا تعريم  
وأما وجوب الفدية ففيه تفصيل فان كانت محرمات الاحرام من باب الاتلاف  
المحض كقتل الصيد وقطع شجر حرم مكة أو كانت فيها شائبة من الاتلاف وشائبة

من الترفه أو المغلب فيها شائبة الاتلاف كالخلق وتقليم الاظفار فلا يشترط في وجوب الفدية العمد ولا العلم بالتحريم وان كان المغلب فيها شائبة الترفه كالجناح اشترط في وجوب الفدية ذلك ولا فدية على غير مكلف مطلقا فيحرم على الرجل المحرم لبس المحيط سواء كان مخيطا كقميص أو منسوجا كدرع أو معقودا كلبد وتغطية بعض الرأس بما يعد ساترا في العرف كالطربوش بخلاف ما لا يعد ساترا عرفا كاستغلال بمحمل وان مس رأسه، فان لبس الرجل المحيط أو ستر رأسه بما يعد ساترا في العرف بغير عذر حرم عليه ولزمته الفدية فان كان بعذر من حرور أو مداواة كأن جرح رأسه فشدد عليه خرقه جاز لكن تلزمه الفدية ويجوز للمرأة واخني لبس المخيط والمنسوج والمعقود ويحرم عليهما لبس القفازين في اليدين ويحرم على المرأة تغطية بعض الوجه بما يعد ساترا عرفا الا الحاجة كمرور الرجال قريبا منها وتجب عليها الفدية ولها أن تسبل على وجهها ثوبا متجافيا عنه بخشبة ونحوها ولا فدية عليهما في ذلك واخني كالمرأة لكن ان ستر وجهه وكشف رأسه فلا فدية عليه للشك في كونه رجلا أو امرأة وان ستر وجهه ورأسه معا وجبت عليه الفدية ويحرم على المحرم سواء كان رجلا أو امرأة أو خني إزالة الشعر من جميع جسده ولو شعرة واحدة أو بعض شعرة لكن اذا طلع الشعر في عينه وتأذى به فله أزالته ولا فدية في ذلك ويحرم عليه إزالة ظفر من يد أو رجل الا اذا انكسر بعض ظفره وتأذى به فله إزالة المنكسر منه فقط ولا فدية في ذلك ويحرم عليه دهن شعره بالدهن ولو غير مطيب كزيت وشمع مذاب واستعمال المطيب في بدنه أو ملبوسه على الوجه المعتاد بنفسه أو مأذونه وتجب في ذلك الفدية. وقتل الصيد اذا كان مأكولا برياً وحشياً أو متولداً بين الماء كولد البرى الوحشى وبين غيره كمتولد بين حمار وحشى وحمار أهلى ويحرم اصطیاد الماء كولد البرى والمتولد منه ومن غيره في الحرم على الحلال وعلى المحرم وقطع

شجر الحرم وقلعه ومحرم عليه عقد النكاح لنفسه أو لغيره بوكالة أو ولاية إيجاباً وقبولاً ولا تجب فيه الفدية لأنه لا ينعقد ولا يصح فوجوده كالأدم ومحرم عليه الاستئمان باليد ولا تجب فيه الفدية إلا إذا أنزل. والنظر بشهوة ولا تجب فيه للفدية وإن أنزل وتحرم المباشرة بشهوة فيما دون الفرج قبل التحلل الأول وبحرم الوطء في قبل أو دبر سواء كان الموطوء ذكراً أو أنثى أو بهيمة ولا يفسد النسك شيء من محرمات الاحرام المذكورة إلا الوطء في الفرج ولو بغير انزال من مميز عامد عالم مختار إذا حصل في العمرة قبل الفراغ من أعمالها أو في الحج قبل التحلل الأول ويحرم على الحلال من الزوجين تمكين المحرم من الوطء لأنه أعانة على معصية وللحرم الاحتجام والفصد ما لم يقطع بهما شعر وله الاحتكام والاولى تركه إلا إذا كان فيه طيب فيحرم ولا يكره غسل بدنه ورأسه يصابون ونحوه. من غير نتف شعراً لأن ذلك ليس للترين بل لازالة الوسخ لكن الاولى تركه لأنه ضرب من الترفه والحاج أشعث أغبر وقد أحب أماناً في غسل رأس المحرم أو بدنه أن يكون ببطون الأنامل مع مزيلة الشعر برفق ولا يحكه بأظفاره هذا ومحرمات الاحرام اما استهلاك كالحلق أو استئمان كالطيب فأن اختلف النوع كالحلق ولبس تعددت الفدية مطلقاً اتحاد الزمان والمكان أولاً أخرج فدية الاول أولاً ومثله اتلاف الصيد مع الحلق أو اللبس لاختلاف نوعيهما ودميهما وإن كان كل منهما استهلاكاً ولو اختلف نوع الاستئمان كالطيب ولبس فأن كانا بفعلين لم يتداخلا أو بفعل كان لبس ثوباً مطيباً تداخلا ولم تعدد الفدية على الأصح

### ﴿ مصب الدماء الواجبة في الاحرام ﴾

الدماء الواجبة في الاحرام بسبب ترك واجب أو فعل محرم خمسة باختصار (الاول) الدم الواجب بترك نسك مأموره في الاحرام وأفراده تسعة ، دم تمتع وقران وشرط وجوبها على كل من الممتنع والقارن أن لا يكونا من حاضري المسجد الحرام وفي الممتنع أن يحرم بالعمرة في أشهر الحج من

ميقات بسلده وان يحج في عامه والا يعود الى الميقات الذي أحرم منه بالعمرة ليعحر منه بالحج ان لم يكن أحرم به ووقت وجوب الدم على المتع وقت احرامه بالحج ويجوز ذبحه اذا فرغ من العمرة ولكن الافضل ذبحه يوم النحر، ودم فوات وقد وجب بسبب ترك الوقوف بعرفة والدم الواجب بسبب ترك الاحرام من الميقات وترك المبيت بمزدلفة والمبيت بمى ورمى الجار وترك طواف الوداع والمشى على من نذر لله أن يحج ماشيا وأخلفه، وهذا الدم بأفراده التسعة المذكورة على الترتيب والتقدير ومعنى الترتيب أن لا ينتقل الى خصلة ألا اذا عجز عن التي قبلها ومعنى التقدير أن للشارع قدره بما لا يزيد ولا ينقص فيجب عليه أولا شاة تجزى في الأضحية فأن لم يجدها بأن عجز عنها حسا أو شرعا في موضع الهدى وهو الحرم وجب عليه صيام عشرة أيام ثلاثة في الحج وسبعة اذا رجع الى أهله ولا يجوز صومها أثناء الطريق فان أراد الاقامة بمكة صامها، ولو لم يصم الثلاثة في الحج ورجع لزمه صوم العشرة وافرقت بين الثلاثة والسبعة بأربعة ايام ومدة أمكان السير الى الوطن (الثانى) الدم الواجب بالخلق والترفة كالطيب والدهن والخلق أما جميع الرأس او ثلاث شعرات ويلزمه في الشعرة الواحدة أو بعضها مد وفي الشعرتين أو بعضها مدان وتكمل الفدية في ثلاث شعرات أو بعض كل منها وهكذا يقال في الاظفار ومحل لزوم الدم في الثلاث ان انهد الزمان والمكان عرفا والا ففي كل شعرة أو ظفر أو بعض احدهما مد وأفراد الدم الواجب بسبب الخلق والترفة ثمانية دم الخلق وقلم الاظفار واللبس والدهن والتطيب والجماع الثانى والجماع بين التهلين والمباشرة فلو جامع بعد المباشرة دخلت فديتها في فدية الجماع ودم الخلق والترفة بأفراده الثمانية المذكورة دم تخيير وتقدير فيجب على المحرم امشاة تجزى في الأضحية أو صوم ثلاثة أيام حيث شاء ولو متفرقا أو تصدق بثلاثة أصع على ستة مساكين كل مسكين نصف صاع يجزى في اللفظ (الثالث) الدم الواجب بالاحصار وهو المنع من

جميع الطرق عن اتمام النسك حجا أو عمرة أو قرانا والدم الواجب به دم  
 ترتيت وتعديل فيجب على المحرم ألا شاة فان لم يجدها أخرج بقميتها طعاما فان  
 عجز عن الطعام صام عن كل مديوما ويتحلل المحرم بنية التحلل بأن يقصد الخروج  
 من مكة بالأحصار ويذبح الشاة في المسكان الذي احصر فيه من حل أو حرم ولا يكفي  
 الذبح في موضع الحل غير موضع الاحصار ولا يجوز نقل لحم الشاة الى غير أهله الا  
 للحرم واما الصوم فلا يتقيد بمكان ويخلق رأسه بعد الذبح ولا بد من مقارنة نية  
 التحلل للذبح والخلق وحيث انتقل الى الصوم فلا يتوقف تحلله على فراغه ولا  
 يتقيد بمحل الاحصار بل له أن يصوم حيث شاء ولا يسقط عنه الدم اذا شرط عند  
 الاحرام أنه اذا احصر تحلل بخلاف ما اذا شرط أنه اذا مرض تحلل سواء قال بلا  
 هدى أو أطلق فانه لا يلزمه الدم ولو شرط التحلل بالهدى اذا مرض لزمه (والرابع)  
 الدم الواجب بقتل الصيد وهو دم تخيير وتعديل ومثله الدم الواجب بقطع الشجر  
 فيخير المحرم بين ثلاثة أمور الاول ان كان الصيد مماله مثل يذبح المثل من النعم  
 ويتصدق بلحمه على مساكين الحرم وفقرائه فلا يكفي تركه بعد ذبحه وان كان  
 يعلم أن الفقراء تأخذه بعد ذلك، فيجب في النعمة بدنة وفي بقرة الوحش بقرة وفي  
 حمار الوحش بقرة وفي الغزال معز وفي اليربوع جفرة وهي أنثى المعز اذا  
 بلغت أربعة أشهر وفي الضبع كبش وفي الثعلب شاة والمراد بمثل الصيد ما  
 يقاربه في الصورة تقريبا لا تحقيقا في الكبير كبير وفي الصغير صغير وفي  
 الذكر ذكر وفي الانثى أنثى وفي الحامل حامل وفي الصحيح صحيح وفي المعيب معيب  
 ان اتحد جنس العيب وفي السمين سمين وفي الهزيل هزيل ولو فدى المريض  
 بالصحيح أو المعيب بالسليم أو الهزيل بالسمين فهو أفضل، والثاني من الامور  
 الثلاثة أن يقوم مثل الصيد ويخرج بقميته طعاما والعبرة بتقويم عدلين من  
 أهل الحرم وتعتبر قيمة المثل في المسكان بمكة والمراد بها جميع الحرم لانه محل  
 ذبحه لا بمحل الاتلاف وفي الزمان بوقت الاخراج على الأصح، ويتصدق بالطعام  
 على المساكين والفقراء الموجودين في الحرم القاطنين فيه وغيرهم فان عدمت

الفقراء والمساكين من الحرم لم ينقله بل يؤخره حتى يوجدوا فيه، والثالث منها أن يصوم عن كل مدمن الطعام يوما وان بقي أقل من مدمن عنه يوما، وان كان الصيد مما لا مثل له تخير المحرم بين أمرين الأول أن يخرج بقيته طعاما وتعتبر قيمة الصيد الذي لا مثل له في المكان بمحل الاتلاف لا بالحرم على المذهب وفي الزمان بوقت الاتلاف لا بوقت الإخراج على الأصح، والثاني أن يصوم عن كل مدموما. واعلم أن التخيير بين أمرين إنما هو في الأكل لا نقل فيه من الصيد الذي لا مثل له كالجراد والعصافير وأما الذي فيه نقل وهو الحمام فيخير بين ثلاثة أمور كالذي لا مثل فاما ان يذبح عن كل حمامة شاة ويتصدق بلحمها أو يقوم الشاة ويخرج بقيتها طعاما أو يصوم عن كل مدموما ولو حكم عدلان بأن للصيد مثلاً وحكم آخر ان بانه لا مثل له فهو مثلي ولو كان الصيد مملوكا لزمه مع جزائه قيمته لما لكه، ويحرم قطع شجر حرم المدينة لكن لا ضمان فيه لانه ليس محلا للنسك بخلاف حرم مكة فالضمان مختص به لانه محل للنسك فيضمن النبات الرطب فيه بالقيمة ويجوز أخذه لعلف البهائم والدواء كالحنظل وللتغذي كالرجلة فيقتصر فيه على قدر الحاجة ولا يجوز أخذه للبيع ولو لعلف البهائم ويجوز رعي خشيش الحرم وشجره للبهائم ويجوز أخذ الأذخر وهو حلفاء مكة ولو للبيع (الخامس) الدم الواجب بالوطء المفسد للنسك بخلاف غير المفسد كالوطء بين التهللين والوطء الثاني بعد الجماع المفسد ولو قبل التهللين فانما يلزمه في صورتين شاة وأما الوطء الذي يفسد النسك فهو الذي يقع في العمرة قبل الفراغ من أعمالها أو في الحج قبل التحلل الأول من عامد عالم بالتحريم مختار والدم الواجب به دم ترتيب وتعديل على الرجل بخلاف المرأة فلا دم عليها على الصحيح فيصّب عليه بدنه فان لم يجد ما فسيب من الغنم فان لم يجدها قوم البدنة بدرهم واشترى بقيتها شعاعا وتصدق به في الحرم على مساكينه وفقرائه ويشترط النية عندها ولا يجزئه على أقل من ثلاثة من الفقراء والمساكين أو منهنما ولو غرباء ولا يجوز له أكل شيء منه ولا نقله الى غير الحرم وان لم يجد

فيه مسكينا ولا فقيرا فان لم يجد طعاما صام عن كل مد يوما وحرم مكة من طريق المدينة على ثلاثة أميال ومن طريق العراق والپا ئف على سبعة ومن طريق الجعرانة على تسعة ومن طريق جدة على عشرة ويحرم نقل تراب الحرم وحجره وما عمل من طينه من الأواني إلى الحل ويجب رده إليه فتنقطع الحرمة ويحرم أخذ طيب الذمبة وأما كسوتها فالمعتد جواز بيعها لأن الواقف لم يشترط ألا تجديدها كل سنة مع علمه بما يفعله بنو شيبة ورائية والحاصل أن الدماء الواجبة بترك واجب أو فعل محرم خمسة أجالا واحدى وعشرون تفصيلا

### ﴿بيان صفة الحج﴾

تعميما للفائدة وتسهيلا على مريد حج ببت الله الحرام وضعت هذا البيان على سبيل الأيجاز فأقول

ينبغي لطالب الحج أن يتعلم كيفية لأنه لا تصح عبادة إلا بعرفتها ، وأن يتغلى عن حظوظ النفس ويرد المظالم لأربابها والودائع لأهلها ، ويستعمل كل من كان بينه وبينه معاملة أو مصاحبة ، وأن يوفى دينه الحال فان لم يمكنه وكل من يوفيه وأن يكتب وصيته ويشهد عليها ، وأن يطلب رفيعا صالحا راغبا في الخيرات والأفضل أن يكون من العلماء ليرشده إلى أفعال الحج ومكارم الاخلاق لقوله صلى الله عليه وسلم « المرء على دين خليله فلينظر أحدكم من يخالل » ثم إذا كانوا جماعة ثلاثة فأكثر يستحب أن يؤمروا على أنفسهم أفضلهم وأجودهم ثم يطيعوه (١) وعند إرادة الخروج من منزله يصلى فيه ركعتين لله تعالى ستة السفر يقرأ في الأولى بعد الفاتحة (قل يا أيها الكافرون) وفي الثانية (قل هو الله أحد) وبعد سلامه يقرأ آية الكرسي (ولأيلاف قريش) ثم يدعو بحضور قلب وخلاص بما تيسر من أمرى الدنيا والآخرة ، ثم يودع أهله بنحو قوله استودع الله دينكم

(١) وسن أن يحمل معه في سفره مكحلة ومشطا وسواكا لفعل النبي صلى الله عليه وسلم ومطهرة وإبرة ومقراضا وموسى وعصا لفعل بعض السلف



وأماناتكم وخواتيم علمكم فيردون عليه بمثل ذلك وينيدون (زودك الله التقوى  
وغفر ذنبك ويسر لك الخير حيثما كنت) ثم بعد قيامه من بلده ووصوله إلى  
السويس يستقر فيها مدة لا صلاح شأنه ، فاذا عرف يوم سفره توجه إلى محطة  
الحوض فيركب الباخرة (وابور البحر) قائلا (بسم الله بحريها ومرساها)  
فاذا حاذى نغر رابع من الشاطئ الشرقي بعد مضي نحو ست وثلاثين ساعة  
وهي الآن محل ميعقات المتوجه من مصر (١) فيخلع ما عليه من الثياب ويغتسل  
إن أمكن والأتيم نار ياسنة الاحرام ويزيل الوسخ ويسرح الشعرو يقص  
الشارب ويعلم الظفر وينف الا بط ويخلق العانة ويقطيب بالطيب ثم يكشف

(١) بدلا عن الجحفة وسائر المواقيت مكة لمن بمكة وذو الحليفة للمتوجه من  
المدينة. ويألم لأهل تهامة اليمن وقرن المنازل لأهل نجد ، وذات عرق لأهل  
المشرق للشامل للعراق وغيره ومن كان بين ميعقات من هذه ومكة فيقاته مسكنه  
ما لم يكن أمامه ميعقات آخر والأحرم منه ومن لم يكن في طريقه ميعقات وحاذى  
ميعقاتا بأن كان عن يمينه أو يساره فوضع المحاذاة ميعقات بالنسبة له فأن لم يحاذ  
في طريقه ميعقاتا فيعزم على بعد مرحلتين من مكة وذلك كالقادم من السودان  
سواء عن طريق سواكن أو مصوع الى جده فيقاته جدة لان بينها وبين مكة  
مرحلتين والاحوط أن يحرم بالباخرة قبل وصوله جدة والأصل في ذلك خبر  
الصحيحين أنه صلى الله عليه وسلم ( وقت لأهل المدينة ذا الحليفة ولأهل الشام  
ومصر الجحفة ولأهل نجد قرن المنازل ولأهل اليمن يلم وقال هن لمن ولمن  
أنى عليهم من غير أهلهم ممن أراد الحج والعمرة ومن كان دون ذلك فمن  
حيث أنشأ حتى أهل مكة من مكة ) وروى الشافعي في الأم حديث عائشة  
رضي الله عنها وفيه تصريح بأن أهل المغرب كأهل كصر والشام يحرمون من  
الجحفة وفي المجموع من حديث عائشة أيضا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
( وقت لأهل العراق ذات عرق ) وجعل ميعقات الشام كصر بحسب ما كان  
والافهم الآن يسلكون طريق تبوك فيقاتهم ذو الحليفة كالمدينة اهـ

الرجل رأسه وجوبا ويلبس ازارا من السرة إلى مانت الركبة ورداء على ظهره وكتفيه أبيضين جسد يدين أو مغسولين ولا يزره ولا يعقده ويلبس نعلين من النعال المخصوصة للحجاج ، ثم يصلي ركعتين سنة الاحرام في غير وقت الكراهه يقرأ في الاولى بعد الفاتحة (الكافرون) وفي الثانية (الاخلاص) ثم يقول بقلبه ولسانه نويت الحج وأحرمت بالله تعالى إن كان مفردا أو والعمرة إن كان مقمتعا أوهما معا إن كان قارنا ثم يتبع النية بالنية سرا في ابتداء الاحرام قائلا ( لبيك اللهم لبيك ، لبيك لا شريك لك لبيك إن الحمد والنعمة لك ، والمالك لا شريك لك ) ثلاثا ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ثلاثا بأى صيغة كانت والابراهيمية أفضل ويجهر بالنية في دوام الاحرام وتتأكد عند تغير الأحوال كركوب وزول وصعود وهبوط واختلاط رفقة وإقبال ليل أو نهار ووقت سحر وفراغ صلاة ولو نفلا ، ويتجنب في مدة الاحرام الرفث والفسوق والجدال مع الرفقاء والخدم وقتل الصيد والأرصاد إليه وسائر المحرمات المتقدمة من لبس المحيط وغيره ، ويجوز الاغتسال ولبس الخاتم وشد الكمر فوق الازراء وتحته وتقلد السيف والاستطلال بالخميلة والشمسية والشقذف - ( والمرأة كالرجل غير أنها يجب عليها ستر جميع بدنهما عدا وجهها وبديها ولا تمنع من لبس المحيط والحداء ) ، ثم يواصل السير من رابع إلى جدة في نحو أربع وعشرين ساعة وتختلف هذه المسافات قربا وبعدا باختلاف سير البواخر سرعة وبطئا ، وهناك تنقل الحجاج بواسطة الفلك إلى جدة ، وهي بلدة واقعة على الساحل الشرقي للبحر الأحمر محاطة بسور له خمسة أضلاع وارتفاعه أربعة أممات تقريبا وفي كل ضلع باب والباب الشرقي يسمى باب مكة وعند هذه الأبواب يوجد وكلاء المطوفين ونقيبهم ينشدون يا حاج المطوف ( فلان ) أو يا حجاج المطوف ( فلان ) فيعرف كل فريق مطوفه قيسامه ( الجواز ) ( الباسبرت ) ليعلم عليه من قلم الجوازات ثم يسير معه إلى منزل يستقر فيه يوما أو يومين لراحته وإصلاح شأنه في ظنير أبحر يدفعه لصاحبه ، ثم يؤجر جبره أو جماله فيسافر

من جدة غالباً قبل الغروب بنحو ساعتين ونصف فيمر بعد قطعه ساحل  
جدة في واد بين جبلين أعلاهما يسمى القاثم ثم يمر في طريق على جبل الرغامة  
ثم على جبل أم السلم وبه قهوة العبد ثم يميل الوادي إلى الجنوب الشرقي  
فيمر بقبوة جرادة حتى يصل إلى (بحرة) بعد مضي اثنا عشرة ساعة تقريبا  
وبها قهاوى لراحة الحجاج وسوق للأكل والمشرب ومحلات لراحة الدواب ثم  
يستأنف السير قبل الغروب بنحو ساعتين ونصف أيضا فيسير في طريق نحو  
الشرق يميل إلى الشمال فيمر على حده بالحاء المهملة ويبين بها بعض القوافل  
ثم على قهوة سالم وفي شمسها لها الغرى قرية الحديبية ثم على جبل الشميسى  
ثم على العامين ثم على المقلة ثم الهجالية ثم البستان ثم قهوة المعلم وجميع هذه  
القهاوى شبة كواخ لراحة الحجاج ثم الشيخ محمود (١) وهو باب مكة وبجواره  
باب جبرول الذي ينزل به ركب المحمل المصرى في كل عام عادة مدة اقامته بمكة  
ويستحب الغسل لدخول مكة فإن أمكن أن يكون (بذى طوى) في طريق  
العمرة المعتادة وإلا ففي غيرها والافضل دخوله من باب المعلا وقبل الوقوف بعرفة  
فإذا دخل مكة قال ما قاله صلى الله عليه وسلم عند دخوله (اللهم البلد بلدك  
والبيت بيتك جئت أطاب رحمتك وأوم طاعتك متبعا لأمرك راضيا  
بقدرك مسامحا لأمرك أسألك مسألة المضطر إليك المشفق من عذابك أن  
تستقبلني بعفوك وأن تتجاوز عني برحمتك وأن تدخلى جنتك، ثم يسير إلى  
المكان المعد للإقامة فيه بواسطة مطوفه فيضع متاعه ثم يبادر بالذهاب إلى  
الحرم من طريق الشبكة فيدخل برجله اليمنى من أى باب شاء والأفضل أن  
يكون من باب السلام قائلا (أعوذ بالله العظيم وبوجهه الكريم وسلطانه  
القديم من الشيطان الرجيم باسم الله والحمد لله اللهم صلى على سيدنا محمد  
وعلى آل سيدنا محمد وسلم اللهم اغفر لى ذنوبى وافتح لى أبواب رحمتك) اللهم

(١) فيه قبر جابر الله بن مخشري صاحب تفسير الكشاف أتى اليها حاج سنة ٣٥٨

فأتى بها يوم للثروية ودفن بهذا المكان

أنت السلام ومنك السلام فحينئذ بنا بالسلام وأدخلنا الجنة دار السلام  
تباركت وتعاليت يا ذا الجلال والاكرام وعند الخروج يقدم رجله اليسرى  
ويدعو بهذا الدعاء غير أنه يبدل رحمتك بفضلك وهذا الدعاء مستحب في  
كل مسجد ثم يقول عند رؤيته البيت رافعا يديه واقفا متواضعا خاشعا (الله  
أكبر ثلاثا) لا اله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل  
شئ قدير (اللهم زد هذا البيت تشريفا وتعظيما وتكريما ومهابة وزد من  
شرفه وكرمه من حجه أو أعتقه تشريفا وتعظيما وتكريما وبإِذنه) ثم يدع بما  
يجب فان الدعاء مستجاب عند رؤيته ثم يتبدي في الطواف بدون أن  
يصلّي تحية المسجد لأن نحيته الطواف فيستقبل الحجر الأسود مكبرا  
مهلا رافعا يديه قائلا بم اسم الله أكبر والله الحمد اللهم اغفر لي ذنبي وطهر  
قلبي واشرح لي صدري وعافني برحمتك فيمن تعافى ثم يستلمه ويضع يديه  
عليه ويقبله مرة أو ثلاثا بلا صوت ولا إبطاء أحد فاذا عجز عن ذلك مس  
الحجر بنحو عصا ثم يقبلها مكبرا مع كل من التعميم ووضع اليد أو العود على  
القم فان لم يمكنه بل ازحام وقف بعيدا مستقبلا له مشيرا إليه بباطن كفيه كأنه  
واضعهما عليه ويكبر ويهلل ثم يقبل كفيه ويرمل في الأشواط الثلاثة الأولى في  
كل طواف يعقبه سعي ويضطجع بأن يجعل وسط رداءه تحت الأبط الأيمن  
وطرفه على كتفه الأيسر في جميع أشواط كل طواف فيه الرمل ثم يقف  
احتماء على جانب الحجر الأسود بحيث يصير جميع الحجر عن يمينه ومنكبه  
الأيمن عن طرف الحجر قائلا نويت طواف القدوم سبعة أشواط لله تعالى  
إن كان مفردا أو قارنا أو طواف العمرة إن كان متعما ثم بعد هذه النية  
يمشي مستقبلا للحجر مارا إلى جهة يمينه حتى يجاوز الحجر فيجعل البيت  
عن يساره ويمر تلقاء وجهه قائلا اللهم إيمان بك وتصديقا بكتابك ووفاء  
بعهدك واتباعا لسنة نبيك محمد صلى الله عليه وسلم حتى يصل إلى الركن الثاني  
المسمى بالعراق فيقول (اللهم أعزني من الشرك والشك والكفر والنفاق

والشقاق وسوء الأخلاق وسوء المنظر في الأهل والمال والولد ) ثم يمر وراء حجر إسماعيل بكر الحاء المهمل فاذا بلغ الميزاب قال ( اللهم أظني تحت عرشك يوم لا ظل الا ظلك اللهم سقني بكأس نبيك سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم شربة لا أظمأ بعدها أبدا يا ذا الجلال والاكرام ) ثم يتابع السير حتى يصل إلى الركن الثالث المسمى بالنشأ فيقول ( اللهم اجعله حجاً مبروراً وسعياً مشكوراً وذنباً مغفوراً رب اغفر وارحم وتجاوز عما تعلم أنك أنت الأعز الأكرم ) ثم يسير حتى يصل إلى الركن الرابع المسمى بالجماع فيستلمه لأنه عليه الصلاة والسلام كان يستلمه ويقول ( اللهم إني أعوذ بك من الكفر والفقر ومن عذاب القبر ومن فتنة المحيا والممات ومن خزي الدنيا وعذاب الآخرة ربنا آتانا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وفقنا عذاب النار وأدخلنا الجنة مع الأبرار يا عزير يا غفار ) ثم يسير إلى الحجر الأسود فيوصل إلى الموضع الذي بدأ منه وبذلك يتم شوط واحد ثم يفعل كذلك بهذه الكيفية سبعة أشواط رمالاً في الأشواط الثلاثة الأول بأن يسرع في مشيه مقاربا خطاه ماشياً في الأربعة الأخيرة على الهيئة المعتادة وكلما مر على الحجر الأسود استلمه وقبضه مكبراً مهللاً في جميع طوافه محافظاً على طهارته من الحدث الأصغر والكبر ومن النجاسة في البدن والثوب والمكان سائراً لعورته كالصلاة لأن الطواف بالبيت صلاة ولكن أباح الله فيه الكلام فاذا أتم الطواف توجه إلى مقام سيدنا إبراهيم عليه السلام وقرأ ( واتخذوا من مقام إبراهيم مصلى ) ثم صلى فيه ركعتي الطواف يقرأ في الأولى بعد الفاتحة الكافرون وفي الثانية الاخلاص وإن لم يتيسر ففي حجر إسماعيل ففي المسجد الحرام في أى موضع شاء ثم يدعو بعدهما خلف المقام بما يحب من أمرى الدنيا والآخرة لأن الدعاء يستجاب في هذا المكان فاذا فرغ من ذلك سن له أن يتوجه إلى زمزم ويشرب من مائتها متضلعا مستقبلاً المكعبة ذا كرا اسم الله داعياً عند شربه ناولاً به دفع عطش يوم القيامة

و يصب منها على رأسه للاتباع ثم يرجع إلى الحجر الأسود فيستامه ويقبله ثلاثا ويضع جبهته عليه ثلاثا فيهن ثم يكبر ثلاثا ثم يخرج من باب الصفا مقبدا رجله اليمنى فإذا انتهى إلى الصفا ( وهو مكان في أصل جبل أبي قبيس يرقى إليه على ثلاث درج مبنية بالصخر فيصعد عليه حتى يرى الكعبة من الباب فيستقبلها قائلا نويت السعي بين الصفا والمروة سعي العمرة أو الحج أوهما معا سبعة أشواط لله تعالى مكبرا مهللا حامدا داعيا بما يحب قائلا (إن الصفا والمروة من شعائر الله) الآية) (أبدأ بما بدأ الله به) ربنا آتنا في الدنيا حسنة ( الآية) ثم يتوجه إلى المروة ماشيا على هيئته المعتادة قائلا رب اغفر وارحم ونجاوز عما تعلم إنك أنت الأعز الأكرم ، ويشتمل بالذكر والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم حتى يبقى بينه وبين الميل الأخضر نحو ستة أذرع فيهرول حتى يتجاوز الميلين الأخضرين اللذين أحدهما في جدار المسجد والآخر في جدار رباط العباس رضي الله عنه فيمشي على مهله حتى يصل إلى المروة فيصعد إليها ويفعل كما فعل في الصفا فهذا شوط واحد ثم يعود إلى الصفا فيحصل شوطان وهكذا حتى تتم الأشواط السبعة يشتد بالصفا ويختم بالمروة وبذلك يتم السعي هذا ويصح السعي ماشيا وراكبا ومحمولا على العنق ولا يشترط فيه طهارة ولا سترعورة وإن كان الأفضل ذلك ( والمروة طرف جبل ( فينقاع ) شرق المسجد يرقى إليها على أربع درج بينها وبين الصفا ٧٧٠ ذراعا بذراع اليد وبينها وبين الصفا شارع به بياعون فإذا فرغ من سعيه وكان قارنا أو مفردا فيستتر على إحرامه حتى يفرغ من جميع المناسك وإن كان متمعا فيطلق أو يقصر ويتحلل وبذلك تتم العمرة ويلزمه دم التمتع وله أن يبادر به قبل إحرامه بالحج والأفضل تأخيره ليوم النحر

❦ الاحرام بالحج للتمتع ❦

في ثامن ذي الحجة يحرم بالحج من مكة وجوبا المتمتع والقاطن بها ويلزمه دم بتركه ويفعل كما فعل في الاحرام من الميقات ويسمى يوم التروية لأن الحجاج

يتروون أى يفكرون فى شأنهم أولأن سيدنا إبراهيم الخليل عليه السلام  
فكفر فيه حينما أمر فى المنام بذبح ابنه ( إسماعيل ) هل هى من الله أم  
من الشيطان فعرف أنها من الله فى اليوم التاسع فسمى يوم عرفة فكان من  
أمره ما كان مع ولده حتى نزل كبش القداء فتوجه به فى اليوم العاشر الى المنبر  
بالمنى فذبحه فسمى يوم النحر وصارت التضحية سنة ، ثم يخرج قبل الظهر من باب  
شبيكة مليا داعيا بما شاء فإذا وصل إلى منى فيسن أن ينزل بمسجد الخيف  
ويصلى به الظهر والعصر والمغرب والعشاء ويبعث فيه ذا كراداعيا مصليا على  
النبي صلى الله عليه وسلم حتى يصلى الصبح ويمكث بها حتى تطلع الشمس فيتوجه إلى  
عرفة من طريق ضب إن تيسر مليا مكبرا داعيا وينزل بغرة ( وهو عند الصخرة  
الساقطة بأصل الجبل عن عين الذهاب إلى عرفة ) لانه صلى الله عليه وسلم كان  
ينزل به ويسن أن يغتسل به للوقوف ويمكث إلى وقت زوال الشمس ثم  
يذهب إلى مسجد نمرة ( ويسمى مسجد إبراهيم أو مصلى عرفة ) فيخطب الأمام  
خطبتين مجلس بينهما ويعلم الناس ما يفعلون إلى اليوم الثانى بمنى ثم يؤذن  
المؤذن ويقيم والأمام جالس على المنبر ثم يصلى مع الأمام الظهر والعصر  
جمع تقديم بأذانين وإقامتين ويسر بالقراءة ويستوى فى هذا الجمع المقيم  
والمسافر ولا يقصر إلا من كان مسافرا سفرا طويلا وبعد الفراغ يتوجه  
إلى الموقف ، وعرفة كلها موقف فيجزى الوقوف فى أى جزء منه ولو لحظة  
لطيفة من بعد زوال يوم عرفة إلى طلوع فجر ليلة النحر والأفضل موقف  
رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو عند الهضرات الكبار المبسوطة أسفل جبل  
الرحمة ولم يعين النبي صلى الله عليه وسلم لعرفة ولا غيرها ذكر أو دعاء بل  
يدعو الشخص بما شاء من الأدعية والأفضل أن يدعو بالمأثور ( ومن ذلك )  
ما رواه الترمذى أن أكثر ما دعى به النبي صلى الله عليه وسلم فى الموقف  
( اللهم لك الحمد كالذى تقول وخيرا مما تقول اللهم لك صلاتى ونسكى  
ومحياى ومماتى واليك مأبى لك رب ترائى اللهم إلى أعوذ بك من عذاب

القبر ووسوسة الصدر وشتات الأمر اللهم إلى أعوذ بك من شر ما يجئ به  
 الريح ( اللهم ) ربنا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب  
 النار ) ويسن أن يقف بارز الشمس ما لم يكن عذر ملبيا برفع الصوت من  
 غير إفراط مكبر مصليا على النبي صلى الله عليه وسلم مستقبلا للقبلة متضرعا  
 داعيا لنفسه ولوالديه وأولاده وإخوانه وأخواته وأهل بيته ولجميع المسلمين  
 مجتهدا بالأناة إلى مولاه ملازما للخشوع نادما باكيا على ما فرط، والبعد  
 كل الحذر من الغفلة والتقصير فأن هذا اليوم لا يمكن ندراكه وهو أفضل  
 الأيام ولا يزال هكذا حتى تغرب الشمس فيستحب أن يجمع بين الليل والنهار  
 وفي تركه دم استحبها لمن حضر نهارا ولا شئ على من حضر ليلا فأذا  
 غربت الشمس سار مع الإمام والناس ويؤخر صلاة المغرب بنية الجمع مع  
 العشاء ثم يسلك في طريقه إلى المزدلفة بين المأذمين ( وهو مضيق بين  
 جبلين ) ملبيا ماشيا على هيئته المعتادة بسكينة وقار فأذا وجد فرجة أسرع  
 فأذا دخل المزدلفة بادر بالصلاتين قبل حط رحله وبعد إناخة الجمل وعقلها  
 ثم يجب أن يبيت بها ولو ساعة من نصف الليل الثاني وفي تركه دم ويستحب  
 أن يغتسل بها ليلا للوقوف بالمشعر الحرام والعيد يأخذ منها ليلا سبع  
 حصيات لجرة للعقبه ولو زاد كان أحوط واليسكن قدر حصي الخزف يلتقطها  
 من أى موضع ، ويكره من المسجد والمواضع النجسة ومن محل الرمي ، ويسن  
 غسلها احتياطاً ثم يمكث بها حتى يصلى الصبح في أول الوقت ثم يسير فأذا وصل إلى  
 المشعر الحرام ( وهو جبل قزح الذي عليه العلامة كالمنارة ) فيصعده إن أمكن وإلا  
 فيقف تحته مستقبلاً الكعبة مكبراً مهلاً ( ملبياً داعياً مصلياً على النبي صلى الله عليه وسلم  
 ثم يسير فأذا وصل وادى محسر بكسر السين وتشديد هاو هو بين المزدلفة ومنى  
 ( وليس منها ) فيسرع ويحرك دابته قدر رمية حجر حتى يقطع عرض  
 الوادى لما يقال أن رجلاً اصطاد فيه فزلت نار أحرقتة ويأخذ منه أو من  
 منى باقى الجار وهو ثلاث وستون حصاة ثم يسير إلى منى سالكا



الطريق الوسطى الذى يوصله إلى العقبة وهى جبل صغير فى آخر منى (مما  
 إلى مكة) فبرى جرة العقبة بسبع حصيات متفرقات مستقبلا لها حالة  
 الرى واقفا تحها وجوبا فى بطن الوادى جاعلا منى عن يمينه وطريق مكة عن  
 يساره ويأخذ الحصاة بيده اليمنى بين السبابة والابهام ويرفع يده حتى يرى  
 بياض إبطه وبرى بها واحدة بعد واحدة ويقول (بسم الله الله أكبر رغما  
 للشيطان وحزبه اللهم اجعله حجاً مبروراً وذنباً مغفوراً وسعيها مشكوراً) ولو  
 وقعت الحصاة بعيداً عن المرمى أعادها ثانياً فإذا فرغ من الرى ينصرف الهدى  
 أن كان معه هدى مندور أو متطوع به ومن لا هدى معه يذبح أضحية ويتولى  
 ذلك بيده إن أمكنه وإلا وكتل ناوياً عند الذبح أنها ذبيحة عن أضحيته أو هديه  
 المندور أو المتطوع به مستقبلاً للعقبة قائلاً بسم الله الله أكبر اللهم هذا  
 منك واليك فتقبل منى كما تقبلت من محمد نبيك وإبراهيم خليلك ثم تصدق  
 بها كلها على الفقراء وجوبا فى الواجبة ولا يدفع أجره الجزاء منها وفى المندوبة  
 يجوز له الأكل منها والاهداء ووقت الذبح بعد مضى قدر صلاة العيد وخطبتين  
 معتملتين إلى غروب شمس آخر أيام التشريق والحرم كله نحر فإذا فرغ  
 من الذبح حلق رأسه فيبدأ بشقه الأيمن ثم الأيسر أو قصره والحلق أفضل للرجل  
 والتقصير للمرأة ثم يصلى ركعتين لله تعالى ثم يتوجه فى يومه إلى مكة فيطوف  
 طواف الأفاضة كطواف القدوم وغير أنه ركن ويدخل وقته من نصف ليلة  
 العيد ولا آخر له والأفضل أن يكون يوم النحر وقبل الزوال وتأخيره إلى أيام  
 التشريق مكروه بلا عذر وإلى ما بعدها أشد كراهة ويسن أن يشرب من ماء  
 زمزم متضاماً منها ثم يخرج من باب الصفا فيسعى أن لم يكن سعى بعد طواف القدوم  
 وإلا فلا سعى وبذلك حل له كل شئ حرم عليه بالاحرام حتى النساء والصيد - ثم  
 يبادر بالرجوع إلى منى ليسدرك بها الظهر إن أمكن وسن أن يكبر عقب ظهر  
 يوم النحر إلى صبح الثالث من أيام التشريق فيقول (الله أكبر الله أكبر الله  
 أكبر) إلى آخر التكبير المشهور ثم يبيت وجوبا (بمنى) معظم ليالى

التشريق الثلاث إن لم يتجهل وليلتين إن تجهل ويسقط عنه مبيت ليلة اليوم الثالث ورمى جواره لقوله تعالى ( فمن نجس في يومين فلا إثم عليه ومن تأخر فلا إثم عليه) ولزمه دم بتركه ثم يرى الجرات الثلاث في أيام التشريق الثلاثة بعد زوال كل يوم بما يسمى حجرا ورميا مبتدئا ندبا بالجرة الأولى التي تلي مسجد الخفيف يسبح حصيات متفرقات ثم الوسطى ثم الكبرى وهي العقبة وصفة الرمي كما تقدم في جرة العقبة بخمسة حصي الجار سبعون سبعة جرة العقبة يوم النحر وثلاث وستون لأيام التشريق الثلاث واحد وعشرون لكل يوم ، ووقت رمي جرة العقبة يدخل بنصف ليلة للنحر بعد الوقوف ولها وقت فضيلة يكون بعد ارتفاع الشمس قدر رمح إلى الزوال ووقت اختيار إلى الغروب ووقت جواز إلى آخر أيام التشريق وأما رمي أيام التشريق فيدخل وقت رمي كل يوم يزول شمسها ولها وقت فضيلة أول الوقت حتى يسن تقديمه على صلاة الظهر واختيار إلى غروب شمسها وجواز إلى آخر أيام التشريق الثلاث وله أن يتدارك ما فاتته نهارا في الليل ومتى فات الرمي ولم يتداركه حتى خرجت أيام التشريق لزمه دم بترك ثلاثة رميات فأكثر وفي الرمية الأخيرة من اليوم الأخير مد طعام وفي الأخيرتين منه مدان وهو دم ترتيب وتقديم فإن عجز عنه صام عشرة أيام ثلاثة في الحج وسبعة بعد الرجوع إلى أهله إن لم يكن من حاضري المسجد الحرام ويستحب أن يتنسل كل يوم للرمي ويستعمل بكثرة الصلاة في مسجد الخيف أمام المنارة عند الاحجار التي بجوارها محافضا عليها في الجماعة فقد ورد أنه صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم ينصرف إلى مكة فإذا وصل المحصب (الابطح) وهو ما بين الجبلين إلى المقبرة المسماة بالحجون فيصلي فيه الظهر إن لم يكن صلاه بمنى والعصر والمغرب والعشاء إن تيسر ذلك والا فينزل فيه ولو ساعة عملا بالسنة ويدعو الله بما شاء ثم يدخل مكة ويدكر الله كثيرا لقوله تعالى (فاذ قضيتُم مناسككم فاذكروا الله كذا ذكركم أباءكم أو أشد ذكرا الآية) ويكثر من طواف التطوع مدة

إقامته بها فان تعب جلس يشاهد البيت وينظر اليه فقد ورد ( ينزل على هذا البيت مائة وعشرون رحمة ستون للطائفين وأربعون لاهل بيته وعشرون للناظرين ) ويسن الاكثر من العمرة فيخرج إلى أذى الحل والأفضل أن يعتزم من الجعرة أنفع للنبي صلى الله عليه وسلم أو من التعميم لأمره وهو أقرب أطراف الحل على فرسخ من مكة فن أراد الاعتاز منه وكان بمكة يخرج من طريق جرول إلى الشهداء إلى العلمين إلى مسجد التعميم ويسمى مسجد عائشة فيحرم بها بعد التجرد من الخيط والغسل والوضوء ثم يعود إلى مكة فيطوف بالبيت، ويسمى بين الصفا والمروة ويحلق أو يقصر ثم يتحلل ويسمى المكان بالتعميم لأن عن يمينه جبلا يقال له نعيم وعلى يساره جبلا يقال له ناعم والوادي نعيم ويسن أن يدخل الكعبة بسكينة وقار فيصلى فيها بشرط ألا يؤذى غيره وألا يتأذى ولا حرم فإن لم يمكنه دخل الحجر وصلّى فيه فإنه من البيت وسن الأكثر من دخوله للمأورد عن عائشة رضي الله عنها قالت كنت أحب أن أدخل البيت فأصلي فيه فأخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم يدي فأدخلني الحجر وقال صلى الله عليه وسلم ( صل فيه إن أردت دخول البيت ) فأما هو قطعة من البيت ) فإذا أراد السفر طاف سبعة أشواط طواف الوداع واستقبل القبلة وشرب من ماء زمزم متضاعفا منه و يتنفس خارج الأثناء مرارا ناظرا للبيت في كل مرة ويصب منه على جسده ويمسح به وجهه ورأسه وينوي بشربه ماشاء فإنه لما شرب له ثم يأت الكعبة فيقبل العتبة ويقف بالمتنزم واضعا صدره وخده الأيمن عليه ويتعلق بأستار الكعبة ساعة ويتضرع إلى الله تعالى بما يحب ويسأله تعالى العود إليه ثم يأت الحجر الأسود فيقبله ويرجع مستدبر القبلة ملتفتا إليها مرارا تنحصر على مفارقة البيت حتى يخرج من باب الوداع المعروف للسفر ولا يمكث بعده بمكة فان مكث بعده ولو ناسيا أو جاهلا لا لصلاة جماعة أقيمت أو شغل سفر كشراء زاد وشدة رحل أعاد الطواف

وسن زيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم ولو لغبر حاج ومعتبر لقوله صلى الله عليه وسلم  
من زار قبري وجبت له شفاعتي فيكثر في طريقه من الصلاة والسلام عليه صلى الله  
عليه وسلم فاذا رأى حرم المدينة واشجارها زاد في ذلك وسأل الله أن ينفعه بهذه  
الزيارة ويتقبلها منه ويغتسل قبل دخوله ويلبس أنظف ثيابا به فاذا دخل المسجد قصد  
الروضة الشريفة وهي بين قبره ومنبره وصلى تحية المسجد وشكر الله بعد فراغها على  
هذه النعمة ودعا بما شاء لخبر (ما بين قبري ومنبري روضة من رياض الجنة ومنبري  
على حوضي) ثم يقف مستديرا القبلة مستقبلا رأس القبر الشريف ويبعد عنه نحو  
اربعة أزرع ناظر الأسفل ما يستقبله فارغ القلب من علق الدنيا ويسلم بالرفع صوت  
وأقله السلام عليك يا رسول الله صلى الله عليك وسلم ، ثم يتأخر جهة يمينه قدر زراع  
فيسلم على أبي بكر ، ثم يتأخر قدر زراع فيسلم على عمر رضي الله عنهما ثم يرجع الى  
موقفه الاول قبالة توجه النبي صلى الله عليه وسلم ويتوسل به في حق نفسه ويستشفع  
به الى ربه ثم يستقبل القبلة ويدعو بما يشاء لنفسه وللمسلمين واذا أراد السفر ودع  
المسجد بركعتين وأنى القبر الشريف وأعاد نحو السلام الأول

### ✽ باب البيوع ✽

جمع بيع وهو لغة مقابلة مال بمال وشرعا عقد معاوضة محضة يقتضى ملك عين  
أو منفعة على الدوام لا على وجه القرينة نخرج بالمعاوضة نحو الهبة وبالمحضة نحو  
المنكاح وملك العين الأجرة وبغير وجه القرينة القرص ودخل بالمنفعة المؤبدية  
بيع حق الممر للماء وبيع حق البناء ووضع الخشب على جداره . والأصل فيه  
قبل الاجماع آيات كقوله تعالى (وأحل الله البيع وحرم الربا) وأحاديث كقوله  
صلى الله عليه وسلم (إنما البيع عن تراض) وخبر (سئل رسول الله صلى الله  
عليه وسلم أى الكسب أطيب قال عمل الرجل بيده وكل بيع مبرور) (وحكمة  
مشروعيته) أنه من أهم دواعي الحياة لأن كل فرد من افراد المجتمع الأنسانى  
محتاج الى غيره فى تبادل منفعه وتحصيل حاجياته. ويتنحصر الكلام عليه فى  
خمس أطراف الأول الصحة والفساد وعقد له مبث الأركان والشروط الثانى

الجواز واللزوم وعقد له مبحث الخيار والثالث حكم المبيع قبل قبضه وبعده وعقد له مبحث المبيع قبل القبض الرابع ألقاظ يتبعها غير مسماها لغو وعقد لها مبحث الأصول والثمار والمراحمه والمحاطه وغيرها الخامس التحالف ومعاملة العبيد

### ﴿ مبحث الأركان والشروط ﴾

( اركانه ) ثلاثة أجمالاً ستة تفصيلاً عقودان ( بائع ومشتري ) ومعقود عليه ( ثمن ومنهن ) وصيغة ( ايجاب كعقك كذا بكذا وقبول كاشتريته )  
 وشرط الأولين اطلاق التصرف وعدم الاكراه بغير حق والأبصار اذا كان المعقود عليه معيناً مريضاً وعدم أحرام مشتر إذا كان المبيع صيداً برياً ما كولا مصاداً في الحرم وعدم حرابته إذا كان المبيع آله حرب وأسلامه إذا كان المبيع مصحفاً أو كتب علم فيها آثار الساف أو عبداً مسلماً لم يعتق عليه ولا فيصح كان اشتري أباه أو دخل في ملكه بالأرث، وشرط كل من المبيع والثن أن يكون طاهراً منتقماً به للعاقده عليه ولاية مقدورا على تسلمه معلوما للعاقدين عينا فقط اذا كان معيناً لم يختلط بغيره كصبرة بروعيننا وقدرا اذا اختلط بغيره كصاع من صبرة وقدرا وصفة اذا كان في الذمة، و يكفي الانتفاع ولو ما لا كبيع الجحش الصغير أو أخروياً كبيع العبد لعقته. وشرط الإيجاب والقبول أربعة (١) ان لا يغلهم كلام أجنبي أو سكوت طويل (٢) توافقهما معنى وأن لم يتوافقا لفظاً (٣) عدم التعليق (٤) عدم التأقيت نعم اذا كان الكلام من مقتضيات العقد كشرط القبض والرد بالعيب أو من مصالحه كشرط الرهن أو من مسنعبانه كقول المشتري بعد التسعلة الحمد لله وصلى الله على سيدنا محمد لم يضر ( وأنواع البيع المصحح ) ثلاثة (١) بيع المنافع كبيع حق الممر على الدوام (٢) بيع عين مشاهدة للعاقدين حال العقد (٣) بيع شيء موصوف في الذمة حال العقد بصفات تميزه بالفظ اليمع وعليه فلا يشترط فيه قبض الثمن في المجلس ويصح الاستبدال عنه واخواله به وعليه بخلاف ما اذا كان بلفظ السلم فيشترط فيه

ذلك والذمة لغة العهد والامان وشرعا معنى قائم بالذات يصلح للاعزام من جهة الشارع والالتزام من جهة المكاف، وما عدا هذه الأنواع باطل كبيع المعاطاة وهي السكوت من الجانبين أو أحدهما وأجازها مالك

﴿مبحث الربا﴾

هو لغة الزيادة وشرعا عقد على عوض مخصوص غير معلوم التماثل في معيار الشرع حالة العقد أو مع تأخير في البدلين أو أحدهما وهو يشمل المعين وما في الذمة ولا يقع فيه المصلم أيضا والأصل في تحريمه قبل الاجماع قوله تعالى (وأحل الله البيع وحرم الربا) وقوله صلى الله عليه وسلم (لعن الله آكل الربا وموكله وشاهده وكتابه) وهو من الكبائر ولم يحل في شريعة قط لقوله تعالى (وأخذهم الربا وقد نهوا عنه) (وحكمة مشروعيته) سداب المفسدة أذلوأبيع لاحتدرت الناس النكدين فيضيع الفقير وتمتعل الحرف والصنائع ولذلك شدد الله تعالى النكير على مرتكبه وهدده بالحرب وبين أنه هو والأيمان لا يجة ان فقال (يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقي من الربا) الآيات، وقال صلى الله عليه وسلم (اثنان يحاربها الله ورسوله أكل الربا وعاق والديه) وهو ثلاثة أنواع (الأول) ربا الفضل وهو البيع مع زيادة في أحد العوضين ولا يكون الا في متحد الجنس، ومنه ربا القرض وهو كل قرض جرنفعاً للقرض كان شرط عليه في عقده أن يرد في قرض دينار دينارين ومنه الفاروقة المعروفة فهي حرام باطلة الا اذا اباحه منفعة الارض خارج العقد (الثاني) ربا اليد وهو البيع مع تأخير قبضهما أو قبض أحدهما عن مجلس العقد (الثالث) ربا النساء وهو البيع لأجل ويكون هذا كالثاني في متحد الجنس ومختلفة، وهذه الثلاثة لا تكون الا في النكدين (الذهب والفضة) وعلة الربا فيهما التقديمية وهي جنسية الأثمان وجوهريتها أي أعلاها وفي المعطومات وعلة الربا فيها المطعومية وهي ما قصد لقوت الأديمين أو تدعيمهم أو تفكيهم وذلك لقوله صلى الله عليه وسلم (الذهب بالذهب. والفضة بالفضة. والبر بالبر. والشعير بالشعير والتمر بالتمر والملح بالملح مثلاً بمثل سواء يسواء

يدايد فأذا اختلفت هذه الأجناس فبمعوا كيف شتم إذا كان يدايد) أى مقابضة، وما نص عليه في الحديث يلحق به ما في معناه من كل ما وافقه في العلة كالارز والذرة فيلحق بالبر والشعير في التقوت وكالتين والزبيب فيلحق بالتمر في التفكه والتأدم وكالمصطكى والزنجبيل فيلحق بالملح في الأصلح ولا فرق بين ما يصلح الغذاء كاللح أو البدن كالأدوية، فلو باع ربو يا بجنسه كذهب بذهب وفضة بفضة ورب يبر صبح بثلاثة شروط (١) التماثل في الكيل والوزن والجهل بالمماثلة كتحقيقه المفاضلة ولا نظير للقيمة (٢) الحلول (٣) التقابض في مجلس البيع قبل الاختيار لزومه فأن ختم شرط منها بطل وكان رباً أو باع ربو يا بغير جنسه واحداً علة كذهب بفضة شرط الحلول والتقابض فقط فأنت اختلفاً علة كطعام بنقد لم يشترط شيء من الثلاثة ويعتبر في المماثلة أن تكون بعد الجفاف والتمقية إلا في أمور منها اللبن وما شابهه من سائر المائعات كالأدهان والخلول أن لم يختلف أصلها والا فهي أجناس كأصولها ولا فرق بين الخليب وغيره فيجوز بيع بعضه ببعض قبل تجبينه ان كان غير مغلى بالنار وغير مخلوط بالماء بشرط المماثلة والحلول والتقابض ان اتحد الجنس كلبن البقر الشامل للجواميس مثله وبشرط الحلول والتقابض فقط ان اختلف كلبن الأبل بلبن الغنم ولا يجوز بيعه بالخبث والأقط ولا بشيء مما يتخذ منه لأنها لا تخلو عن مخالطة شيء ولا يباع الزبد بالزبد ولا بالسمن ولا باللبن والمعتبر في معيار اللبن الكيل لا الوزن أما الخل فيجوز بيع بعضه ببعض اذا لم يكن فيهما ماء أو في أحد الجنس أو اختلفت أو في أحدهما ماء واختلف الجنس فأن كان فيهما ماء أو في أحدهما ماء واتحد الجنس لم يصح ولذا قال بعضهم قاعدة يجوز بيع الخل \* بالخل أى ما لم يكن في كل من ذين أو في واحد لم يتحد \* جنسهما ماء والا ففسد فيحصل من ذلك عشر مسائل خمسة صحيحة وهي خل عنب بخل عنب خل رطب بخل رطب خل عنب بخل رطب خل عنب بخل تمر خل

رطب بخل زبيب وخسة باطلة وهي خل زبيب بخل زبيب خل تمر بخل  
تمر خل عنب بخل زبيب خل رطب بخل تمر خل زبيب بخل تمر ومنها  
الزيتون فانه يصح بيع بعضه ببعض الا أن تجفف بناء على أن ما فيه رطوبة  
لا دهن والا فلا استثناء لوجود الجفاف ومنها العرايا وهي بيع الرطب على النخل  
خرصا أي تخميننا بتقدير الجفاف بتمر على الارض كيلا أو العنب على الشجر  
بزبيب على الارض كذلك لكن لا يجوز الا في أقل من خمسة أو سق ولا  
تختص بجوازها الفقراء بل تجوز حتى للأغنياء ولا يجوز العرايا الا في الرطب  
والعنب كما مر ذكره فلا تجوز في غيرهما كالجوز واللوز لانها مستورة بالأوراق

### ✽ بحث الخيار في البيع ✽

الأصل في البيع لزوم لان القصد منه عقلا وشرعا نيل الملك التام وقضية الملك  
التصرف وكلاهما قرع اللزوم عقلا غير ان الشارع خالف مقتضى العقل  
فأثبت فيه الخيار (وحكمة مشروعيته) الفرق بالمتعاقدين ودفع المضرة وسهولة  
المعاملة وهو نوعان خيار تشبه وخيار نقيصة، فالأول ما يعطاه المتعاقدان باختيارهما  
وشهواتهما من غير توقف على فوات أمر في المبيع وسببه أمران المجلس والشرط  
(خيار المجلس) يثبت للعاقدين ماداما في مجلس العقد فلكل منهما الخيار بين  
إمضاء البيع وفسخه لقوله صلى الله عليه وسلم (البيعان بالخيار ما لم يتفرقا أو يقول  
أحدهما للآخر اختر) فإذا تفرقا عرفا ببذلها أو أحدهما لزم البيع ولو مات  
أحدهما أو جن أو أغشى عليه قام وارثه مقامه في الأولى ووليه من حاكم أو غيره  
في الثانية والثالثة ومثل التفرق اختيار لزوم البيع منهما فان اختار أحدهما  
لزومه والآخر ساقط إبطال خيار من اختيار اللزم، ويثبت خيار المجلس  
قهرا في كل معاوضة محضة واقعة على عين غير لازمة من الجانبين ليس فيها  
تملك قهري ولا جارية مجرى الرخص نخرج بالمعاوضة الهبة والابراء وصلاح  
الخطيئة. وبالمحضة وهي التي تفسد بفساد مقابها النكاح والخلع وبالواقعة  
على العين الأجرة وبلازمة من الجانبين الشركة والقراض والرهن والكتابة



وبليس فيها تملك قهرى المشقة وبما بعده الحوالة والبيع الضمى وبيع العبد نفسه (وخيار الشرط) أن يشترطاه لهما أو لأحدهما أو لأجنبي كالعبد المبيع ومن شرط له الخيار كان له ايفاع الأثر من فسخ أو اجازة ولا بد من تعيين من شرط له الخيار اذا كان المشروط له أحدهما مبهما ، ولا يصح عقد البيع مع خيار الشرط ألا بشروط خمسة ان يكون بمدة . معلومة . متصلة بالشرط سواء كان في العقد أو في مجلسه . متوالية . لا تزيد عن ثلاثة أيام بلياليها وجاز شرط يوم لواحد يومين للآخر وذلك لخبر الصحاحين عن ابن عمر رضى الله عنهما قال (ذكر رجل لرسول الله صلى الله عليه وسلم أنه يجمع في البيوع فقال له من بايعت فقل لا خلا بكم أنت بالخيار في كل ساعة ابتعتها ثلاث ليال) أى بأيامها لذكرها في حديث آخر والملك في زمن الخيار لمن انقربه فأن كان لهما فوفوف ان تم البيع للمشتري بان أنه له من حين العقد والا فللبائع وكأنه لم يخرج عن ملكه والفوائد مثل الدين والصوف كالملك وحيث حكم بملك المبيع لأحدهما حكم بملك الثمن للآخر وحيث وقف وتصرف البائع في المبيع بنحو بيع أو اجارة فسخ اذا كان الخيار له ولهما ومن المشتري اجازة ولو تلف المبيع في زمن الخيار بائنة انفسخ البيع ويرد الثمن للمشتري (والثاني خيار العيب) ويسمى خيار النقيصة وهو ما تعلق بغوات مقصود مضمون نشأ الظن فيه من قضاء عرفي او التزام شرطي أو تغرر فعلى فالأول كما لو وجد بالمبيع عيبا بافيا تنقص به العين أو القصة تفصيفوت به غرض حرج وغلب في جنس المبيع عدمه كزنا وسرقة وان لم يتكرر ذلك منه أو ناب لأن الغالب في الأعيان السلامة ، والثاني كما اذا باع رقيقا مثلا على شرط أنه كاتب أو خباز فبان خلافه ، والثالث كما اذا غر المشتري بالتصرية وهى ان يترك البائع حلب الناقة مثلا عمدا ليوهم المشتري كثرة اللبن فإنه يثبت للمشتري في هذه الثلاثة الرد فوراً لظهور المبيع على خلاف ما يقضى به العرف من السلامة في الاول ولأنه أخلف الشرط في الثانى وغرر بالفعل

في الثالث ، ثم اذا كانت المصرة مأكولة وأراد ردها رد معها صاع تمر بدل ما جلب من اللبن أن لم يشترط خلافه والمراد من فورية الرد عدم التأخير بلا عذر فلا يضر صلاة وأكل دخل وقتها وعلى المشتري اشهاد بنفسه في طريقه أن أمكن وعليه ترك الاستعمال إلا ركوب ما عسر سوقه أو قوده ولو حدث عند المشتري عيب ثم اطلع على عيب قديم سقط الرد القهري **تنبيه** في فروع تتعلق بالبيع الأول لا يصح بيع ما اشتراه حتى يقبضه وكالبيع الكتابة والاجارة والرهن مثلا إلا الأعناق فإنه يصح (الثاني) يصح بيع الدين لمن هو عليه أو غيره بغير حق ثابت من قبل بأن كان عينا أو ديناً منشأ (الثالث) المبيع أما منقول أو غير منقول فإن كان منقولاً فقبضه يكون بصوبه للمشتري فإن كان البيع بمحل لا يختص بالبائع كفي نقله الى مكان غير الذي استقر فيه وأن كان بمحل يختص به لم يكف ذلك إلا بأذن البائع وأن كان غير منقول فقبضه بتخلية للمشتري وتفرغه من كل متاع يختص به بغيره وتسليمه المفتاح هذا ان كان المبيع حاضرا في مجلس العقد والا اعتبر مضي زمن يمكن فيه الوصول اليه والنقل في المنقول والتخلية في غيره (الرابع) لا يصح بيع اللحم وما في أمعاءه بالحيوان (الخامس) لا يصح بيع الثمر وهو غير المعلوم أو ما انطوت عناه عاقبة أو ما تردد بين أمرين أغلبهما أخوفهما كبيع الطير في الهواء إلا النحل اذا كانت أمه في الخلية (السادس) اذا باع حيوانا أو غيره بشرط براءة البائع من عيوب المبيع كأن قال بشرط أنى برى من عيوبه أو أنه لا يرد على بعيب أو عظم في فقه أو قرن ولحم أو فيه جميع العيوب أو أن كل شعرة تحنها عيب فلا يبرأ الا من عيب باطن بحيوان موجود فيه حال العقد جهله البائع أما اذا قال ان المبيع برى من العيوب فلا يبرأ البائع مطلقا لأنه غش المشتري وحاصل الصور ستة عشر لان العيب إما بحيوان أو غيره وعلى كل موجود حال العقد أو بعده وعلى كل عامه البائع أولا وعلى كل ظاهر أو باطن

### ﴿مبحث الأصول والثمار﴾

لا يصح بيع الثمرة المنفردة عن الشجرة في كل حال الا بعد بدو صلاحها بشرط القطع وبشرط الابقاء ومطلقا في الأولين يلزمه الوفاء وفي الثالث يجوز ابقاؤها الى أوان جذها المتأد . وبد صلاح البعض كبدا صلاح الكل وإنما جاز بيعها في الاحوال الثلاثة بعد بد والصلاح لأمن العاهة عليها غالبا لغاظها وكبر نواها ولأنه صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الثمرة قبل بد وصلاحها وبدو الصلاح وصولها الى حالة تطلب فيها غالبا أما قبل بد وصلاحها فلا يصح الا بشرط القطع سواء جرت العادة بقطع الثمرة أولا وان يكون المقطوع منتفعا به والا بطل فأن بيعت مع أصلها جاز بلا شرط القطع ، ومثل ذلك بيع الزرع الأخضر في الأرض أن يبيع قبل بد صلاحه منفردا عن الأرض صح بشرط القطع او القلع سواء يبيع للمالك الأرض أو لغيره فأن يبيع مع الأرض صح بلا شرط قطع او قلع وإذا يبيع بعد بد وصلاحه صح مطلقا وبشرط قطع وبشرط ابقاء حيث لم يغلب اختلاط حادثة بالموجود هذا اذا كان المقصود منه مريثا والا فلا يصح بيعه كفجبل في أرضه وحنطة وعدس في سنبله وغلاف، وما امتد من بيع البرسيم الأخضر بعد نهيته للري صحج بلا شرط القطع ولا يدخل في البيع الا الجزرة الظاهرة ، وعلى بائع ما بد صلاحه من الثمر وغيره سقيه وتعهده ان كان مالكا لأصله واحتاج للسقي بأن كان غير بعلى قدر ما تنمو به الثمرة وتسلم من التلف سواء خلى البائع بين المشتري والمبيع أولا

### ﴿مبحث السلم﴾

هو لغة السلف وشرعا يبيع شئ موصوف في الذمة بلفظ السلم والسلف وبدونه يبيع وليس لنا عقديتوقف على لفظ مخصوص الا ثلاثة السلم والكتابة والنسكاح والأصل فيه قبل الاجماع قوله تعالى ( يا أيها الذين آمنوا اذا نديتكم بدين الاية ) اى تحملتم ديننا فالباء صلة قال ابن عباس رضى الله عنهما

نزلت في السلم ، وقوله صلى الله عليه وسلم من أسلف في شيء فليسلف في  
 كيل معلوم ووزن معلوم الى أجل معلوم (وحكمة مشروعيته ) ان الناس  
 خلقت للتعاون في مصالحهم فشرع رفقا بالمتعاقدين واصلاحا لشأنهم لما فيه  
 من الاعانة بالمال من جانب المسلم والعمل من جانب المسلم اليه مع انتفاعه  
 بالربح وأركانها خمسة مسلم ومسلم اليه ومسلم فيه ورأس مال وصيغة والمسلم فيه  
 يصح كونه حالا مؤجلا بأن يصرح بهما في العقد فان اطلق جمل على الحال  
 وشرطه أربعة أن يكون له صفات في الواقع تضبطه بحيث لا يكون مركبا  
 من اجزاء مجهولة والا تدخله النار لأحاطه كخبز أو طيج أو شئ والا يكون عينا بأن  
 يكون دينيا وأن يكون في موضع معين يؤمن انقطاعه فيه ( وشرط )  
 عقد السلم ثمانية وهي أن يذكر فيه صفات المسلم فيه التي يختلف بها الغرض  
 وليس الاصل عدما بعد أن يذكر جنسه ونوعه وأن يذكر قدره من كيل  
 أو وزن أو عدد أو ذرع وأن يذكر وقت حلول الاجل وأن يذكر موضع  
 قبضه اذا عقد بموضع لا يصلح للتسليم وأن يكون رأس المال معلوما عينا  
 وقدرها وصفة وأن يقبض قبيل التفريق من المجلس وان كان في الذمة وأن  
 يكون المسلم فيه موجودا عند الاستحقاق غالبا لانادرا وأن لا يكون في العقد خيار  
 شرط للعاقدين أو لأحدهما أو لأجنبي ولو أحضر المسلم اليه المسلم فيه  
 الموجود قبيل وقت حلوله لم يقبله ان لم يكن لامتناعه غرض صحيح  
 ولو اتفق كون رأس السلم بصفة المسلم فيه فأحضره المسلم اليه المسلم لزمه  
 قبوله واعلم أن ما يتعلق بالمبيع من كيل أو وزن أو محل التحبض يكون  
 على البائع وما يتعلق بالثمن من ذلك فعلى المشتري وأجرة الدلال على البائع  
 فان شرطت على المشتري بطل العقد ومن ذلك قوله بعشرة سالما لأن معناه  
 أنها على المشتري

### ﴿ مجتث القرض ﴾

هو لغة السلف وشرعا تمليك الشيء على أن يرد مثله، وهو سنة مؤكدة وقد

يجب للضطر وبحرم لمن سيمتعي به على معصية والأصل فيه حديث أبي رافع ( أن النبي صلى الله عليه وسلم استلف من رجل بكرا فقدمت عليه أبل من أبل الصدقة فأمر أبا رافع أن يقضى الرجل بكرا فقال لأجد الاختيار رابعا بفتح الراء فقال أعطه آياه فان اخيار الناس أحسنهم قضاء ) رواه مسلم ( وحكمة مشروعيته ) تقريج الكبر عن المحتاج وتيسير حال الفقير وجلب المودة واشتراك العباد في العواطف وحب الخير ( وأركانها أربعة ) عاقدان ومقروض وصيغة نحو أقرضتك فيقول الآخذ قبلت ، وكل ما جاز السلم فيه مما ينضبط جاز اقراضه نعم يجوز اقراض نحو الهجين كالخيرة والخيزونا وأجازه بعضهم عدا وعليه العمل في الامصار ولا يجب على المقرض أن يردعين ما اقترضه بل مثله ، ولا يجوز قرض نقد أو غيره بشرط منفعة في العقد للمقرض كان يرد زيادة أو في بلد آخر فلورد زائدا قدرا أو صفة بلا شرط أصلا فلا بأس ولا كراهة أو بشرط خارج عن العقد ففكره وعلى هذا التفصيل حمل حديث ( كل قرض جرنفعا فهو ربا ) ولو شرط أجلا لفا الشرط وللمقرض مطالبة قبل حلوله ويسن الوفاء بالتأجيل ويصح بشرط الاشهاد والكفيل والرهن وأنما جاز مع كونه بيع درهم بدرهم من غير تمايض فيكون من بيع الدين بالدين لمكان الحاجة اليه كالحالة

### ﴿ بحث الرهن ﴾

هو لغة الثبوت ومنه الحالة الراهنة أى الثابتة وشرعا جعل عين مالية وثيقة بدين يستوفي منها عند تعذر الوفاء سواء كان أكثر من الدين أم لا فمن اللابتداء لا للتبعض والوثائق بالحقوق ثلاثة شهادة ورهن وضمان فالشهادة لخوف الجحد والآخران لخوف الافلاس والاصل فيه قيل الاجماع قوله تعالى ( فرهان مقبوضة ) وخبر الصحيحين أنه صلى الله عليه وسلم رهن درعه عند يهودى على ثلاثين صاعا من شعير لأهله وفيه بعد موته أبو بكر ( وحكمة مشروعيته ) سد حاجة الراهن ودفع الضرر عنه وتوثيق

حق المرتهن يجعل العين تحت يده (وأركانه) أربعة مرهون به وصيغة  
وعاقدان أى راهن ومرتهن وشرط المرهون صحة بيعه فكل ماجاز بيعه  
جاز رهنه ومالا فلا لكن العبد المدبر يجوز بيعه لارهنه وشرط المرهون  
به كونه ديناً ثابتاً معلوماً للعاقدين لازماً كثن المبيع بلا خبار أو آيلا الى  
الملزوم كثن المبيع في مدة الخيار نخرج بالدين العين فلا يصح الرهن عليها  
سواء كانت مضمونة كالاستعار أم لا كالوديعة وبالثابت غيره كنفقة الزوجة  
في الغد وبالاخير مال للكتابة وجعل الجعالة، وشرط العاقد الاختيار وأهلية  
التبرع فلا يرهن الولي مال للصبي أو المجنون ولا يرهنهما الا لضرورة أو  
مصلحة للصبي أو المجنون ويجب على الراهن مؤنة المرهون وأجرة سقى  
الشجر مثلاً ولا يمنع من المصلحة كالخجامة ويجوز له الانتفاع به انتفاعاً لا ينقصه  
كركوب وسكنى والرجوع فيه مالم يقبضه للمرتهن أو يقبضه المرتهن باذنه اما  
بالقول أو بالفعل كالكتابة والتدبير ولا يضمنه المرتهن ادا تالف الا بالتفريط  
لانه أمين عليه ولا يسقط بملفه شئ من الدين ويصدق المرتهن في دعوى التلف  
بيمينه اذا ادعاه بلا سبب أو بسبب خفي كالسرقة أو بسبب ظاهر كالخريق  
عرف هو دون عمومه أو عرف هو وعمومه وانهم ينقله مثلاً قبل الخريق  
فان لم يتهم صدق بلا يمين فان لم يعرف هو ولا عمومه لم يصدق الا بينة  
لأن كل أمين ادعى الرد على من اثبته صدق بيمينه الا المرتهن والمستأجر  
والمثقت، وإذا أدى الراهن بعض الحق لم يملك شئ من الرهن حتى يؤدي  
جميعه ثم الرهن قسمان جعلي وهو ماتقدم وشرعي وهو التركة اذا كان  
على الميت دين فيمعلق بها ولا يجوز للورثة التصرف فيها بأكل أو غيره الا  
بعد خلوص الدين

(مبحث الحجر)

هو لغة المنع وشرعاً المنع من التصرفات المالية والأصل فيه قوله تعالى (فان  
كان الذى عليه الحق سفيهاً أو ضعيفاً الآية) وقوله تعالى (وابتلاوا اليتامى

حتى اذا بلغوا النكاح ) ( وحكمة مشروعية ) حفظ مال السفينة والصبي  
والجنون من الضياع وحقق الدماء وحفظ حقوق العباد في بقية الأنواع وهو  
نوعان نوع شر لمصلحة المحجور عليه ونوع شر لمصلحة الغير فالأول المحجور  
على الصبي والمجنون والسفينة المبذولة كأن يرميه في بحر أو يضعه بغبن في  
المعاملة أو يصرفه في محرم فلا يصح تصرف الصبي إلا في إيصال نحو هدية  
أو اذن في دخول داران كان مميزا أميناً ولا يصح تصرف المجنون مطلقاً  
وكذا السفينة في التصرفات المالية أو اقرار بنحو نكاح أو بدين وأما في  
العبادات البدنية أو المالية الواجبة كالزكاة فتصح وولى السفينة القاضي لا غيره  
وولى الصبي والمجنون الأب ثم أبوه ثم القاضي فإن بلغ الصبي رشيداً أى مصلحاً  
لدينه وماله زال عنه الحجر بلا قاض وصح تصرفه من ذلك الوقت ويحصل  
البالوغ بكال خمس عشرة سنة تحديدية أو بأتماء ووقت امكانه تسع  
سنين تحديدية أو بحض لأنثى وزمن امكانه تسع سنين تقريبية ويختبر رشده  
في الدين بمشاهدة حاله في العبادات وفي المال بحسب مرتبة فولد التاجر بالمشاحة  
في المعاملة ويسلم له المال للمشاحة لا للعقد وابن الزرع في النفقة على الزرع  
وتختبر الصبية بنحو غزل وصون طعام من نحو هرة وكذا المجنون اذا أفاق والسفينة  
اذا رشده ، والثاني الحجر على الراهن في المرهون لحق المرتهن وعلى المرتد  
لحق المسلمين وعلى المريض مرض الموت فيما زاد على الثلث من ماله وقت  
الموت ولكن بالنسبة للتبرعات كالوصية والوقف وأما البيع ووفاء الدين  
مثلاً فيصح ولو في جميع ماله فما زاد على الثلث موقوف على أجازة الورثة  
من بعد موته وعلى العبد الذي لم يؤذن له في التجارة لحق سيده فاذا أخذ  
شيئاً مثلاً ثم تلف في يده فإن كان برضاً صاحبه تعلق بذمته بعد عتقه وإن  
كان بغير رضاه كأن غصبه تعلق برقبته فيباع فيه ان لم يفكه السيد وإن  
كان برضاه ورضاً سيده تعلق بذمته وما في يده وعلى الفليس أى الذي  
ارتكبه الديون الحالة اللازمة الزائدة على ماله اذا كانت للآدمى فيحجر

عليه القاضي لا غيره بطلب الغرماء أو بعضهم والا فلا حجر عليه والمراد بماله المال العيني أو الديني الذي يتيسر الاداعمنه بأن تكون العين حاضرة والدين على مقر موسرا وبه بينة وهو حاضر لكن لو حجر عليه بالنسبة لماله المذكور تعدى الحجر لماله كله فلو حدث له هبة مثلا حجر عليها أيضا ويبيع في الديون بعد الحجر عليه مسكنه وخادمه وصركوبه وان احتاج اليهما ويترك له دست ثوب يليق به وهو قيمص وسراويل ومنديل ومداس ويزاد في الشتاء جبة أو فروة ولا يجب عليه أن يؤجر نفسه لبقية الدين الا اذا عصى باستدانتة واذا حجر عليه بالديون الحالة لم يحل المؤجل اذ لا يحل الا بالمولود أو الردة المتصلة به أو استرقاق الحرى

### ﴿ بحث الصلح ﴾

هو لغة قطع النزاع وشرعا عقد يحصل به ذلك وهو أربعة أنواع صلح بين المسلمين والكفار اما بأداء الكفار الجزية واما بترك القتال ويسمى هدنة و صلح بين الامام والبلغاة أى المسلمين الخارجين عن طاعته يشبهه كانت عندهم و صلح بين الزوجين و صلح في المعاملات وهو المراد هنا والاصل فيه قبل الاجماع قوله تعالى (لا خير في كثير من نجواهم الا من امر يصدق او معروف أو اصلاح بين الناس) وقوله تعالى (والصلح خير) لأن المراد به مطلق الصلح بدليل التعبير بالاسم الظاهر دون الضمير وان كان المراد به الصلح بين الزوجين لدلالة السياق فغيره مقيس عليه ، وقوله صلى الله عليه وسلم الصلح جائز بين المسلمين الا صلحا أحل حراما أو حرم حلالا ( وحكمة مشروعيته ) قطع المنازعة بين المتخاصمين ولذا حث الله الناس على القيام بشأنه واهتم به صلى الله عليه وسلم فعلا وحثا ولفظه يتعدى للزوجة وعن ولأخوذ بعلى والباء ولا يصح الا بعد الاقرار والبيعة واليمين المردودة ويستثنى من ذلك صلح الورثة فيما وقف بينهم كأن مات عن ولدين أحدهما واضح والآخر خفي و صلح الزوجين اذا طلق أحدهما قبل البيان أو للتعين و صلح ما زاد من



الزوجات على أربع اذ أسلم أو مات قبل اختيار أربع منهن ولا يصح أيضا الا في الاموال وما أدى اليها كالتقصاض نفجر جحد القنفد وعلى كل شرطه سبق خصوصية بين المتداعيين وهو نوعان صلح على انكار وهو باطل الا فيما استثنى مما تقدم وصلح على اقرار وهو اما أن يجرى من عين مدعاة على بعضها او على غيرها أو من دين على بعضه أو على غيره فان كان من عين أو دين على بعضه فيسمى حطيطة وبراء نحو صالحتك من الالف الذى لى عليك على جسمائه أو صالحتك من هذه الدار على نصفها وان كان من عين أو دين على غيره فيسمى صلح معاوضة نحو صالحتك من الالف الذى لى عليك على هذا الثوب أو صالحتك من هذه الدار على هذه الدراهم وهو حينئذ يبيع بلفظ الصالح فتثبت فيه أحكامه ولو صلح من دين مؤجل على حال أو عكسه لم يصح الا أن صلح من عشرة حالة على خمسة مؤجلة مثلا فيسقط خمسة ويبقى خمسة حالة ، ويجوز اخراج الروشن أى الجناح والسباط وهو السقيفة على حائطى الطريق فى طريق نافذ بشرط عدم ضرر المارة بحيث يمر الماشى تحته منتصبا وعليه الحولة الغالبة وكذا القوافل والفرسان اذا كان ممرا لذلك وبشرط أن يكون المخرج لذلك مسلما نعم السكافر يخرج به فى حارته المختصة به وبأمثاله وبشرط عدم ظلام الموضع ثم الطريق عند أهل البلد هو ما اتفقا عليه فان اختلفوا فيه جعل سبعة أذرع أو جعل على قدر الحاجة على الخلاف ولا يجوز اخراج الروشن فى الدرب المشترك الا باذن الشركاء المقابلين والذين بعده المارين الى الجهة المسدودة دون الذين قبله الى أول الدرب فلا يعتبر اذنهم ويجوز فيه تقديم الباب الخالى الى جهة رأس الدرب بدون إذن بخلاف تأخيرها فلا يجوز الا باذنهم

### ﴿مبحث الحولة﴾

هى لغة النحول والانتقال وشرعا عقد يقتضى نقل دين من ذمة الى ذمة أخرى والاصل فيها قبل الاجماع قوله صلى الله عليه وسلم (مطل الغنى ظلم

وإذا أتبع أحدكم على ملي<sup>٤</sup> فليتبسّع) أى فليتحمل بسكون التاء فى الموضوعين (وحكمة مشروعيها) التسهيل على العباد فى أداء ديونهم وقضاء مصالحهم وهى رخصة جوزت للحاجة فهى مستثناة من النهى عن بيع الدين بالدين غير أنها لا تصح بلفظ البيع وإن كانت متوقف على الإيجاب والقبول وقيل هى استيفاء لا اعتباره فى بعض أحوالها وعليه فلا نحتاج الى إيجاب وقبول والفرق بينهما وبين بيع الدين إن البائع هنالك وعليه بخلافه فى بيع الدين فإنه له لا عليه وأركانها ستة محيل ومحمال عليه ودين للمحتمل على المحيل ودين للمحيل على المحال عليه وصيغة أى إيجاب من المحيل للمحتمل وقبول من المحتمل وأما قبول المحال عليه فلا يلزم (وشروطها) كون كل من الدينين لازماً كثن المبيع بعد الخيار أو آيلاً الى اللزوم كما إذا كان فى زمن الخيار واتفاق الدينين فى الجنس والنوع والصفة والحلول والتأجيل والقدر وتبرأ بها ذمة المحيل من دين المحتمل ويسقط دينه عن المحال عليه ويصير نظيره فى ذمته للمحتمل ولو تعذر أخذ الدين من المحال عليه لكونه حجرة دليه بالفلس أو جمده الدين أو مات لم يرجع المحتمل على المحيل لكن له أن يطالبه بإثبات الدين عليه ولو شرط الرجوع عليه عند التعذر بذلك بطلت الحوالة ولو فسخ البيع بعد أن أحال مشتر بائعاً بثمن بطلت الحوالة إلا أن أحال البائع أجنيبيه على المشتري فلا تبطل لتعلق الحق بثالث ويجوز للمحال أن يحيل وأن يحتمل من المحال عليه على مدينه

### ﴿ مبعت الضامن ﴾

هو لغة الالتزام وشرعاً عقد يقتضى التزام حق ثابت فى ذمة الغير أو احضار عين مضمونة لصاحبها أو احضار بدن من يستحق حضوره مجلس حكم ويسمى الاخير كفالة والأصل فيه قبل الأجماع أخبار كخبير (الزعيم غارم) والزعيم هو الضامن (وحكمة مشروعيته) اغانة الملهوف وتوثيق حقوق المباد وأركانه خمسة ضامن ومضمون له ومضمون عنه ومضمون وصيغة ويكفى فيها الإيجاب كقول الضامن ضمنت وإن لم يقل الآخر قبلت (وأركان

كفالة البدن أربعة وهي هذه باسقاط المضمون ، وشرط الضامن صحة تبرعه واختياره وصح ضمان رقيق باذن سيده بأن يضمن أجنبيا لأجنبي أو سيده لأجنبي لا أجنبيا لسيده فلا يصح ثم أن عين اللداء جهة فذلك والا فما يكسبه بعد الأذن في الضمان وبما في يد مأذون له في التجارة ، وعلم بالمضمون قدرا وجنسا وصفة ، وشرط الدين المضمون أن يكون لازما أو آيالا لزوم فخرج نجوم الكتابة وأن يكون معيناً فلا يصح ضمان أحد الدينين مبهما وأن يكون واجبا في الحال فلا يصح ضمان مالم يجب كنفقة الزوجة المستقبلية نعم يصح ضمان الثمن للشئ أن خرج المبيع الذي قبضه المشتري مسروقا مثلا وضمان المبيع للبائع أن خرج الثمن كذلك على أنه من ضمان ماوجب باعتبار الانتهاء وأذارد العين لمصاحبها وجب رد الثمن وشروط الصيغة للضمان والكفالة لفظ يشعر بالالتزام وعدم اشتراط براءة الاصيل وعدم التعليق والتأقيت وشرط المضمون له معرفة الضامن عينه لارضاه ولا رضا المضمون عنه ولا معرفته ، هذا والتحقيق ان ذمة كل من الضامن والمضمون عنه مشغولة بدين واحد كالهين فهو كفرض الكفاية يتعلق بالكل ويسقط بفعل البعض ولصاحب الحق مطالبة من شاء منهما أما الضامن فلخير (الزعيم غارم) وأما الاصيل فلبقاء الدين عليه ولو برى الأصل من الدين برى الضامن منه ولا عكس في ابراء واذا غرم الضامن رجع بما غرمه على المضمون عنه اذا كان الضمان بأذنه سواء أذن له في الاداء ام لا فأن أذن له في الاداء فقط لم يرجع الا اذا شرط الرجوع وهذا في الضامن اما غير الضامن اذا أدى بالأذن رجع مطلقا وحوالة الضامن كالاداء ولو ضمن اثنان الى الشخص فالمعقد أن كل واحد ضامن لنصفه لالكاه والبراء من الدين المجهول باطل أن كان المبرى جاهلا فان كان عالما به وحده فان كان في مقابلة شئ كأبراء الزوجة زوجها في مقابلة العضة فلا يصح أيضا والاصح ، ولا تصح الكفالة بالبدن الا اذا كان على المكفول به حق لأدى سواء كان مالا أم لا أو حق

لله تعالى مالى فقط وأن تكون باذنه وبيراً الكفيل بتسليمه فان غاب لزمه  
احضاره ولا يطالب الكفيل بالمال ولا بالعقوبات وأن تعذر التسليم لبدنه  
وصورة الكفالة أن يشهد على شخص بأنه أئلف له كذا والشهود لا يعرفون  
نسبه ولا اسمه وإنما يعرفون صورته ثم يدعى عليه عند الحاكم فيضمن شخص  
احضاره ليرى الشاهدان صورته

### ﴿مبعت الشركة﴾

هى لغة مطلق الاختلاط وشرعاً عقد يقتضى ثبوت الاستعقاق فى شئ  
لاثنين فأكثر على جهة الشروع والأصل فيها قبل الأجاع أخبار كثير  
السائب (أنه كان شريك النبی صلى الله عليه وسلم قبل المبعث واقتصر  
بشرکته بعد المبعث) وخبر (يقول الله أنا ثالث الشريكين ما لم يخن أحدهما  
صاحبه فاذا خانه خرجت من بينهما) والمراد حصول البركة مع الامانة ونزعها  
مع الخيانة وهذا حديث قدسى وهو كالقرءان غير أنه ليس للدعجاز بخلاف  
القرءان وأما الأحاديث النبوية فأوحى اليه معانيها وعبر عنها بالفاظ من  
عنده وفيه أن ما يتسامح فيه كسراء وخبر وغيره لا يترتب عليه نزع البركة  
(وحكمة مشروعيتهما) التعاون على البر والتقوى بالنفس والمال وهى أربعة  
أنواع شركة أبدان بأن يشترك اثنان ليكون بينهما كسبهما ببدنهما فقط وهى  
باطلة عندنا مطلقاً فى انفراد شئ فهو له وما اشتركا فيه يوزع بينهما على نسبة أجرة  
المثل لهما وجوزها أبو حنيفة مطلقاً وما لك أن اتحدت الحرفة وشركة سفاوضة  
بأن يشترك اثنان ليكون بينهما كسبهما ببدنهما أو مالهما وعليهما ما يعرض  
من غرم وشركة وجوه بأن يشتركا ليكون بينهما ربح ما يشترياه لهما  
وشركة عنان بكسر العين أو فتحها وهى الصحيحة دون ما قبلها فأنها باطلة  
لأنها شركة فى غير مال كالشركة فى احتطاب ونحوه ولكثرة الغرر فيها نعم  
أن نوي بالمفاوضة وفيها مال مخلوط بشرطه شركة العنان صححت وأركانها خمسة  
عاقدان ومعقود عليه وعمل وصيغة نحو اشتركنا واذنا فى التصرف ولا تصح

الافى المثلثات كالنقدين والبر والشعير والحديد اما النقد الخالص فبالأجماع وأما  
المغشوش ففيه وجهان أحدهما جوازه اذا استقر رواجه واما غير النقدين فعلى  
الأظهر لأنه اذا اخلط بجنسه ارتفع التمييز فاشبه النقدين ومن المثلثات تبر الدراهم  
والدنانير دون المتقومات كالثياب الا اذا ملكها معا بأرث أو شراء أو غيرهما وأذن  
كل واحد منهما لا لا تخفى التجارة تمت الشركة وشروطها أربعة أن يتفق المالان  
جنسا ونوعا وصفة وان لم يتفقا فى القدر والقيمة وأن يخلط المالين قبل العقد  
بحيث لا يميزان لما مر فى امتناع المتقوم ولا بد من كون الخلط قبل العقد ليحقق  
الاشتراك حال العقد ولا يشترط تساوى المثلين فى القيمة فيصح خلط قيمتقوم  
بمائة بغيرتقوم بخمسين وتكون الشركة أنثلاثا وأن يأذن كل واحد لصاحبه  
فى التصرف ان كان الذى يتصرف كل منهما وأن يكون الربح والخسران  
على قدر المالين لكن باعتبار القيمة لا الاجزاء والمراد أن لا يشترطا خلاف  
هذا الشرط فيكون الاطلاق، ومن الخسران ما يدفع للكاس وما يفرم لرد المسروق  
وكل من الشريكين موكل للآخر ووكيل عنه، وهى العقد جائز من الجانبين فليس كل  
واحد فسخها متى شاء، ومتى مات أحدهما أو جن أو أغشى عليه فسخت، وبد  
الشريك يدأمانة فيقبل قوله فى الربح والخسران وفى رد حصة شريكه عليه وفى  
ادعاء أن ما فى يده له أو أنه مشترك وفى دعوى التالف على التفصيل المار

### ﴿ مجتبه الوكالة ﴾

هى لغة التفويض ومنه توكلت على الله أى فوضت أمرى إليه وشرعا  
تفويض شخص ماله فعلة مما يقبل النيابة شرعا الى غيره ليفعله فى حياته  
والأصل فيها قبل الأجماع قوله تعالى ( فابعثوا حكما من أهلها الآية ) وأنه صلى  
الله عليه وسلم ( بعث السعاة لأخذ الزكاة ) ( وحكمة مشروعيتهما ) أن الحاجة  
داعية اليها لما فيها من التعاون فى قضاء المصالح وهى مندوبة وقد تجب كتوكيل  
المضطر غديره فى شراء طعام عجزعن شرائه وقد نحر من كان فيها اعانة على حرام  
وتكروه ان كان فيها اعانة على مكروه وأركانها ( أربعة موكل ووكيل وموكل

فيه وصيغة (وشرطها اللفظ من الموكل وان لم يتلفظ الوكيل لكن يشترط عدم الرد منه منالها وكلتلك في كذا أو بيع كذا وشرط الموكل فيه أن يملكه الموكل حال التوكيل فلا يصح في بيع ماسمى له الا تبعاً لما يملكه وأن يقبل النيابة فلا يصح في العبادة الا في نسك ودفع نحو زكاة وذبح نحو أضحية ومن العبادة الشهادة وأن يكون معلوما ولو من وجه كوكلتك في عتق ارقائي وبيان النوع في الرقيق مع بيان الذكورة أو الانوثة وبيان الحارة والزقاق في الدار وشرط كل من الموكل والوكيل أن كل ما جاز للإنسان أن يتصرف فيه بنفسه جاز له أن يوكل فيه غيره ومالا فلا وكل ما جاز للإنسان أن يباشره بنفسه جاز ان يتوكل فيه عن غيره فهذه قواعد أربعة ويستثنى من المنطوق امور منها الظاهر بحقه فلا يوكل في كسر الباب وأخذ حقه وان عجز عن المباشرة ووكيل قادر وعبد مأذون له وسفيه مأذون له في النكاح ومن المفهوم نحو أعمى يوكل في التصرف وان لم تصح مباشرته للضرورة ومحرم يوكل حلالا في النكاح بعد التعلل وهي عقد جائز فكل فسخها وتنفسح بموت الموكل أو الوكيل وبجنون وانما وبصرف الموكل فيما وكل فيه ببيع أو وقف أو إجارة أو تزويج مثلا والوكيل أمين فيما يقبضه وفيما يصرفه ولا يضمن الا بالتفريط فيصدق بيمينته في دعوى التلف وفي الرد على الموكل ولا يصح للوكيل وكالة مطلقة اى غير مقيدة بمحاول أو أجل أن يشتري أو يبيع الا بضمن حال من نقد البلد بضمن المثل اذا لم يجد راغبا بأزيد منه والا باع له ولو وكله لبيع مؤجلا صح لكن بشرط الاشهاد وان يكون المشتري ثقة وموسرا فان باع بحال أو بأقل من الأجل الذي قدره الموكل صح ان لم ينه ولم يكن عليه فيه ضرر ولم يعين له المشتري ولو قال بع هذا بكم شئت فله يبعه بغير فاحش لا بنسيئة ولا بغير نقد البلد أو بما شئت فله يبعه بغير نقد البلد لا بنسيئة ولا بغير فاحش أو بكيف شئت فله يبعه بنسيئة لا بغير ولا بغير نقد البلد أو بما عز فله أن يبيعه بعرض وغبين لا بنسيئة لأن كم للعدد وما للجنس وكيف للحال ولا يصح للوكيل أن

يبيع لنفسه ولموليه وان أذن له في ذلك لما يلزم عليه من انحاد الموجب والقابل بخلاف غيرهما كأبيه وولده الرشيد فيصح لعدم النعمة بوجوب البيع بثمن المثل عليه وجاز للوكيل أن يوكل غيره فيما عجز عن مباشرته أو لم يلق به لكن عن الموكل لا عن نفسه فلا يصح أن يوكل غيره فيما قدر عليه وهو لا تق به

### ﴿ مبحث الاقرار ﴾

هو لغة الاتبات وشرعا اخبار الشخص بحق عليه لغيره فان كان بحقه على غيره فدعوى أو بحق لغيره على غيره فشهادة ان لم يكن فيه الزام والا فحكم هذا اذا كان خاصا فأن كان عاما فأن كان عن محسوس فرواية او عن حكم شرعى قفتموى والاصل فيه قبل الأجماع قوله تعالى ( يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين بالقسط شهداء لله ولو على أنفسكم ) فان شهادة المرء على نفسه هي الاقرار وخبر الصحيحين ( أغد يا أنيس الى امرأة هذا فان اعترفت فارجمها ) فقد علق رجها على الاعتراف والقتل أمر عظيم فغيره من الاموال أولى بالثبوت ( وحكمة مشروعيته ) تحقيق الحق وأظهار المروءة والاخلاق المرضية في التباعد عن كل اموال الناس بالباطل وأركانه ( أربعة مقر ومقر له ومقر به وصيغة ) ثم المقر به ان كان من حقوق الله تعالى التي تسقط بالشبهة وهو ما لا يتعلق به حق الغير كحد الزنا وشرب الخمر والسرقعة صح الرجوع فيه بعد الاقرار به كأن يقول ما زنت بل قبلت أو كذبت في الاقرار أو ظننت أن المزني بها زوجتي أو زنت مكرها أو ان الذي أخذته هو ملكي بل يستحب الرجوع بل الأولى عدم الاقرار بالمرء ويندب للشهود عدم الشهادة اذا كان فيه مصلحة بخلاف حق الأدعي وحق الله الذي لا يسقط بذلك وهو ما يتعلق بالأدعي كالزكاة فلا يصح الرجوع فيه بعد الاقرار وشروط المقر مطلقا ثلاثة البلوغ والعقل والاختيار ويزاد الرشيدان كان المقر به لا يسقط بالشبهة وشروط المقر له أن يكون معينا أهلا لاستحقاق المقر به فخرجت الدابة وعدم تكذيبه للمقر، وعلى أدعي للمقر ومعنى أو عندى للمعين وشروط المقر به ان لا

يكون ملكاً للمقرحين يقر به فقوله دارى لعدم ولغو لأن الاخبار ينافي الاقرار  
فان امتنع حبس ويصح الاستثناء في الاقرار كزيد على عشرة دراهم الا  
خسة فيكون مقرا بخمسة بشرط ثلاثة وصل المستثنى بالمستثنى منه ونيته  
قبل الفراغ منه وعدم استغراقه للمستثنى منه فلو استغرق بطل الاستثناء نحو  
على عشرة الا عشرة ولو قال له على عشرة الا تسعة الاثمانية وهكذا لزمه  
خسة باخراج الاعداد المنفية من الاعداد المثبتة وهى عشرة وثمانية وهكذا أو  
باخراج الاخير مما قبله واخراج ما بقى مما قبله وهكذا أو باخراج الواحد من  
الثلاثة وما بقى من الخمسة وهكذا، والاقرار فى حالتى الصحة والمرض على حد  
سواء فلو أقر فى صحته بدين لأسان وفى مرض موته بدين لآخر لم يقدم  
الاول عند ضيق التركة بل يتساويان ويصح اقراره لو ارثه بالمال فى المرض  
على المعتمد وبغيره يصح اتفاقاً

### ﴿ مبعض العارية ﴾

بتشديد الياء وتخفيفها وهى لغة المعار وشرعاً تطلق عليه وعلى الصيغة من  
عار اذا ذهب وجاء والاصل فيها قبل الأجاع قوله تعالى ( وتعاونوا على البر  
والنقوى ) وجهور المفسرين على ان الماعون فى قوله تعالى ويمنعون الماعون  
ما يشتم عليه الجيران من بعضهم كالابرة والدلو وخبر الصحيحين ( انه صلى الله عليه  
وسلم استعار فرساً من أبى طلحة فركبه والآية تدل على وجوبها وحرمه  
تركها فاجاب بان ذلك بالنظر لصدر الاسلام أو محمولة على المعسر المضطر أو ان  
العذاب المذكور فيها على مجموع الثلاثة لا على كل واحد بخصوصه وهى  
مستحبة وقد تجب كالاعارة للمضطر وقد تحرم كاعارة الجارية لأجنبي أو العبد  
لأجنبية اذا لزم الخلوة كالأنثى والامرد الجميل وقد تكره كأعارة العبد  
المسلم لكافر فلا يمكن من استخدامه لان خدمة المسلم للكافر حرام وللخروج  
من ذلك يعير المسلم أو يوكل مساماً فى استيفاء المنفعة اذا كانت عائدة  
على الكافر ( وحكمة مشروعتها ) ان الحاجة داعية اليها لما فيها من تبادل



العواطف وحسن التعاون على البر والتقوى وأعانة الفقير وإغاثة المكروب (وأركانها أربعة) معبر ومستعير ومعار وصيغة (وشروط المعار) ثلاثة: أن يمكن الانتفاع به ولو ما لا كالخشب الصغير مع بقاء عينه وإن تكون المنفعة مباحة (وشروط المعبر) ثلاثة: أيضا صحة تبرعه وإن يكون مختارا وإن يكون مالكا لمنفعة المعار وإن لم يكن مالكا للعين كالسنيأجر (وشروط المستعير) اثنان: تعيين وإطلاق تصرف ويجوز للمستعير إنباء من يستوفى له المنفعة كما حرت الإشارة إليه ومؤنة رد المعار على المستعير وأما مؤنته فعلى المالك وقيل على المستعير. ويجوز العارية مطابقة ومقيدة بمدة لكن في المقيدة يجوز للمستعير تكرير ما استعاره كالبناء وفي المطلقة لا يفعل إلا مرة واحدة فأهدم البناء يجوز له أعادته إلا أن صرح له بالجديد فيتبع وهي عقد جائز من الطرفين فلكل منهما الرجوع متى شاء وتنفسخ بما تنفسخ به أو كالة من موت أحدهما أو غيره وقد تكون لازمة من الجانبين كما لو أعار أرضا لدفن ميت محترم فلا يرجع في موضعه الذي دفن فيه وامتنع على المستعير ردها حتى يندرس أثر المدفون الا عجب الذنب محافظة على حرمة الميت ولهما الرجوع قبل وضعه في القبر وهي مضمونة على المستعير بقيمتها يوم تلفها إذا تلفت بغير الاستعمال المأذون فيه نعم لو أعار الإمام شيئا من بيت المال لمن له حق فيه أو استعار الفقيه كتابا موقوفا على المسلمين فلا ضمان على المستعير فيهما

### ﴿مبحث الغصب﴾

هو لغة أخذ الشيء ظلما جهارا وشرعا استيلاء على حق الغير بغير حق جهارا من غير اعتماد على هرب وتخفج بقولنا جهارا السرقة. وبقولنا من غير اعتماد الخ الاختلاس أي الخطف والاصل في تحريمه قبيل الأجماع آيات كقوله تعالى (لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل) أي لا يأكل بعضكم مال بعض وأخبار كقوله (أن دماءكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام) رواه الشيخان (وحكمة مشروعيته) تخويف الاضرار من سطوة الجبار وحفظ مال العباد من

العدوان وأنواع الغصب المشرى أربعة ما فيه اثم وضمان وهو ظاهر وما فيه اثم لضمان وهو ان يعصب اختصاص غيره كزبل ثم يتلفه وما فيه ضمان لا اثم وهو ان يأخذ مال غيره يظنه ماله ثم يتلفه ومالا اثم فيه ولا ضمان وهو ان يأخذ اختصاص غيره على ظن انه اختصاصه ثم يتلفه ولا يعد غاصبا للمنقول الا في مسألتين الاولى مالو ركب دابة غيره بلا رضا صاحبها الثانية مالو جلس أو وقف أو مشى على فراش غيره بلا رضا صاحبه ولم تدل قرينة الحال على أباحة الجلوس مطلقا او لناس مخصوصين منهم هذا الجالس كبزاز فرش امام دكانه لجلوس المشتري منه ثم ان كان الفراش صغيرا كان غاصبا له وان كان كبيرا كان غاصبا لما استولى عليه منه فقط كالمو تعدد الجالسون وكانت كبيرا . ويلزم الغاصب رد ما غصبه على الفور عند التمكن وان عظمت المؤنة في رده ولو كان غير متحول كحبة بر وكتب يقتنى لقوله صلى الله عليه وسلم على اليد ما أخذت حتى تؤديه ويلزمه مع رده رد قيمته فيما لو غصب أمة لم يحدث فيها نقص ولم تضمد لها أجرة خملت بحر من الناصب أو غيره بأن وطئها بشبهة للحيولة لان الحامل بحر لا تباع ثم ان سلمت الامة في الولادة رد القيمة للناصب ويستثنى من وجوب الرد على الفور مسألتان الاولى مالو غصب لوحا وأدرجه في سفينة وكانت في لجة وخيف من زعه هلاك محترم الثانية تأخره للاشهاد لان المالك قد ينكره فلا يقبل قوله في الرد ويلزم ايضا مع رده ارش نقصه واجرة مثله مدة اقامته في يده وان لم يستوف المنفعة ورد زوائده التي حدثت عنده فان تلف المغصوب عند الناصب ضمنه بمثله ان كان له مثل وهو ما حضره كميل أو وزن أو جاز السلم فيه أو بقيته ان لم يكن له مثل أو كان له مثل وصار لاقية له كأن غصب منه ماء بمفازة ثم اجتمعا عند البحر وأراد أن يعطيه من البحر ويجب فيها ان تكون أكثر ما كانت من يوم الغصب الى يوم التلف ولو صار المثل متقوما كأن جعل الدقيق خبزا أو عكسه بان صار المتقوم مثليا

بجعل الشاة لجام ثم تلف المغصوب يضمن بالمثل بان يضمن الدقيق في المثال الاول واللحم في الثاني الا ان يكون الآخر أكثر قيمة فيضمن بقيمته واما لو صار المثلي مثليا بجعل المسمم شيرجا فانه بخير المالك ما لم يكن أحدهما أكثر قيمة والا ضمن القيمة واما لو صار المتقوم متقوما كانه نحاس صيغ منه حلى وجب فيه أقصى القيم والمعتدان الصنعة متقومة فتضمن بنقد البلد وذات الأناء مثلية فيضمن الموزون بمثله ويستثنى من ضمان المغصوب ما لو غصب الحربي مال مسلم ثم أسلم أو عقدت له ذمة بعد تلقه وما لو غصب عبدا فارتد عنده فقتله وما لو قتل المغصوب في يد الغاصب واقتص المالك من القاتل

### ﴿مبحث الشفعة﴾

هي لغة مأخوذة من شفعت كذا بكرا اذا ضمته اليه فعناها الضم أو من الشفع ضد الوزر أو من الشفاعة لانها كانت في الجاهلية تملك بالشفاعة أى التعطف بالمشتري الجديد وشرعا خلق تملك قهرى يثبت للشريك القديم على الشريك الحادث فيما ملك بعوض والحق يطلق على الله تعالى وعلى الموت وعلى المقتضى والمستحق وهو المراد هنا وقهرى بالرفع صفة لخلق ولا يصح بالجبر صفة لذلك لأن التملك بالشفعة ليس قهرى وللقائل يقول لم لا يجوز ويكون الاسناد مجازيا أى قهرى سببه وهو استحقاقها لثبوتها للشريك قهرا والاصل فيها قبل الاجماع خبر البخارى عن جابر رضى الله عنه (قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالشفعة فيما لم يقسم فأذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة وفي رواية له في أرض أو ربع أو حائط (وحكمة مشروعتها) ان الحاجة داعية اليها لما فيها من دفع ضرر مؤنة القسمة واستحداث المرافق في الحصة السائرة اليه كالمصعد والمنور والبالوعة وقوله فيما لم يقسم أى بالفعل وأن كان يقبلها على قاعدة المنفى بلم وأركانها أربعة أخذ وهو الشريك القديم ومأخوذ منه وهو الشريك الحادث ومأخوذ وهو

الحصة في المنزل مثلاً وصيغة بأن يقول أولاً أنا طالب بالشفعة أو آخذها ثم يقول تملك هذه الحصة بكذا (وشروط الآخذ) ثلاثة ان يكون شريكاً وكون الشركة في عين وكونه مالكا لحصته فخرج بالأول الجار ولو ملاصقا فلا شفعة له نعم لو قضى له بها حنفي لم ينقض حكمه ولو كان القضاء لها شافعي وبالثاني الشريك في المنفعة كان أوصى له بنصف منفعة الدار ثم باع الوارث بعض الدار وبالثالث مالو كان لشخص شقص موقوف عليه وباقية مملوك لآخر فباع صاحب الملك ملكه . نعم لو كان الباقي لشخصين فباع أحدهما نصيبه لأجنبي فالملك الآخر الشفعة على المعتقد ويجوز في هذه قسمة الوقف عن الملك فلو باع أحد الشريكين نصيبه بشرط الخيار له أو لهما فباع الآخر نصيبه في زمن الخيار يبيع بت فالشفعة للمشتري الأول ان لم يشفع بآئمه لتقدم سبب ملكه وشروط المأخوذ ثلاثة أن لا يبطل نفعه المقصود منه لو قسم ككانت كبير يمكن جعله حائوتين وحمام يمكن جعله حمامين وأن يكون أرضاً فقط أو أرضاً بتوابعها كشجر وثمر وبناء وأبواب . نعم الأرض المحركة لشفعة في البناء الذي عليها وأن يملك بعوض كبيع ومهر وعوض وخلع فيأخذ بالتمن الذي وقع عليه البيع . وبتمن المثل في اللزكاح والخلع كأن تزوجها بالشقص الذي يملكه أو اختلعت . فخرج ماملك بغير عوض كأن ملك بأرث أو هبة أو وصية ، وطلب للشفعة واجب على الفور فأن أخر بلا عذر فلا شفعة له وأن كان الشفعاء جماعة استحقوها على قدر الاملاك فلو كانت ارض بين ثلاثة واحد نصفها والثاني ثلثها والثالث سببها فباع الأول حصته آخذ الثاني سهمين والثالث سهماً وهو المعتقد وقيل أنهم يأخذونه بعدد الرؤوس ولو كان للمشتري حصة في أرض كأن كانت بين ثلاثة اثلاثاً فباع أحدهما نصيبه لاجد صاحبيه اشترك مع الشفيع في المبيع بقدر حصته لاشتراكهما في الشركة فيأخذ الشفيع في المال السدس لا الكل والحيل المسقط للشفعة مكروهة لاحترام منها أن يكون أصل

الثلث جزاء مشاهدا نقدا او غيره امتنع الأخذ بالشفعة لتعذر الوقوف على  
الثلث والأخذ بالمجهول غير ممكن والجزاف ما يبيع بدون كيل أو وزن ويرجع  
الى المساهلة ومنها أن يبيعه الشقص بأكثر من منه بكثير ثم يحط عنه ما زاد  
عما ثبت عليه ومنها أن يشتري من الشقص جزءا بقيمة الكل ثم يهبه الباقي  
ومنها ان يهب المالك الشقص للمشتري بلا ثواب ثم يهب المشتري له الثلث فان  
خشيما عدم الوفاء وكلا أمينين ولا يشترط فيها حكم حاكم لثبوتها بالنص ولا  
حضور ثلث كالبيع ولا مشترولا رضاه كالدعوى ويشترط في التملك بها  
رؤية شفيع الشقص وعليه بالثلث كالمشتري ولفظ يشعر بالملك كذا كنت  
مع قبض مشتر الثلث او مع رضاه بكونه في ذمة الشفيع ولا ربا او مع  
حكم له بها اذا حضر مجلس الحكم واثبت حقه فيها وطلبه .

### ﴿ بحث القراض ﴾

هو لغة مشتق من القرض وهو القطع . وشرعا توكيل مالك يجعل ماله بيد  
آخر ليتجر فيه والربح بينهما يسمى هذا المعنى الشرعى قراضا لأن المالك  
قطع للعامل قطعة من ماله وقطعة من الربح ويسمى مضاربة من الضرب  
أي السفر والإصل فيه قبل الأجاج قوله تعالى ( ليس عليكم جناح ان  
تبتغوا فضلا من ربكم ) اي تطلبوا زيادة على مالكم او مال غيركم وهي الربح  
وان كانت الآية عامة ، وأنه صلى الله عليه وسلم ( ضارب لخديجة بماله الى  
الشام قبل البعثة وأقره بعدها ) ( وحكمة مشروعيته ) ان الحاجة داعية  
اليه لما فيه من نفع المالك والعامل وأركان ستة مالك وعامل ومال وعمل وربح  
وصيغة فيشترط في المالك ما يشترط في الموكل ويشترط في العامل ما يشترط  
في الوكيل وأن يستقل العامل بالعمل لكن لا يضر اشتراط اعانة مملوك  
المالك له من غير أن يكون له يد في التصرف ويشترط في المال أن يكون  
نقدا معلوما مينا بيد العامل ويشترط في العمل أن يكون تجارة أي بيعا وشراء  
والا يضيقة المالك على العامل كأن يشترط عليه شراء متاع معين او معاملة

شخص معين أو شراء ما ينقطع وجوده غالبا ويشترط في الربح أن لا يكون  
 شيء منه لغيرهما وأن يشترط المالك للعامل جزء معلوما من الربح كنصفه فأن  
 قال له والربح بيننا حل على المناصفة ويشترط في الصيغة عدم التعليق وعدم  
 التأميم ويجب على العامل الا يتصرف الا بمصلحة فلا يتصرف بغين فاحش  
 ولا نسيئة ولا يسافر بالمال الا بأذن المالك ولا يموت منه نفسه سفرا ولا  
 حضرا والعامل أمين على مال القراض فلا يضمن الا بالتفريط ويقبل  
 قوله في التلف على تفصيل الوديعة ولا يملك حصته من الربح الا بالقسمة  
 وفسخ العقد والمالك وحده ما حصل من مال القراض كتمن وتناج وكسب  
 ومهر لأنها ليست من فوائد التجارة وإذا حصل ربح وخسران بسبب رخص  
 أو عيب حادث كتلف بعضه بأفة مساوية جبر الخسران بالربح ولو أخذ  
 المالك بعضه قبل ظهور ربح وخسران رجع رأس المال للباقي أو بعد  
 ظهور الربح فالأخوذ ربح ورأس مال فيستقر للعامل من الربح الذي  
 أخذه ما تراضيا عليه أو بعد ظهور الخسران فالخسران موزع على الأخوذ  
 وللباقي فإذا كان المال مائة والخسران عشرين وأخذ عشرين فخصتها ربع  
 الخسران فيعود رأس المال الى خمسة وسبعين فكما ربح شيئا جبر به  
 الخسران ولا يقسم حتى يصير المال خمسة وسبعين بالفعل فإذا ربح بعد  
 ذلك شيئا قسم على حسب ما تراضيا عليه ، وعقد القراض جائز من  
 الطرفين فلكل من العامل والمالك فسخه متى شاء كما يفسخ بموت  
 أحدهما أو جنونه وبعد الفسخ أو الانفساخ يلزم العامل استيفاء الدين وتنقيض  
 رأس المال بأن يردّه الى دراهم ودنانير ان طلب منه المالك ذلك والا فلا يلزمه  
 الا اذا كان لمحبور عليه وحظه فيه

### ﴿ مبحث المساقاة ﴾

هي لغة مأخوذة من السقي لانه يحتاج اليه فيها غالبا وشرعا أن يعامل غيره على  
 نخل أو شجر غنّب ليتعهده بالسقي والترية على أن الثمرة لهما والاصل فيها

قبل الاجماع خبر الصحيحين انه صلى الله عليه وسلم عامل أهل خيبر رأى بعد قصها غنوة وفي رواية دفع ليهود خيبر نخلا وأرضها بشرط ما يخرج منها من ثمر أو زرع (وحكمة مشروعيتهما) إن الحاجة داعية اليها لان مالك الاشجار قد لا يحسن تعهدها ولا يتفرغ لها ومن يحسن ويتفرغ قد لا يملك الاشجار فيحتاج ذلك الى الاستعمال وهذا الى العمل وأركانها ستة مالك وعامل ومورد وصيغة وعمل وثمر وشرط في المالك للعامل مامر في القراض وشرط في مورد العمل أن يكون نخلا أو شجر غناب وأن يكون مغروسا معينا مريثا بيد عامل لم يبد صلاح ثمره وشرط في الصيغة ما في البيع كساقينك وفي العمل التقدير بمدة معلومة يثمر فيها الشجر غالبا وتعيين جزء معلوم من الثمرة للعامل كثلثها ، ثم العمل ان عاد نفعه الى الشجرة وتكرر كسقي وتنقية مجرى الماء من الطين فهو على العامل والا فهو على المالك كحفر قناة ودولاب واما الجريد والليف والكرفان والعرجون فللمالك فقط وعامل المساقاة أمين وعقدها لازم من الجانبين فلو هرب العامل أو عجز بمرض أو نحوه قبل الفراغ من العمل وتبرع غيره بالعمل بنفسه أو بما له بقي حق العامل فأن لم يتبرع غيره ورفع الأمر الى الحاكم أكثرى عليه من يعمل من ماله ان كان له مال والا أكثرى بموكل ان تأتى فأن تعذرا كترأوه افترض عليه من المالك أو غيره فأن تعذر عمل المالك بنفسه أو أنفق باسهاد بذلك ان شرط فيه رجوعا بأجرة عمله أو بما أنفقته نعم أن كانت المساقات على العين لا يحتاج الى شيء من ذلك لتمكين المالك من الفسخ والعمل بل الرجوع

### ﴿ مبث الأجرة ﴾

هي لغة اسم للأجرة وقد اشتهرت في العقد وشرعا عقد على منفعة معلومة مقصودة قابلة للبذل والأباحة بعوض معلوم يخرج العقد على عين فلا يصح استئجار شاة للبئها ومعلوم القراض والجمالة على عمل مجهول وغير المقصودة كاستئجار نحو تفاحة لشمها وبقابلة للبذل منفعة البضع فان العقد عليها

نكاح وبقابلة للإباحة اجارة الجوارى للوطء وبعوض العارية والاصل فيها قبل الأجماع قوله تعالى (فأن أرضعن لكم) الآية وجه الدلالة أن الأرضاع بدون عقد لا يوجب الاجرة وإنما يوجبها ظاهرا للعقد فتعين والمراد من الاجرة المسمى فلا ترد أجرة المنسل لأنها نجب بلا عقد اذا فسدت الاجارة او الشراكة او القراض وإنما قلنا ظاهرا لأنها لا تجب حقيقة الا بهام المدة ولانه قد يتبين عدم وجوبها وقد رد ذلك بعضهم قائلا أنها وجبت بالعقد والذي تبين هو عدم استقرارها وعليه فالعقد يوجبها ظاهرا وباطنا . وخبر مسلم (أنه صلى الله عليه وسلم نهى عن المزارعة وأمر بالمؤاجرة) (وحكمة مشروغيتها) ان الحاجة داعية اليها بل الضرورة أذ ليس لكل أحد مراكوب ومسكن وخادم فخوزت لذلك كما جوز بيع الاعيان لينتفع بها من ليس له ذلك وأركانها أربعة (منفعة وأجرة وصيغة وعاقدان مكر ومكتر) وشرط في المنفعة زيادة على مامر في التعريف الا تذهب عين ماينتفع به باستعماله أذ كل ما أمكن الانتفاع به مع بقاء عينه صححت أجارته فلا تصح أجرة شجرة للوقود ثم ان كانت المنفعة مجهولة القدر كالسكنى والأرضاع اشترط تقديرها بمدة كأجرتك الدار لتسكنها سنة وان كانت معلومة القدر اشترط تقديرها بمحل العمل أو المدة تخيطة هذا الثوب فلو جمع بينهما لم تصح كأجرتك لتخيطة هذا الثوب بياض النهار وشرط في الاجرة أن تكون معلومة جنسا وقدرًا وصفة نعم ان كانت معينة كفت رؤيتها فلا تصح اجارة دابة بعلفها ولا دار بعمارته ولا سلخ شاة بجلدها والقدرة على التسليم حالا ثم ان كانت الاجارة واردة على العين كأجرتك هذه الدار صح تجبيل الأجرة وتأجيلها ما لم تكن معينة والا فلا يصح فيها التأجيل وعند الإطلاق يحمل على التجبيل وتصح الحوالة بها وعليها والابراء منها وان كانت الاجارة واردة على الذمة كألزمت ذمتك حلى الى مكة بكذا أو أستأجرت منك دبة صفها كذا في ذمتك اشترط تسليم الاجرة في مجلس العقد ولا تصح الحوالة بها ولا



عليها ولا ابراء منها كالسلم ، وتلك الاجرة بالعقد ملكا مراعا بمعنى أن كل ما مضى زمن استقرار ملك المؤجر لما يقابله من الاجرة ان قبض المسترعى العين ، وشرط في العاقدين ماضي في المتبايعين من الرشد وصحة التصرف وعدم الاكراه نعم هنا لا يشترط اسلام من استأجر مساما اجارة ذمة أو عين ولكن يؤمى بازالة ملكه عن منفعة الأجير المعين بان يؤجره لمسلم ، ويشترط في اجارة دابة معينة لركوب أو حمل رؤيتها وان كانت في الذمة شرط ذكر جنسها ونوعها وصفة سيرها ولا بد من ذكر قدر سرى أو تأويب ان أجرت للركوب حيث لم يطرد عرف والا حمل عليه ورؤية محمول أو آمنه نه بيد أو تقديره أن أجرت للحمل وعلى مكرى دابة لركوب أكاف وحزام ويتبع في نحو سرج وحبر وكحل عرف مطرد فأن لم يكن عرف وجب بيمانه ولا تبطل الاجارة بموت أحد المتعاقدين أو موتهما نعم لو أجزر مدبرا أوام ولد بطلت بموت السيد المؤجر ولا تنفسخ الاجارة ببيع العين المؤجرة ولا بزيادة أجرة ولا بظهور طالب بالزيادة وان كانت اجارة وقف ولا بانقطاع ماء عن أرض استؤجرت للزراعة بل يثبت الخيار بالعيب ان أمكن سقيها بغيره فان لم يمكن سوق ماء اليها انفسخت الاجارة وتبطل الاجارة في المستقبل بتلف العين المؤجرة ان كانت وارة على العين فان وردت على الذمة لم تنفسخ ووجب ابدالها ، ويجوز ابدال مستوف كراكب ومستوفى به كمحمول من طعام وغيره ومستوفى فيه كأن اكرى دابة لركوب في طريق الى قرية بمثل كل أو بدونه بالاولى لأنها طريق للاستيفاء وليس معقودا عليها لامستوفى منه كدابة لانه أما معقود عليه بأن كانت اجارة عين أو متعين بالقبض ان كانت اجارة ذمة نعم في اجارة الذمة يجب ابداله لتلف أو تعيب ويجوز برضا مكرم مع السلامة لأن الحق له ، ولا ضمان على المستأجر ومثله الأجير كالخياط الا بتعدي كان ترك الانتفاع بالدابة فتلفت بسبب كانهدم اصطبلها عليها أو ضربها فوق العادة أو أركبها أثقل منه أو حمل عليها مائة

رطل شعير بدل مائه رطل برا فان الشعير خلفته يأخذ من ظهر الدابة كثير او البر لثقله يرسخ في محل واحد ولا أجرة لعمل مطلق التصرف كالتياطة وحلق الرأس بلا شرط أجرة لكن داخل الحمام أو السفينة بلا أذن عليهما الأجرة للغصب

### ﴿ بحث الجمالة ﴾

هي لغة اسم لما يجعل للانسان على فعل شيء وشرعا التزام عوض معلوم غالبا على عمل معين أو مجهول عسر علمه ، ونحالف الاجارة في ستة أحكام صحتها على غير من علمه كقوله من رد عبدي فله على كذا وصحتها مع غير معين كهذا المثال وكونها جائزة وكون العامل لا يستحق الجعل الا بعد تمام العمل وعدم اشتراط القبول وعدم التأقيت والاصل فيها قبل الاجماع خبر الذي رقاها للصحابي بالفاتحة على فطيمع من الغنم كما في الصحيحين عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه وهو الراقي كما رواه الحاكم والقطيع ثلاثون رأسا من الغنم ( وحكمة مشروعيتهما ) ان الحاجة داعية اليها كالأجارة ولم يستغن عنها بالأجارة لأنها قد تقع على عمل مجهول وأركانها أربعة عمل وصيغة وجعل وعاقدة ويشترط في التعاقد اختيارا وطلاق تصرف مانزم ولو غير المالك وأهلية العامل المعين للعمل بخلاف العامل المبهم وعلم العامل بالتزام فلو قال من رد عبدي فله كذا فردده من لم يعلم لم يستحق شيئا وفي الصيغة لفظ من طرف الملتزم يدل على اذنه في العمل بجعل وهي جائزة لكل فسسخها متى شاء فلو فسسخ العامل المعين أو المالك قبل الشروع في العمل لم يستحق العامل شيئا أو فسسخ المالك بعد الشروع في العمل فعليه أجرة مثل عمل العامل ولو رده من أقرب من المسكان المعين استحق فسطه من العوض أو من أبعد لم يستحق زيادة لعدم التزامها ويشترط في العوض أن يكون معلوما الا فيما لو جعل الامام جارية مثلا لكافر ان دلنا على قلعة ويشترط في العمل أن يكون فيه كلفة وعدم تعيينه شرعا فلو غصب شيئا ثم رده فلا جعل له

فإذا لم يتعين جاز بذل المال في سبيله ومنه الواجب على الكفاية كمن حبس ظاماً فبذل مالا لمن يتكلم في خلاصه بجاهه أو غيره ومن ذلك ما يقع الآن من جعل مال لمن يدفع عنهم المحتسب وأعوانه فإنه من الجماعة، ويستحق العامل الجعل برد الضالة أو المتاع ومثل العامل أرباب الوظائف التي تقبل النيابة كالإمامة والتدريس فيستحقون جميع المعلوم إذا أنابوا مثلهم أو خيرا منهم ولولم يأذن الواقع. والنائب يستحق ما شرط له وأن أفق ابن عبد السلام بهدم استحقاق واحد منهما لأن المستنيب لم يباشر والنائب لم يأذن له الناظر فلا ولاية

✽ مهت المزارعة والمخبرة ✽

المزارعة تسليم المالك أرضه لمن يعمل فيها بحوزه معلوم كالثالث مما يخرج منها والبذر من المالك والمخبرة مثلها إلا أن البذر من العامل وكل منهما حرام وغير صحيح للنهي عن الأولى في مسلم وعن الثانية في الصحيحين (وحكمة مشروعية المنع فيهما) أن تحصيل منفعة الأرض ممكن بالاجارة فلم يجز العمل فيها ببعض ما يخرج منها، والزرع تابع للبذر في المزارعة هو للمالك وعليه أجرة مثل عمل العامل وعمل دوابه وآلاته وفي المخبرة للعامل وعليه للمالك أجرة مثل الأرض لأنه نماء ملكه وطريق جعل الغلة لهما في المزارعة أن يستأجر المالك العامل ودوابه وآلاته بنصف البذر شائعاً ليزرع له النصف الآخر في الأرض ويعبره نصف الأرض شائعاً فيكونان شريكين في الزرع على المناصفة ولا أجرة لأحدهما على الآخر وطريق جعل الغلة لهما في المخبرة ولا أجرة أن يستأجر العامل نصف الأرض بنصف البذر ونصف عمله ومنافع دوابه وآلاته أو بنصف البذر ويتبرع بالعمل والمنافع ولا بد في هذه الاجارات من مراعاة شروط الاجارة كتقديرها بمدة ونحو ذلك وتصح المزارعة فقط تبعاً للمساقاة بشرط أربعة أن يتخذ العقد وأن يكون عامل المزارعة هو عامل المساقاة وأن تعدد وان يتعسر أفراد الشجر بالسقي وان تتأخر عن المساقاة في العقد، وما ذكر من أن المزارعة لا تصح الا تبعاً للمساقات والمخبرة لا تصح

(١٠)

مطلقا هو مذهب أئماننا الشافعي رضي الله عنه لما تقدم وذهب الامام أجدالى جواز المنزاعة فقط وذهب كثير من العلماء الى جوازهما مطلقا وهو مروي عن كثير من الصحابة وبه أفتى النووي وصنف ابن خزيمة مجلدا بين فيه علل الاحاديث التي وردت بالنهي وجمع بين أحاديث الباب وتابعه الخطابي وهي عمل المسلمين في جميع الأمصار قاله البصري على الخطيب ثم قال ينبغي ان يفتى بالقول بالجواز مراعاة لاهل هذا الزمان ، ويصح كراء الارض بذهب أو فضة أو بهما أو بطعام معلوم جنسا وقدر اوصفة في ذمة المالكى

### ﴿ مبحث أحياء الموات ﴾

بقاع الارض أما مملوكة أو محبوسة على الحقوق العامة كالوقوفه على غير معين أو الخاصة كالوقوفه على معين وأما منفكة عن الحقوق العامة والخاصة وهي الموات وأحياءه سنة والاصل فيه قبل الاجماع أخبار تكبر ( من عمر أرضا ليست لاحد فهو أحق بها ) رواه البخارى وخبر ( من أحيأ أرضا ميتة فله فيها أجر وما أكلت العواقي اى طلاب الرزق منها فهو صدقة ) رواه النسائى ( وحكمة مشروعيته ) رفع الحرج وعمارة الأرض تحقيقا لمنة الله على عباده حيث قال ( واستعمركم فيها ) وقال ( ان الأرض لله يورثها من يشاء من عباده - وحاصل هذا ان الأرض أن أجرى عليها ملك مسلم أو كافر غير جاهلى فان عرف المالك فيها فهي له وأن لم يعرف فال ضائع الامر فيه الى رأى الامام وأن أجرى عليها ملك لجاهلى وعرف فهي له وان لم يعرف فهي موات كما اذا لم يجز عليها ملك أصلا ، وبذلك الحى ما أحياء بشرط أن يكون مسامحا اذا كان الأحياء فى بلادنا بأن يثبت فى الاسلام كبغداد أو اسلم اهلها عليها كالمدينة أو فقت قهرا كصخر أو صلحا على ان الأرض لنا كريف مصر تخرج التكفر اذ ليس له احياء شئ فى بلادنا ويجوز له الأحياء فى بلادهم كما يجوز للمسلم ان لم يدفعونا عن الأحياء ببلادهم وقد صلحوا ان الأرض لهم ولا يجوز الأحياء فى عرفة ومنى ومزدلفة ولا يملك بالأحياء حريم العامى وهو

ما يتم به الانتفاع بالعامر كناد ومطرح رماد وملعب صبيان بالنسبة للقريّة والحريم لدار ممر وفناء ومطرح رماد ، وصفة الاحياء ما كان في العادة همارة للحى ويختلف بحسب والغرض وضابطه أن يهتئ الأرض لما يريد منها فيعتبر في دار للسكنى بنهويط للقطعة بالمعتاد من آجر وخشب ونحوهما ونصب باب وسقف بعض القطعة ومن شرع في أحياء ما يقدر على أحيائه ولم يزد على كفايته أو نصب عليه علامات فيعتبر ذلك مانعا لغيره من جواز الأقدام على أحيائه لكن لو أحياء غيره ملكه ويملك المحي معدنا ظهر بالأحياء سواء كان ظاهرا وهو لا يحتاج لعلاج كنفط أو باطنا وهو ما احتاج لذلك كذهب ، والمياه المباحة كالنيل يستوى فيها الناس لكن لو ضاق عن سقى أرضهم سقى الأعلى فالأعلى ، ومن حفر بئرا في موات لينتفع بمائها مدة إقامته فهو أحق بها مادام مقبلا أو في ملكه ملك ماءه ، ويجب بذل الماء بسبعة شروط أن يفضل عن حاجته لنفسه أو بهيئته وأن يحتاجه غيره لنفسه أو ما شئمه وأن يكون الماء مما يستخلف وأن يكوب بقرب الماء كلاً مباح وأن لا يكون بقرب الكلاء ماء مباح وألا يتضرر بماشية غيره في زرعه فأن فقد شرط من ذلك لم يجب بذل الماء وحيث وجب بذله لم يجوز أخذ العوض عليه لصحة النهي عن بيع فضل الماء رواه مسلم وأما صاحب بيع الطعام للماضطر لأنه مشغول بقطع التصرف في رقبته ولا يجب على من وجب عليه البذل إغارة آلة الاستقاء

### ﴿ مبصت الوقف ﴾

هو لغة الحبس وشرعا حبس مال يمكن الانتفاع به مع بقاء عينه على مصرف مباح موجود والأصل فيه قبل الأجماع قوله تعالى لن تنالوا البر حتى تنفقوا مما تحبون ( ولما سمعها أبو طلحة قال ان أحب أموالى الى برى حاء وأنها صدقة لله تعالى وخبر مسلم ( اذا مات ابن آدم انقطع عمله الا من ثلاث صدقة جارية او علم ينتفع به او ولد صالح يدعو له ) وصالح مسلم وقيد

بالولد مع أن دعاء الغير ينفعه تحريرا للولد على الدعاء والصدقة الجارية  
 هي الوقف (وحكمة مشروعيته) أن الحاجة داعية إليه لما فيه من حفظ  
 الموقوف من بد الفساد والموقوف عليه من الضياع بين العباد ودوام النفع  
 للواقف حيا وميتا، وأركانه أربعة واقف وموقوف وموقوف عليه وصيغة  
 وشرط الواقف أن يكون مختارا أهلا للتصرف فيصح من كافر ومبعض لا  
 من مكره ومحجور عليه ويشترط في الموقوف ثمانية شروط أن يكون  
 عينا معينيا قابلا للنقل من ملك شخص إلى ملك آخر يملكه الموقوف  
 الانتفاع به ولو في المستقبل كعبد صغير مع بقاء عينه انتفاعا مباحا مقصودا  
 تفرجت المنفعة فلا يصح وقفها ولو أوقف أحد عبديه أو ماني الذمة لعدم  
 تعيينهما ولا وقف مكاتب ومستولدة لعدم صحة نقل الملك فيهما والواقف كسكتري  
 وموص بمنفعته وما لا يمكن الانتفاع به حالا ولا مالا كزمن لا يرجى برؤه  
 وما يفوت بالانتفاع به كطعام ونقود وما يحرم كالة لهو وما تكون منفعته غير  
 مقصودة كدراهم للزينة ويستثنى من شرط الملك صحة وقف الامام من بيت  
 المال ويصح وقف المعلق عتقه بصفة والمدير ويبطل الوقف بعتقهما بوجود  
 الصفة وشرط الموقوف عليه أن يكون موجودا حال الوقف أهلا للملك  
 معينيا سواء كان لا ينقطع كالفقراء أو ينقطع كالوقف على زيد والا يكون  
 في محرم نخرج ما إذا كان الوقف منقطع الأول فلا يصح كالوقف على  
 أولاده ولا أولاد له وخارج الوقف على الجنب لعدم إمكان تملكه حتى لو وقف  
 على أولاده ومنهم جنين لم يدخل فيهم إلا بعد انفصاله وكذا لا يصح الوقف  
 على الميت ولا على العبد نفسه أو الهيبة نفسها فان قصد المالك أو أطلق صح  
 وكان الوقف للمالك وخارج الوقف على أحد هذين فلا يصح لعدم تعيينه ولا  
 يصح الوقف على كنيسة للتعبد فيها أما إذا كان منقطع الوسط فيصح كوقف  
 هذا على أولادى ثم على رجل ثم على الفقراء ويصرف بعد الطبقة الأولى  
 للفقراء وكذا يصح على منقطع الأخر نحو وقف هذا على أولادى ثم على أولادهم

ويصرف بعدهم لأقرب رحم إلى الواقف لا لأقرب وارث فيقدم ابن بنت على ابن عم ويستلزم في الصيغة الالتزام وعدم التأقيت والتعليق فلو اشترط الخيار لم يصح وكذا لو قال أوقفته سنة على زيد أو إذا جاء رمضان نقد أوقفته ومحلّه إذا لم يعقبه تصرف والا صح كوقفته على زيد سنة ثم على الفقراء وهذا فيما لا يشبه العتق أما إن أشبهه في أن كل منهما إزالة الملك لا إلى مالك كمسجد فيصح مؤقتا ومعلّقا نحو وقف هذا مسجدا سنة ويكون مؤبدا كما لو ذكر فيه شرط فاسدا ، ويجب اتباع شرط الواقف لأنه كنص الشارع فإذا قدم زيدا على عمرو وأفضل بعض الموقوف عليهم على بعض أتبع شرطه وتدخل أولاد البنات في الوقف على أولاد الأولاد والذرية والنسل والعقب والصفة والاستثناء بإحقاق المتعاطفات بحرف مشترك ما لم يتخلل كلام طويل سواء تقدم نحو وقف هذا على الفقراء من أولادى أو على غير الأغنياء من أولادى ثم أولادهم أو توسط نحو وقف هذا على أولادى المحتاجين أو غير الأغنياء ثم أولادهم أو تأخر فإن تخلل ما ذكر اختص بالآخر

### ﴿مبحث الهبة﴾

تطلق على معنى إهم الهدية والصدقة فتعرف بأنها تمليك تطوع في حياة مخرج بالتخليك العارية والمضايقة وبالتطوع البيع والزكاة وتطلق على ما يقابلها فتعرف بأنها تمليك تطوع في حياة لا لاحتياج آخره ولا لأكرام بإيجاب وقبول فخرجت الصدقة بالأول والهدية بالثاني والأصل فيها قبل الإجماع آيات كقوله تعالى ( وآتى المال على حبه ) الآية وقوله تعالى ( وتعاونوا على البر والتقوى ) وأخبار تكبر للصحيحين ( لا تحقرن جارة لجارتها ولو فرسن شاة ) أى ظلفها ( وحكمة مشر وعيمتها ) تبادل العواطف وحسن التماون على الخير وقد انعقد الإجماع على استحبابها بجميع أنواعها وقد تحرم إذا كان يستعان بها على معصية أو كانت رشوة يتوصل بها إلى باطل أو ترك حق والا فلا وقد تجب بالنذر وقد تذكره إذا ظن أنه يستعان بها على معصية.

وهي بالمعنى الثاني ذات الاركان المرادة هنا وضابطها كل ما جاز بيعه  
 جاز هبته ويستثنى من المنطوق مسائل منها الجارية المرهونة اذا استولدها  
 الزاهن المعسر أو اعقها فانه يجوز بيعها لوفاء الدين ولا يجوز هبتها ومنها  
 المسكاتب يجوز بيع ما في يده دون هبته ومفهومه مالا يجوز بيعه كجهول  
 لا يجوز هبته ويستثنى منه حبثا الخنطة فإنه يجوز هبته مادون بيعهما وكذا  
 حق التجبر في الموات اذا لم يتم احياءه وصوف الشاة المجعولة احية؛ وشرط  
 الواهب أن يكون أهلا للملك سواء المكف او غيره ويقبل الولي لغير  
 المكف، وتلك الهبة بالعقد لكن لا تلزم الا بالقبض بادن الواهب او قبضه  
 فحق قبضها الموهوب له لم يجز للواهب الرجوع فيها الا اذا كان اصلا من  
 اب واصوله وام واصولها ومحل جواز رجوع الاصل اذا كان الولد حرا  
 وكان الموهوب عينا بخلاف ماله وهبه دينه عليه فلا يجوز له الرجوع  
 ويشترط بقاء الموهوب في سلطة الولد فلورثته واقبضه امتنع الرجوع كما  
 يتمتع ببيع الولد الموهوب وان عاد له بشراء او غيره ولا يمنع رجوعا لتعلق  
 عتق الرقيق الموهوب ولا تربيته ولا تزويجه ولا زراعة الارض ولا اجازتها  
 لبقاء العين محلها، ولا بد لصحة الهبة من استحباب وقبول لفظا مع الشروط  
 المعتادة كما في البيع ولا تسترط الصيغة في الصدقة والهبة، وتصح الهبة بعمرى  
 ورقي فالعمرى كان يقول امرتك هذه الدار اى جعلتها لك عمرى او حياتك  
 والرقي كان يقول ارقبتك هذه الدار اى ان مت قبلى عاد الى وان مت قبلك  
 استقرت لك فتكون للعمرى او المرقب بلفظ اسم المفعول فيهما ولورثته من  
 بعده لخبر ابى داود (لا تعمر وا ولا ترقبوا فن عمر شيئا او رقبه فهو لورثته)  
 وخبر الصحيحين العمرى ميراث لاهلها والنهى عنهما عند الطمع في العود اليه  
 ﴿ تنه ﴾ يسن العدل في عطية الأولاد لخبر البخارى ( اتقوا الله واعدلوا بين  
 اولادكم ) ويكره تركه ومحلها عند الاستواء في الحاجة وعدمها والا فلا كراهة  
 فان الصديق رضى الله عنه فضل عائشة على غيرها من اولاده وفضل عمر



ابنه عاصما بشئ والعدل في الهبة الى الوالدين فإن فضل أحدهما فالأم أفضل  
 لخبران لها ثلثي البر والاخوة لا يكره فيهم ترك التسوية وان كانت مطلوبة لهم  
 لكن دون طلبها في الاصول والفروع  
 (مبحث اللقطة)

هي لقعة الشئ الملتقط وشرعا ما وجد من حق محترم غير محرز لا يعرف  
 مستهقة وكان ضياعه بسبب سقوطه من صاحبه أو غفلته فخرج بالمحترم  
 مال الحربي فإنه في أو غنيمة وخرج ما إذا علم مستهقة أو وجد في مملوك فهو  
 لصاحبه وخرج ما ألقته الريح أو رماه هارب أو قذفه بحر أو سميل فهو  
 ضائع لا لقطة والاصل فيها قبل الاجماع الآيات الإمرة بالبر والاحسان اذ في  
 اخذها للحفظ والرذير واحسان والاخبار الواردة في ذلك كخبر مسلم (والله  
 في عون العبد مادام العبد في عون أخيه) (وحكمة مشروعيتهما) أنها نوع  
 من الكسب والاعانة والولاية وفيها الاعانة واغانة الملهوف وتفريج الكرب  
 ويستحب للمحرر الموثوق بأمانته في الحال والمآل أخذ اللقطة اذا وجدها في  
 موات أو طريق مثلا أما الرقيق غير المكاتب فلا يصح التقاطه بغير إذن  
 سيده ، واذا أخذها فعليه ان يعرف وعاءها ووكاءها وجنسها وقدرها ومعرفة  
 هذه الاشياء سنة عقب الاخذ وواجبة عند التملك ويجب عليه ان يعرفها ولو  
 التقطها للحفظ سنة من يوم التعريف فيعرفها طرفي كل يوم اسبوعا ثم في  
 كل يوم مرة اسبوعا أو اسبوعين ثم في كل اسبوع مرة الى سبع اسابيع  
 ثم في كل شهر مرة فان لم يظهر مالها فاما ان يحفظها له وأما ان يتملكها  
 بشرط ضمانها او يتعين الاول في لقطة حرم مكة ويعرف حقيرا لا يعرض عنه  
 غالبا الى ان يظن ان فاقده اعرض عنه ولا يدفعها المدعيها الا ان علم او ظن  
 أو اقام بيئته انها له ، ثم اللقطة ان كانت مما تبقى كالذهب والفضة فهذا حكمها  
 وان كانت مما لا تبقى كرتب لا يتمم خبر اللاقط بين تملكه وأكله ثم يعرفه  
 ويفرم الثمن وبين بيعه وحفظ ثمنه ثم يعرفه لملك الثمن وان كانت مما تبقى

بعلاج كرطب يتشمر فعلى الملتقط ما فيه المصلحة من بيعه ثم يحفظ الثمن أو يملكه بعد التعريف أو تحقيقه وحفظه لما له من ثم ان لم يتبرع بالتجفيف باع بعضه بأذن الحاكم ان وجدته وان احتاجت الى نفقة كالحیوان فان كان آدميا وهو الرقيق غير المميز أو المميز في زمن نهب خير الملاقط بين امساكه وبيعه وحفظ ثمنه ومحل صحة لقط الامته ان كانت لا تحل لللاقط وأن كان حيوانا غير ادمي فان كان يمتنع من صغار السباع ووجدته في مغارة خير بين تملكه ثم اكله وبين بيعه وحفظ ثمنه وبين امساكه عنده وان وجدته في العمران خير بين الاخيرين فقط وان كان يمتنع بنفسه ولو بعد وكالارنب فان وجدته في الصحراء تركه وان وجدته في العمران خير بين بيعه وامساكه (مبحث اللقيط)

وهو صغير أو مجنون منبوذ لا كافل له معلوم والاصل فيه مع ما يأتي قوله تعالى (وافعلوا الخير) وقوله تعالى (وتعاونوا على البر والتقوى) فاذا وجد بمكان فاخذته وتريبته وكفأته واجبة على الكفاية أن تعرد العالم به ولا يقر الا في يد حر شريد عدل فلو لقطه فاسق نزع منه لكن لا كافل لقط كافر ولو ازدحم اثنان على لقيط قبل لقطه عين الحاكم من يراه أو بعده قدم الاسبق وان لقطاه معا قدم الغنى على الفقير فان استويا أفرع بينهما ولللاقط نقله من محل الى مثله أو أعلى ثم ان وجدته معه مال عام كوقف على اللقطاء او خاص كشياب عليه او ملبوسته او مغطى بها او مفروشة تحته ودنانير عليه أو نخته ودار هو فيها وحده لا تعلم لغيره أنفق عليه الحاكم أو مأذونه منه فأن لم يوجد معه مال ولم يعرف له مال فنفقة من بيت المال من سهم المصالح ان كان والا افترض عليه الحاكم ان سهل له الاقتراض والا فعلى موسرى بلده المسلمين ان كان حرا والا فعلى سيده ولللاقط استئصال بحفظ ماله كحفظه وانما يمونه منه بأذن الحاكم لان ولاية المال لا تثبت لغير اب وجد من الاقارب فالاجنبى أولا فأن لم يجد الحاكم أنفق عليه باسهاد فأن أنفق

بدون ذلك ضمن وبحكم باسلام لقيط تبعها لدار الاسلام وما ألحق بها من دار  
كفر بها مسلم ولو أننى وان استلحقه كافر بلا بينة تبعه في النسب لافى  
الكفر فأن اقام بينة بنسبه تبعه في الدين والنسب وبحكم باسلام صبي أو  
مجنون غير لقيط تبعها لاحدا صوله او تبعها لسايبه المسلم أن لم يكن معه في السبي  
أحد اصوله ، واللقيط حر الا أن تقام بركة بينة متعوضة لسبب الملك او يقر  
بهد كاله بركة اذا لم يكذبه المقره ولم يسبق اقراره بحرية ولا يقبل اقراره  
بالرق في تصرف ماض ان تأخر بغيره فلو لزمه دين فأقر بالرق قضى دينه -  
من المال الذى بيده أما ان أقربه نفسه فيقبل اقراره فلو جنى على رفيق ثم  
أقر بالرق افتص منه

### ( مبحث الوديعة )

تطلق على اللعين المودوعة وعلى الأبداع فهم لغة ما وضع عند غير المالك  
وشرعا العقد المقتضى للاستحفاظ او اللعين المستحفظه والاصل فيها قوله  
تعالى ( ان الله يأمركم ان تؤدوا الامانات الى اهلها ) وقوله صلى الله عليه وسلم ( أد  
الامانة الى من ائتمنتك ولا تخن من خانتك ) ( وحكمة مشروعيتهما ) ان الحاجة  
بل لضرورة داعية اليها لما فيها من الاعانة والامانة وأركانها بالمعنى الثانى  
أربعة مودع ووديع وصيغة ووديعة وشرط المودع والوديع اطلاق التصرف  
ويكفى فى الصيغة اللفظ من أحدهما وعدم الرد من الآخر والوديعة أمانة  
ويستحب أخذها لمن قدر على حفظها ووثق بأمانة نفسه حالا واستقبالا ان كان  
ثم غيره والاتعين عليه أخذها ولكن لا يجبر عليها مجانا فان لم يقدر على  
حفظها حرم أخذها وادصاف الوديعة ثلاثة الامانة وقبول قول الوديع فى  
الرد والجواز وقد تصير مضمونة بعوارض منها أن ينقلها الى دون  
حرز مثلها ومنها أن يودعها لغيره بلا اذن المودع لغير عذر فان كان عذر  
كسفر ردها للمالكها أو وكيله فان فقدتهما ردها للقاضى أو أوصاه عليها فان  
فقد ردها لأمين أو أوصاه بها فان ترك ما ذكر وتلفت ضمنها ومنها أن يدفنها

في حرز مثلها ويسافر دون أن يعلم بها أميناً راقبها ومنها أن لا يدفع ملتفاتهما  
كترك تهوية ثياب صوف أو تركه دابة ومنها مخالفة حفظ مأموره  
فلو ناه عن نوم على صندوق فيه الوديعة فنام فأنكسر فتلفت ضمنها ومنها  
أن يدل عليها سارقاً ومن يضاد المالك ويعين موضعها فتلفت بالسرقة أو  
المضادة ومنها أن لا يحفظها في حرز مثلها ومنها إذا طوّل بها فلم يخرجها  
مع القدرة عليها حتى تلفت ضمنها وقول الوديع مقبول في ردها على المودع  
بمعيّنه ويجب انكار الوديعة من ظالم ولو أودعه ورقة كتب فيها حق كائة  
دينار فتلفت بتقصيره ضمن قيمة الورقة مكتوبة وأجرة الكاتب لنقص قيمة  
الورقة بالكتابة

### باب الفرائض

هي جمع فريضة بمعنى مفروضة والفرض لغة التقدير وشرعاً نصيب مقدر  
شرعاً للوارث يخرج التعصيب لعدم التقدير فيه والوصية لأنها بتقدير المالك  
لا بالشرع ونحو ربع العشر في الزكاة فإنه للذكورين في آية (أما الصدقات  
للفقراء الخ) لا للوارث والاصل فيه قبل الأجاع آيات الموارث واخبار  
كثير الصحيحين (ألقوا الفرائض بأهلها فما بقي فلأولى رجل ذكر) وإنما  
وصفه بالذكور ليميدان الرجل مقابل الانثى ولم يستغن بها عنه لثلاث يتوهم  
أنه عام مخصوص فقد كان اهل الجاهلية يورثون الرجال دون النساء والكبار دون  
الصغار وكان التوارث في ابتداء الاسلام بالحلف والنصرة ثم نسخ فتوارثوا  
بالاسلام والهجرة ثم نسخ فكانت الوصية واجبة للوالدين والأقربين ثم  
نسخ بآيات الموارث فما نزلت قال صلى الله عليه وسلم (ان الله اعطى  
كل ذي حق حقه ألا وصية لوارث وقد ورد الحث على تعلم علم الفرائض  
وأنه أول علم ينزع بموت أهله وأنه نصف العلم (وحكمة مشروعيته) ان  
الله تعالى قدر لكل شخص نصيبه وأعطى كل ذي حق حقه تطيبها للنفوس  
ومنعاً للشرور وحسباً للنزاع لأنه تعالى علم بمصالح عباده حكيم في صنعه

وتدبيره قال تعالى ( لا تدرون ايهم اقرب لكم تفعافريضة من الله ان الله كان عليا حكما ) وقال تعالى ( يبين الله لكم ان تضلوا والله بكل شئ عليم ) وللدث أركان وشروط وأسباب وموانع ( فأركانها ) ثلاثة وارث ومورث وحق مورث ( وشروطه ) ثلاثة (١) تحقق موت المورث أو الخافعة بالموتى تقديرا كجنيين انفصل ميتا بجناية توجب الغرة أو حكما كمنقود حكم القاضى بموته اجتهدا (٢) تحقق وجود المدلى الى الميت حيا عند الموت وبعده تحقيقا أو تقديرا كحمل انفصل حيا لوقت يظهر وجوده عند الموت ولو كان حين الموت نطفة (٣) العلم بالجهة المقتضية للارث تفصيلا وهذا مختص بالقاضى فلا تكفى الشهادة بان هذا وارث هذا بل لا بد من بيان الجهة ككونه ابنة مثلا ( وأسبابه ) أربعة (١) قرابة وهي الادلاء بالنسب خاصة كان كولد أو عامة كذوى الارحام اذ الصحيح ان ما يأخذونه بطريق الأثر ، ويورث بها من الجانبين ومن جانب واحد فرضا وتعصيبا (٢) نكاح وهو عقد زوجية صحيح وان لم يحصل وطء ولا خلوة ويورث به فرضا فقط ومن الجانبين غالبا ولو في طلاق رجعى ومن غير الغالب ما اذا كان احدهما رقيقا (٣) ولاء وهو عصوبة سببها نعمة المعتق على عتيقه ويورث بها تعصيبا من جانب المعتق فقط لا من جانب العتيق وقد يرى ما ظاهره انهما يتوارثان فيما لو اعترق حرى أو ذى رقيقا ثم رق السيد فاشتره عتيقه وحقيقته أن ارث العتيق فى هذا ليس من حيث كونه عتيقا بل من جهة كونه معتقا (٤) جهة الاسلام ويعبر عنها ببيت المال ويورث بها تعصيبا فقط وهي عامة والثلاثة المتقدمة خاصة لا يرث بها الا حاص وهو القريب أو الزوج أو المعتق بخلاف هذا السبب فيرث به المسلم ولو كان بعيدا عن بلد المال بخلاف الزكاة أو ليس موجودا عند الموت وحدث بعده أو حدث اسلامه أو اعتقه بعد الموت نعم لا يعطى مكاتب ولا قاتل ولا من فيه رق للمانع ( وموانعه ) ستة (١) رق فلا يرث الرقيق لنقصه ولا

يورث لأنه لا ملك له الا المبعوض فانه يورث عنه ما ملكه ببعضه الحر (٢).  
 ردة فلا يرث المرتد ولا يورث بل ماله في (٣) قتل بمباشرة أو تسب  
 بشهادة أو تركية ولو مكرها نعم يرث المفتى بخلاف الحاكم (٤) اختلاف  
 دين الاسلام والكفر فلا تورث بين مسلم وكافر (٥) اختلاف ذمة وحرابة.  
 ولو في دار واحدة فلا تورث بين حربي وغيره (٦) دور حكومي وهو أن  
 يلزم من اثبات شيء نفيه كأن اعترف أخ حائز لثركة الميت بآب للبيت فانه  
 يثبت نسبه ولا يرث اذ لو ورث لحجب الأخ المقر فلم يكن حائزا فلم يجوز  
 استلحاقه فلم يثبت نسبه واذا لم يثبت نسبه لم يرث فقد أدى أثره الى عدمه  
 بل الوارث في الظاهر هو الاخ وفي الباطن هو الابن فيجب على الاخ تسليمه  
 للثركة ان كان صادقا وبحرم عليه أخذ شيء منها ، وكأن اشترى بعضه في  
 مرض موته فانه يعتق عليه ولا يرث لأنه يودي أثره الى عدم أثره ، وكأن  
 أعفق أمة تخرج من الثلث في مرض موته وتزوج بها لم ترثه لذلك لان  
 المعتق وصية لوارث وهي تتوقف على اجازة الورثة وهما منهم واجازتهما  
 تتوقف على سبق حرينهما وهي متوقفة على اجازتهما فقد أدى ارثهما الى  
 عدم ارثهما (والوارثون من الرجال) بالاختصار عشرة ابن وابنه وان نزل واب  
 وأبوه وان علا وأخ مطلقا وابنه الا للام وعم وابنه الا للام وزوج وذو ولاء  
 وبالبسط خمسة عشر بزيادة خمسة وهي أخ وعم وابنه لابوين أو لاب وأخ  
 لام فهذه تسعة حسبت فيما تقدم اربعة فتكون الخمسة الزائدة (ومن النساء)  
 بالاختصار سبع بنت وبنت ابن وان نزل الابن وأم و جدة وأخت وزوجة  
 وذات ولاء وبالبسط عشرة بزيادة ثلاثة لان الجدة اما لاب أو لام والاخت  
 اما شقيقة أو لاب أو لام فهذه خمسة حسبت فيما تقدم اثنتين ، ثم ان لم  
 يكن وارث مما ذكر أو كان ولم يستغرق نصيبه الثركة صرف المال كله أو  
 بعضه لبيت المال ارثا ان انتظم فان لم ينتظم بأب فقد الامام أو انتفت  
 أهليته كأن جار رد ما بقي من الثركة على ذوى المفروض غير الزوجين بنسبة.

فروضهم فان لم يكن من يرد عليه أعطى المال كله أو بعضه الى ذوى الارحام  
 ارثاؤهم كل قريب ليس بذى فرض ولا عصة وهم أحد عشر صنفا (١) ولد  
 بنت لصلب أو ابن والولد يشمل الذكر والانثى (٢) ولد أخت لابوين أو لاب  
 أولام (٣) بنت أخ (٤) بنت عم سواء كان الاخ أو العم لابوين أو لاب  
 أولام (٥) عم لام (٦ و ٧ و ٨) خال وخالة وعمة لابوين أو لاب أولام  
 (٩) جد أبوأم وان علا (١٠) أمه وان علت (١١) ابن أخ لام والمولى  
 ببعض مما ذكر حكمه حكمه فإذا انفرد واحد منهم أخذ جميع المال أو ما  
 بقى منه ولو أنثى أو غنيا وإذا اجتمعوا ففي كقيمتهم أرثهم مذهباً واحداً  
 وهو الأصح مذهب أهل التنزيل وهو أن ينزل كل فرع منزلة أصله الذى  
 يندى به الى الميت فيجعل ولد البنت والأخت كأخها وبنت الأخ والعم كأبيها  
 والخال والخالة كالأم والعم للآثم والعممة كالأب فى بنت بنت وبنت بنت  
 ابن المال بينهما فرضاً ورد الجريان الرد فى ذوى الارحام وإذا نزلنا كلاهما  
 ذكر قدم الأسبق للوارث للميت فان استموا قدر كأن الميت خلف من  
 يدلون به ثم يجعل نصيب كل لمن أدلى به على حسب ارثه منه لو كان  
 هو الميت وأرثهم كأرث من يدلون بهم فى تفصيل الذكر على الانثى والفرض  
 والتعصيب والحجب فيحجب بعضهم بعضاً كالمشبهين بهم ولا يحجب غيرهم  
 بهم كزوجة وبنت بنت فترث الزوجة الربع لا الثمن الا أولاد الاخوة لأم  
 فيفضل ذكرهم على انثاهم وان لم يفضل فى الاخوة لأم وثانيهما مذهب أهل  
 القرابة وهو تقديم الأقرب منهم الى الميت فى بنت بنت وبنت بنت ابن المال  
 بينهما على الأول أربعاً بفرضاً وردا على الثانى لبنت البنت لقربه الى الميت هذا  
 كله اذا وجد واحداً من ذوى الأرحام فان لم يوجد أحد منهم صرف المال فى  
 مصالح المسلمين ويصرفه من يعرف المصارف كالامام العادل وهو مأجور  
 على ذلك وله أن يأخذ بقدر حاجة للعمر الغالب

### ﴿مبحث العصبية﴾

هي لغة قرابة الرجل وشرعاً من ليس له سهم مقدّر من الورثة ولو في بعض الأحوال فيدخل فيه من يرث بالفرض والعصب كالأب والجد وحكمه أنه يرث التركة لو انفردا والباقي إن كان هناك ذو فرض ويسقط عند الاستغراق إلا إذا انقلب إلى صاحب فرض كالشقيق في المشتركة وهي تشمل (العاصب بنفسه) وهو ما كانت نفسه سبباً للعصبية لا غيرها (والعاصب بالغير) وهو ما تسبب غيره في تعصبه (والعاصب مع الغير) وهو من لم يكن غيره سبباً في تعصب نفسه فلا يكون سبباً في تعصب غيره وإنما التعصب حصل بشرط الانضمام (والعصبية بأنفسهم من الذكور) ابن وابنه وان نزل وأب وأبوه وان علا واخ لأبوين وابنه وأخ لأب وابنه وعم لأبوين وابنه وعم لأب وابنه وذو لاء وبيت المال وقديرث الاخ لأبوين بالفرض في صورة واحدة وهي زوج وأم وولداها وأخ لأبوين فلو لدى الام الثلث يشاركهما فيه الاخ لأبوين يأخذ كواحد منهم لا شراكتهم في بنوة الام فقراة الاب غير مقتضية لامانة ولذلك سميت مشركة وتسمى بالحارية لقول عمر رضى الله عنه حينما عرضت عليه (تقرض ان الاب حار) فلو كان مع الاخ لأبوين غيره من اخوة واخوات اشترك الكل ولا يفضل ذكرهم على انثاهم في هذه المسألة ولو كان بدل الاخ لأبوين أخ لأب سقط لاستغراق الانصاء التركة (والعصبية من النساء) ثلاثة أقسام عصبية بنفسها وهي ذات الولاء وعصبية بغيرها وهي البنات وبنات الابن والاخوات لأبوين أو لأب مع أخوتهن وعصبية مع الغير وهي الاخوات لأبوين أو لأب مع البنات أو بنات الابن وتصير الاخت حينئذ كأخيها .

### ﴿مبحث الفروض وذويها﴾

الفروض المذكورة في كتاب الله تعالى ستة مقداراً وعدداً لا ينقص عنها ولا يزداد عليها إلا لمعارض كعول فينقص أو رد فيزداد ، وسدس الجدة وابنت الابن داخل في السدس لانه ذكر في كتاب الله غير مقيّد بأُم أو جدة و بنت ابن، والسبع والتسع في مسائل العول مذكوران في القرآن لأن الاول



ثلاث عائل والثاني ثمن عائل . وثالث ما يبقى في الغراوين كزوج وأبوين وفي مسائل الجد اذا كان معه ذو فرض كأم وجد وخمسة أخوة مذكور أيضا لأنه في الحقيقة سدس في الاولى ورابع في الثانية، وعبروا عنها بعبارة أخرى ربع وثلاث وضعف كل ونصف كل او ثلثان ونصف ونصف كل ونصف نصفه وأصحابها واحد وعشرون ضبطها بعضهم في ضمن بيت فقال ضابط ذوي الفروض من هذا الرجز \* خذه مرتبا وقل هبا دبز فاصحاب النصف خمسة والرابع اثنان والثن واحد والثلثين أربعة والثالث اثنان والسادس سبعة غير أن هذا الترتيب يتشبه على ما ذكر في الضابط المذكور وعلى من قدم الكلام على النصف لكونه أكثر أفرادا لا على ما رأيناه من حسن البداية بالثلثين لأن الله بدأ بهما فنقول (الثلثان) فرض أربعة بنتين وبنتي ابن وأختين لأبوين أو لأب فأكثر في الكل اذا انفردتا أو انفردن عن من يعصهن أو يحجبهن حرمانا ونقصانا (والثالث) فرض اثنتين (١) أم ليس ليمتھا فرع وارث بالوراثۃ الخاصة بأن لم يكن فرع أصلا أو كان ولم يرث بالوراثۃ الخاصة كقاتل ورقيق وولد بنت ولا اثنان فأكثر من الاخوة والاخوات لأبوين أو لأب أو لأم الا في مسئلتين فأن الام فيهما تأخذ أنقص سن الثلث ولقبان بالعمر يتمين لقضاء عمر بن الخطاب رضي الله عنه بذلك وبالعراوين تشبههما لهما بالكوب الاغر النير المضئ لشهرتهما وبالعريبتين لخالقتهما للقواعد القرصية احدهما زوج وابوان فمسألتهم تصح من ستة للزوج ثلاثة وللأم ثلث الباقي وهو واحد وفي الحقيقة سدس وللأب الباقي وهو اثنان فلم تأخذ الأم الا ثلث الباقي بعد الزوج لثلاث تفضل وتزيد على الأب بواحد لو أخذت الثلث ثانيهما زوجة وأبوان ومسألتهم تصح من أربعة للزوجة واحد وللأم ثلث الباقي وهو واحد وفي الحقيقة ربع وهو أنقص من الثلث وللأب اثنان ولم تأخذ الأم هنا الثلث لما تقدم (٢) عدد من ولد الأم يستوى فيه الذكر وغيره (والسادس فرض سبعة) أب وجد ليمتھا فرع وارث وأم

لميتها ذلك أو عدد من الاخوة والاختوات أقله اثنان وان لم يرثا لحجبها بالشخص دون الوصف ولو كانا ملتصقين ولكل رأس ويدان ورجلان وفرج وقال بعضهم تعدد غير الرأس ليس بشرط بل متى علم استقلال كل بحياة كأن نام أحدهما دون الآخر كان كذلك وجدة لم تدل بذكر بين اثنتين من أى جهة كانت وبنت ابن فأكثر مع بنت واخت فأكثر لأب مع أخت لأبوين وواحد من ولد الام ذكر اكان او غيره (والنصف) فرض خمسة بنت وبنت ابن وأخت لابوين أو لأب منفردات عن من يعصهن أو يعين حرماناً أو نقصاناً وزوج ليس لميته فرع وارث بالقرابة الخاصة بخلاف القاتل ونحوه لعدم ارثه وولده بنت لانه وان ورث فلم يرث الا بالقرابة العامة لا الخاصة سواء كان منه أو من غيره (والربع) فرض اثنتين زوج لميته فرع وارث كالمقدم وزوجة ليس لميتها هذا الفرع وان لم يكن منها (والثلث) فرض زوجة فأكثر لميتها ذلك

(مبحث فى أصول المسائل وتصحيحها وطريق تفسيها)

الفروض ان كان بينهما مائة كنصف ونصف تكون المسألة من مخرج أحدهما أو مباينة كر بع وثلاث فن حاصل ضرب مخرج أحدهما فى مخرج الآخر أو مداخلة كر بع واثني عشر فن مخرج الاكثر أو موافقة فى النصف مثلاً فن حاصل ضرب وفق مخرج أحدهما فى كامل الآخر ثم اذا لم تعم الاسهم الانصاء زيد فيها ما يحتاج اليه وهذا ما يسمى بالعول فهو زيادة فى السهام ونقص فى الانصاء فالسمة تعول الى عشرة شفعاً ووتراً والاثنا عشر الى سبعة عشر ووتراً والاربعة والعشرون الى سبعة وعشرين فقط ثم اذا انقسمت السهام على الورثة فظاهر واذا انكسرت على نصف واحد نظر بين عدد رؤوسه وبين سهام المسألة بنظرين التباين والتوافق، والتداخل يشمله التوافق أو على صنفين فأكثر نظر بين الرؤوس بعضها مع بعض بأربعة أنظار التباين والمائل والتداخل والتوافق وينظر بين الناتج وبين سهام المسألة بنظرين

التباين والتوافق ويرجع اليه التداخل ولا تنقسم السهام على أكثر من أربعة أجناس عندنا

﴿ تمة ﴾ التماثل تساوى المعددين فى القدر مع اختلاف المعدودين كثلثة أسهم وثلثة رؤوس والتداخل ان يقضى أصغرهما أكبرهما كثلثة وستة . والتوافق ان لا يقسمهما الا عددا ثالثا غير الواحد كالاربعة والستة والتباين ان لا يقسمهما معا الا الواحد كثلثة وخمسة

### ﴿ مبحث المناسخة ﴾

المناسخة لغة الازالة والتغيير وشرعا مسألة لا تنقسم سهامها حتى يموت بعض الورثة . وطريقها ان يجعل أصل المسألة الاولى أصلا لمسألة المناسخة ويأخذ منها نصيب الميت الثانى فان انقسم على وراثته فذلك وتصح المسألةان مما صحت منه الاولى واذا لم ينقسم نظر بين مسألة الثانى ومسألة الاول بنظرين التباين والتوافق ويرجع اليه التداخل كما تقدم ومن له شئ من الاولى أخذه مضروبا فيما ضرب فى الاولى ومن له شئ من الثانية أخذه مضروبا فى جزئه سهمها وهو نصيب مورثه أو وقفه فلو ماتت امرأة عن زوج وابن ثم مات الابن عن ثلاثة بنين صحت المسألةان مما صحت منه الاولى وهو أربعة فلو مات الابن عن خمسة صحت من عشرين ومن له شئ من الاولى ضرب فى الخمسة ومن له شئ من الثانية ضرب فى نصيب مورثه وهو ثلاثة فلو مات الابن عن ستة تصح المسألةان من ثمانية ومن له شئ من الثانية ضرب فى وفق نصيب مورثه وهو واحد

### ﴿ مبحث الحجب ﴾

الحجب لغة مطلق المنع وشرعا منع من قام به سبب الارث من الارث بالكسبة أو من أوفر حظيه ويسمى الاول حجب حرمان والثانى حجب نقصان ولا يكون الا بالشخص ويدخل على جميع الورثة وهو اما بالانتقال من فرض الى فرض كالأم من الثلث الى السادس والزوج من النصف الى

الرابع أو الى تعصيب كالبنات مع أختها أو من تعصيب الى تعصيب كالاخت  
أوالى فرض كالجد أو مزاحة في فرض كالبنات أو من التعصيب كالاخوات  
مع البنات

أما حجب الحرمان فهو قسمان (حجب بالوصف ويدخل على جميع الورثة  
فكل من اتصف بشئ من الموانع السابقة حرم وكأنه لم يكن (وحجب بالشخص  
ويدخل على ماعدا الابوين والولدين واحدا الزوجين فانهم لا يحجبون  
حرمانا بالشخص فولد الابن (يحجب بالابن) سواء كان أباه أو عمه وابن ابن  
أقرب منه (والجد) أب الاب بالاب وبجد أقرب منه أما الجسد أبو الام فمن  
ذوى الارحام (والجدة) سواء كانت من جهة الاب أم من جهة الام تحجب  
البعدي مطلقا وقرى أب تحجب بعدى أب (وبنت الابن) بينتين الا أن  
يكون معها ولد ابن في درجتها أو أنزل منها فيعصبها وهذا يسمى بالولد  
المبارك وتحجب (الاخت لأب) باختمين شقيقتين وباخت شقيقة معها بنت  
أو بنت ابن وبالاخ الشقيق الا ان يكون معها اخوها في غير الاخيرة  
فيعصبها وهذا يسمى بالاخ المبارك ، وبحجب (ولد الأم) بفرع الميت ذكره  
كان أو غيره وباصله ابا كان او جدا وان علا (والاخ لابوين) بثلاثة اب وابن  
وابننه وان نزل ومثله الاخت الشقيقة (والاخ لاب) بخمسة هؤلاء وأخ  
شقيق وأخت شقيقة مع بنت أو بنت ابن ومثله الاخت لاب (وابن  
الاخ لابوين) بثمانية هؤلاء وجد واخ لاب وأخت لاب مع بنت أو بنت  
ابن (وابن أخ لاب) بتسعة هؤلاء وابن أخ لابوين (وابن ابن أخ لابوين) بعشرة  
هؤلاء وابن أخ لاب (واب ابن أخ لاب) بهؤلاء العشرة وابن ابن أخ  
لابوين وهكذا (وعم لابوين) بهؤلاء وابن ابن أخ لاب (وعم لاب) بهؤلاء  
وعم لابوين (وابن عم لابوين) بهؤلاء وعم لاب (وابن عم لاب) بهؤلاء  
وابن عم لابوين (وابن ابن عم لابوين) بهؤلاء وابن عم لاب (وابن ابن عم لاب)  
بهؤلاء وابن عم لابوين وهكذا

### ﴿مبحث في حكم اجتماع جهتي فرض أو تعصيب﴾

إذا اجتمع في شخص جهتا فرض كبنوة وأخوة لا يرث إلا بأقواهما ولا يتصور هذا الاجتماع إلا في نكاح مجوسى أو وطء شبهه وتعرف القوة بثلاث طرق (١) أن تعجب أحد الجهتين للأخرى كأن يطاء مجوسى أو غيره أمه بشبهة فتلد بنتا فتكون بنته وأخته لام فترثه إذا مات بالبنتية دون الاختية لان الاختية لام تعجب بالبنتية (٢) أن تكون إحدى الجهتين ممن لا يحجب أصلاً كأم هي أخت كان يطاء من ذكر بنته فتلد بنتا فتكون الكبرى أما للصغرى وأختها لاب وترثها إذا ماتت الصغرى بالأُمومة دون الاختية لان الأم لا تعجب بخلاف الأخت (٣) أن تكون أحد الجهتين أقل حجبا من الجهة الأخرى كأم أم هي أخت لاب كان يطاء من ذكر بنته ثم يطاء الصغرى فتلد ولدا فتكون الكبرى أم أمه وأخته لاب وترثه إذا مات بالجدودة لا بالاختية لان أم الأم لا تعجب إلا بالأم بخلاف الأخت لاب فانهما تعجب بجماعة، وإذا اجتمع في شخص جهتا تعصيب لا يرث إلا بأقواهما أيضا كابن عم هو معتق فيرث ببنة العم لتقدمها في مرتبة التعصيب على الاعناق أما لو اجتمع جهتها فرض وتعصيب كزوج هو معتق أو زوج هو ابن عم فيرث بهما فيأخذ النصف أو الربع فرضا والباقي تعصبا لانه وارث بسببين مختلفين من حيث الفرض والتعصيب

### ﴿مبحث في ميراث الجد﴾

الجد إذا انفرد أخذ جميع المال وإذا كان معه فرع ذكر أخذ السدس فرضا أو أنثى أخذ السدس فرضا والباقي تعصبا أما إذا كان معه أولاد أبوين فقط أو أولاد أب فقط أو أولاد أبوين مع أولاد أب فان لم يكن صاحب فرض أخذ الجد لاحظ من ثلث المال والمقاسمة بأن يعتبر كذكر منهم غير أن أولاد الأب يعدون معهم وإن كانوا محجوبين بأولاد الأبوين ويفوز بتعصيبهم حينئذ أولاد الأبوين فلو كان مع الجد أخت شقيقة وأخ وأخت لاب استوت له المقاسمة

وثالث المال وتصح من ثمانية عشر للجدسة أسهم وللشقيقة تسعة وللأخت  
للأب سهم ولاخيها سهمان وإذا كان صاحب فرض وهو بنت وبنت ابن وأم  
وجد وزوجان فللجد الأكثر من المقاسمة كما تقدم وسدس المال وثالث الباقي  
بعد الفرض ففي بنتين وجد وأخوين وأخت السدس أكثر وتصح من ستين  
وفي زوجة وأم وجد وأخوين وأخت ثلث الباقي أكثر وتصح من (١٠٨)  
وفي بنت وجد وأخ وأخت المقاسمة أكثر وهي من ستة فلو لم يبق يعد  
ذوى الفروض إلا السدس كبنتين وأم وجد واخوة فاز به الجد فان بقي بعد  
ذوى الفروض دون السدس كبنتين وزوج وجد واخوة فيفرض له السدس  
وتعول المسألة الى ثلاثة عشر فان لم يبق شيء بعد ذوى الفروض كبنتين  
وأم وزوج وجد واخوة فيفرض له السدس وي زاد في العول الى خمسة عشر  
بعدعولها الى ثلاثة عشر وتسقط الاخوة والاخوات في هذه الاحوال الثلاثة  
لاستغراق ذوى الفروض التركة

واعلم أنه لا يفرض للأخت ابتداء مع الجد الا في الكدربة وهي  
زوج وأم وجد وأخت لغير أم فيفرض للأخت النصف ابتداء وللجد  
السدس وأصلها من ستة وتعول الى تسعة ثم يقسم الجد والاخت نصيبهما  
وهو أربعة أثلاثا للجد الثلثان وللأخت الثلث لأن المقاسمة بعد الفرض  
أكثر فتعكسر الاربعة على مخرج الثالث فتضرب ثلاثة في تسعة فتصح  
المسألة من سبعة وعشرين للام ستة وللزوج تسعة وللجد ثمانية وللأخت  
أربعة وانما فرض للأخت مع الجد ابتداء ولم يعصها فيما بقي لنقصه  
بتعصيتها فيه عن السدس الذي هو فرض لا ينقص الجد عنه فلو كان بدل  
الاخت أخ سقط أو اختان فاللام السدس وللأختين السدس وللجد السدس  
وسميت كدربة لان زيدا كدرا للاخت باسترجاع شيء من فرضها الى الجد  
وقيل أن سائلها اسمه أكثر

﴿مبحث في نوارث المرتد وولد الزنا والمنفى بلعان﴾

علم مما مر أن المرتد لا يرث ولا يورث بل ماله في البيت المال سواء اكتسبه حال رده أم حال إسلامه كذمي لا وارث له يستوعب وأما ولد الزنا والمنفى بلعان فلا يرثان كما لا يرثان بقراءة الاب

﴿مبحث في نوارث الخنثى والمفقود والجهل﴾

الخنثى من له آلات الرجال والنساء أو ثقبه تقوم مقامها وما دام مشكلا يستعمل كونه أبا أوجدا أو أما أو زوجا أو زوجة بل جهاته منصرة في أربع بنوة وأخوة وعمومة وولاء، ثم إذا لم يختلف أثره بذكورة وأنوثة كولد أم ومعتق أخذ كل واحد من الورثة نصيبه كاملا وأذا اختلف عمل بليقين فيه وفي غيره ووقف ما شك فيه ففي زوج وأب وولد خنثى تكون من اثني عشر للزوج ثلاثة وللأب اثنان وللخنثى سبعة لاحتمال انوثة ووقوف واحد فإن بان ذكرا أخذه أو أنثى أخذه الأب تعصيا وإذا تبين حاله ولو بقوله أنا رجل أو امرأة عمل به وأناتهم صدق بيمينه ولو مات الخنثى في مدة الوقف والورثة غير الارلين واختلف ارثهم لم يبق سوى الصالح فيصح من الكل في حق أنفسهم على تساوي وتفاوت وأسقاط بعضهم ولا يصلح ولي محجور عن أقل من حقه بفرض ارثه ولا بد من لفظ صالح أو نواهب واغتفر ذلك مع الجهل للضرورة وكما يصح الصالح بعد الموت يصح قبله أيضا (وأما المفقود) وهو من انقطع خبره فلا يرث بل يوقف ماله حتى تقوم بينة بموته أو يحكم للقاضي باجتهاده بعد مضي زمن يطلب على الظن أنه لا يعيش بعده ويعتبر الارث وقت قيام البينة أو الحكم عند الاطلاق فان قيمته البينة أو القاضي في حكمه بزمان سابق اعتبر ذلك الزمن في مات قبل هذا الوقت أو معه لم يرث ولا يرث بل يوقف نصيبه من الميراث حتى يتيقن حاله ويعامل الحاضرون بالأسوأ في حقهم فمن يسقط منهم بالمفقود لا يعطى شيئا ومن نقص حقه منهم بيمينه أو موته يقدر في حقه ذلك ومن لا يختلف نصيبه بهما يعطاه فالسقوط كزوج وعم

وأخ لاب مفقود يعطى الزوج النصف ويؤخر الم والمفقود كجد وأخ لابوين  
وأخ لاب مفقود تقدر فى حق الجد حياته فى أخذ الثلث وفى حق الأخ لابوين  
موته فى أخذ النصف ويبقى السدس أن تبين موته فلا يجد أو حياته فلا يخ  
وهذه المسألة تصح من ستة لأن مسألة الموت من اثنين والحياة من ثلاثة والجامعة  
لها ستة وعدم الاختلاف كزوج وابن مفقود وبنت فيعطى الزوج الربع  
لانه له بكل حال (وأما الجمل) فان لم يكن وارث سواء كان قام بالام مانع أو كان  
لكنه قد يحجب بالجل كالخ فان الجمل اذا كان ذكرًا يحجبه أو كان ولا مقدر لهم  
كالاولاد وقف المال الى ان ينفصل فان كان وارث وله مقدر ولا يحجبه الجمل كاب  
أو جد وزوج أو زوجة أعطاه عائلا أن أمكن عول كزوجة حامل وابوين  
فللزوجة ثمن ولهما سدسان عائلات لاحتمال ان الجمل بنتان فأكثرفم عول  
المسألة من أربعة وعشرين الى سبعة وعشرين للزوجة ثلاثة وللأبوين ثمانية  
ويوقف الباقي وهو ستة عشر فان كان الجمل بنتين فأكثرفهما أو لهن الباقي كله  
وأسمى هذه المسألة المنبرية لان عليا كرم الله وجهه سئل عنها وهو على المنبر  
فقال صار ثمن المرأة تسعا اثناء خطبته والابان كان الجمل بنتا أو ذكورا  
وأنا فتراجع المسألة الى أربعة وعشرين ولم تعمل وتصح على حسب الرأس كما  
تقدم ولا يرث الجمل الا اذا انفصل حياة مستقرة لوقت يعلم وجوده فيه  
عند الموت بخلاف ما اذا انفصل ميتا بنفسه أو بجناية جان أو لم ينفصل كله  
بان مات قبل تمام الانفصال أو انفصل كله حيا لكن حياة غير مستقرة أو مشكوكا  
فى حياته أو استقرارها أو حياة مستقرة ولم يعلم وجوده عند الموت كان انفصل  
لا أكثر من أربع سنين أو لا قبل منها وامه فراش ، ولونلف الموقوف للحمل  
أو غيره كان على الكل فيسترد باقى المال من الورثة ويقسم تقسيم الكل كما  
تقدم والله اعلم

### ﴿مبحث الوصية والأوصياء﴾

الوصية لغة الايصال وشرعا تبرع بحق مضاف لما بعد الموت ليس بتدبير



ولا تعليق عتق بصفة وما يلحق بهما حكما والاصل فيها قبل الأجاع قوله تعالى  
 في المواريث (من بعد وصية يوصى بها أو دين) وقد سمت على الدين اهتمامها بالان  
 بالنفوس قد تشج بها لكونها تبرعا وان كان مقدما عليها بعدم مؤن التجهيز، وأخبار  
 تكبر بن ماجه (المحروم من حرم الوصية من مات على وصية مات على سبيل وسنة  
 وتقى وشهادة ومات مغفورا له) وتكبر الصحيحين (ما حق امرئ مسلم له  
 شيء يوصي فيه ببيت ليلتين الا ووصيته مكتوبة عنده) اى مع الاشهاد عليها  
 لأن الكتابة بلا اشهاد لا عبرة بها ويكفى الاقتصار على الاشهاد (وحكمة  
 مشروعتها) ان الحاجة بل الضرورة داعية اليها لما فيها من التعاون على  
 الخير وأظهار الحق وترغيب الناس في الثواب العاجل والآجل وربط القلوب  
 بعوامل المودة والاحسان وأطلاق الصراح لصاحبها في الكلام في القبر فقد قال  
 الدميرى رأيت بخط ابن الصلاح ان من مات بغير وصية لا يتكلم في مدة  
 البرزخ والاموات يزاورون سواء فيقولون لبعضهم مبال هذا فيقال مات  
 على غير وصية) وقد كانت واجبة في صدر الاسلام للوالدين والاقرين اقلوه  
 تعالى (كتب عليكم) الآبة ثم نسخ وجوبها بأية المواريث وهى (يوصيكم  
 الله في أولادكم) ولذا قال صلى الله عليه وسلم (لا وصية لوارث ان الله أعطى  
 كل ذى حق حقه) وبقي استحبها فهي سنة مؤكدة اجاعا وان كانت الصدقة  
 في الحياة خير منها وقبها تباح كالوصية لا لا غنىاء وقد تذكره كالوصية بزايد على  
 الثلث والوارث وقد تحرم كالوصية لمن عرف انه متى كان له حق في التركة أفسدها  
 وقد نجب وان لم يحصل له مرض كالوصية التي يترتب على تركها ضياع الحقوق  
 التي عنده أو عليه، وأركانها اربعة موصى وموصى له وموصى بدوصية وشرط في  
 الموصى تكليف وحرية واختيار وأهلية تبرع وفي الموصى له عدم معصية سواء  
 كان جهة أو غيرها فأن كان غير جهة اشترط فيه مع ما هو كونه معلوما أهلا للثالث  
 فلا تصح لعامة كنيسة ولا لدابة الا انفسر بعلمها ولا لجل سبحدث ولا لأحد  
 هذين الرجلين للجهل. ٤. ونصح لكافر بغير مصحف لا لكفره كالوصية تزيد وهو

كافر، وفي الموصى به كونه مباحا يقبل النقل من شخص لاخر فصح بحمل  
ان انفصل حيا أو مضمونا وعلم وجوده عندها وبخس يقتنى ككتاب قابل  
للتعليم ودبل وخز محترمة ولا تصح بمزمار وطنبور وصنم ولا بالمال ينقل كأمر  
ولد ومكاتب، وفي الصيغة لفظ يشعر بها صريحا كأوصيت له بكذا أو أعطوه له  
أو هو له أو وهبته له بعدموتى ولا بد لأعتبار الوصية من شاهدى عدل فلا تعتبر  
الكتابة والختم مثلا بعد الموت إلا بالشهادة، أو كناية كهوله من مالى ولو هى  
مستحبة فى ثلث التركة فأقل لغير وارث أن قل المال وأكثر العيال ولا فرق فى كونها  
فى الثلث بين ان يوصى فى الصحة أو المرض لأستواء الكل فى كونه تملكه كإبد  
الموت وتكره لوارث ولا تنفذ إلا أن يجيزها باقى الورثة المطلقين التصرف  
وتكره أيضا بالزائد على الثلث للأجنبي ولا تنفذ إلا ان أجازها الورثة أيضا  
ولو تبرع فى مرض مخوف ومات لم ينفذ فى الزائد أو غير مخوف فأت ولم يحمل  
على جأفة فكذلك وأن لم ينص الفقهاء على أنه مخوف أو غير مخوف أو شك فيه  
لم يثبت الا باميين مقبولى الشهادة ومن الحيل فى الوصية لوارث ان يقول  
أوصيت لزيد مثلا بألف ان تبرع لولدى بخمسمائة مثلا فاذا قل لزمه دفعها اليه  
ولا عبرة بأجرة بقية الورثة وردهم فى حياه الموصى لانه لا استحقاق لهم قبل  
موته والا يضاء لفة كالوصية وشرعا اثبات تصرف مضاف الى ما بعد الموت  
ولو تفديرا كأن قال جعلت فلانا وصيا على اولادى، واركانه اربعة موصى  
وموصى وموصى فيه وصيغته وشرط فى الموصى بقضاء حق مالى الوصية وبأمر  
نحو طفل شرط مع ذلك ولاية له عليه ابتداء من الشرع لا بتفويض، وفي  
الوصى عند الموت عدالة وكفاية وحرية واسلام فى مسلم وبلوغ وعقل  
وعدم جهالة ولا يضرعى وأنوثة الام أولى وينعزل ولى بفسق لأمام،  
وفي الموصى فيه كونه تصرفا ماليا مباحا فلا يصح فى تزويج ومعصية وفي  
الصيغة ايجاب بلفظ يشعر به ولو مؤقتا ومعلقا كأوصيت أو فوضت  
اليك وقبول كالوكالة بعد الموت مع بيان ما يوصى فيه ولو اوصى اثنين

لم ينفرد واحد الا بأدنه ولكل رجوع وصدق بيمينه ولى فى اتناق على  
موليه لائق لا فى دفع المال اليه ولا فى بيعه لمصلحة الا الاب والجد والام  
لشفقتهم ويسن ايضاً بأمر نحو طفل ولا يصح من أب على نحو طفل والجد  
بصفة الولاية والله اعلم

### ﴿ باب النكاح ﴾

هو ائحة الضم وشرعاً عقد يتضمن أباحة وطء بلفظ مشتق من تزويج أو  
انكاح أو ترجمة وإطلاقه على العقد حقيقة شرعية وعلى الوطء مجاز وانما  
حل على الوطء فى آية (حتى تنكح زوجا غيره) لحديث (حتى تذوق عسيلته)  
والاصل فى حله قبل الاجماع قوله تعالى (وانكحوا الايامى منكم) جمع أيم وهى  
من ليس لها زوج بكرا كانت او ثيباً وصرفه عن الوجوب الاجماع وقوله صلى  
الله عليه وسلم (من أحب فطرقتى فليست منى بسنتى ومن سنى النكاح)  
والفطرة الدين أو الخلقة والطبيعة لانه صلى الله عليه وسلم طبع على حب  
للنساء كما فى الحديث حبيب الى النساء (وحكمة مشروعيته) حفظ النسل  
وتفريغ ما يضر حبسه واللذة والتمتع وتكثير اتباع حضرة النبى صلى الله  
عليه وسلم لحديث (تناكحوا تكثروا فانى اباهى بكم الامم يوم القيامة) أى حتى  
بالسقط لانهم يتباهون بكثرة الاتباع اللازم لها ثمرة الثواب وقد ورد ان أمة  
نبيها عليه الصلاة والسلام نلما اهل الجنة واستيفاء اللذة مع التمتع هو الموجود  
فى الجنة وهو من الشرائع القديمة من لدن ادم ؑ واصله الاباحة ولذا لا ينعقد نذره  
وقد يستحب حر تائق واجد للآهبة وليس فى دار حوب ويكره لغير المحتاج  
للفاقد للآهبة أوبه دلة ويكون خلاف الاولى ان احتاج اليه وفقد الآهبة  
ويكون اولى ان فقد الآهبة ولم يتخل للعبادة ويجب ازخاف العنت وتأمين  
طريقاً ووجد الآهبة ويحرم فى حق من لم يقيم بحقوق الزوجية ، ويسن اظهار  
النكاح واخفاء الختان فى الحديث (أعلنوا النكاح واضربوا فيه بالدفوف  
ولو فى المساجد) وبحل الدفوف قال الشافعى ويجوز لآخر أن يجمع بين

أربع زوجات وللرفيق ولو مبعضا ان يجمع بين اثنين فقط ويجوز للحر أن ينكح أمة غيره بثلاثة شروط العجز عن حره تصلح للاستعمال وخوف الزنا وأن تكون مسامة في المسلم أما الرفيق المسلم فيشترط فيه اسلامها فقط ويعتبر أيضا الاتكون أمة فرع أو مكاتبه أو موقوفة عليه أو موصى له بخدمتها على التأييد ويجوز وطء أتمته الكتمانية بالملك ، ويحرم على البالغ العاقل غير الممسوح ان ينظر الى شيء من بدن الاجنبية حتى الوجه والكفين على المعتد فيهما أما الممسوح فيجوز نظره الى الاجنبية والصبي المراهق كالبالغ وكذا غير المراهق ان كان يحسن حكاية ما يراه بشهوة فان كان بغير شهوة فكالحرم ويجوز للرجل ان ينظر الى جميع بدن زوجته وأتمته التي يحل له الاستمتاع بها ولكن نظره للفرج مكروه ويجوز نظره الرجل الى المحارم وأتمته التي يحرم الاستمتاع بها كالزوجة فيما عدا ما بين السرة والركبة ليس له ان ينظر الى وجهه وكفى من أراد زواجها الا اذا رجا رجاء ظاهرا ان يجاب الى خطبته ويحل النظر الى المواضع التي يحتاج اليها في المداواة عند فقد امرأة يمكنها معالجة المرأة وعكسه بشرط الا يكون الطبيب ذميا مع وجود مسلم وتقدم الكافرة على المسلم في معالجة المرأة وشروط الطبيب ان يكون آمينا فلا يعدل الى غيره مع وجوده ويحل النظر لاجل الشهادة ولو الى الفرع في الشهادة على الزنا والتمدي في الرضاع وكذا يجوز النظر للوجه للعامة ويجوز نظره الرجل الى الأمة عند شرائها ونظر المرأة الى الرفيق عند شرائه فيما عدا ما بين السرة والركبة ويجوز للنظر للعلميم إذا كانت غير مطلقة وكذا الى الامرد الجميل بغير شهوة ولا خوف فتنه على المعتد، وعقد النكاح لازم من جهة الزوجة وكذا من جهة الزوج على الاصح والمعتود عليه المرأة فقط لاكل من الزوجين وعليه فلا تطالبه بالوطء والمعتود عليه فيباحل الاستمتاع اللازم المؤقت بموت احد الزوجين وقيل عينها وقيل منافع البضع ، وأركانها خمسة ( صيغة وزوجة وزوج

وولى وشاهدان ) ويشترط في الصيغة ألا يتخلل بين الإيجاب والقبول كلام  
أجنبي ولا سكوت طويل لغير جهل أو نسيان أو قصير بقصد الاعراض  
وعدم التعليق وعدم التأقيت وأن يكون بصريح مشتق من تزويج  
أو انكاح ولو بغير العربية إذا فهمها العاقدان والشاهدان ، وشروط الولى  
تسعة الاسلام والبلوغ والعقل والحرية والذكورة وعدم الفسق فتسكنفى  
التوبة ولو قبل العقد بلحظة وعدم اختلال النظر بهرم وعدم الحيجر عليه  
بسفه وعدم الاحرام بنسك ومتى اختل شرط من ذلك انتقلت الولاية للأب  
الا عند الاحرام فان الحاكم يزوج المرأة عند احرام وليها ، وشروط الشاهدين  
أحد عشر الاسلام والبلوغ والعقل والحرية والذكورة والعدالة والمممع  
والبصر والضبط ومعرفة لسان العاقدين والا يكون متعينا للولاية ويصح  
كونهما ابني الزوجين وعدويهما ويصح كونهما مستوري العدة وهما المعروفان  
بهما ظاهرا بالمخالطة دون التزكية وقيل المستور من لم يعرف له مفسق  
وان لم تعرف له طاعة، وعد الولى والشاهدان ركنتين لانه لا ينعقد النكاح  
الا بهما لحديث ( لا نكاح الا بولى وشاهدى عدل وما كان من نكاح  
على غير ذلك فهو باطل فأن تشاجوا فالسلطان ولى من لا ولى له )  
والحكمة فى ذلك اما الولى فحفظا للانسان وحقوق الزوجة لأنها ناقصة عقل  
ودين فلا تملك نفسها ولا تعلم مصاحتها واما الشاهدان فاحتياطاً للايضاع  
وصيانة للنكحة عن الحجود ولذلك احضار جمع زيادة على الشهود من  
أهل الخير والدين ، وشروط الزوج أربعة أن يكون مختاراً وأن يكون  
معينا لامه والى يكون محرماً بنسك وأن يعلم حل المرأة له فلا يصح  
العقد على ختنى وشروط الزوجة ثلاثة عدم احرامها بنسك وأن تكون  
معينة خالية من نكاح وعدة لا يغتفر نكاح الذمية الى اسلام الولى ولا نكاح  
الامة الى عدالة السيد

### ﴿مبحث المستحقين للولاية﴾

يقدم في ولاية النكاح الأب ثم أبوه وان علا ثم الشقيق وهكذا على ترتيب عصبة الارث ولا يزوج الابن أمه بمحض البنوة خلافا للائمة الثلاثة بخلاف ما اذا وجد معها جهة عصبية فلو كان ابنا عم احدهما ابنها والآخرا أخوها لأما كان وطئها بشبهة فأنت بولد وتزوج عمها الآخر أمها فأنى بولد منها تزوج هذه المرأة ابنها، ثم اذا فقدت عصبة النسب والعق حسا بأن لم يوجد أصلا او شرعا بأن وجد دون مسافة قصر وامتنع او في مسافة قصر وزوجها الحاكم وجع بعضهم الصور التي تزوج فيها الحاكم في قوله

وزوج الحاكم في صورتك \* منظومة تحكي عقود جواهر  
عدم الولي وفقده ونكاحه \* وكذلك غيبته مسافة قاصر  
وكذلك اغماء وحبس مانع \* أمة لمجور نواري القادر  
احرامه وتعزز مع عضله \* اسلام ام الفرع وهي لسكافر  
نزويج من جنت ولم يك مجبر \* بعد البلوغ فضم ذاك وبادر

لكن للمعتد ان المعنى عليه تنتظر افاقته ان لم يزد على ثلاثة ايام فان زادت زوج الا بعد لا الحاكم ، ولا يجوز ان يصرح بخطبة معتدة عن طلاق بائن أو رجعي أو عن وفاة أو فسخ أو انفساخ ويجوز التعريض بخطبة المعتدة غير الرجعية هذا في غير صاحب العدة التي يجوز له نكاحه فيها اما هو فيجوز له التصريح والتعريض واما من لا يحصل له نكاحها في عدة فيكالاجنبي كما لو وطئت معتدة بشبهة فحملت هذا الجمل فلا يجوز لصاحبها خطبتها فيها ، وتحرم الخطبة على الخطبة اذا أجيب الاول ولم يحصل اعراض، والنساء ثيبات وأبكار فالبكراهي التي لم تزل بكارتها بوطء في قبائها ويجوز للاب والجد تزويجها بدون اذن ولو بالغة بشرط سبعة اربعة لصحة العقد وهي الا يكون بينها وبين الولي عداوة ظاهرة لأهل محاتها والا يكون

بينها وبين الزوج عداوة مطلقا وان يكون الزوج كفؤا موسرا بحال الصداق وثلاثة لحل الاقدام على العقد وهي كونه بمهر المثل حالا من نقد البلد اما الثيب وهي مازالت بكارتها بوطء في قبلها ولو حراما او من غير آدمى فلا يجوز تزويجها الا باذنها بالغة وكذا البكر اذا زوجها غير ابها وجدها

### ﴿ بحث محرمات النكاح ﴾

المحرمات قسمان محرمات على التأييد ومحرمات لاعلى التأييد وللأول ثلاثة اسباب قرابة ورضاع ومصاهرة فيحرم بالقرابة سبع وضابطهن تحريم نساء القرابة الامن دخلت تحت ولد العمومة او ولد الخؤولة فيحرم الام وهي من ولدتك أو ولدت من ولدك ذكرا أو أنثى بواسطة أو غيرها والبنت وهي كل أنثى ينتهى اليك نسبها بالولادة فخرجت بنت الزنا فلا تحرم على الزانى وان تحقق أنها من مائه لانه لا حرمة له والاخت وهي التى ولدها ابوك أو أحدهما أو أخالة وهي أخت أنثى ولدتك بواسطة أو غيرها كخاله أمك وأخت أم أبيك والعمة وهي أخت ذكر ولدك بلا واسطة أو بها كعمة أبيك وأخت أبي أمك السادس والسابع بنت الاخ وبنت الاخت من جميع الجهات وان سفلن، ويحرم بالرضاع هذه السبع فن ارضع من امرأة صار بناتها كلهن أخوات له وصارت هى ام رضاع وكذا من ارضعت ابا من رضاع او ولدته او ارضعت من ولدك بواسطة او غيرها لحديث ( يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب ) ويستثنى اربع بحر من نسبها لارضاعا وهي مرضعة اخيك واخنتك فلا تحرم ولو كانت ام نسب حرمت عليك لانها امك او موطوءة ابيك ولا تحرم مرضعة ولدك لانها لو كانت ام نسب كانت بنتك او موطوءة ابنك وتحرم ام مرضعة ولدك وبناتها لانها لو كانت ام نسب كانت الاولى ام موطوءة لك والثانية بنتها ولا يحرم دلييك أخت اختك من نسب او رضاع كأن كان زيد أخ لآب واخت لام فلاخيه لآبيه نكاحها وكأن توضع امرأة زيد صغيرة اجنبية منه فلاخيه نكاحها ، واربع بحر من

بالمصاهرة وهن ام الزوجة وزوجة الاب وزوجة الابن وان لم يحصل وطء  
وبنت الزوجة وبناتها اذا دخل بالزوجة ، وكل من وطء امرأة يملك او  
بشبهة حرم عليه اديانها وبناتها وحرمت هي على ابائه وابنائها والمحرمات  
لاعلى التأييد اخت الزوجة فيحرم الجمع بين الاختين في العصمة وكذا  
يحرم الجمع بين المرأة وعمتها اوخالها اما لو ماتت الاخت اوابنها جازله  
نكاح اخها وكذا العمة والخالة ، ومن حرم جمعهما بنكاح حرم في الوطء  
بملك اليمن فمن ملك اختين ووطئ واحدة منها حرمت الاخرى حتى يحرم  
الاولى ببسع أو نكاح أو كتابة

### (مبحث العيوب المثبتة خيار فسخ النكاح)

يجوز للزوج فسخ النكاح بواحد من خمسة الاول جنون وأن تقطع وقبل  
العلاج وهو زوال الشعور من القلب مع بقاء القوة والحركة في الاعضاء  
ومنه اغماء آيس من زواله سواء كان يمرض أولاً أما الخفيف كيوم في  
سنة فلا خيار فيه ومنه الخبل وهو قلة العقل والصرع وهو علة تمنع الاعضاء  
النفسية من أفعالها من غير تمام هذا اذا لم يكن مثلها والا فلا خيار له ولا لولييه  
ولا لها (والثاني) الجزام وهو علة يحمر منها العضو ثم يسود ثم يتقطع ويتناثر  
(والثالث) البرص وهو بياض شديد يقع الجلد ويذهب بدموية ولا يشترط  
استعكامهما بل يكفي حكم اهل الخبرة بكونه جزاما أو برصا ويقسخ بهما  
ولو كان مثلها (والرابع) الرق وهو انسداد الفرج بلحم (والخامس)  
القرن وهو انسداد بعضه فان سد الفرج وامكن الوطء فلا خيار، ويثبت  
للرأة فسخ نكاحها بأحد خمسة الثلاثة الاول وبالجب وهو قطع الذكر  
ولو بقولها اذا لم يبق ما يوجب قدر الحشفة وبالعنة في المكاف قبل الوطء  
في قبلها بخلافها بعده ولو مرة ولا يفرق في حادث هذه العيوب بعد الدخول  
أو قبله ماعدا العنة فلا خيار بحدوثها بعد الدخول والخيار في الفسخ بهذه



المعيب فورى ويشترط رفع الامر للقاضي ، وثبتت العنة باقرار الزوج أو بمنها بعد نكوله وإذا ثبت ضرب الحاكم له سنة بطلب الزوجة فإذا تمت رفعته للقاضي فإن ادعى الوطء حلف فإن نكح حلفت واستعقت بالفسخ وبقي اختلاف الزوجان في الاصابة صدق نافيها الا في العنين والموتى والمحلل ومن علق الطلاق بعدم الوطء ومن فوائد الفسخ أنه لا ينقص عدد اطلاق ولا يجب به نصف المهر لو حصل قبل الدخول

### (مبحث الصداق)

هو بفتح الصاء اشهر من كسرهما لغة ماوجب بنكاح وشرعا ماوجب بنكاح أو ووطء أو تقويت بضع كرضاع والاصل فيه قبل الاجماع قوله تعالى ( وآتوا النساء صدقاتهن نحلة ) وقوله ( وآتوهن أجورهن ) وقوله صلى الله عليه وسلم لمريد التزويج ( الخمس ولو خاتما من حديد ) رواه الشيخان والخطاب للازواج وقيل للاولياء لانهم كانوا يأخذونه في الجاهلية وكان شرعا لشعيب لآية ( أنى أريد أن انكحك إحدى ابنتي هاتين على ان تأجرني ثمانى حجيج أى سنين ) وحكم مشروعيته ( ان الله جعله للمرأة على الزوج نحلة أى عطية مبتدأة منه لا فى مقابلة شئ لان المرأة تمتنع بأكثر مما يستمتع به الرجل مواساة لها واعانة على قضاء مصالحها وجلبا للمحبة والالفة بينهما وكان على الزوج لقونه عقلا ودينا قال تعالى ( الرجال قوامون على النساء بما فضل الله به بعضهم على بعض ) الآية والذي يجب بالعقد هو المسمى ان كان صحيحا ومهر الممثل ان كان المسمى فاسدا أو الزوجة غير مفوضة فإذا كانت مفوضة بأن قالت رشيدة لوليها زوجنى بلامهر ففعل صح العقد ووجب المهر بواحد من ثلاثة أن يفرضه الزوج على نفسه بشرط رضاها ان فرض دون مهر المثل أو يفرضه الحاكم حالما من نقد البلد ويكون مهر المثل ويشترط عامه بقدره حتى لا يزيد عنه ولا ينقص الاختفاوت يسير والثالث ان يدخل بها فيجب مهر المثل وموت احد الزوجين كالدخول فى ايجاب مهر المثل ، ثم مهر المثل هو مايرغب به فى

مثالها عادة فيراى اقرب نساء عصبتها كاختها ثم ذوات ارحامها كأموالها  
ويعتبر ما يختلف به غرضه كسكن وعقل ، وليس لاقبل الصداق ولا لاكثره  
حد بل ضابطه كل ما صح جعله ثمنا او مثمنا صح جعله صداقا فلو عقدت الا  
يقول كحقيقى حنطة صح العقد ووجب مهر المثل وكذا لو أصدقها ثوبا لا يملك  
غيره ويسن الا ينقص المهر عن عشرة دراهم ولا يزيد على خمسمائة درهم  
ويحوزان بجعل صداقها منفعة معلومة كتعليم فيه كلفة وخياطة اذا كانت مجيدة  
ومثل تعليمها تعليم ولدها الواجب عليها تعليمه او تعليم عبيدها ولا يتعذر في  
هذين التعليم بطلاقها اما تعليمها فيتعذر بطلاقها اذا لم تكن صغيرة لا تشتهى  
او تصير محرمة بأرضاع ولم تعد لسكاحه ، ويصح اصداق الكتابية لتعليم القرآن  
ان توقع اسلامها وكذا تعليمها الشهادتين ان كان فيه كلفة ، ويسقط بالطلاق  
وبكل فرقة لامنها ولا بسببها قبل الدخول نصف المهر كأسلامه وهى غير كتابية  
ورده وارضاع امها له اما لو كانت الفرقة منها كأسلامها او فسخاها بعيمه او  
بسببها كفسخه بعيمها فيسقط المسمى كله او مهر المثل فى غير المفوضة او  
المفروض الصحيح بعد العقد فى المفوضة ، ونجب المتعة المطلقة لا يجب لها  
نصف المهر ، ولو قتلت الحرة نفسها قبل الدخول لا يسقط مهرها بخلاف  
الامة اذا قتلت نفسها او قتلتها سيدها

### ﴿ مبثت الوليمة ﴾

هى لغة الاجتماع وشرعا طعام يتخذ لسرور حادث او غيره من عرس اى  
دخول على الزوجة او املاك اى عقد وغيرهما تكتم قرآن وختان ، والاصل فيها  
ما فى البخارى انه صلى الله عليه وسلم أولم على بعض نساءه بمدين من شعير وانه  
أولم على صفية بقر وبعن واقط وانه قال لعبد الرحمن بن عوف وقد تزوج  
أولم ولو بشاة ( وحكمة مشروعتها ) اظهر السرور والفرح وحصول البركة  
باجتماع الناس على طعام واحد مع ما فيها من التحدث بنعمة الله تعالى فى الحديث  
أن الله يحب ان يرى اثر نعمته على عبده والاعلان بالعرس بحافظة على

الأعراض والأنساب من تلاعب يد الفساد ، وهى مستحبة للزوج الرشيد وتعدد بتعدد الزوجات ويدخل وقتها بالعقد والافضل فعلها بعد الدخول لأنه صلى الله عليه وسلم لم يولم على نسائه الا بعد الدخول ولا تفوت بطول الزمن وأنواعها منظومة فى قول بعضهم

أن الولا ثم عشرة مع واحد \* من عدها قد عز فى أقرانه  
فاخرس عند نفاسها وعقيدة \* للطفل والاعذار عند ختانه  
ولحفظ قران وآداب لقد \* قالوا الخذاق لحذقه وبيانه  
ثم الملاك لعقده ووليمة \* فى عرسه فاخرس على أعلانه  
وكذلك مأدبة بلا سبب ترى \* ووكيرة لبنائه لمكانه  
وتقيعة لقدمه ووضع \* لمصيبة وتكون من جبرانه

وتجب الاجابة عينا لوليمة العرس لما فى الصحيحين مرفوعا ( اذا دعى احدكم الى وليمة عرس فليجب ) واما لغيرها فمستحبة لما فى مسند أحمد ( أن عثمان بن أبى العاصى دعى الى ختان فلم يجب وقال لم يكن يدعى له على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وانما تجب أو تسن بشرط منها الا يخص بالدعوة الاغنياء لغناهم وان يكون الداعى مسلما وكذا المدعو وان يدعوه فى اليوم الأول وتسن الاجابة فى اليوم الثانى وتكره فى الثالث ما لم يكن ذلك لنحو ضيق منزل الداعى والا فتجب فى كل الايام ومنها ان يكون الداعى مطلق التصرف وأن يعين ولو بنائه الدعوة والا يكون هناك منكر لا يزول بحضوره ، وان لا يعتذر المدعو للداعى ويقبل منه وان لا يظن شبهة فى مال الداعى ولا يسقط الوجوب بصوم ويسن العطر فى النفل أن شق على الداعى عدم أكله ويأكل الضيف مما قدم له ولا يتصرف فيه بغيراً كله ويملك الطعام بوضعه فى فيه وله اخذ ما يعلم رضا المضيف به ويسن للضيف وان لم يأكل ان يدعو للضيف بدعاء رسول الله صلى الله عليه وسلم بأن يقول ( أكل طعامكم الأبرار وصلت عليكم ملائكة الله الاخيار وذكركم الله فيمن عنده وأفطر عندكم الصائمون

اللهم اخلف على باذليته وهن آكليته واطرح البركة فيه ) وان يقول المالك لضيفه وغيره كنز وجته وولده اذا رفع يده من الطعام كل ويكرره وحل نثر نحو سكر في أملاك وختان والتقاطه وزكهما أولا

### ﴿مبحث القسم والنشوز﴾

القسم بفتح فسكون مصدر قسمت الشيء أى جزأته والمراد به هنا العدل بين الزوجات وبالكسر والسكون النصيب وبفتحهما معا اليمين والنشوز لغة الخروج عن الطاعة وشرا للخروج عن طاعة الزوج وبجب القسم فى المبيت بين الزوجات ان بات عند بعضهم ولو كن اماء أو من الجن او بعضهن من الأنس وبعضهن من الجن ولو على غير صورة الآدمية ولو قام بهن عذر كحيض أو احرام ولا فرق فى ذلك بين المسامة والذمية أما لو كانت تحت حرة وامة فاللحره ليلتان وللامة ليلة والأصل فيه قوله تعالى (فأن خفتم ان لا تعدلوا فواحده أو مائتان) وقد قسم النبي صلى الله عليه وسلم بين زوجاته وقال (اللهم هذا قسمى فيما أملك فلا تلهنى فيما تملك ولا أملك) رواه ابن حبان (وحكمة مشروعيته) المؤانسة وجلب الرحمة والمودة كى لا يحقد بعض على بعض، ولا نجب التسوية فى التمتع والكسوة ولا يجوز جمعهم فى مسكن واحد ولا أن يدعو بعضهم فى مسكن احدها من الابراضا ومن عمله نهارا فالأصل فى قسمته الليل والنهار تابع وعكسه من عمله ليلا وله دخول فى أصل على أخرى لضرورة كمرض مخوف وفى تبع حاجة كوضع متاع وتسليم نفقة وله تمتع بغير وطء اما بوطء فيحرم لقول عائشة رضى الله عنها (كان النبي صلى الله عليه وسلم يطوف علينا جميعا فيمدنوا من كل امرأة منا من غير ميسيس أى وطء الى التى هو يومها فيبيت عندها) ولا يقضى اذا دخل حاجة وان طال الزمن فأن دخل لغير حاجة وطال مكثه عرفا لزمه قضاء ذلك من نوبة المدخول عليها وله استمتاع بدون وطء اذا دخل على غير المقسوم لها ويجوز ان تكون النوبة ثلاث ليال ولا يجوز الزيادة على الثلاث الابراضا ونجب القرعة فى الابتداء بواحدة وبينها وبين

الباقيات حتى يتم الدور وإذا أراد الزوج السفر لنقلة حرم استعصاب بعضهم ولو بقرعة وحرم تركهن ولغير نقلة أفرع بينهن وسافر بالتي تخرج لها القرعة ولا يقضى للتحلفات مدة الذهاب والاياب ويقضى ان تقطع سفره مدة الاقامة ان ساكن المصحوبة ويجوز لواحدة ان تهب نوبتها لغير عوض أو لواحدة منهن ، وإذا تزوج جديدة ولو معادة الى انكاح خصها بسبع ان كانت بكرا وبثلاث ان كانت ثيبا متوليفة فان فرق لم تحسب ويستأنف ويقضى المفرق ، وإذا ظن نشوز المرأة وعظها او تحققه هجرها في المضجع هجرا يفوت حقها في القسم وضربها ضربا غير مبرح ويسقط بنشوزها قسمها ونفقها وتوابعها كالسكنى ولو احقها ولا تعود بعودها للطاعة ككسوة الفصل ونفقة ذلك اليوم الذي عادت فيه للطاعة ما لم يتمتع بها والاعادت لها وتعود سكنى ذلك اليوم لانها ضرورية

### ﴿ مبصت الخلع ﴾

هو لغة النزع وشرعا لفظ دال على فرقة بعوض مقصود راجع لجهة الزوج والاصل فيه قبل الاجماع قوله تعالى ( فأَنْ طَبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا ) الآية اى ولو فى مقابلة فك العصمة فدللت الآية على المدعى وزيادة كالهبة والهدية . وقوله تعالى ( فلا جناح عليهما فيما افدت به ) والأمر به فى خبر البخارى فى امرأة ثابت بن قيس بقوله له أقبل الخديقة وطلقها طليقة واحدة وهو اول خلع وقع فى الاسلام ( وحكمة مشروعيته ) أنه لما جاز أن يملك الزوج الانتفاع بالبضع بعوض جازله ان يزبل ذلك المالك بعوض كالشراء والبيع وأيضا فيه دفع الضرر عن المرأة غالبا . وأصله السكرادة كالطلاق لقوله صلى الله عليه وسلم أبغض الحلال الى الله الطلاق والمراد من الحلال ما قابل الحرام فيشمل المسكورة وهو مبغوض لله بمعنى أنه لم يرض به والا فالخلال بمعنى المباح لا يبعثه الله تعالى وإذا حمل عليه كان من باب التنقيح وقد يستعجب كأن خافا ان لا يقيما حدود الله اى ترك اقامة احكام الله من واجب الزوجية

او حلف بالطلاق الثلاث على فعل شيء لا بدله من فعله أو ترك شيء لا بدله من تركه فيخلعها ثم يفعل المحلوف عليه فهو مخلص من الطلاق الثلاث في الحلف على نفى أو اثبات مطلقين أو مقيدين لكن في الاثبات المقيد يشترط أن يخالع والباقي من الوقت زمن يسع فعل المحلوف عليه وفي جميع الصور بعد الخلع يعقد قبل انقضاء العدة وفعل المحلوف عليه وعند أبي حنيفة لا بد أن يقع بعد انقضاء العدة وفعل المحلوف عليه بعد انقضائها ، وهذا على الراجح من أنه طلاق وينقص به عدده وهناك طريقة ضعيفة بأنه فسخ فلا ينقص عدد الطلاق بشرط أن يكون بلفظ الخلع أو المفاداة وأن لا يقصد به الطلاق (وأركانه) خمسة ملزم للعوض وبضع وعوض وزوج وصيغة وشرط الملزم ولو أجنبية طلاق تصرف مالى فلو اختلفت مريضة مرض الموت صح وحسب من الثالث ما زاد على مهر المثل أو مفلسة صح بعوض في ذمتها فإن اختلفت بعين من المألزم مهر المثل في ذمتها أو محجورة بسفه وقع الطلاق رجعيًا ولو ذكر المال أو الأمة باذن سيدها بانتهى بمهر المثل في كسبها ومال تجارها أن أطلق الاذن فإن اختلفت بغير اذنه بعين من ماله أو غيره بانتهى بمهر المثل في ذمتها تطالب به بعد العتق واليسار فإن عين لها عينات عينت فإن زادت تعلق الزائد بذمتها، وشرط البضع ملك الزوج له فيصح في الرجعية دون البائن وشرط العوض رجوعه لجهة الزوج ولو مع غيره وكونه معلوماً مقصوداً مقدوراً على تسامه وحاصله أنه إن كان المسمى صحيحاً وقع الطلاق به وإن كان فاسداً مقصوداً تخمر وحدث فوقع بانتهى بمهر المثل أو غير مقصود كدم وحشرات وقع الطلاق رجعيًا، وشرط الزوج صحة طلاقه ولو عبداً أو سفياً وبدفع المال للسيد أو الولي وشرط الصيغة ما صرح في البيع لكن لا يضر هنا تحلل كلام يسير ولو قال لها إن أبرأني من صداقك أو دينك فأبرأته جاهلة القدر لم تطلق ولو خالعهما على ما في كفها ولم يكن فيه شيء بانتهى بمهر المثل وتملك المرأة بالخلع الصحيح نفسها ولا تعود لعصمتها إلا بتركها جديداً ولا يلحقها طلاق ولا نوارث بينهما ولو في العدة

### ﴿ مبث الطلاق ﴾

هو لغة حل القيد وشرعاً حل عقد النكاح بلفظ الطلاق ونحوه والاصل فيه قبل الأجاع الكتاب كقوله تعالى (الطلاق مرتان) أي عدد الطلاق التي تملك الرجعة بعده مرتان فلا ينافي أنه ثلاث وقد سئل صلى الله عليه وسلم أين الثالثة فقال أو تستريح بأحسان . والسنة كقوله صلى الله عليه وسلم (ليس شيء من الحلال أبغض إلى الله من الطلاق) والمراد بالحلال فيه المكروه فإنه حلال بمعنى جائز لكنه مبغوض لله لأنه نهى عنه نهى تنزيه لما فيه من قطع النكاح الذي طلبه الشارع (وحكمة مشروعيته) دفع الضرر عن المرأة وهو لفظ جاهلي جاء الشرع بتقريره وهو مكروه كطلاق مستقيمة الحال وهو يهاوا ويحبها للحديث المذكور وقد يجب كطلاق الحكم في الشقاق ويندب كطلاق زوجة غير مستقيمة الحال ويحرم كالطلاق البدعي ويباح كطلاق من لا يهاوا وهي مستقيمة الحال (وأركانها) خمسة صيغة ومحل ولولاية عليه وقصد ومطلق وشرط المطلق ولو بالتعليق تسكييف واختيار فلا يقع من غير مكاف الا السكران المتعدي والمجنون المتعدي كسائر تصرفاتهم ولا من مكروه بشرط قدرة مكروه بالكسر على تحقيق ما هدد به عاجلاً طله أو عجزاً مكروه بالفتح عن دفعه بهرب مثلاً وعدم ظهور اختيار منه وظنه تحقق ما هدد به أن امتنع وشرط المحل كونه زوجة ولو رجعية فتطلق بإضافة الطلاق لها أو جزئها المتصل بها كربع ويد أما ما ليس جزءها كالفضلات والماني فلا يقع به وشرط في الولاية عليه كونه محلاً ملكاً للطلق فلا يقع على أجنبية ولو معلقاً لا تنفاه الولاية وشرط القصد قصد لفظ الطلاق لمعناه فلا يقع من سبق لسانه ولا من حكى طلاق غيره وشرط الصيغة لفظ يدل على فراق صريحاً أو كناية ، اذا علمت هذا فاعلم أن الطلاق ضربان صريح وهو ما لا يحتمل ظاهره غير الطلاق وهو ثلاثة الفاظ ما اشتق من الطلاق والفراق والسراح وهو لا يحتاج إلى نية ايقاع للطلاق الآن أعقبه بما يخرج عنه الصراحة كانت طالق من وثاق أو سرحتمك إلى كذا بشرط أن يقصد الاثبات

بهذه الزيادة قبل فراغ المين وأن يتلفظ بهامسها نفسه ويجرى ذلك فيمن حلف بالطلاق من ذراعه أو فرسه ولو قال نساء المسامين طوالت لم تطلق زوجته الا اذا نواها وكذا لو قال نساء المسامين طوالت وزوجتي أو أنت بخلاف طلقت نساء المؤمنين وزوجتي فيقع الطلاق وإن لم ينوشينها، وكناية وهو ما يحتمل الطلاق وغيره وتنفق إلى نية الايقاع نحو الحق بأهلك ولا تبرا إشارة ناطق بخلاف الاخرس فإشارته صريحة أن فهمها الفطنون، والنساء في الطلاق ضربان ضرب يكون طلاقهن سنيا وآخر يكون بدعيا فالسني أن يقع الطلاق في طهر لم يجامع فيه ولا في حيض قبله والبدعي أن يقع الطلاق في حيض أو في طهر جتمع فيه أو في حيض قبله وضرب ليس طلاقهن سنيا ولا بدعيا وهن خمسة الصغيرة والأيسة والحامل والمختلعة بما لها والتي لم يدخل بها

❖ تنة ❖ يملك الحر على زوجته ولوامة ثلاث طلقات وملك العبد ولو مكاتبا أو مبعضا أو مدبرا طلقتين وإن كانت الزوجة حرة

### ❖ مبحث الاستثناء والتعليق ❖

يصح الاستثناء في الطلاق بخمسة شروط أن لا يفصل بين المستثنى والمستثنى منه بكلام أجنبي ولو يسير أولا بسكوت زائد عن سكتة التنفس والحي وأن ينوي قبل فراغه من المستثنى منه وأن يتلفظ به مسجما نفسه مع اعتدال سمعه وعدم اللغظ والايستغراق المستثنى المستثنى منه كانت طالق ثلاثا الا ثلاثا اذا لم يتبعه باستثناء آخر كانت طالق ثلاثا الا ثلاثا الا واحدة فتقع واحدة وإن يعرف معناه ولو بوجه، والاستثناء يعتبر من المقحوظ لا من المملوك فلو قال أنت، طالق خسا الا ثلاثا وقع اثنان ولو قال أنت طالق ثلاثا الا نصف طلقة وقع الثلاث ومن الاستثناء شرعا التعليق على مشيئة الله تعالى أو عدها فمبني وقوع الطلاق فلو قال أنت طالق أن شاء الله لا يقع عليه أن قصد التعليق فإن سبق لسانه أو قصد التبرك أولم يعلم قصد التعليق أولا أو أطلق وقع ومثل الطلاق غير من العقود كالبيع والاجارة والعقود عند قصد التعليق وكذا يمنع انعقاد العادة ويصح تعليق



الطلاق بالصفة والزمان والمكان والشرط وأدوات التعليق لا تفيد تكرارا  
الاكلا ولا فورا في الاثبات الآن واذا مع المال او شئت بخلافها في النفي فهي  
للفور الآن ولهذا قال بعضهم

أدوات التعليق في النفي للفور \* رسوى أن وفي الثبوت رأوها

للتراخي ألا إذا أن مع الما \* ل وشئت وكلما كررها

ولو فعل المحلوف عليه ناسيا أو جاهلا أو مكرها لم يحنث واليمين منعقدة فلو فعله  
ثانيا عامدا علما مختارا حنث ومحل عدم اعتبار فعل الناسي اذا علق على الفعل  
فان علق على العدم كان لم تدخلي فانت طالق فدخلت ناسية بر في يمينه ولو علق  
على فعل غيره ففعله ناسيا فان كان يبالى بحنث الخالف لم يقع والواقع والزوجة  
ممن يبالى ومثل النسيان الجهل والا كراه ولو علق اثباتا على مستحيل كأن صعدت  
السماء أو أن نسح صوم رمضان فانت طالق لم يقع أو نفيا كأن لم تصعد السماء فانت  
طالق وقع حالا على المعتمد ولو قال ان طلق زوجتي فهي طالق قبله ثلاثا ثم طلقها  
واحدة أو اثنتين وقع المنجز دون المعلق على الراجع وقيل لا يقع شيء للدور  
وجرى عليه كثير من الأصحاب

### ✽ مبني الرجعة ✽

هي لغة المرة من الرجوع وشرعا رد المرأة الى النكاح من طلاق  
غير بائن في العدة على وجه مخصوص والاصل فيها قبل الاجماع قوله  
تعالى ( وبعولتهن أحق بردهن في ذلك ان أرادوا اصطلاحا ) وقوله صلى  
الله عليه وسلم ( أناني جبريل فقال يا محمد راجع حفصة فانها صوامت قوامه  
وأنها زوجتك في الجنة ) ( وحكمة مشروعيها ) التسهيل وعدم الحرج  
على كل من الزوجين إذ لو امتنعت بعد طلاق واحد لحصل من الضرر  
مالا يخفى فأن الانسان لا يخلو عن مشاحنة وأركانها ثلاثة محل ومخرج وصيغة  
وشرط في المحل كونه زوجة معينة موطوءة قابلة للحل المطلقة بجانالم يستوف عدد  
طلاقها ولو في العدة فخرج بمقابلة للحل غيرها كالأولاسمت واستمر على كفره

وخرج غير الموطوءة فبقي طلاقها بائنا ومثل الوطء ادخال منيه المحترمة وشرط في  
المرتجحة صحة نكاحه بنفسه بان يكون بالغا عاقلا وان منع منه مانع كالحرام  
وشرط في الصيغة لفظ يشعر بالرجعة صريحا كراجعتك وامسكتك وردتلك الى  
أو كناية كنز ورجعتك ونكحتك وفي معنى اللفظ الكتابة وإشارة الاخرى وتخيير  
وعدم تأقيت فإذا طلق الحر زوجته واحدة أو اثنتين أو طلق العبد واحدة كان  
لكل منهما ما امر اجتمعا ما لم تنقص عدتها فلوانقضت فلا بد من عقد جديد وتكون  
معه على ما بقي من عدد الطلاق وأن اتصلت زوج غيره فان طلقها ثلاثا أو العبد  
اثنين لم تحل له زوجها المطلق الا بيمين شرايط انقضاء عدتها منه ونزوحها بغيره  
نزوحا صحيحا واصابة الثاني لها بدخول حشفته في فرجها مع انتشار الآلة وأن لم  
ينزل وينوتنها وانقضاء عدتها منه ويشترط اقتضاؤ البكر، ولو شرط في  
العقد انه متى وطئ طلق حرم وفسد العقد وعليه جل حديث (عن الله المحلل والمحلل  
له) أو توافقوا على ذلك قبله صح مع الكراهة ويكون اللعن في الحديث للتنفير  
﴿ بحث الأيلاء ﴾

هو لغة الخلف وشرعا حلف زوج يصح طلاقه ويمكن وطؤه على الامتناع من  
وطء زوجته في قبلها امتناعا مطلقا أو مؤبدا أو مقيدا بمدة تزيد على أربعة أشهر  
أو مقيدا بمسئعة الحصول كقوله والله لا أطوك حتى تموت أو أموت وهو حرام  
لما فيه من الإيذاء والمعتداته صغيرة وكان طلاقا في الجاهلية فغير الشارع حكمه  
الى ما يأتي، والاصل فيه قوله انى تعالى (للذين يؤلون من نسائهم تبص أربعة  
أشهر) ولما ضمن معنى البعد عدى بن (وحكمة مشروعية تحريمه) ما فيه للضرر  
اللاحق للزوجة المتأني للأعفاف وفي الحديث (لا ضرر ولا ضرار) وأركان  
سمة محلوف به ومحلوف عليه ومدة وصيغة وزوجان وشرط المحلوف به كونه  
اسما من أسمائه تعالى أو صفة من صفاته أو التزام ما يلزم بنذر أو تعليق طلاق أو  
عتق ولو قال والله لا أطوك أربعة أشهر فاذا انقضت فوالله لا أطوك أربعة  
أشهر فلا يكون موليا لكنه يأثم فوق أثم الأيلاء بخلاف ما إذا لم يكرر الخلف فانه

يكون موليا ولو قال والله لا أطولك خمسة أشهر فاذا مضت فوالله لا اطوءك ستة أشهر فلا تن وشروط الصيغة لفظ يشعر بالأيلاء وهو إما صريح كوالله لا أغيب حشفتي في فرجك أولا أطولك أولا أجامعك أو كناية بقوله والله لا اضاحمك أولا أمسكك فتتقرر إلى نية الوطء ولو قال والله لا أطولك سنة الأمرة كان موليا إن وطئ والباقي أكثر من أربعة أشهر ولو كرر الأيلاء قاصداً فوكيداً صدق بيمينه وأن تعدد المجلس وطال الفصل وكذا إن أطلق أن اتحد المجلس ، وشروط في الزوجين تصور وطء من كل منهما وصحة طلاق الزوج . وفي المدة إذا تها على أربعة أشهر بيمين . وفي المحلوف عليه ترك وطء شرعي ، ويهمل المولى أربعة أشهر ولو بغير سؤالها وابتدأها من الأيلاء في الزوجة ومن الرجعة في الرجعية فإذا انقضت خبره القاضي بطلها بين الوطء مع التكفير أو الطلاق فإن امتنع في زوجة تطيق الوطء طلق عليه القاضي

### ﴿ محبت الظهار ﴾

هو لغة مأخوذ من الظهر وشرعا تشبيه الزوج زوجته غير البائن بأنثى محرم لم تكن حلاله والأصل فيه قبل الأجاع قوله تعالى ( والذين يظاهرون من نسائهم ) الآية وهو من السكبان لقوله تعالى ( وانهم ليقولون منكرا من وزورا ) وكان طلاقاً في الجاهلية فغير للشارع حكمه إلى تحريمها بعد العود ولزوم الكفارة وأركانها أربعة مظاهر ومظاهر منها ومشبه به وصيغة وشروط في المظاهر كونه زوجاً يصح طلاقه ولو عبداً أو كافراً أو مجبوراً أو سكراناً فلا يصح من غير زوج وإن نكح من ظاهر منها وشروط في المظاهر منها كونه زوجة ولو رجعية أو أمة أو صغيرة أو رتقاء وشروط في المشبه به كونه أنثى أو جزء أنثى محرم بنسب أو رضاع أو مصاهرة لم تكن حلالاً للزوج كبنته وأخته وكمرضة أبيه أو أمه وكزوجة أبيه التي نكحها قبل ولادته أو معها وشروط الصيغة لفظ يشعر بالظهار صريحاً كانت على كظاهر أي أو كناية نحو أنت كأمي أو كمينها أو رأسها ما يذكر للكرامة ويصح تعليق الظهار بقوله إن ظاهرت

من ضرتك فأنت على كظهر أى فتى ظاهر من ضرتها صار مظاهر منهما وإصح تأقيته كأنك على كظهر أى يوما ولو قال أنت على كظهر أى فى مكان كذا صار عائدا بالوطء فيه وصيغته الاصلية أن يقول الزوج لزوجته ولو حائضا ونفساء أنت على كظهر أى فلو قال ذلك ولم تحصل فرقة بطلاق أو فسخ أو موت أو ردة قبل الدخول أو بعدها واستمر حتى انقضت مدة يمكن فيها للفرقة صار عائدا أى راجعا فى قوله وبحصل العود فى المؤقت بالوطء فى المدة وفى الرجعية بالرجعة ، ومتى صار عائدا لزمته الكفارة ، وهى عتق رقبة ولها أربعة شروط أن تكون مؤمنة قبل العتق ولو باسلام أحد الأصول أو تبعا للسبب وأن تكون سليمة من العيوب المضرة بالعمل والكسب والالتكافى مستحقة العتق بسبب آخر فخرج أم الولد والمكاتب وأن تكون خالية من العوض فان عجز فصيام شهرين متتابعين ويجب تبيت النية فان عجز فاطعام ستين مسكينا يعطى كل مسكين مدا ولا يعطى هائجيا ولا مطالبيا ولا مكتفيا بنفقة قريبه أو وزوجه <sup>١</sup> <sup>٢</sup> <sup>٣</sup> <sup>٤</sup> <sup>٥</sup> <sup>٦</sup> <sup>٧</sup> <sup>٨</sup> <sup>٩</sup> <sup>١٠</sup> <sup>١١</sup> <sup>١٢</sup> <sup>١٣</sup> <sup>١٤</sup> <sup>١٥</sup> <sup>١٦</sup> <sup>١٧</sup> <sup>١٨</sup> <sup>١٩</sup> <sup>٢٠</sup> <sup>٢١</sup> <sup>٢٢</sup> <sup>٢٣</sup> <sup>٢٤</sup> <sup>٢٥</sup> <sup>٢٦</sup> <sup>٢٧</sup> <sup>٢٨</sup> <sup>٢٩</sup> <sup>٣٠</sup> <sup>٣١</sup> <sup>٣٢</sup> <sup>٣٣</sup> <sup>٣٤</sup> <sup>٣٥</sup> <sup>٣٦</sup> <sup>٣٧</sup> <sup>٣٨</sup> <sup>٣٩</sup> <sup>٤٠</sup> <sup>٤١</sup> <sup>٤٢</sup> <sup>٤٣</sup> <sup>٤٤</sup> <sup>٤٥</sup> <sup>٤٦</sup> <sup>٤٧</sup> <sup>٤٨</sup> <sup>٤٩</sup> <sup>٥٠</sup> <sup>٥١</sup> <sup>٥٢</sup> <sup>٥٣</sup> <sup>٥٤</sup> <sup>٥٥</sup> <sup>٥٦</sup> <sup>٥٧</sup> <sup>٥٨</sup> <sup>٥٩</sup> <sup>٦٠</sup> <sup>٦١</sup> <sup>٦٢</sup> <sup>٦٣</sup> <sup>٦٤</sup> <sup>٦٥</sup> <sup>٦٦</sup> <sup>٦٧</sup> <sup>٦٨</sup> <sup>٦٩</sup> <sup>٧٠</sup> <sup>٧١</sup> <sup>٧٢</sup> <sup>٧٣</sup> <sup>٧٤</sup> <sup>٧٥</sup> <sup>٧٦</sup> <sup>٧٧</sup> <sup>٧٨</sup> <sup>٧٩</sup> <sup>٨٠</sup> <sup>٨١</sup> <sup>٨٢</sup> <sup>٨٣</sup> <sup>٨٤</sup> <sup>٨٥</sup> <sup>٨٦</sup> <sup>٨٧</sup> <sup>٨٨</sup> <sup>٨٩</sup> <sup>٩٠</sup> <sup>٩١</sup> <sup>٩٢</sup> <sup>٩٣</sup> <sup>٩٤</sup> <sup>٩٥</sup> <sup>٩٦</sup> <sup>٩٧</sup> <sup>٩٨</sup> <sup>٩٩</sup> <sup>١٠٠</sup> <sup>١٠١</sup> <sup>١٠٢</sup> <sup>١٠٣</sup> <sup>١٠٤</sup> <sup>١٠٥</sup> <sup>١٠٦</sup> <sup>١٠٧</sup> <sup>١٠٨</sup> <sup>١٠٩</sup> <sup>١١٠</sup> <sup>١١١</sup> <sup>١١٢</sup> <sup>١١٣</sup> <sup>١١٤</sup> <sup>١١٥</sup> <sup>١١٦</sup> <sup>١١٧</sup> <sup>١١٨</sup> <sup>١١٩</sup> <sup>١٢٠</sup> <sup>١٢١</sup> <sup>١٢٢</sup> <sup>١٢٣</sup> <sup>١٢٤</sup> <sup>١٢٥</sup> <sup>١٢٦</sup> <sup>١٢٧</sup> <sup>١٢٨</sup> <sup>١٢٩</sup> <sup>١٣٠</sup> <sup>١٣١</sup> <sup>١٣٢</sup> <sup>١٣٣</sup> <sup>١٣٤</sup> <sup>١٣٥</sup> <sup>١٣٦</sup> <sup>١٣٧</sup> <sup>١٣٨</sup> <sup>١٣٩</sup> <sup>١٤٠</sup> <sup>١٤١</sup> <sup>١٤٢</sup> <sup>١٤٣</sup> <sup>١٤٤</sup> <sup>١٤٥</sup> <sup>١٤٦</sup> <sup>١٤٧</sup> <sup>١٤٨</sup> <sup>١٤٩</sup> <sup>١٥٠</sup> <sup>١٥١</sup> <sup>١٥٢</sup> <sup>١٥٣</sup> <sup>١٥٤</sup> <sup>١٥٥</sup> <sup>١٥٦</sup> <sup>١٥٧</sup> <sup>١٥٨</sup> <sup>١٥٩</sup> <sup>١٦٠</sup> <sup>١٦١</sup> <sup>١٦٢</sup> <sup>١٦٣</sup> <sup>١٦٤</sup> <sup>١٦٥</sup> <sup>١٦٦</sup> <sup>١٦٧</sup> <sup>١٦٨</sup> <sup>١٦٩</sup> <sup>١٧٠</sup> <sup>١٧١</sup> <sup>١٧٢</sup> <sup>١٧٣</sup> <sup>١٧٤</sup> <sup>١٧٥</sup> <sup>١٧٦</sup> <sup>١٧٧</sup> <sup>١٧٨</sup> <sup>١٧٩</sup> <sup>١٨٠</sup> <sup>١٨١</sup> <sup>١٨٢</sup> <sup>١٨٣</sup> <sup>١٨٤</sup> <sup>١٨٥</sup> <sup>١٨٦</sup> <sup>١٨٧</sup> <sup>١٨٨</sup> <sup>١٨٩</sup> <sup>١٩٠</sup> <sup>١٩١</sup> <sup>١٩٢</sup> <sup>١٩٣</sup> <sup>١٩٤</sup> <sup>١٩٥</sup> <sup>١٩٦</sup> <sup>١٩٧</sup> <sup>١٩٨</sup> <sup>١٩٩</sup> <sup>٢٠٠</sup> <sup>٢٠١</sup> <sup>٢٠٢</sup> <sup>٢٠٣</sup> <sup>٢٠٤</sup> <sup>٢٠٥</sup> <sup>٢٠٦</sup> <sup>٢٠٧</sup> <sup>٢٠٨</sup> <sup>٢٠٩</sup> <sup>٢١٠</sup> <sup>٢١١</sup> <sup>٢١٢</sup> <sup>٢١٣</sup> <sup>٢١٤</sup> <sup>٢١٥</sup> <sup>٢١٦</sup> <sup>٢١٧</sup> <sup>٢١٨</sup> <sup>٢١٩</sup> <sup>٢٢٠</sup> <sup>٢٢١</sup> <sup>٢٢٢</sup> <sup>٢٢٣</sup> <sup>٢٢٤</sup> <sup>٢٢٥</sup> <sup>٢٢٦</sup> <sup>٢٢٧</sup> <sup>٢٢٨</sup> <sup>٢٢٩</sup> <sup>٢٣٠</sup> <sup>٢٣١</sup> <sup>٢٣٢</sup> <sup>٢٣٣</sup> <sup>٢٣٤</sup> <sup>٢٣٥</sup> <sup>٢٣٦</sup> <sup>٢٣٧</sup> <sup>٢٣٨</sup> <sup>٢٣٩</sup> <sup>٢٤٠</sup> <sup>٢٤١</sup> <sup>٢٤٢</sup> <sup>٢٤٣</sup> <sup>٢٤٤</sup> <sup>٢٤٥</sup> <sup>٢٤٦</sup> <sup>٢٤٧</sup> <sup>٢٤٨</sup> <sup>٢٤٩</sup> <sup>٢٥٠</sup> <sup>٢٥١</sup> <sup>٢٥٢</sup> <sup>٢٥٣</sup> <sup>٢٥٤</sup> <sup>٢٥٥</sup> <sup>٢٥٦</sup> <sup>٢٥٧</sup> <sup>٢٥٨</sup> <sup>٢٥٩</sup> <sup>٢٦٠</sup> <sup>٢٦١</sup> <sup>٢٦٢</sup> <sup>٢٦٣</sup> <sup>٢٦٤</sup> <sup>٢٦٥</sup> <sup>٢٦٦</sup> <sup>٢٦٧</sup> <sup>٢٦٨</sup> <sup>٢٦٩</sup> <sup>٢٧٠</sup> <sup>٢٧١</sup> <sup>٢٧٢</sup> <sup>٢٧٣</sup> <sup>٢٧٤</sup> <sup>٢٧٥</sup> <sup>٢٧٦</sup> <sup>٢٧٧</sup> <sup>٢٧٨</sup> <sup>٢٧٩</sup> <sup>٢٨٠</sup> <sup>٢٨١</sup> <sup>٢٨٢</sup> <sup>٢٨٣</sup> <sup>٢٨٤</sup> <sup>٢٨٥</sup> <sup>٢٨٦</sup> <sup>٢٨٧</sup> <sup>٢٨٨</sup> <sup>٢٨٩</sup> <sup>٢٩٠</sup> <sup>٢٩١</sup> <sup>٢٩٢</sup> <sup>٢٩٣</sup> <sup>٢٩٤</sup> <sup>٢٩٥</sup> <sup>٢٩٦</sup> <sup>٢٩٧</sup> <sup>٢٩٨</sup> <sup>٢٩٩</sup> <sup>٣٠٠</sup> <sup>٣٠١</sup> <sup>٣٠٢</sup> <sup>٣٠٣</sup> <sup>٣٠٤</sup> <sup>٣٠٥</sup> <sup>٣٠٦</sup> <sup>٣٠٧</sup> <sup>٣٠٨</sup> <sup>٣٠٩</sup> <sup>٣١٠</sup> <sup>٣١١</sup> <sup>٣١٢</sup> <sup>٣١٣</sup> <sup>٣١٤</sup> <sup>٣١٥</sup> <sup>٣١٦</sup> <sup>٣١٧</sup> <sup>٣١٨</sup> <sup>٣١٩</sup> <sup>٣٢٠</sup> <sup>٣٢١</sup> <sup>٣٢٢</sup> <sup>٣٢٣</sup> <sup>٣٢٤</sup> <sup>٣٢٥</sup> <sup>٣٢٦</sup> <sup>٣٢٧</sup> <sup>٣٢٨</sup> <sup>٣٢٩</sup> <sup>٣٣٠</sup> <sup>٣٣١</sup> <sup>٣٣٢</sup> <sup>٣٣٣</sup> <sup>٣٣٤</sup> <sup>٣٣٥</sup> <sup>٣٣٦</sup> <sup>٣٣٧</sup> <sup>٣٣٨</sup> <sup>٣٣٩</sup> <sup>٣٤٠</sup> <sup>٣٤١</sup> <sup>٣٤٢</sup> <sup>٣٤٣</sup> <sup>٣٤٤</sup> <sup>٣٤٥</sup> <sup>٣٤٦</sup> <sup>٣٤٧</sup> <sup>٣٤٨</sup> <sup>٣٤٩</sup> <sup>٣٥٠</sup> <sup>٣٥١</sup> <sup>٣٥٢</sup> <sup>٣٥٣</sup> <sup>٣٥٤</sup> <sup>٣٥٥</sup> <sup>٣٥٦</sup> <sup>٣٥٧</sup> <sup>٣٥٨</sup> <sup>٣٥٩</sup> <sup>٣٦٠</sup> <sup>٣٦١</sup> <sup>٣٦٢</sup> <sup>٣٦٣</sup> <sup>٣٦٤</sup> <sup>٣٦٥</sup> <sup>٣٦٦</sup> <sup>٣٦٧</sup> <sup>٣٦٨</sup> <sup>٣٦٩</sup> <sup>٣٧٠</sup> <sup>٣٧١</sup> <sup>٣٧٢</sup> <sup>٣٧٣</sup> <sup>٣٧٤</sup> <sup>٣٧٥</sup> <sup>٣٧٦</sup> <sup>٣٧٧</sup> <sup>٣٧٨</sup> <sup>٣٧٩</sup> <sup>٣٨٠</sup> <sup>٣٨١</sup> <sup>٣٨٢</sup> <sup>٣٨٣</sup> <sup>٣٨٤</sup> <sup>٣٨٥</sup> <sup>٣٨٦</sup> <sup>٣٨٧</sup> <sup>٣٨٨</sup> <sup>٣٨٩</sup> <sup>٣٩٠</sup> <sup>٣٩١</sup> <sup>٣٩٢</sup> <sup>٣٩٣</sup> <sup>٣٩٤</sup> <sup>٣٩٥</sup> <sup>٣٩٦</sup> <sup>٣٩٧</sup> <sup>٣٩٨</sup> <sup>٣٩٩</sup> <sup>٤٠٠</sup> <sup>٤٠١</sup> <sup>٤٠٢</sup> <sup>٤٠٣</sup> <sup>٤٠٤</sup> <sup>٤٠٥</sup> <sup>٤٠٦</sup> <sup>٤٠٧</sup> <sup>٤٠٨</sup> <sup>٤٠٩</sup> <sup>٤١٠</sup> <sup>٤١١</sup> <sup>٤١٢</sup> <sup>٤١٣</sup> <sup>٤١٤</sup> <sup>٤١٥</sup> <sup>٤١٦</sup> <sup>٤١٧</sup> <sup>٤١٨</sup> <sup>٤١٩</sup> <sup>٤٢٠</sup> <sup>٤٢١</sup> <sup>٤٢٢</sup> <sup>٤٢٣</sup> <sup>٤٢٤</sup> <sup>٤٢٥</sup> <sup>٤٢٦</sup> <sup>٤٢٧</sup> <sup>٤٢٨</sup> <sup>٤٢٩</sup> <sup>٤٣٠</sup> <sup>٤٣١</sup> <sup>٤٣٢</sup> <sup>٤٣٣</sup> <sup>٤٣٤</sup> <sup>٤٣٥</sup> <sup>٤٣٦</sup> <sup>٤٣٧</sup> <sup>٤٣٨</sup> <sup>٤٣٩</sup> <sup>٤٤٠</sup> <sup>٤٤١</sup> <sup>٤٤٢</sup> <sup>٤٤٣</sup> <sup>٤٤٤</sup> <sup>٤٤٥</sup> <sup>٤٤٦</sup> <sup>٤٤٧</sup> <sup>٤٤٨</sup> <sup>٤٤٩</sup> <sup>٤٥٠</sup> <sup>٤٥١</sup> <sup>٤٥٢</sup> <sup>٤٥٣</sup> <sup>٤٥٤</sup> <sup>٤٥٥</sup> <sup>٤٥٦</sup> <sup>٤٥٧</sup> <sup>٤٥٨</sup> <sup>٤٥٩</sup> <sup>٤٦٠</sup> <sup>٤٦١</sup> <sup>٤٦٢</sup> <sup>٤٦٣</sup> <sup>٤٦٤</sup> <sup>٤٦٥</sup> <sup>٤٦٦</sup> <sup>٤٦٧</sup> <sup>٤٦٨</sup> <sup>٤٦٩</sup> <sup>٤٧٠</sup> <sup>٤٧١</sup> <sup>٤٧٢</sup> <sup>٤٧٣</sup> <sup>٤٧٤</sup> <sup>٤٧٥</sup> <sup>٤٧٦</sup> <sup>٤٧٧</sup> <sup>٤٧٨</sup> <sup>٤٧٩</sup> <sup>٤٨٠</sup> <sup>٤٨١</sup> <sup>٤٨٢</sup> <sup>٤٨٣</sup> <sup>٤٨٤</sup> <sup>٤٨٥</sup> <sup>٤٨٦</sup> <sup>٤٨٧</sup> <sup>٤٨٨</sup> <sup>٤٨٩</sup> <sup>٤٩٠</sup> <sup>٤٩١</sup> <sup>٤٩٢</sup> <sup>٤٩٣</sup> <sup>٤٩٤</sup> <sup>٤٩٥</sup> <sup>٤٩٦</sup> <sup>٤٩٧</sup> <sup>٤٩٨</sup> <sup>٤٩٩</sup> <sup>٥٠٠</sup> <sup>٥٠١</sup> <sup>٥٠٢</sup> <sup>٥٠٣</sup> <sup>٥٠٤</sup> <sup>٥٠٥</sup> <sup>٥٠٦</sup> <sup>٥٠٧</sup> <sup>٥٠٨</sup> <sup>٥٠٩</sup> <sup>٥١٠</sup> <sup>٥١١</sup> <sup>٥١٢</sup> <sup>٥١٣</sup> <sup>٥١٤</sup> <sup>٥١٥</sup> <sup>٥١٦</sup> <sup>٥١٧</sup> <sup>٥١٨</sup> <sup>٥١٩</sup> <sup>٥٢٠</sup> <sup>٥٢١</sup> <sup>٥٢٢</sup> <sup>٥٢٣</sup> <sup>٥٢٤</sup> <sup>٥٢٥</sup> <sup>٥٢٦</sup> <sup>٥٢٧</sup> <sup>٥٢٨</sup> <sup>٥٢٩</sup> <sup>٥٣٠</sup> <sup>٥٣١</sup> <sup>٥٣٢</sup> <sup>٥٣٣</sup> <sup>٥٣٤</sup> <sup>٥٣٥</sup> <sup>٥٣٦</sup> <sup>٥٣٧</sup> <sup>٥٣٨</sup> <sup>٥٣٩</sup> <sup>٥٤٠</sup> <sup>٥٤١</sup> <sup>٥٤٢</sup> <sup>٥٤٣</sup> <sup>٥٤٤</sup> <sup>٥٤٥</sup> <sup>٥٤٦</sup> <sup>٥٤٧</sup> <sup>٥٤٨</sup> <sup>٥٤٩</sup> <sup>٥٥٠</sup> <sup>٥٥١</sup> <sup>٥٥٢</sup> <sup>٥٥٣</sup> <sup>٥٥٤</sup> <sup>٥٥٥</sup> <sup>٥٥٦</sup> <sup>٥٥٧</sup> <sup>٥٥٨</sup> <sup>٥٥٩</sup> <sup>٥٦٠</sup> <sup>٥٦١</sup> <sup>٥٦٢</sup> <sup>٥٦٣</sup> <sup>٥٦٤</sup> <sup>٥٦٥</sup> <sup>٥٦٦</sup> <sup>٥٦٧</sup> <sup>٥٦٨</sup> <sup>٥٦٩</sup> <sup>٥٧٠</sup> <sup>٥٧١</sup> <sup>٥٧٢</sup> <sup>٥٧٣</sup> <sup>٥٧٤</sup> <sup>٥٧٥</sup> <sup>٥٧٦</sup> <sup>٥٧٧</sup> <sup>٥٧٨</sup> <sup>٥٧٩</sup> <sup>٥٨٠</sup> <sup>٥٨١</sup> <sup>٥٨٢</sup> <sup>٥٨٣</sup> <sup>٥٨٤</sup> <sup>٥٨٥</sup> <sup>٥٨٦</sup> <sup>٥٨٧</sup> <sup>٥٨٨</sup> <sup>٥٨٩</sup> <sup>٥٩٠</sup> <sup>٥٩١</sup> <sup>٥٩٢</sup> <sup>٥٩٣</sup> <sup>٥٩٤</sup> <sup>٥٩٥</sup> <sup>٥٩٦</sup> <sup>٥٩٧</sup> <sup>٥٩٨</sup> <sup>٥٩٩</sup> <sup>٦٠٠</sup> <sup>٦٠١</sup> <sup>٦٠٢</sup> <sup>٦٠٣</sup> <sup>٦٠٤</sup> <sup>٦٠٥</sup> <sup>٦٠٦</sup> <sup>٦٠٧</sup> <sup>٦٠٨</sup> <sup>٦٠٩</sup> <sup>٦١٠</sup> <sup>٦١١</sup> <sup>٦١٢</sup> <sup>٦١٣</sup> <sup>٦١٤</sup> <sup>٦١٥</sup> <sup>٦١٦</sup> <sup>٦١٧</sup> <sup>٦١٨</sup> <sup>٦١٩</sup> <sup>٦٢٠</sup> <sup>٦٢١</sup> <sup>٦٢٢</sup> <sup>٦٢٣</sup> <sup>٦٢٤</sup> <sup>٦٢٥</sup> <sup>٦٢٦</sup> <sup>٦٢٧</sup> <sup>٦٢٨</sup> <sup>٦٢٩</sup> <sup>٦٣٠</sup> <sup>٦٣١</sup> <sup>٦٣٢</sup> <sup>٦٣٣</sup> <sup>٦٣٤</sup> <sup>٦٣٥</sup> <sup>٦٣٦</sup> <sup>٦٣٧</sup> <sup>٦٣٨</sup> <sup>٦٣٩</sup> <sup>٦٤٠</sup> <sup>٦٤١</sup> <sup>٦٤٢</sup> <sup>٦٤٣</sup> <sup>٦٤٤</sup> <sup>٦٤٥</sup> <sup>٦٤٦</sup> <sup>٦٤٧</sup> <sup>٦٤٨</sup> <sup>٦٤٩</sup> <sup>٦٥٠</sup> <sup>٦٥١</sup> <sup>٦٥٢</sup> <sup>٦٥٣</sup> <sup>٦٥٤</sup> <sup>٦٥٥</sup> <sup>٦٥٦</sup> <sup>٦٥٧</sup> <sup>٦٥٨</sup> <sup>٦٥٩</sup> <sup>٦٦٠</sup> <sup>٦٦١</sup> <sup>٦٦٢</sup> <sup>٦٦٣</sup> <sup>٦٦٤</sup> <sup>٦٦٥</sup> <sup>٦٦٦</sup> <sup>٦٦٧</sup> <sup>٦٦٨</sup> <sup>٦٦٩</sup> <sup>٦٧٠</sup> <sup>٦٧١</sup> <sup>٦٧٢</sup> <sup>٦٧٣</sup> <sup>٦٧٤</sup> <sup>٦٧٥</sup> <sup>٦٧٦</sup> <sup>٦٧٧</sup> <sup>٦٧٨</sup> <sup>٦٧٩</sup> <sup>٦٨٠</sup> <sup>٦٨١</sup> <sup>٦٨٢</sup> <sup>٦٨٣</sup> <sup>٦٨٤</sup> <sup>٦٨٥</sup> <sup>٦٨٦</sup> <sup>٦٨٧</sup> <sup>٦٨٨</sup> <sup>٦٨٩</sup> <sup>٦٩٠</sup> <sup>٦٩١</sup> <sup>٦٩٢</sup> <sup>٦٩٣</sup> <sup>٦٩٤</sup> <sup>٦٩٥</sup> <sup>٦٩٦</sup> <sup>٦٩٧</sup> <sup>٦٩٨</sup> <sup>٦٩٩</sup> <sup>٧٠٠</sup> <sup>٧٠١</sup> <sup>٧٠٢</sup> <sup>٧٠٣</sup> <sup>٧٠٤</sup> <sup>٧٠٥</sup> <sup>٧٠٦</sup> <sup>٧٠٧</sup> <sup>٧٠٨</sup> <sup>٧٠٩</sup> <sup>٧١٠</sup> <sup>٧١١</sup> <sup>٧١٢</sup> <sup>٧١٣</sup> <sup>٧١٤</sup> <sup>٧١٥</sup> <sup>٧١٦</sup> <sup>٧١٧</sup> <sup>٧١٨</sup> <sup>٧١٩</sup> <sup>٧٢٠</sup> <sup>٧٢١</sup> <sup>٧٢٢</sup> <sup>٧٢٣</sup> <sup>٧٢٤</sup> <sup>٧٢٥</sup> <sup>٧٢٦</sup> <sup>٧٢٧</sup> <sup>٧٢٨</sup> <sup>٧٢٩</sup> <sup>٧٣٠</sup> <sup>٧٣١</sup> <sup>٧٣٢</sup> <sup>٧٣٣</sup> <sup>٧٣٤</sup> <sup>٧٣٥</sup> <sup>٧٣٦</sup> <sup>٧٣٧</sup> <sup>٧٣٨</sup> <sup>٧٣٩</sup> <sup>٧٤٠</sup> <sup>٧٤١</sup> <sup>٧٤٢</sup> <sup>٧٤٣</sup> <sup>٧٤٤</sup> <sup>٧٤٥</sup> <sup>٧٤٦</sup> <sup>٧٤٧</sup> <sup>٧٤٨</sup> <sup>٧٤٩</sup> <sup>٧٥٠</sup> <sup>٧٥١</sup> <sup>٧٥٢</sup> <sup>٧٥٣</sup> <sup>٧٥٤</sup> <sup>٧٥٥</sup> <sup>٧٥٦</sup> <sup>٧٥٧</sup> <sup>٧٥٨</sup> <sup>٧٥٩</sup> <sup>٧٦٠</sup> <sup>٧٦١</sup> <sup>٧٦٢</sup> <sup>٧٦٣</sup> <sup>٧٦٤</sup> <sup>٧٦٥</sup> <sup>٧٦٦</sup> <sup>٧٦٧</sup> <sup>٧٦٨</sup> <sup>٧٦٩</sup> <sup>٧٧٠</sup> <sup>٧٧١</sup> <sup>٧٧٢</sup> <sup>٧٧٣</sup> <sup>٧٧٤</sup> <sup>٧٧٥</sup> <sup>٧٧٦</sup> <sup>٧٧٧</sup> <sup>٧٧٨</sup> <sup>٧٧٩</sup> <sup>٧٨٠</sup> <sup>٧٨١</sup> <sup>٧٨٢</sup> <sup>٧٨٣</sup> <sup>٧٨٤</sup> <sup>٧٨٥</sup> <sup>٧٨٦</sup> <sup>٧٨٧</sup> <sup>٧٨٨</sup> <sup>٧٨٩</sup> <sup>٧٩٠</sup> <sup>٧٩١</sup> <sup>٧٩٢</sup> <sup>٧٩٣</sup> <sup>٧٩٤</sup> <sup>٧٩٥</sup> <sup>٧٩٦</sup> <sup>٧٩٧</sup> <sup>٧٩٨</sup> <sup>٧٩٩</sup> <sup>٨٠٠</sup> <sup>٨٠١</sup> <sup>٨٠٢</sup> <sup>٨٠٣</sup> <sup>٨٠٤</sup> <sup>٨٠٥</sup> <sup>٨٠٦</sup> <sup>٨٠٧</sup> <sup>٨٠٨</sup> <sup>٨٠٩</sup> <sup>٨١٠</sup> <sup>٨١١</sup> <sup>٨١٢</sup> <sup>٨١٣</sup> <sup>٨١٤</sup> <sup>٨١٥</sup> <sup>٨١٦</sup> <sup>٨١٧</sup> <sup>٨١٨</sup> <sup>٨١٩</sup> <sup>٨٢٠</sup> <sup>٨٢١</sup> <sup>٨٢٢</sup> <sup>٨٢٣</sup> <sup>٨٢٤</sup> <sup>٨٢٥</sup> <sup>٨٢٦</sup> <sup>٨٢٧</sup> <sup>٨٢٨</sup> <sup>٨٢٩</sup> <sup>٨٣٠</sup> <sup>٨٣١</sup> <sup>٨٣٢</sup> <sup>٨٣٣</sup> <sup>٨٣٤</sup> <sup>٨٣٥</sup> <sup>٨٣٦</sup> <sup>٨٣٧</sup> <sup>٨٣٨</sup> <sup>٨٣٩</sup> <sup>٨٤٠</sup> <sup>٨٤١</sup> <sup>٨٤٢</sup> <sup>٨٤٣</sup> <sup>٨٤٤</sup> <sup>٨٤٥</sup> <sup>٨٤٦</sup> <sup>٨٤٧</sup> <sup>٨٤٨</sup> <sup>٨٤٩</sup> <sup>٨٥٠</sup> <sup>٨٥١</sup> <sup>٨٥٢</sup> <sup>٨٥٣</sup> <sup>٨٥٤</sup> <sup>٨٥٥</sup> <sup>٨٥٦</sup> <sup>٨٥٧</sup> <sup>٨٥٨</sup> <sup>٨٥٩</sup> <sup>٨٦٠</sup> <sup>٨٦١</sup> <sup>٨٦٢</sup> <sup>٨٦٣</sup> <sup>٨٦٤</sup> <sup>٨٦٥</sup> <sup>٨٦٦</sup> <sup>٨٦٧</sup> <sup>٨٦٨</sup> <sup>٨٦٩</sup> <sup>٨٧٠</sup> <sup>٨٧١</sup> <sup>٨٧٢</sup> <sup>٨٧٣</sup> <sup>٨٧٤</sup> <sup>٨٧٥</sup> <sup>٨٧٦</sup> <sup>٨٧٧</sup> <sup>٨٧٨</sup> <sup>٨٧٩</sup> <sup>٨٨٠</sup> <sup>٨٨١</sup> <sup>٨٨٢</sup> <sup>٨٨٣</sup> <sup>٨٨٤</sup> <sup>٨٨٥</sup> <sup>٨٨٦</sup> <sup>٨٨٧</sup> <sup>٨٨٨</sup> <sup>٨٨٩</sup> <sup>٨٩٠</sup> <sup>٨٩١</sup> <sup>٨٩٢</sup> <sup>٨٩٣</sup> <sup>٨٩٤</sup> <sup>٨٩٥</sup> <sup>٨٩٦</sup> <sup>٨٩٧</sup> <sup>٨٩٨</sup> <sup>٨٩٩</sup> <sup>٩٠٠</sup> <sup>٩٠١</sup> <sup>٩٠٢</sup> <sup>٩٠٣</sup> <sup>٩٠٤</sup> <sup>٩٠٥</sup> <sup>٩٠٦</sup> <sup>٩٠٧</sup> <sup>٩٠٨</sup> <sup>٩٠٩</sup> <sup>٩١٠</sup> <sup>٩١١</sup> <sup>٩١٢</sup> <sup>٩١٣</sup> <sup>٩١٤</sup> <sup>٩١٥</sup> <sup>٩١٦</sup> <sup>٩١٧</sup> <sup>٩١٨</sup> <sup>٩١٩</sup> <sup>٩٢٠</sup> <sup>٩٢١</sup> <sup>٩٢٢</sup> <sup>٩٢٣</sup> <sup>٩٢٤</sup> <sup>٩٢٥</sup> <sup>٩٢٦</sup> <sup>٩٢٧</sup> <sup>٩٢٨</sup> <sup>٩٢٩</sup> <sup>٩٣٠</sup> <sup>٩٣١</sup> <sup>٩٣٢</sup> <sup>٩٣٣</sup> <sup>٩٣٤</sup> <sup>٩٣٥</sup> <sup>٩٣٦</sup> <sup>٩٣٧</sup> <sup>٩٣٨</sup> <sup>٩٣٩</sup> <sup>٩٤٠</sup> <sup>٩٤١</sup> <sup>٩٤٢</sup> <sup>٩٤٣</sup> <sup>٩٤٤</sup> <sup>٩٤٥</sup> <sup>٩٤٦</sup> <sup>٩٤٧</sup> <sup>٩٤٨</sup> <sup>٩٤٩</sup> <sup>٩٥٠</sup> <sup>٩٥١</sup> <sup>٩٥٢</sup> <sup>٩٥٣</sup> <sup>٩٥٤</sup> <sup>٩٥٥</sup> <sup>٩٥٦</sup> <sup>٩٥٧</sup> <sup>٩٥٨</sup> <sup>٩٥٩</sup> <sup>٩٦٠</sup> <sup>٩٦١</sup> <sup>٩٦٢</sup> <sup>٩٦٣</sup> <sup>٩٦٤</sup> <sup>٩٦٥</sup> <sup>٩٦٦</sup> <sup>٩٦٧</sup> <sup>٩٦٨</sup> <sup>٩٦٩</sup> <sup>٩٧٠</sup> <sup>٩٧١</sup> <sup>٩٧٢</sup> <sup>٩٧٣</sup> <sup>٩٧٤</sup> <sup>٩٧٥</sup> <sup>٩٧٦</sup> <sup>٩٧٧</sup> <sup>٩٧٨</sup> <sup>٩٧٩</sup> <sup>٩٨٠</sup> <sup>٩٨١</sup> <sup>٩٨٢</sup> <sup>٩٨٣</sup> <sup>٩٨٤</sup> <sup>٩٨٥</sup> <sup>٩٨٦</sup> <sup>٩٨٧</sup> <sup>٩٨٨</sup> <sup>٩٨٩</sup> <sup>٩٩٠</sup> <sup>٩٩١</sup> <sup>٩٩٢</sup> <sup>٩٩٣</sup> <sup>٩٩٤</sup> <sup>٩٩٥</sup> <sup>٩٩٦</sup> <sup>٩٩٧</sup> <sup>٩٩٨</sup> <sup>٩٩٩</sup> <sup>١٠٠٠</sup> <sup>١٠٠١</sup> <sup>١٠٠٢</sup> <sup>١٠٠٣</sup> <sup>١٠٠٤</sup> <sup>١٠٠٥</sup> <sup>١٠٠٦</sup> <sup>١٠٠٧</sup> <sup>١٠٠٨</sup> <sup>١٠٠٩</sup> <sup>١٠١٠</sup> <sup>١٠١١</sup> <sup>١٠١٢</sup> <sup>١٠١٣</sup> <sup>١٠١٤</sup> <

الأعراض والأنساب ودفع العار وإذا قذف الرجل المكاف زوجته المحصنة أو غيرها فعليه حد القذف للمحصنة والتعذير لغيرها إلا أن يقيم بينة بزنا المقدوفة أو يلاعن وأركانه ثلاثة ملا عن وملا عن منها وصيغة وشرط الملا عن كونه زوجا مكافا مختارا وفي الملاعن منها كونه أزوجة محصنة وفي الصيغة لفظ يشعر باللعان صريحا كإسمائى ويشترط لصحة اللعان خمسة شروط تقدم القذف وتلقين القاضى والولاء وعدم تبديل لفظ بغيره وعدم تقديم اللعن أو الغضب على الكلام ويجوز القذف أو اللعان إذا تحقق زناها أو ظنه قويا مصحوبا بقرينة ولم يكن ولدا ينفيه فإن كان ولد وجب القذف واللعان ويسن للتغليظ في اللعان بالزمان والمكان فيقول في المسجد على المنبر بعد العصر بحضور الحاكم وجماعة من الناس أقول أربعة أشهد بالله أننى لمن الصادقين فيارميت به زوجتى هذه من الزنا مشيرا إليها ان كانت حاضرة ويسمى وينسبها ان كانت غائبة فان كان ولد ينفيه قال فى كل مرة وان هذا الولد من الزنا وليس منى ويكرر هذه الشهادة أربع مرات ثم يقول فى الخامسة بعد وعظ الحاكم له وعلى لعنت الله ان كنت من الكاذبين فيما رميت الخ فان كان رماها بوطء الشبهة وكان ولد قال فيارميتها به من اصابة غيرى لها على فراشى وان هذا الولد من تلك الاصابة ويتعلق بنام لعانه من غير توقف على قضاء القاضى عشرة أحكام سقوط الحد عنه وجوب الحد عليها وفي الولد والتحريم المؤبد فلا يحل نكاحها له ولا وطؤها بملك اليمين لو كانت أمة واشتراها وعدم التوارث بينهما وجواز تزوج أربع سواها ونكاح من يحرم الجمع بينها وبينه كعمتها وأختها وتشطير صداقها ولا نفقة لها ولو حاملا وسقوط حصانتها فى حق الزوج ان لم تلacن ويسقط الحد عنها بأن تلacن بعد لعان الزوج فتقول بأمر الحاكم أشهد ان فلانا هذا من الكاذبين فيما رمانى به من الزنا وتقول فى الخامسة وعلى غضب الله ان كان من الصادقين فيارماني به ويجوز للملاعن استلحاق الولد الذى نفاه ولو بعده موت الولد

﴿ مبصت العدة ﴾

هي مأخوذة من العدد وشرعا مدة تتربص فيها المرأة لمعرفة براءة زوجها بوضع حمل أو أقراء أو للتعبد كالمغيرة أو للمتفجع على زوج والاصل فيها قبل الأجماع الآيات والاختبار الأتية ( وحكمة مشروعتها ) صيانة الانساب ونحصينها من الاختلاط رعاية لخلق الزوجين والولد والنكاح الثاني والمغلب فيها التعبد ، والمعتدة ضر بان متوفى عنها وغير متوفى عنها حرة كانت أو أمة فالمتوفى عنها أن كانت حاملا بولد يلحق الميت فعدتها بوضع الحمل كله حتى تاتي نوأمين وان وضعت الأول قبل الوفاة لقوله تعالى ( واولات الاحمال آجلهن أن يضعن حملهن وقوله صلى الله عليه وسلم لسبعة الأساميه وقد وضعت بعد موت زوجها بنصف شهر قد حلت فانكحى من شئت اما اذا لم يلحق الميت كصغير وممسوح فعدتها بالاشهر في زمن الحمل ان كان من زنا فان كان من شبهة فالأشهر بعد الوضع حتى لو حلت بشبهة في أثناء العدة كملت بعد الوضع على ما مضى من الاشهر ويلحق الحمل بحجوبا ومساول الخصيتين وتنتهى العدة بوضع ميت ومضغة ظهرت صورتها للقوابل أو خفيت عليهن لكن قال جمع منهن أنها أصل آدمى وان كانت المتوفى عنها غير حامل وهي حرة فعدتها أربعة أشهر حلالية وعشرة أيام بليالها لقوله تعالى والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا ويكمل المنكسر ثلاثين يوما الا أن مات في شهر وقد بقي منه أكثر من عشرة أيام فثلاثة بالاهلة وتكمل من الرابع أربعين يوما ، وغير المتوفى عنها ان كانت حاملا بولد يلحق الزوج فعدتها بوضعه لما تقدم وان مات الولد في بطنها وتعذر نزوله فلا تنقضى عدتها مادام في بطنها ولا بد من انفصاله كله ولو مضغة كما تقدم وسواء كانت معتدة بفرقة طلاق أو فسخ أو انفساخ وإن كانت غير حامل فان كانت من ذوات الحيض فعدتها ثلاثة أطهار لقوله تعالى ( والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء ) وبحسب الطهر الذي فورقت فيه طهرا ومن كانت من ذوات الحيض بأن سبق لها حيض ثم انقطع

لعله أو غيرها لا تنقض عدتها إلا بالاطهار أو تصير حتى تبلغ سن اليأس ثم تعد بثلاثة أشهر وإن كانت من غير ذوات الحيض بأن كانت صغيرة لم يسبق لها حيض أو آيسة فعدها ثلاثة أشهر فإن حصل حيض في أثناء العدة انتقلت الآيسة ما لم تكن تزوجت إلى الأقراء ولو مات زوج عن رجعية انتقلت لعدة الوفاة ولا يحسب ماضى قبل الوفاة بخلاف البائنة . والمطلقة قبل الدخول بها لعدة عليها وعدة الأمة الحامل بوضع الحمل وغير الحامل على النصف من الحرة فإن كانت متوفى عنها فعدها شهران وخسة أيام أو غير متوفى عنها فإن كانت من ذوات الحيض فعدها طهران أو من ذوات الشهور رفضه ونصف ، ( تنبيه ) إذا عاشت مطلقة بعد الطلاق يوطء أو غيره فإن كانت حاملا أو بائنا انقضت عدتها بما ذكر أو رجعية لم تنقض بذلك وإن طالت المدة ولا رجعة له بعد الأقراء أو الأشهر وإن لم تنقض العدة بذلك ويلحقها الطلاق والأمة كالحرة في ذلك إذا عاشت ما زال زوج والسيد وأما غيرها فكمعاشرة البائن

### ﴿ بحث ما للمعدة وما عليها ﴾

يجب للرجعية السكنى والنفقة والمكسوة وسائر المؤن الآلة التنظيف حاملا كانت أو لا حرة أولا ويجب للبائن السكنى فقط سواء البينونة الصغرى والكبرى ولأنفقة لها إلا أن كانت حاملا يولد يلحق الممارق ويجب للمتوفى عنها السكنى فقط ولو حاملا إلا إذا بانها حاملا قبل الوفاة ولو نشزت المعتدة سقط ما يجب لها حتى تعود ويجب على المتوفى عنها الامتناع من الزينة في البدن بما تنزين به ولو بحسب عادة قومها أو في الثياب المصبوغة لزيينة كأجر ويجوز لها تجميل الفرش والاثاث والمصبوغ بما لا يقصد لزيينة كالأسود والأخضر والأزرق إلا إذا كان براقا صافي اللون ولا تستعمل طيبا في ثوبها أو بدننها أو طعامها أو شربها وضابط الطيب ما يحرم استعماله للحرم وكذا يحرم جعل الطيب في كحل غير محرم وهو الأبيض ويحرم عليها الاكتحال بالأسود والأصفر إلا الحاجة رمدت كحل ليلًا ولم يحرمه نهارا ما لم تختج إليه نهارا ويجب على المتوفى عنها والمبتوتة ملازمة البيت الذي

كانت فيه عند الفرقة يموت أو غيره ان كان مستحقا للزوج لائقاها الحاجة  
وضابط ذلك كل معتدة لانجب نفقتها وليس لها من يقضيها حاجتها يجوز لها  
الخروج للحاجة كشراء طعام وقطن وبيع نحو غزل أما من وجبت نفقتها من  
رجعية أو بائن حامل فلا تخرج الا لضرورة أو اذن كالزوجة

### ✽ مبث الاستبراء ✽

هو لغة طلب البراءة وشرعا تربص المرأة مدة بسبب حدوث المالك أو  
زواله أو حدوث حل التمتع كالسكاتبة والمرتدة لمعرفة براءة زوجها أو للمعتد  
والاصل فيه الأحاديث الكثيرة كقوله صلى الله عليه وسلم في سبائا أو طاس  
(ألا لانوطء حامل حتى تضع ولا غير ذات حمل حتى تحيض حيضة) (وحكمة  
مشروعيته) معرفة براءة الرحم محافظة على الانساب وله خمسة أسباب الاول  
حدوث المالك بشراء ولو بمن لا يمكن جماعه كالصبي والمرأة ولو مستبرأة قبل  
ملكه أو بأرث أو هبة أو رد بعيب ولو في المجلس أو اقالة أو قبول وصية  
أو بالسبي أو برجوع أصل في الهبة للفرع ويحرم التمتع بجميع أنواعه حتى  
النظر بشهوة قبل الاستبراء في غير المسببة فيحرم وطؤها فقط ، ويحصل  
الاستبراء في ذوات الحيض بحيضة وفي ذوات الشهور بشهر وفي ذوات الحمل  
بالوضع ما لم تكن معتدة فأن ملكها معتدة من زوج فتستبرى بعد الوضع  
ولو باع جارية ولم يقر بوطئها فظهر بها حمل وادعاه البائع فالقول قول  
المشتري بيمينه أنه لا يعلم أنه منه ويثبت نسبه للبائع على الأوجه اذ لا ضرر  
على المشتري وقيل لا يثبت لان فيه قطع الأرث بالولاء لو اعتمقه فان أقر  
بوطئها وباعها بعد استبرائها فولدت لدون ستة أشهر من استبرائها لحقه وبطل  
البيع وأن ولدت لستة أشهر فأكثر لم يلحقه ثم ان كان المشتري وطئها  
وأمكن كونه منهما عرض على القائف ولو وطئ شريكان أمة ثم باعها أو  
أرادا تزويجها وجب استبرا أن أيضا ولو اشترى رجل زوجته الامة سن له  
استبرائها ليتيز ولد النكاح من ولد المالك الثاني زوال المالك بموت سيد أم



الولد أو المدبرة أو اعتناق أمته الموطوءة بخلاف ما إذا استبرأها قبل العتق فلها ان تزوج في الحال ما لم تكن مستولدة والاستبراء بعد العتق بخلاف ما لو كانت زوجة أوفى عدة وقت موت السيد أو عتقه فلا استبراء الثالث حل الختم بعد زواله فيجب استبراء مكاتبته ككتابة صحيفة عجزت نفسها ومريضة اسامته وكذا الوعد السيد الى الاسلام بعد رده ولو زوج السيد أمته ثم طلقها لزوج قبل الدخول وجب الاستبراء بعد العدة الرابع تزويج أمته الموطوءة فيجب استبرأؤها بخلاف ما لو اعتقها ثم تزوجها هو الخامس لظن أى اذا وطئ أمة غيره يظنها زوجته الامة فيجب استبرأؤها على التفصيل المتقدم

### ﴿مبحث الرضاع﴾

هو لغة مص الثدي مع شرب لبنه وشرع حصول لبن امرأة أو ما حصل منه كالجن والزيد والقشطة في جوف طفل أو دماغه والاصل فيه قبل الأجماع قوله تعالى ( والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين ) الآية وما روى مسلم عن عائشة رضى الله عنها ( كان فيما أنزل الله في القرآن عشرين رضعات معلومات يحرم من فتنسجن بخمس معلومات فتوفي رسول الله صلى الله عليه وسلم وهن فيما يقرأ من القرآن ) أى يتلى حكمهن أو يقرأهن من لم يبلغه النسخ فالعشر نسخت لفظا وحكما والخمس نسخت لفظا لا حكما وأركانها ثلاثة مرضع ورضيع ولبن وشرط في المرضع كونه امرأة ولو أجنبية على المعتقد حياة مستقرة حال انفصال اللبن بلغت تسع سنين تقريباً فخرج لبن الرجل وكذا لبن البهيمة فلا تحريم بين طفلين رضعا من بهيمة ويوقف التحريم بلبن الخنثى الى البيان فلو مات قبله فلا تحريم وخرج المحلوب من مينة أو من وصلت الى حركة مذبوح بجراحة فلا أثر لشربه أما من وصلت الى حركة المذبوح من مرض قيؤ شراب لبنها ولو حلب لبن الحية في خمس مرات وشربه طفل في خمس مرات أيضا أثر التحريم

سبح وخرج ما اذا لم تبلغ المرأة تسع سنين فلا يحرم لبنها، وشرط الرضيع أن يكون سنه دون الحولين - بالأهلة وابتداءً ومامن تمام انفصاله وأن يرضع خمس رضعات متفرقات وأن يصل اللبن في خمس مرات إلى جوفه وأن تقاياه وأن ينقصل اللبن من الثدي في خمس دفعات وأن يكون الولد حياً وضابط الرضعة العرف فلو قطع الطفل الرضاع اعراضاً ثم عاد تعدد أو لهوا ثم عاد في الحال لم يتعدد ولا يشترط فعل فلو ارتضع طفل من نائمة أو جرع اللبن وهو نائم خمس مرات ثبت التحريم، وينتشر التحريم من المرضعة ومن الفحل الذي ينسب إليه اللبن بنسكاح أو ملك يمين أو وطء شبهة دون الزنا إلى أصولها وفروعها وحواشيها ولا تنقطع نسبة اللبن عن صاحبه إلا بولادة من الآخر فاللبن بعده له، ومن الرضيع إلى فروعه فقط ولو كان لرجل خمس مستولدات أو أربع زوجات ومتسولة ينسب له لبنهن فريضه الطفل من كل واحدة رضعة صار الطفل ابنه وحرم عليه لأنهن موطوات أبيه ولو شك في رضيع هل رضع في الحولين أو بعدهما أو هل رضع خساً أو أقل فلا تحريم ويثبت الرضاع من الثدي بشهادة رجلين أو رجل وامرأتين أو أربع نسوة أما الرضاع من أناء أو بإيجار فلا يثبت إلا برجلين وكذا الإقرار به

### مبحث نفقة القريب والرقيق والبهائم

اسباب النفقة ثلاثة القرابة والملك والنسكاح فتجب نفقة الوالدين وأن علوا على المولودين وأن سفلا وتجب نفقة المولودين وأن سفلا وعلى الوالدين وأن علوا لافرق بين الذكور والإناث ولا بين اتحاق الدين واختلافه ولا بين الوارث وغيره ولو سامت النفقة للنفق عليه فتلفت وجب على المنفق إبدائها وتصير ديناً باتلافها يطالب بها بعد اليسار ويقدم إذا تعدد الوالدون المنفقون أب فجده فأماً أما المولودون فإن استمروا في الأرث والقرب فالنفقة واجبة عليهم على السواء وإن تفاوتوا الرثا كابن وبنت فقبل يعتبر أرثه فعلى البنت الثلث وقيل هم سواء وإن تفاوتوا قرابة فعلى الأقرب ولو غير وارث وأن تساوا في القرابة فعلى الوارث كابن

ابن وابن بنت ويشترط في وجوب نفقة الوالدين ثلاثة شروط الحرية والعصمة  
 والفقر ولا يكفون الكسب ولو قدر واعليه ويشترط في نفقة المولودين الحرية  
 والعصمة والفقر مع عدم القدرة على الكسب فيكفون الكسب اللائق بهم اذا  
 قدر واعليه الا طالب علم يرجى منه تحصيله والكسب يمنعهم الاشتغال به فيجب  
 نفقته على أصوله، ويجب للقريب الادم والكسوة والسكنى وما يحتاجه من خادم  
 وأجرة طبيب وعمن دواء - وتسقط النفقة وتوابعها بمضى الزمان فلا نصير ديناً  
 على من وجبت عليه الا باقتراض قاض بنفسه أو مأذونه وكذا الونفى ولده فان نفقت  
 عليه أمه ثم استلحقه فترجع الام على الاب بما انفقت ولا تسقط بمضى الزمن وان قلنا  
 أن للولد ولل قريب أخذ نفقته من مال قريبه الممنوع وله الاستقراض ان لم  
 يجد حاكماً ويرجع ان اشهد وللاب والجد أخذ نفقتهما من مال الصغير لولا بينهما  
 عليه ولهما تجارهما بخلاف الام وبخلاف ولد المجنون - ويجب على الام  
 ارضاع ولدها اللبأ ( أى اللبن عقب الولادة ) وقدر بثلاثة أيام وبعده  
 ان وجدت معها أجنبية فلا تجبر على ارضاعه ولكن لو طلبته فليس لاب  
 الرضيع منعها عند تساويها مع الاجنبية في الاجرة وقدرها ونفقة الرقيق  
 واجبة على المالك بقدر الكفاية ولو كان الرقيق كسواً أو مستحقاً منافع  
 بوصية أو أعمى أو زماً أو مستأجراً أو أبقاً ويجب له أيضاً الادم والكسوة  
 ولا يكتفى فيها بإسار العورة الا أن اعتمد والواجب كفاية الرقيق من غالب  
 قوت ارقاء البلد وعلى الشرى يكتن النفقة بقدر ملك كل منهما ويبيع القاضى  
 فيها مال السيد ان امتنع أو غاب فان لم يكن له مال أمره القاضى يبيع  
 الرقيق أو اعماقه أو اجارته فان امتنع أجره القاضى فان لم يجد مستأجراً باعه  
 فان تعذر بيعه أنفق عليه من بيت المال وتسقط نفقته بمضى الزمن ولا  
 تجب على السيد نفقة المكاتب ولا أمتة المسامة لزوجها ليلاً ونهاراً  
 ونفقة البهائم وهى هنا كل حيوان محترم واجبة فيجب علفها وسقيها بأغبر

المحترم كالفواسق الخس فلا يلزم علقها بل يخليها ويجبر الحاكم مالك الحيوان  
المأكول إذا كان له مال على نحو بيعه أو علقه أو ذبحه إذا امتنع من الانفاق  
عليه وفي غير المأكول على بيعه أو علقه ولا يجوز ذبحه فأن لم يكن له مال  
باع الحاكم الدابة أو جزءا منها أو أكرهه عليه فأن تعذر انفق عليها من بيت  
المال ولا يجوز تكليف الرقيق والباقي ثم من العمل مالا يطاق الدوام عليه إذا  
قصد الدوام أما العمل الشاق يوما فيجوز إذا لم يفحش الضرر ولا يحلب  
من لبن الدابة ما يضر بها أو الولد كما لا يجوز ترك الحلب إذا كان يضرها  
ويحرم تنف المصوف وحلقه وعلى مالك النعل ترك شيء من العسل أن لم  
يكتف بغيره وعلى مالك دود القز علقه بورق توت أو تخليته ويجوز تخفيفه  
بالشمس عند حصول نتنه وإن أهلكه وخرج بالحيوان مالا روح فيه  
كالعقار فلا تجب عمارته ويكره تركه أن أدى إلى الخراب

### ❖ نفقة الزوجة ❖

ونفقة الزوجة الممكنة نفسها تمكننا تأما واجبة على الزوج أما غير  
الممكنة كالناشزة والممكنة تمكننا ناقصا بان كان وقتا دون وقت أو كانت صغيرة  
لا تطبق الوطء فلا نفقة لها ويحصل التمكين في المكلفة بعرض نفسها على  
الزوج كان ترسل إليه أنى مسأمة للملك فاختار ما أن تأنى إلى أو آتى اليك  
وفي غيرها بعرض ولها وترفع الأمر إلى الحاكم أن كان الزوج غائبا فيكتب  
الحاكم لبلد الزوج فيجئ أو يوكل فإن مضى زمن أمكان وصوله ولم يفعل  
شيئا فرضها القاضي في ماله من وقت أمكان وصوله ولو اختلف الزوجان  
في التمكين صدق الزوج بيمينه ونجب نفقة الزوجة يوما بيوم بطول  
القبجر وهي مقدرة بحسب حال الزوج ولو كانت أمة مسأمة لزوجها ليلا  
ونهارا أو كانت كتابية فإن كان موسرا فعليه مدان من غالب قوت  
بلدها ويجب لها الادم ماجرت به العادة من غالب ادم للبلد كزيت

وسمن ولو اعتادت أكل الخبز وحده ويجب لها لحم يليق بأيساره وما يطبخ به ومعه نحو قرع ويجب لها فاكهة جرت العادة بشرائها وكعك وسبك ونمر في أيام عيد وقهوة ودخان اعتادت شربهما وسراج أول الليل ويجب لها من الكسوة ما يكفيها مما يعتاده أمثالها من قطن أو حرير أو يختلف جودة ورداءة يبسار الزوج أو أعساره وأما العدد فلا يختلف إلا في حضيرة وبدوية ويجب لها في كل ستة أشهر كسوة وهي قميص وسراويل ومداس وكوفية وخار وتسكة لباس ويزيد في زمن الشتاء جبة محشوة قطناً أو فروة ويجب لها ما تجلس عليه من سجاد لها وبر في الشتاء وفروة في زمن الصيف إن كان موسراً ولباد في الشتاء وحصير في الصيف أن كان معسراً وإن كان متوسطاً وجب لها كل يوم مد ونصف ومن الادم والكسوة الوسط وإن كان معسراً وجب لها مد وأدم المعسرين وكسوتهم ويعتبر اليسار وغيره بالفجر ولو حصل التمكين أثناء النهار وجب نفقته بحسب القسط، ويجب تملكها الطعام حبا سليماً وعليه طحنه وخبزه، ويجب لها آلة أكل وشرب وطبخ ولو أكلت مع زوجها سقطت نفقتها إذا كانت غير رشيدة ولم يأذن لها وليها ويجب لها آلة تنظيف كمشط وصابون وبنف أجره طيب وثمان دواء وأجرة خاتن وحاجم وما تنزين به من نخل وخضاب، والسكنى والخدام أمتاع وغيرهما تملك فإن كانت الزوجة ممن يخدم مثلها في بيت أبيها وجب على الزوج إخراجها بحرة أو أمة لها أو مستأجرة أو من صحبتها بالانفاق عليها بالخدمة، وإن كانت ممن لا يخدم مثلها في بيت أبيها لم يجب إخراجها وإن اعتادته في بيت زوج سابق إلا إن احتاجت لمرض فيجب بحسب الحاجة وإن تعدد وقدر نفقة الخدام ثلثاً ما يجب على الموسر أو المتوسط ويجب للخدام كسوة تليق به وادم وجنس طعامه جنس طعام المخدومة، وإذا أعسر الزوج بنفقته زوجته المستقبلة يقدر عليه نفقة المعسرين أو أعسر بكسوتها أو مسكنها فلها الصبر

على اعساره ولها فسخ النكاح، ولا فسخ باعساره بنفقة ماضية أو بالخادم أو بامتناع موسر أو بنفقة متوسطة أو موسر أو بأدم وطريق الفسخ أن ترفع الامر الى الحاكم فيثبت اعساره ثم يمهله ثلاثة أيام ولها الخروج فيها لتحصيل نفقة بكسب أو سؤال وليس لها منعه من التمتع بها فيها ثم في صبيحة الرابع يفسخ القاضي أو هي بأذنه فان لم يكن في الناحية قاض ولا محكم استقلت بالفسخ ولو أيسر في الثالث ثم أعسر في الرابع بنت على ما مضى فان مكث موسرا ثلاثة أيام استأنفت ولو رضيت باعساره قبيل النكاح أو بعده فلها الفسخ لتجدد الضرر ولها الفسخ أيضا اذا أعسر بالصدق أو ببعضه في الحال قبل الدخول الا اذا رضيت باعساره

### ✽ مبث الحضانة ✽

هي لغة الضم وشرعا تربية من لا يستقل بأمر نفسه بما يصلحه ويحفظه من الضرر ولو كبيرا مجنوننا كأن يتعمده بغسل بدنه وثوبه وتكريضه (وحكمة مشروعيها) انها نوع ولاية وسلطنة لكن الأنثى أليق بها لأنهن أشفق وأهدى الى التربية وأصبر على القيام بها ثم مستحق الحضانة أن تمحض أناثا قدمت الام فبنت المحضون ان كانت فأمهات الام الوارثات للقربى فالقربى ثم أمهات الأب كذلك ثم الاخت ولو لام ثم الخالة ثم بنت الاخت، فبنت الاخ ثم العمة فبنت الخالة وتقدم من أدلت بأبوين على من أدلت بأب وأن تمحض ذكور اقدم أب فجدة فأخ بأقسامه فأبن أخ كذلك فعم فابنه فان كانوا ذكورا وأناثا قدمت الام فأمهاتها الوارثات فأب فأمهاته كذلك فالاقرب من الخواشي ذكر اكان الاخ وابنه أو أنثى كأخت وبنت أخ ثم بعد المحارم غير المحارم من الاناث بشرط الاتدلى بذكر غير وارث بخلاف غيرها كبنت خال وبنت عم لام وكبنت خالة وبنت عمة ثم من الذكور كابن عم بخلاف غير الوارث المحرم كخال وعم لام وأب لام أو الوارث غير القريب كالعميق أو غير الوارث غير المحرم كابن الخال وابن العمة لكن لا تسلم مشتهة لغير محرم

بل تسلم لثقة يعينها هو كبتته ولو كان للمحزون زوج يمكن وطؤه لها قدم  
حتى على الام ولو تساوى قريبان قريبا واختلما ذكورة وأنثوية كاخ وأخت  
قدمت الانثى فان تساوى أنثوية وذكورة أقرع بينهما وتقدم متبرعة على من  
طلبت أجرة وهذا الترتيب يستمر الى التمييز فان ميز المحزون خير بين  
أبويه أو غيرهما لو فقد أفضأهما اختار سلم اليه ان صالح للحضانة وللحزون  
الرجوع عنده اختياره وان تكرر ما لم يظن أن ذلك لعدم التمييز والا ترك  
عند من كان عنده قبل التمييز فان اختار ذكر أباه لم يمنعه من زيارة أمه أو  
اختار أمه كان عندها ليلا وعند أبيه نهارا ولا يمنع الاب أنثى اختارته من  
زيارتها على العادة وهى أولى بهمريض ولديها عنده ان رضى والا فعندها  
ويزورها الاب مع الاحتراس من الخلوة المحرمة وتكون الانثى عند أمها ان اختارها  
ليلا ونهارا فان اختارهما المميز أقرع بينهما أو لم يخترا أحدهما فالام أولى  
وشروط الحضانة اثني عشر العقل والحرية واتفاق الدين وعدم الفسق والاقامة  
في بلد المحزون والخلو من زوج لاحق له في الحضانة وان لا يكون الحاضن  
صغيرا ولا مغفلا ولا أعمى ولا أجزم ولا أبرص ولا بهر مرض يشغله عن المحزون  
فان اختل شرط من هذه سقطت . نعم لو خالغ أب الطفل أمه على ألف وحضانة  
ولدها سنة مثلا فنزجت الام في المدة لم تسقط حضانتها ولو زال المانع عادت الحضانة  
وتستحق المطلقة الحضانة في الحال قبل انقضاء العدة

### ﴿ باب الجنائيات ﴾

هى شاملة للجراحة والقتل والقطع وأزالة المعاني والاصل في ذلك قبل الأجماع  
قوله تعالى ﴿ يا أيها الذين آمنوا كتب عليكم القصاص في القتلى ﴾ الآية  
وأخبار تكبر للصحيحين ( اجنبوا السبع الموبقات وعد منها قتل النفس  
التي حرم الله الابالحق ) والقتل من أكبر الكبائر بعد الكفر ويتعلق بالقاتل  
حقوق ثلاثة حق لله تعالى وحق للورثة وحق للمقتول فان ناب وسلم نفسه  
للورثة فاقصوا منه أو عفو عنه على الدية أو مجانا سقط حق الله والورثة وبقي

حق المقتول لكن يعوضه الله خير في الآخرة ويسقط الطلب وان اقتصر منه  
 قهر أسقط حق الورثة فقط والاثني الحقوق الثلاثة وتصح توبة القاتل ولا يتعتم  
 عذابه وان عذب لا يخلد ما لم يستحل القتل ، والخلود في الآفة محمول عليه أو على  
 طول المكث ولا يقطع القتل اجلا فالمقتول يموت مستوفيا لاجله (وحكمة  
 مشروعيته ) حقن الدماء وزجر النفوس عن الاعتداء فيعم الأمن وتصبح  
 الناس في حياة طيبة كمال قال تعالى ( ولكم في القصاص حياة يا أولى الالباب  
 لعلمكم تتقون ) ولا غرابة فان القاتل مثلاً اذا علم أنه متى قتل قُتل امتنع حفظاً  
 لنفسه من الهلاك فاكتسب حياة مريضية مع ثواب جهاده لنفسه وشيطانه وهواه  
 في مرضاة الله ورسوله فيعطي بسعادة الدارين . والقتل ثلاثة اضرب بعمد  
 محض وخطأ محض وعمد خطأ وهو شبه العمد ( فالضرب الاول ) العمد  
 المحض أن يقصد الجاني المجنى عليه بما يقتل غالباً كضرب بسيف أو سحر  
 أو تقديم طعام مسموم أو القائه في ماء وفيه القصاص وهو عقوبة الجاني بمثل  
 ما فعل ولكن بشروط ثمانية أربعة في القاتل كونه بالغاً عاقلاً ليس بالدا  
 للمقتول ملزماً للأحكام - واثنان في المقتول الا يكون انقص من القاتل بكفر  
 أو روق وأن يكون معصوماً بآمان أو أمان واثنان في الفعل كونه عمداً مذهباً  
 للروح فان عفي الورثة عنه مجانا سقط القصاص وإلا دية أو على الدية سقط  
 القصاص ووجبت دية مغلظة حالة في مال القاتل ولا يعتبر برضاء او على غير  
 الدية وجب بشرط رضاه ولو ورث ولد القاتل من القصاص سقط كما لو قتل  
 اب زوجة ولده ثم ماتت الزوجة ( المضرب الثاني ) الخطأ المحض وهو ان  
 لا يقصد الشخص بالقتل بان زلقت رجله على رجل الآخر فقتله أو رمى طيراً  
 فأصاب رجلاً أو رمى زيدا فأصاب عمراً أو أشار الرجل بسكين ليخيفه فوقعت  
 عليه فقتله ولا قصاص في هذا الضرب بل نجب دية مخففة على العاقلة مؤجلة  
 في ثلاث سنين ( الضرب الثالث ) شبه المعمد وهو أن يقصد ضربه بالمالا  
 يقتل غالباً كعصا وصوت خفيفين أو غرز ابرة في غير مقتل ولم يتألم ولا بد



أن تكون آلة الضرب مما ينسب للقتل اليها لا كصوقم وهذا الضرب لا قود فيه أيضا بل نجب دية مغلفة على العاقلة مؤجلة في ثلاث سنين ومحل كونها في ثلاث سنين ان كان المقتول رجلا حرا أما لو كان امرأة فتجب ثلث دية الرجل في السنة الاولى وفي الثانية الباقي أو كان رقيقا وزادت قيمته على ثلث دية الرجل فيجب في السنة الاولى ثلث دية الرجل ثم ان زاد الباقي على الثلث وجب في الثانية ثلث دية وفي الثالثة الباقي وان نقصت قيمته عن الثلث وجبت كلها في السنة الاولى. وجهان تحمل الدية ثلاثة للقرابة والولاء وببيت المال ان انتظم . فان لم ينتظم عقل ذوو الارحام وصفات من يعقل خمسة الذكورة والحرية وعدم الفقر والتمسك كيف واتفاق الدين فيقدم أولا عصبة الجاني ما عدا أصله وفرعه ويؤخذ من الغنى في كل سنة نصف دينار ومن المتوسط ربع دينار فان لم يف ما أخذ منهم بثلث الدية كل سنة انتقل الى المعتمد ثم معتقه فان لم يف انتقل لبيت المال ان انتظم والا لدوى الارحام والغنى من مائة عشرين دينارا أو قدرها فاضلا عن كفايته وممونه العمر الغالب فان ملك أقل من العشرين وفوق ربع دينار فهو متوسط، وتقتل الجماعة بالواحد ان كافأهم وكان فعل كل واحد يقتل لو انفرد فان كان فعل كل واحد لا يقتل لو انفرد لكن له دخل في القتل فان تواطؤوا على قتله قتلوا والا وجبت دية توزع عليهم بعد الضربات وأن كان فعل البعض قاتلا وفعل البعض لا يقتل وله دخل قتل صاحب الأول وأما صاحب الثاني فان تواطأ قتل أيضا والا وجبت حصته من الدية هذا في القتل بالضرب أما الجراحات فتقتل الجماعة بالواحد مطلقا وخرج بقولنا به دخل مالو كان خفيفا لا يؤثر شيئا فلا قصاص على صاحبه ولا دية وللولي العفو عن بعضهم وعن الجميع مجازا أو على دية وتوزع بعد رؤوسهم في القتل بالجراحة وبعدد الضربات في القتل بغيرها ويقتل الواحد بأول جماعة قتلهم مرتبا فان قتلهم دفعة قتل بواحد بالقرعة وللباقي الدية وكل شخصين جرى بينهما القصاص في النفس يجري بينهما في الاطراف كيد ورجل وفي المعاني كسمع

وبصر بشرطين زائدين على الشر وط المتقدمة أحدهما الاشتراك في الاسم  
الخاص فلا تقطع عني يسرى ولا سفلى بعليا وعكسه ولو تراضيا على ذلك لم يقع  
قصاصا ونجب الدية لكل واحد منهما، والثاني ان لا يكون طرف المجنى عليه  
أشل وطرف الجاني سليما فلا تقطع يد سليمة بشلاء وتقطع شلاء بسليمة إذا أمن  
نزف الدم وقنع بها المجنى عليه وتقطع الشلاء بالشلاء إذا استويا في الشكل  
او كان شلل الجاني أكثر أو لم يخف نزف الدم وتؤخذ رجل سليمة بعرجاء  
وتقطع فاقدة الاظافر في سليمتها دون العكس وذكر فحل بذكر خصي وعنين  
وانف سليم بأجذع وأذن سليم بادن أصم ولا يقطع لسان ناطق بلسان أخرس  
ولا عين سليمة بعمية وفي خلع السن قصاص دون كسره ولو قلع مشغور سن غير  
مشغور فلا قصاص في الخال فان فسد منبتهما وجب القصاص أو سن مشغور فنبت  
لم يثبت القصاص وكل عضو قطع من مفصل كرقق وكوع ففيه القصاص ولا  
اثر اكبر وصغر وطول وقصر وكذا يجب القصاص في فقد عين وقطع اذن  
وجفن وشفة ولسان ، ولا قصاص في جروح جميع البدن إلا في الموضحة في  
أى جزء من البدن ويتمين قدرها بالمساحة طولاً وعرضاً بالانجزئية ولهذا  
لو أوضح جميع رأس وكانت رأسه أصغر أوضح جميع رأسه وأخذ قسط الباقي  
من أرش الموضحة لو وزع على جميعها أو كانت رأسه اكبر أخذ منه قدر رأس  
المجنى عليه ولا أرش مقدار الموضحة الا اذا كانت في الوجه أو الرأس ففيها  
حينئذ نصف عشر دية المجنى عليه أما في غيرها ففيها حكومة

### ﴿مبحث الدية﴾

هي مال يجب بحماية على حر في نفس أو مافي دونها والأصل فيها الكتاب  
والسنة والأجاء قال تعالى (ومن قتل مؤمناً خطأ فتعير برقبة مؤمن ودية  
مسلمة الى أهله) والا حاديت الصحيحة طائفة بذلك والاجماع منعقد على  
وجوبها في الجملة وهي ضربان مغالطة من ثلاثة أوجه كونها مثلية حالة في  
مال للقاتل كما في القتل عمدا أو من وجه واحد وهو التثليث كما في شبه العمد

ومخففة من ثلاثة أوجه كونها مخففة على العاقلة مؤجلة في ثلاث سنين كما في القتل خطأ فالخااصل ان الدية تغلظ في العمد بجميع أنواعه ولا تغلظ في شبه العمد الا من وجه واحد وهو التثليث كما تقدم والمغلظة مائة من الأبل ثلاثون حقة وثلاثون جذعة وأربعون خلفه في بطونها أولادها والمخففة في قتل الخطأ مائة من الأبل عشرون حقة وعشرون جذعة وعشرون بنت لبون وعشرون ابن لبون وعشرون بنت مخاض وتخفف في شبه العمد بكونها على العاقلة مؤجلة في ثلاث سنين ولا تؤخذ بغير رضا المستحق أبل معيبة وتتخذ من غالب أبل بلدة بلدى أو قبييلة بدوى ان لم يكن للجاني أبل مجزئة فان عدمت الأبل انتقل الى قيمتها في الجديد وفي القديم الى الف دينار أو اثني عشر ألف درهم ويزاد على القديم اذا غلظ الثلث وتغلظ دية الخطأ بالتثليث فقط في أحد مواضع ثلاثة في القتل خطأ في حرم مكة سواء كان القتلى والمقتول داخله أو كانا خارجه لكن قطع السهم هوأء الحرم وفي الأشهر الحرم وفي قتل ذى رحم محرم ولا يدخل التغليظ دية العمد ولا دية شبهه ، ودية الذى أو المعاهد أو المستأمن اذا حلت منا كخته ثلث دية المسلم ودية المجوسى المعصوم ثلثا عشر دية المسلم ودية المرأة واخشي على النصف من دية الرجل المتفق معها في الدين ويتبع المتولد بين كتابي وغيره الاشراف ديناً ، وكما تجب الدية في النفس تجب في قطع الاطراف وأزالة المعانى فتكمل دية صاحب الطرف تغليظاً وتخفيفاً في قطع اليدين الاصيلين اذا قطعتهما من مفصل الكف فأب قطع فوق الكف وجبت مع الدية حكومة وفي يد نصف الدية ومثل اليدين الرجلان والاعرج كالسليم وفي الاصبع عشر الدية وفي الائمة ثلث دية الاصبع الا ائمة الابهام فنصفها وتكمل الدية في قطع مارن أنف وتسدرج حكومة قصته في ديته ولا فرق بين الاخشم وغيره وفي كل من طرفيه والخاصز بينهما ثلث الدية وتكمل في قطع الاذنين ولو أصم وفي واحدة نصفها ولو أبانها وجبت الدية أيضاً وفي بعض الاذن قسط بالمساحة وتكمل الدية في عينين وفي عين

نصفها ولوعين الاعور السليمة أو عين الاعمش أو أجهر وفي الجفون الاربعة وفي كل واحد ربعها وتدخل حكومة الاهداب في دية الجفون وتكمل الدية في قطع اللسان الناطق ولو ألكن أو أرت أو الشغ بخلاف الاخرس ففيه حكومة وفي الشفتين وفي واحدة نصفها صغرت أو كبرت والاشلال كالقطع وفي قطع بعض قسطه ثلثي اللحيين فلا يدخل أرس الاسنان في دية اللحيين وفي قطع الذكر كله أو الحشفة فقط وفي بعضها قسطه منها وفي قطع البيضتين وفي واحدة نصفها وفي الخصى حكومة وفي كل سن أصلية تامة مغمورة غير مقلقة نصف عشر دية صاحبها سواء قلعها مع أصلها المستتر أم كسر الظاهر منها ما لم تكن صغيرة لا تصلح للمضغ عليها والا وجبت حكومة كالزائدة التي لم تسامت الاصلية ولو كسر بعض السن وجب قسطه بالنسبة للظاهر دون الجميع وخرج بالثغورة ما لم تنفر وفسد منبتها وان لم يكن الحال حتى مات صاحبها ففيها حكومة والمقلقة أن بطلت منفعتها ففيها حكومة وان كانت حركتها قليلة فكالصحيحة ونجب الدية في قطع حلمتي ثدي امرأة وفي اشلال ثديها اما استرسالها بالجناية ففيه حكومة كما في قطع حلمتي رجل ونجب الدية أيضا في إزالة المعاني كذهاب العقل الغريزي وفي بعضه أن عرف قدره قسطه والا فحكومة كالعقل المكتسب ولو أددى ولي المجنى عليه زواله اختبر في غفلته فان لم ينتظم قوله وفعله أخذت الدية بلايين والاصدق الجاني يمينه وفي إزالة السمع من الأذنين دية وفي سماع كل واحدة نصفها وفي بعضه قسطه أن عرف والا فحكومة وفي إزالته مع قطع الأذنين ديتان ومثله الشم وفي اذهاب كل الكلام أو بعضه ان لم يبق له كلام مفهوم دية فان بقي وجب قسطه باعتبار الحروف التي توزع عليها الدية وهي ثمانية وعشرون حرفا في لغة العرب ولو عجز المجنى عليه خلقة عن بعض الحروف فابطل الجاني كلامه وجبت دية كاملة بخلاف ما لو عجز بجناية ونجب الدية في ذهاب البصر من العينين ومن عين نصفها ولو حولا حيث كان البصر سليما ولو فقاه لم ترد على

نصف الدية ويمنح مجنى عليه ان ادعى زواله بتقديم نحو عقرب أن لم يوجد أهل خبرة وفي أذهاب بعضه قسطه أن عرف والاختكومة وتجب الدية في ازهاق الذوق والمشى والجناح وقوة الأصغاء والموت ، ويجب في كل عضو لا منفعة فيه كيد شلاء وكذا في كسر العظام ماعد الهاشمة والمنقلة في الرأس والوجه حكومة وهي جزء من الدية نسبه الى دية النفس كنسبة مانتقص بالجناية من قيمة المجنى عليه لو كان رقيقا بالصفات التي هو عليها ثم ان كانت الجناية على عضو لا مقدر له فلا بد ان تنقص عن دية النفس وأن كانت على ماله مقدر فلا بد ان ينقص عن دية ذلك العضو ويجب في العبد المعصوم قيمته ولو زادت على دية الحر أما المرتد فلا ضمان في اتلافه وتجب في الجنين غرة وهي عبد أو أمة بشرط ان يكون الجنين حراما مسلمة معصوما مضمونا عند الجناية ولو كانت أمة غير معصومة أو مضمونة انفصل حيا أو ميتة بالجناية مؤثرة على أمه الحية سواء كانت بالقول كتهديد يقضى الى سقوط الجنين أو بالفعل كالضرب أو إيجاب دواء الا اذا دعتها ضرورة الى شربه وليس من الضرورة الصوم ولو في رمضان اذا خافت الاجهاض فتضمنه اذا صامت ولا ترثه وسواء في وجوب الغرة الجنين الذكر والانثى تام الاعضاء وناقصها ثابت للنسب وغيره بأن كان من زنا ولا بد ان ينفصل في حياتها أو بعد موتها بجناية في حياتها فان لم يكن معصوما كجنين حربي من حرية أو لم يكن مضمونا كأن كان الجاني ماله كالجنين ولأمه فاعتقها ثم أقت جنينها فلا ضمان ويشترط ان يكون الجنين معصوما وان خفيت صورته على غير القوا بل ولو خرج الجنين فكث مدة بلاتألم ثم مات فلا ضمان فان مات عقب خروجه أو دام تألمه الى الموت وجبت دية كاملة ويشترط في الفترة التمييز والسلامة من عيب مبيع وبلوغها عشر دية أمه اذا جنى عليها غيرها وتقوم أمه سليمة ولو كانت حرة كالوصى باولادها وقد اعتقها الورثة ويحمل الفترة والعشر عاقلة الجاني

### ﴿مبحث القسامة﴾

هي لغة أولياء المقتول وشرعا الايمان الخمسون التي تقسم على أولياء الدم  
ويشترط لكل دعوى ستة شروط ذكرها بعضهم

لكل دعوى شروط ستة جمعت \* تفصيلها مع الزام وتعيين

أن لا ينقضها دعوى تغايرها \* تسكيف كل ونفي الحرب للمدين

ولا تعتبر الا عند حاكم أو محكم فاذا جدت الشروط واقترب بدعوى القتل  
لوث أى قرية يقع بها في النفس صدق المدعى سواء كانت حالية كان وجسد  
قتيل أو بعضه الذي يعين بدونه في حارة منفصلة عن بلد كبير أو في قرية صغيرة  
لأعدائه عداوة دينية أو دنيوية تبعث على القتل وكان تفرق جمع عن قتيل أو كانت  
مقابلة كأن أخبر بقتل عدل واحد أو عبيد أو نساء حلف المدعى خمسين يمينا  
واستحق الدية ولو كان الخالف عدلا أو كافرا أو مرتدا ارتد بعد موت المجرور  
لا قبله وتوزع الايمان على الورثة بحسب الأثر على أصل المسئلة وعولها وبحجر  
المنكسر فلو كان الورثة تسعة وأربعين حلف كل واحد يمينا ولومات المدعى في  
الايمان أو مات الحاكم أو عزل وولى غيره استأنفت الايمان اما المدعى عليه لومات  
في أثناءها أو عزل القاضي أو مات فلا تستأنف ولو نكل أحد الورثة أو غاب  
حلف الآخر خمسين يمينا واستحق المدعى حصته وان لم يكن لوث فالأيمان على  
المدعى عليه ولو تعدد حلف كل واحد خمسين يمينا واليمين المردودة على المدعى  
أو على المدعى عليه أو مع شاهد خمسون ، والقسامة حلف من استحق بدل الدم  
من وارث أو سيد أو موكاتب بخلاف العبد المأذون له في التجارة فالخالف سيده  
ولا قسامة في قطع الأطراف ولا في إزالة المعاني كالقسامة إذا لم يكن وارث خاص  
وتجب الكفارة على قاتل النفس المحرمة لذاتها ولو خطأ أو كان القاتل مجنوناً  
وهي ككفارة الظهار إلا انها لا طعام فيها ولا كفارة بالقتل بالعين أو بالدعاء  
ولا ضمان

### ﴿ باب الحدود ﴾

جمع حدوده ولغة المنع والنهاية وشرعاعه وبه مقدرة وجبت على من ارتكب ما يوجبها وسميت بذلك لمنعها من ارتكاب الفواحش اولان لها نهايات مضمبوطة قدرها الشارع فلا يزداد عليها ولا ينقص عنها ( وحكمة مشروعيةها ) الزجر عن ارتكاب ما يوجبها من الجنابة على الأعراض والانساب والعقل والمال وهذا على أنهم ازاروا جر والراجح انها للكافر زواجر وللمؤمن جوايز فاذا استوفيت في الدنيا فلا عقاب في الآخرة لان الله اكرم من أن يعذب على الذنب مرتين ولما كان الزنا من أخفش الكبائر بعد القتل وانفق أهل الملل على تحريمه وقد قال تعالى ( ولا تقربوا الزنا انه كان فاحشة وساء سبيلا ) وقال صلى الله عليه وسلم ( لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن ) الحديث بدأنا بما يوجب فقول ( الزاني الذي يحد مكاف واضح المذكورة أوج حشقة ذكر أصل متصل أوقدرها عند فقدها في قبل او ادبر من ذكر أو أنثى محرم لعينه مشتهى جنسه طبعاً فخرج ألو طء في نحو حيض وكذا وطء زوجة يظنها أجنبية وبالمشقة وطء الميتة أو البهيمة فلا حد في ذلك وهو قسمان محصن وهو البالغ العاقل الحر الذي أوج حشفته حال الكمال بقبل في نكاح صحيح وهذا حده الرجم حتى يموت ولو ذميا أو أنثى للاجماع ولانه صلى الله عليه وسلم رجم ما عزا والفامدية وأن كان المزني بها ناقصة بأن نابها جنون أو ورق فلا احصان بوطء في الدبر ولا بملك بين ولا في نكاح فاسد ويجلد ثم يرحم من زنا قبل احصائه ولم يحد حتى زنا بعده - والثاني غير محصن وحده اذا كان حرا مائة جلدة ولأء بحيث لا يزوال الألم فان زال وكان الجلد دون خمسين ضر لقوله تعالى ( الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة وتغريب عام لخبر مسلم في ذلك الى مسافة القصر فافوقها في بلد معين ولا يمنع من الانتقال منها وله حمل جارية تشتري له ما يحتاجه ومال تجارة ولا يحبس بل يراقب فان عاد الى مادون مسافة القصر استأنفت المدة ويغرب زان غريب الى غير وطنه ولا تغرب امرأة الامعز ووج أو محرم

ولو بأجرة من مالها . وحدث من فيه رق إذا زنا خسون جلدة وتغريب نصف عام ، ويثبت بأحد أمرين أما بيينة وهي أربع شهود لقوله تعالى (واللاتي يأتين الفاحشة من نسائكم فاستشهدوا عليهن أربعة منكم) الآية وكانت أربعة محافظة على السر ولذا ورد (ادروا الحدود بالشبهات) قال النبي صلى الله عليه وسلم من أتى من هذه القاذورات شيئا فليستر بستر الله فان من أبدى لنا صفحته أقننا عليه الحد ويشترط في الشهادة تفصيلها فيصرح بمن زناها أو يذكر الاحصان وعدمه وكيفية ما وجد منه متعرضا لذكره بلاج الحشفة ووقت الزنا أو باقرار حقيقي ولو مرة ويعتبر تفصيله أما الاقرار الحكمي وهو الممين المردودة فلا يثبت بها الزنا بل يسقط بها حد القاذف . وحكم اللواط وهو الايلاج في دبر ذكر أو أنثى ليست زوجته ولا أمته حكم الزنا فيرجم الفاعل المحصن ويجلد ويغرب غيره أما المفعول فلا يرجم ولو عصنا أما اللواط في الزوجة والامة فواجبه للتعذير إذا تكرر والمعتمد أن واجب اتيان للبهائم التعذير ويندب فسخ البهجة المأكولة والتعذير عقوبة غير مقدرة مفوضة لراي الحاكم من حبس أو ضرب أو نفي أو توبيخ وهو مشروع في كل معصية لاحد فيها ولا كفارة سواء كانت حق آدمي أو حق الله (فائدة) لا يجوز للإمام ترك الحدود ولا ترك التعذير لحق آدمي إذا طلبه

(مبحث حد القذف)

هو لغة الرمي وشرعا الرمي بالزنا في معرض التعبير . وشرع زجرا عن انتهاك حرمة الأعراض وألفاظه أما صريحة أو كناية أو تعريض فالصريح مالا يحتمل غير القذف نحو يا زاني ويا زانية لذكر أو مؤنث فلا يضر اللحن والري . بأيلاج الحشفة في قبل مع وصفه بالتعريم مطلقا أو في دبر ولو بدون وصف صريح في القذف والكناية ما يحتمل غيره نحو زنات بالهمز في الجبل أو السلم أو أنت لا ترددين بدلا من فوجب في الصريح وفي الكناية ان أراد بها القذف الحد لقوله تعالى (والذين يرمون المحصنات) الآية وقوله صلى الله عليه وسلم



لهلال بن أمية حين قذف زوجته بشريك بن سماعة البينة أو حدى في ظهره  
الى آخر ما تقدم في اللعان وهو ثمانون جلدة ان كان القاذف حراً أو أربعون  
ان كان رقيقاً وأما التعريض فلا حد فيه ويشترط للحد أحد عشر شرطاً  
سنة في القاذف أن يكون بالغاً عالماً مختاراً ملتزماً للأحكام لم يأذن له المقذوف  
في قذفه وليس والداً للمقذوف وخسة في المقذوف أن يكون مسلماً بالغاً عاقلاً  
حراً عفيفاً عن وطء بحبه وعن وطء حليته في دبرها ووطء محرمه المملوكة  
له ولا تبطل العفة بوطء زوجة أو أمة في حمض أو نفاس أو اعتكاف أو صوم  
ويسقط الحد بالبينة بزنا المقذوف أو عفو المقذوف أو اللعان في حق الزوجة  
ومن زنى ثم تاب لم يعد محصناً وإن صار من الأولياء  
(مبعض حد شارب المسكر)

من شرب مسكراً من خمرة وهى المتخذة من عصير العنب وغيرها كالأنبذة  
ولو قليلاً لا يسكر يحد أربعين ان كان حراً وعشرين ان كان رقيقاً ولو بمبعضها  
وشمرع للزجر عن شربها لما فيها من الضرر بالعقل وإيقاع الفساد بين العباد  
واللهانوى بحق الله من صلاة وذكر كما نطق القرآن بذلك ولا حد بغير الشرب  
كالخمسة والسعوط ولا بأكل نباتات كالحشيشة بخلاف أكل الخمرة المنعقدة  
اعتباراً بأصلها ويشترط في الحد أن يكون الشارب مكافئاً مختاراً شاربها لغير  
ضرورة عالماً بتعريضها لخراج مال أو غصن بلقمة فاساغها بخمر لم يجد غيرها ولو لا  
فلا حد حينئذ ولا حرمة ويحرم اساغتها بها عند وجود غيرها ولا يحد  
ومثل الا ساعة التداوى بها صرفة أو مخلوطة ويحرم شربها للعطش ويجوز  
للإمام أن يبلغ في حد الحر الى ثمانين وفي حد غيره الى أربعين على وجه  
التعزير وكانت الخمر مباحة في صدر الاسلام قليلاً وكثيراً وحُرمت بعد  
أحد في السنة الثالثة

### ﴿ مبعض حد السرقة ﴾

هى لغة أخذ المال خفية وشرعاً أخذه خفية ظلماً من حرز مثله بشرط

تأني وشرع حذرا زجرا للنفس وحفظا للمال والاصل فيه قبل الاجماع قوله تعالى  
(والسارق والسارقة) الآية وتقطع يد السارق ولو دميما بثمانية شروط أن يكون  
بالغا عاقلا مختارا ملتزما للاحكام لملك له في المسروق ولا شبهة وأن يكون  
المسروق نصابا محزرا والنصاب هنا ربع دينار ويعتبر وزنه وقيمته أن كان  
المسروق ذهباً غير مضروب ووزنه فقط أن كان ذهباً مضروباً وقيمته فقط  
أن كان غير ذهب فلا قطع بما نقص قبل أخراجه من الخزانة ولو بأكل  
ويقطع بثوب رث في جيبه ربع دينار وأن لم يعلم به السارق وبخلاف  
باختلاف الاموال والأحوال فعمدة الدار حوزة الجنس آنية وبيوت الدار  
والحانات والاسواق المنفعة حوزة نقد وحلي ونوم في مسجد وحصراء وشارع  
على متاع حوزة وكذا توسد ما بعد توسده حوزة لا توسد كيس فيه جواهر  
أو نقد ويقطع بثقبه وعاء انصب منه نصاب ونصاب أخرجه دفعتين إذا لم  
يتخلل بينهما علم المالك وإعادة الخرز وخرج بقولنا لملك للسارق فيه ماله  
سرق ملكه الذي يبد غيره ولو مرهونا أو مشتري ولم يدفع الثمن أو ملكه  
قبل أخراجه من الخزانة بأرث أو شراء ولو ادعى المالك أنه يملك المسروق لم  
يقطع وأن ثبت كذبه كما لا قطع في المشترك وأن قل نصيبه وبقولنا ولا شبهة  
ماله سرق أصل مال فرعه وبالعكس وإن اختلف دينهما وكذا لا يقطع رقيق  
ولو مبعوثاً أو مكاتباً بماله سيده ولا بماله أصل سيده أو فرعه ولا يقطع سيد بماله  
المبعض وإن ملكه ببعضه الحر ويقطع مسلم بماله ذمي وعكسه لا بماله معاهد  
ومؤمن ويقطع بخمر قيمته نصاباً وآلة لهُو بالغ مكسرها ذلك إذا لم يقصد  
التغيير ولا يقطع مسلم بسرقة حصر مسجد ولا بسائر ما يكون فيه مصلحة  
كبالاطه وقناديله لغير زينة بخلاف بابنه وسقفه وجزوعه ، وعلم من تعريف  
السرقه انه لا يقطع غاصب ولا مختلس ولا منكر وديعة وعارية ، وتقطع  
يد السارق البني من مفصل الكوع ان وجدت صميحة فان فقدت أو شلت  
قبل السرقه وخيف نزع الدم انتقل للرجل أو بعدها سقط القطع فان

سرق ثانيا قطعت رجله اليسرى وفي الثالثة تقطع يده اليسرى وفي الرابعة رجله اليمنى وبعد ذلك يعزرو قيل يقتل صبرا ولا يثبت القطع باليمين المردودة على المعتمد وأن ثبت بها المال

( مبحث قطع الطريق )

هو البروز لأخذ مال أو قتل أو ارهاب مكابرة اعتمادا على القوة مع البعد عن الغوث حقيقة أو حكما كما لو دخل جمع دارا ومنعوا أهلها من الاستغاثة والاصل فيه قوله تعالى ( انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ) الآية وقاطع الطريق ملزم للاحكام ولو ذميا مخيف للطريق يقاوم من يبرز هوله في مكان بعيد عن الغوث وحكمه أنه ان قتل فقط نَحَم قتلُه وان قتل وأخذ المال المقدر بنصاب السرقة من حوز مثله قتل وصاب بعد غسله وتكفينه والصلاة عليه ثلاثة أيام مالم ينفجر قبلها فان أخذ المال المذكور فقط قطعت يده اليمنى ورجله اليسرى وان أخاف السبيل فقط حبس في غير موضعه وعزرو يغلب في القتل معنى القصاص لاخذ فلا يقتل بغير كفء كولد ولا ينحَم غير قتل وصلب ولو تاب قبل الظفر سقط الحد المختص بقطع الطريق من نَحَم القتل والصلب وقطع اليد والرجل وأخذ بالحقوق كغيره ويثبت قطع الطريق برجلين لا برجل وامرئين

( مبحث الصيال )

هو لغة الاستطالة والوثوب والاستعلاء على الغير وشرعا الهجوم على الغير بغير حق ظاهرا والاصل فيه قبل الاجماع قوله تعالى ( فمن اعتدى عليكم ) الآية وخبر البخاري ( انصرأ خاك ظالما او مظلوما ) والصائل ظالم ونصره منعه من ظلمه فمن قصده صائل مسلما كان أو ذميا عاقلا أو مجنونا بالغيا أو صبيغا قريبا أو اجنيا أو بهيمة بأذى في نفسه بقتل أو قطع طرف أو جرح أو ابطال منفعة أو قصده في ماله ولو قليلا أو في حريمه ولو بمقدمات وطء فقاتل عن ذلك فقتل الصائل فلا شيء عليه من قصاص أو دية أو كفارة الا اذا كان الصائل مضطرا وقتله صاحب الطعام فعليه القودو يجب دفع مسلم عن ذمي وعن بضع وكذا مقدماته ولو لغير

أهلهم وعما فيه روح قصد الصائل اتلافه أما مالا روح فيه فلا يجب الدفع عنه. ويجب الدفع عن نفسه اذا قصدها كافر أما اذا قصدها مسلم فيسن له الاستسلام ونفس غيره كنفسه. ويدفع بالأخف فالأخف ان أمكن فلو عدل الى الاثقل مع امكان الاخف ضمن. وعلى راكب الدابة وسائقها وقائدها مالكها وغيره ضمان ما أتلفته دابته ليلاً أو نهاراً ولو كان معها سائق وقائد فالضمان عليهما نصفين وان كان معهما راكب اختص بالضمان واستثنى ماله ونحسها انسان بغير ادن الركب فرحت وأتلفت شيئاً فالضمان على الناحس وكذا لو غلبته فردها انسان فأتلفت في انصرافها شيئاً ضمنه الراد. ولو سقطت ميتة أو سقط الركب ميتاً فتلقت شيئاً لم يضمنه ولا ضمان في التلف بيولها أو ورثها في الطريق ولا في اتلافها زرعاً نهاراً بخلافه ليلاً مالم يعتد بحفظ الدابة ليلاً ونهاراً وهذا في غير الطيور أما هي فلا ضمان

### ﴿ بحث البغاة ﴾

جمع باغ وهم مسلمون خرجوا عن طاعة الامام ولو جاثراً وسموا بذلك لبغهم وظلمهم ومجاوزتهم الحد وعدوهم عن الحق والاصل فيه قوله تعالى ( وان طائفتان من المؤمنين اقاتلوا فاصلحوا بينهما ) الآية ويجب قتالهم بثلاثة شروط أن يكونوا في منعة أي قوة منية يمكن معها مقاومة الأمام بأن يكون لهم شوكة اما بقوة وعدد او بطاع فيهم وان لم يكن أماماً منصوباً وأن يخرجوا عن طاعة الامام وأن يكون لهم تأويل محتمل بخلاف ما يقطع ببطولانه وتقبل شهادتهم الا ان استحلوا دماءنا وأموالنا أو كانوا ممن يشهدون لموافقيهم ولم يبينوا السبب ، وما أتلفه الباغي على العادل أو العكس مضمون ان كان في غير قتال أو فيه لتفسير ضرورته أما لضرورته فلا يضمن نعم ان قصد أهل العدل اضعافهم بأتلاف ماله فلا ضمان . ولا يقاتلهم الامام الا بعد أن يبعث لهم أميناً فطنا يناظرهم وينصحهم فان لم يمثلوا أعادهم بالقتال ولا يقتل مدبرهم ولا من ألقى سلاحه ولا أسيرهم ولا يذفف على

جر يحهم ولا يغنم ملهم ولا يستعان عليهم بنحو كافر الآن كثروا وأحاطوا بنا ولا يجوز استعمال سلاحهم ولا خيلهم الا لضرورة كأنه زمانة ، ويجب نصب امام عدل أهل للقضاء بان يكون مسلما مكلفا حرا عدلا ذكرا مجتهدا ذا رأى وسمع وبصر ونطق قرشا خبير الناسائى ( الأئمة من قریش ) شجاعا قويا وتنقد الامامة اما ببيعة أهل الحل والعقد من العلماء ووجوه الناس المتيسر اجتماعهم أو باستخلاف الامام فى حياته كإعهاد أبو بكر لعمر رضى الله عنهما ويشترط عدم الرد فى حياته كجعله الامر فى الخلافة تشاورا بين جمع كما جعل عمر الامر شورى بين ستة فاتفقوا على عثمان رضى الله عنهما أو باستيلاء متغلب ولو غير أهل بشرط الاسلام وتنفيذ أحكامه للضرورة

### ﴿ بحث الردة ﴾

هى لغة الرجوع عن الشئ وشرعا قطع من يصح طلاقه الاسلام فدخلت المرأة لصحة طلاقها نفسها بتفويض وغيره كوكالة ، وتحصل بنية كفر ولو فى المستقبل أو قول مكفر استهزاء أو اعتقادا أو بفعله كذلك أو بتردد فى الكفر وخرج بمن يصح طلاقه الصبى ولو بميزا والمجنون والمكره فلا تصح ردتهم ، ويستتاب المرتد وجوباً قبل قتله حالاً نعم السكران يسن تأخيرهم الى الصحو وقيل يهل المرتد ثلاثة أيام فان تاب صح اسلامه وان تكرر ذلك منه والاقتل كفرا ولا يجب غسله ونحو الصلاة عليه ودفنه فى مقابر المسلمين ويجوز دفنه فى مقابر الكفار كما يجوز تكفينه ولو ادعى فاعل كفر أو قائله أكرها صدق بهيمه ، وفرع المرتد المنعقد قبلها مسلم وكذا فيها أحد أصوله مسلم فان كانوا مرتدين فهو مرتد تبعاً لا كافر أصلى فلا يقتل ولا يسترق حتى يبلغ ويستتاب . وملك المرتد موقوف فان مات مرتداً بان زواله من الردة ولكن يقضى من ماله بدل ما ألتفه ويمن منه بمونه ، وتصرفه ان قبل التعليق كعتق ووصية موقوف وان لم يقبله كوقف فباطل

### ﴿ مبثت نارك الصلاة ﴾

من ترك الصلاة المفروضة على الأيمان أصالة جاحدا للوجوب بها فهو من تدوان تركها كسلا معتقدا للوجوب بها استتيب فإن تاب وصلى والاقتل حدا ما لم يبد عذرا ولو باطلا كنسيان أو برد وكترك الصلاة ترك الطهارة لها وترك شئ من أركانها أو شر وطها المتفق عليها ويقتل بترك صلاة واحدة إذا أخرجا عن وقت العذر وطريق قتله أن يؤمر بأدائها إذا ضاق الوقت ويتوعدده الامام بالقتل وحكم التارك لها كسلا حكم المسلمين ومن ترك الصلاة بعذر كنسيان لم ينشأ عن لعب لم يجب عليه قضاؤها حالا لكن تسن الفورية أو بغير عذر وجب قضاؤها على الفور

### ﴿ باب الجهاد ﴾

هو القتال في سبيل الله لاجل إعلاء كلمة الدين وهذا هو الجهاد الأصغر وأما الجهاد الأكبر فهو مجاهدة النفس وفيه يقول صلى الله عليه وسلم اذ رجع من الجهاد (رجعنا من الجهاد الأصغر إلى الجهاد الأكبر) والأصل فيه قبل الأجماع آيات كقوله تعالى (كتب عليكم القتال) وقوله (وقاتلوا المشركين كافة) وهي آية السيف وأخبار كتبر الصححين أنه صلى الله عليه وسلم قال (أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا اله الا الله وأن محمدا رسول الله ويقبضوا الصلاة ويؤتوا الزكاة فإذا قالوا لها عصموا مني دماءهم وأموالهم الا بحق الاسلام وحسابهم على الله) (وحكمة مشروعيته) إعلاء كلمة الدين وتقويم اعوجاج النفوس الشريفة وأذلال المعتدين واختبار المؤمنين ليمتيز الخبيث من الطيب فيسوء الخبيث بالخسران ويرجع الطيب اما بأجر وغنمة أو بشهادة واحسان وتقصيله متلقى من غزواته صلى الله عليه وسلم وهي ما خرج فيها بنفسه وكانت سبعا وعشرين ولم يقاتل بنفسه الا في ثمانية ولم يقتل بيده الكريمة الا أبي ابن خلف في غزوة أحد، ومن بعثه وهي ما لم يخرج فيها بنفسه وتسمى سرايا، وكان في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فرض كفاية وأما بعده فلا كفر

حالان أحدهما أن يكونوا ببلاذهم فهو اذا فرض كفاية بثانية شرط الاسلام والبلوغ والعقل والحريّة والذكورة والطاقة على القتال وأن لا يكون عليه دين حال وهو موسر الا برضارب الدين واذن أصوله المسلمين فلا يجب على مريض يشق عليه القتال ولا على اعمى ولا على ذى عرج بين ولا على أشل يدا ومعظم اصابعها ولا على فاقد اذنية قتال من نفقة وسلاح وكذا مريض ان كان سفره سفر قصر ولو مريض أو فني زاده بعد خروجه جازله الرجوع وأن حضر الواقعة اذا لم يمكنه القتال فان أمكنه الرمي بالحجارة وجب والضابط ان كل محذور منع وجوب حج كفقده زاد منع وجوب الجهاد الا خوف الطريق الثانى اذا دخلوا بلدة من بلادنا كان الجهاد فرض عين على أهلها وعلى من دون مسافة قصر وأن كان في أهلها كفاية وعلى من في مسافة القصر عند الحاجة اليهم بقدر الكفاية فيكون فرض عين على القريب وفرص كفاية على البعيد ، ولمن قصد ولم يتأهب قتال واستسلام اذ اجوز قتلا واسرا وعلم انه ان امتنع قتل وأمنت المرأة فاحشة ، ولو أسر وامسما لم نمانهوض خلاصه ان رجى الخلاص ، ومن اسر من الكفار فعلى ضرب بين ضرب يكون رفيقا بنفس الاسرى وهم النساء والصبيان وضرب يفعل فيهم الامام ما فيه المصلحة من القتل والاسترقاق والمن والفداء بالمال وهم الرجال ومن اسلم قبل اسره عصم ماله من غنمه ودمه من سفكه وصغار اولاده من الرق ولا يعصم زوجته من الاسترقاق فان رقت انفسخ النكاح والا فان كانت كتابية دام النكاح أيضا والا فلا ولو سيبت زوجة حرة أو زوج حر واسترق انفسخ النكاح فان كانا رقيقين لم ينفسخ ولو رق حرى وعليه دين حرى لم يسقط فيقض من ماله ويحكم على الصبي والمجنون بالاسلام عند وجود احد ثلاثة اسباب أن يسلم أحد أصوله وارثا كان ام لا الثانى ان يسييه مسلم اذا لم يكن في الغنية احد ابويه وان اختلف السابى والثالث أن يوجد لقيط في دار الاسلام وما الحق بها وهو دار الكفر التى بها مسلم يمكن كونه منه ولو محتقيا أو ناجرا لا يجتازا ( فائدة ) أطفال الكفار اذا ماتوا ولم يتلفظوا بالاسلام

خلاف منتشر والاصح أنهم يدخلون الجنة لأن كل مولود يولد على الفطرة  
وحكمهم في الدنيا حكم الكفار وفي الآخرة حكم المسلمين  
﴿بحث حكم الغنمة والسلب﴾

الغنمة لغة الربح وشرعاً مال أو ما الحق به تكسر محترمة حصل لنا من كفار حريين  
مما هو لهم بقتال منا ولو بعد انهزامهم في القتال أو قبل شهر السلاح حين التقى  
الصفان والاصل فيها قوله تعالى (واعلموا انما غنمنا من شئ فان الله خسه) الآية  
وقوله صلى الله عليه وسلم (احلت لى العنائم ولم تحل لنى قبلى) (وحكمة  
مشر وعيتها) استرزا ق المجاهدين وتقوى يتهم على أعلاء كلمة الله تعالى والذب عن  
الدين مع ما فيها من أذلال الكافرين واختبار المؤمنين ومن الغنمة ما أخذ من  
دراهم سرقة واختلاساً أو قطعة لم يكن كونها لمسلم والا وجب تعريفها أو ما  
أهدوه لنا والحرب قائمة أو صالحونا عليه كذلك فان لم تكن الحرب قائمة فهذا  
الاهداء يكون ملكاً لله يدى اليه وفى الصلح يكون فيما يخرج ما حصل للذميين  
بقتال أهل الحرب فلا ينزع منهم وما حصل لنا من المرتد أو الذمى كالجزية فذلك  
فنى وما أخذه من مسلم أو دى لم نملكه ومن الغنمة نصيب مسلم أخذه مع دى من  
الحربى ، ومن قتل من المسلمين فتيلاً أعطى سلبه سواء كان القاتل حراً ذكراً  
بالغافراً سراً أولاً وهو لغة لاخذ قهراً وشرعاً أخذ ما يتعلق بقتل كافر من  
ملبوس ونحوه والاصل فيه خبر الشيخين (من قتل فتيلاً فله سلبه) وشرط  
استحقاقه ثلاثة أن يكون القاتل مساماً وان لا يكون المقتول منهياً عن قتله وأن  
يرتكب القاتل غرراً يكفى به شر كافر كأن يفتق عينيه أو يقطع يديه ورجليه  
فلورى من حصن أو قتل كافراً نائماً أو روى وهو فى الصف لم يستحق  
ولا يسقط استحقاقه السلب بأعراضه عنه وتقسم الغنمة بعد أعطاء السلب  
واخراج مؤنة الحفظ والنقل خمسة أخماس فيعطى أربعة أخماسها لمن شهد الواقعة  
بنية القتال وان لم يقاتل أو بغير نية القتال ان قاتل فلا سهم لمن يحضرها لم يكن  
بعنه الامام جاسوساً فغنم الجيش قبل رجوعه أو جعله كميناً ومن حضر بعد انقضاء



القتال ولو قبل حيازة المال فلا شيء له امان من مات بعد انقضائه ولو قبل حيازة المال فنصيبه لوارثه بخلاف من مات في أثناء القتال فلا سهم له ولكن يسهم لفرسه سهمان ولا يسهم لأجير وردت الاجارة على عينه مدة معينة بغير جهاد و يعطى للراجل سهم وللفراس ثلاثة له واحد ولفرسه سهمان ان علم حضور الفرس وامكنه ركوبه ولا يسهم الا لفرس واحد بشرط أن لا يكون بين الهزال أوهرما ولا لغير فرس كفيل وبعير وبغل . وشروط إعطاء السهم من الغنيمة ست الاسلام والبلوغ والعقل والحريّة والذكورة والمصحفة: اختل فيه شرط من ذلك رضى له والرضخ اسم لما دون السهم ويجتهد الامام في قدره ويفاوت فيه بحسب نفع من رضى له ولا يبلغ به سهم راجل وانما يرضخ لذي حضر بأذن الامام بلا أجرة ولا اكراه ويقسم الخمس الخمس خمسة اسهم سهم لرسول الله صلى الله عليه وسلم يصرف بعده للمصالح من سد الثغور وعمارة المساجد ونحو ذلك وسهم لبني هاشم وبني المطلب وسهم للفقراء والمساكين وسهم لليتامى وسهم لابن السيميل وشرط اليتيم الفقير ولا ينظر للسكنة اذا اجتمعت مع اليتيم بل يأخذ من سهم اليتامى بخلاف مالو كان الغازى من دوى القرى فانه يأخذ بالغزوة والقرابة

### ﴿مبحث الفئى﴾

هو لغة الرجوع أو المال الرجوع من الكفار الى المسلمين وشرعا مال أو نحوه كاختصاص وكاب ينفع به حصل لثامن كفار مما هو لهم بالقتال ولا بأجاف خيل (وحكمة مشروعية) ان الله خلق ما فى الدنيا للمسلمين ليستعينوا به على طاعة فما كان تحت يد الكفار حقه الرد الى المسلمين فأذا حصل لهم فقد رجع اليهم . ويقسم خمسة أخماس يصرف خمسة لمن يصرف لهم خمس الغنيمة ويعطى أربعة أخماسه التى كانت لرسول الله صلى الله عليه وسلم فى حياته للقاتلة وفى مصالح المسلمين ومن الفئى الجزئية التى تؤخذ منهم فى مقابلة كفنان قتلهم واقراهم بدارنا وعشر تجارة مثلا من كفار شرط عليهم اذا دخلوا بلادنا بتجارة

وخراج ضرب عليهم على اسم الجزية بأن صولخوا على أن الارض لهم ويؤدون خراجها وما تفرقوا عنه في غير قتال لغير خوف مناو مال المرتد وتركه ذى مات بلا وارث ، وما بقى من تركه ذى مات عن وارث غير حائز فئ

### ﴿ مبحث الجزية ﴾

هى لغة اسم لخراج معمول على أهل الذمة وشمر عامل يلزمه كافر بعقد مخصوص فهى تطلق على العقد وعلى المال الملزم به والأصل فيها قبل الأجاع قوله تعالى (قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرمون ما حرم الله ورسوله ولا يدينون دين الحق من الذين أوتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية عن يدهم صاغرون) ومارواه البخارى من أنه صلى الله عليه وسلم أخذها من مجوس هجر وقال سنوهم سنة أهل الكتاب (وحكمة مشروعيةها) أذلال الكفار وحلهم على الاسلام ولا سيما اذا خالطوا أهله وعرفوا محاسنه وأركانها خمسة عاقد ومعقود له ومكان ومال وصيغة وشرط فى الصيغة ما صرى فى البيع إيجابا كأقرب رتكم بدارنا على أن تلتزموا كذا جزية وتنفقوا وأحكامنا وقبولنا نحو رضينا وشروط المعقود له خمسة البلوغ والعقل والحرية والذكورة فلا جزية على صبي ومجنون ورفيق ولو مبعضا ولا على امرأة ومن تقطع جنونه فان كان زمننا يسيرا فلا عبرة به ولزمته الجزية كالأعيرة بيسير زمن الاهاقة وكذا لا جزية على خنثى فان بان ذكره وكانت ضربت عليه طالبناه بجزية ماضى والافلا كحربى دخل دارنا ولم نطلع عليه الا بعد مضى مدة فلانأ خدمته شيئا والخامس أن يكون الكافر من أهل الكتاب كاليهود والنصارى الذين لم يعلم دخول أول آبائهم فى ذلك الدين قبل نسخته أو بمن لهم شبهة كتاب كالمجوس وكذا تعقداً ولاد من يهود أو تنصرا قبل النسخ ولو بعد التبديل ولذا عم النسخ بصفح شيت وابراهيم وللتولد بين كتابى ووثنى ونحرم ذبيحته ومناكحته أمامن ليس له كتاب ولا شبهة كتاب كوثنى وعابد شمس فلا يقرون بالجزية وشرط فى المال كونه دينارا فاكثر عن كل واحد فلا تعقد بأقل منه ولا حد لأكثر الجزية

ويندب للامام مما كسبه الكفار ان احتملت اجابتهم فان ظنهم اجابت المما كسة  
 فيعقدھا للمتوسط بدينارين وللوسر بأربعة دنانير وللفقير بدينار ولا يجوز  
 النقص عن ذلك وتجاوز الزيادة برضاهم ومتى عقدھا بشئ لا تجاوز الزيادة  
 عليه ويلزمهم ما التزموه فان أبوا كانوا باقضين للعقد وتؤخذ من أسلم أو نبذ  
 العهد ومن تركه من مات بعد سنة ويؤخذ القسط اذا حصل شئ من ذلك في أثناء  
 السنة ويشترط في العاقد كونه أمماً أو نائبه فلا يصح عقدهما من غيرهما. ويجب  
 على الامام أجابته لعقدھا اذا طلبوا أو أمن شرهم ويشترط في المكان قبوله  
 للتقرير فيه فيمنع الكافر ولو ذمياً من إقامة بالحجاز وهو مكة والمدينة واليهامة  
 وطرق الثلاثة وقرأها ولا يؤذن له في دخول الحجاز وغير حرم مكة الا لمصلحة لنا  
 كرسالة ولا يقيم فيه بعد الاذن الا ثلاثة أيام أما حرم مكة فلا يدخله ولو لمصلحة فان  
 كان رسولا خرج له امام يسمعه فان مرض أو مات فيه نقل منه ويجوز للامام أن  
 يشترط عليهم ضيافة من يربهم من ثلاثة أيام زائدة على الجزية ويستلزم عقد  
 الزمة أربعة أشياء أن يؤدوا الجزية عن صغار وذلة وأن تجرى عليهم أحكام  
 المسلمين في غير العبادات من المعاملات وما يعتقدون حرمة دون ما لا يعتقدون  
 كنسكاح مجوسى محرم وان لا يذكروا الاسلام الا بخير فان طغوا عزروا  
 وانتقض عهدهم ان شرط نقضه بذلك وان لا يفعلوا ما فيه ضرر للمسلمين فان  
 فعلوا ذلك كأن قاتلوهم بلا شبهة أو امتنعوا من أداء الجزية انتقض عهدهم  
 بذلك وان لم يشترط انتقاضه بمنعون من بناء نحو كنيسة في بلاد احداثه أو أسلم  
 أهله عليه أو قتح عنوة ومن أظهار عيد لهم وضرب ناقوس وأظهار خر  
 وخزير ورفع بنائهم

### ﴿ مبحث الهدنة ﴾

هي مصالحة أهل الحرب على ترك القتال مدة معينة بعوض أو غيره وتسمى  
 موادة ومهادنة ومعاهدة ومسالة وهي جائزة لا واجبة تعقد لمصلحة كضعف  
 لقلة عددنا أو عدم أهبة فان لم يكن ضعف جازت الى أربعة أشهر وأمان كان

بناضعف فالى عشر سنين بحسب الحاجة ولا يصح اطلاق العقد ويفسد بذلك كما يفسد بشرط فاسد كشرط منع فك اسرانا منهم أوترك مالنا عندهم أو عقد جزية بدون دينار وتصح الهدنة على أن ينقضها امام معين عدل فورأى متى شاء فاذا نقضها انتقضت وليس له أن يشاء أكثر من أربعة أشهر عند قوتنا ولا أكثر من عشر سنين عند ضعفنا ومتى فسدت بلغناهم مأمهم وأنذرناهم ان لم يكونوا بدارهم ثم لناقاتهم ، وان كانوا بدارهم فلناقاتهم بلانذار ومتى صحت لزمننا الكف عنهم حتى تنقضى مدتهم أو تنقض بتصریح منهم أو منا ولو شرط عليهم فى الهدنة رد مئ تداءهم منازلهم الوفاء به عملا بالشرط فان ابوا فناقضون للهدنة وجاز شرط عدم رده كالاطلاق

### ﴿ باب الصيد والذبائح ﴾

للصيد مصدر بمعنى الاصطياد وقد يطلق على اسم المفعول وهو المراد هنا والأصل فيه قوله تعالى (واذا حللتم فاصطادوا) والامر بالاصطياد يقتضى حل الصيد والذبائح جمع دبيحة بمعنى مذبوحة والأصل فيه قوله تعالى (الا ما ذكركم) فان استثنائهم من المحرمات السابقة يفيد حل المذكيات (وأركانها) بمعنى الانذاباح أربعة دبح ومذبوح وآلة ذبح وذابح وشرط فى الذبح أربعة القصد ولو فى الجملة ليدخل الصغير غير المميز والمجنون والسكران فلو سقطت مديقة على مذبح نحو شاة أو احتسكت بها فان ذبحت أو استرسلت جارحة بنفسها فقتلت صيدا أو ارسل سهما لالصيد فقتل صيدا حرم فى الكل كجارحة أرساها فماتت مع الصيد أو جرحته ولم ينته الى حركة مذبوح ثم غاب ووجه ميتا فيهما فانه يحرم على المعتمد فى الثمانية ولو رمى شيئا ظنه حجرا أو حيوانا لا يؤكل فاصابه هو أو رمى قطيع طياء فأصاب واحدة منه أو قصده واحدة فأصاب غير هاجل فى الكل، ولا بد من قطع الحلقوم وهو مجرى النفس والمرئ وهو مجرى الطعام والشراب ويسن قطع الودجين وهما عرقان فى صفحتى العنق وهذا فى المقدور عليه ما غيره فذبحه عقره فى أى موضع كبير ندأى شرد أو وقع فى بئر وتعذر ذبحه أو تردى بعير فوق

فقرز رحافى الاول حتى نفذ منه الى الثانى حلاوان لم يعلم بالثانى لآ أن مات الاسفل  
بثقل الاعلى ولوشكا فلا يحل الاسفل ولا يشترط قطع الجلدة التى فوق الخلقوم  
والمرئى فلو أدخل سكيننا من أذن حيوان فوصلت اليهما وفيه حياة مستقرة  
وقطعهما حل ويشترط وجود الحياة المستقرة عند الذبح أن وجد سبب يحال عليه  
الهلاك كدقوطه من سطح أو أكله سدا ولا يشترط علمها بل يدفى ظنها بقربته وعلامتها  
شدة الحركة أو انفجار الدم أما إذا لم يوجد سبب فالشرط وجود الحياة المستقرة ولو  
مرض الحيوان أو جاع حل بذبحه وإن كان على آخر رمق ، ويسن نحرق أو بل مما  
طال عنقه فى لبته ولو طال عنقه فى لبته وذبح غيره فى حلقه والتسمية عند الذبح  
ويجوز لمن يحل ذكاته الا صيادا بالجوارح المعلمة من السباع والطير وشرط تعليمها  
أربعة ، أن تكون إذا أرسلت استرسلت وإذا ازجرت انزجرت وإذا قتلت صيدا فلا  
تأكل من نحو لحمه كجلده شيئا وإن يتكرر ذلك منها حتى يغلب على الظن تعليمها  
فإن اختلف من ذلك شرط لم يحل ما جرحتة الا إذا ذبح وفيه حياة مستقرة ويسن أنف  
تعليمها أن اختلف شرط بعد تحققها ما لم تكن استرسلت بنفسها فقتلت وأكلت  
ومعض الكلب لا يعفى عنه على المعتمد فيغسل سبعامع التراب فى واحدة ،  
ويشترط فى آلة الذبح أن تكون محددة أى ذات حد يحرح الا العظم والسن  
والظفر فلو قتل بمنقل غير جراحة كبنفقة طين أو رصاص أو بأحجولة خنقا  
أو رعى بسهم فسقط الصيد من الجبل وفيه حياة مستقرة ثم مات فلا يحل وشرط  
الذابح ان يكون مسلما أو كتابيا يحل مناكحة أهل ملته ولو أنثى أو صغيرا  
أو مجنوناً أو سكرانا وتكره ذكاة اعمى ولا يحل ما صاده الا عمى برى ونحو كلب  
أما صيد الصنبر ونحوه فخلال ، ولا يحل ذبيحة مجوسى ولا وثنى ولا مرتد ، وذكاة  
الجنين بذكاة أمه نفخت فيه الروح أولا ذكيت أمه بذبح أم بحارحة إذا سكن  
عقب ذبح أمه إذا أدرك فيه حياة مستقرة فلا يحل بغير ذبح ولو أخرج رأسه  
حيا حياة مستقرة لم يجب بذبحه ويحل ان مات عقب خروجه بذبح أمه ومقاطع  
من حى فهو كميته طهارة ونجاسة الا شعر الماكول وصوفه وبره ما لم تكن على

عضو أبين ويقبل فاسق وكتابي بنج حيوان فيجمل وكذا لوجهل ذابحه في بلد  
غلب فيه المسامون

(مبحث الأطعمة)

الاطعمة جمع طعام بمعنى مطعم والاصل فيها قوله تعالى (قل لا أجد فيها أوحى  
إلى محرما على طاعم يطعمه) الآية وقوله تعالى (وبحل لهم الطيبات وبمحرم عليهم  
الخبائث) ومعرفة أحكامها من الحلال والحرام من مهمات الدين لأن في تناول  
الحرام وعيد شديد فقد ورد في الخبر (أى لحم نبت من حرام النار أولى به) ولو عم  
الحرام اقتصر منه على قدر الحاجة لا للضرورة ويسن ترك التمسك في الطعام  
المباح الاضياف أو عيال لا بقصد التفاهة والتكاثر، وفي إعطاء النفس شهواتها  
المباحة ثلاث مذاهب (الاول) منعها لئلا تطفئ (والثاني) إعطاؤها تحيلا على  
نشاطها للعبادة (الثالث) التوسط في إعطائها السكل سلاطة وفي منعها بالمرة ببلادة  
وسن الخلو من الأطعمة وتسكن كثرة الأبدى على الطعام وكان صلى الله عليه وسلم إذا  
أكل أو شرب قال (الحمد لله الذى أطعم وسقى وسوغه وجعل له مخرجا) ويحل من  
حيوان البر ما ورد نص بحله كأبل وبقرة وغنم وخيل وحمار وحش وبقرة وطير  
وضبيع وضب وأرنب وثعلب وسمور وسنجاب وغراب ذرع وما على شكل  
عصفور كعندليب وصعوة وزر زرة وقنفذ وابن عرس ويحرم بئمل وحمار  
أهلى ونمر وسلحفات وطاووس ومائى عن قتله كعصفور الجنة ونحلة وذباب  
ولانحل الحشرات كخنفساء وكذا الدودة الا اذا أكل مع الفاكهة مثلا، وبمحرم  
المتولد بين مأ كول وغيره. وما لانص فيه ان استطابته عرب ذوي سار وطباع  
سليمة حل أكله وان استخبثته حرم فان اختلفوا اتبع الاكثر فان استوافق قريش  
فان شكوا أولم يكن عرب اعتبر أقرب الحيوان شها فان استوى الشبهان  
أولم يكن شبهه فهو حلال، ويجب على المضطر اذا خاف على نفسه مونا  
أو مرضا أو ضعفا ولم يجد حلالا أو وجد ولم يبذله صاحبه ان يأكل من الميتة  
ما يدفع به محظورا وان زاد على الرمي بشرط أن لا يكون عاصيا بسفره ولا

مر ندوا ولا تار كالصلاة ولا حريبا و يقدم ميتة الطاهر في حياته وميتة غير الآدمي على ميتته ولا تحل ميتة الأنبياء مطلقا ولا ميتة مسلم لكافر وللضطر قتل مر ندوا كله وكذا حربي ولو امرأة وصغيرة اذا لم يستول عليهما ويجب على المسلم تقديم نفسه على كافر وبهية ومراق دم ويسن له ايشار مسلم ويجب ايشار الانبياء ويجل للضطر قتل جزء من نفسه لا كله ان لم يجد ميتة وكان خوف القطع أقل ، ولنا ميتتان حلالات الجراد والسماك وهو ما يعيش في البر وان لم يكن على شكل السمك المذكور ومنه الترس اما ما يعيش في بر وبحر كضفدع وسرطان ونمساخ فيحرم ولنا دمان حلالات السمك والطحال

### ( مبحث الاضحية )

هي لغة - مشتقة من الضحوة وهي اول وقتها وشرعا ما يذبح من النعم في عيد الاضحى وايام التشريق تقربا الى الله تعالى وهي سنة مؤكدة وقد نجب بالنذر والاصل فيها قوله تعالى ( فصل لربك وانحر ) وخبر الترمذى عن عائشة رضى الله عنها ( ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ما عمل ابن آدم يوم النحر من عمل أحب الى الله تعالى من اراقه الدم انها لتأتى يوم القيامة بقرونها وأطفالها وأن الدم ليقع من الله بمكان قبل ان يقع على الارض فطيبوها بها نفسا ) ( وحكمة مشروعتها ) اغناء الفقهاء عن ذل السؤال في أيام عيد النحر كما امرنا بذلك في عيد الفطر ، ويسن لمريدها أن لا يزيل شعره ولا ظفره في عشر ذى الحجة حتى يضحى وأن يذبحها بنفسه والا فليشهدها . وشرط التضحية نعم ابل ونقر وغنم لقوله تعالى ( ولكل أمة جعلنا منسكا ليدذكروا اسم الله على ما رزقهم من بهية الانعام ) ولان التضحية عبادة تتعلق بالحيوان فاختصت بالنعم كالزكاة ، وعن ابن عباس أنه يكفي اراقه الدم ولو من دجاج أو أوز كما قاله الميذاني فيجوز للفقير تقديمه وكالاضحية العقيقة . ويجزىء فيها من الضأن ماله سنة وطعن في الثالثة ولو أجزع قبل تمام السنة أجزأ العموم حديث ( ضحوا بالذبح من الضأن فانه جائز ) ومن المعز والبقر ماله سنتان وطعن في الثالثة ومن الابل ماله خمس سنين تحديدا

ويشترط أيضا فقد عيب ينقص اللحم ونية عند ذبح أو قبله عند تعين لافيا عين لها بتذرو لو وكل بذبح كفت بنيته ولا تجزىء بينة العور والعرج والمرض ولا التي ذهب مخها من الهزال ولا مقطوعة بعض الاذن ولا فاقدتها خلقة ولا مقطوعة بعض الذنب واللسان ولا مكسورة القرن وتجزىء فاقدة القرن خلقة ومكسورة سن. أو سنين ومشقوقة الآذان وفاقدة الضرع والالية ووقها من مضى قدر صلاة العيد وخطبتين خفيفتين من طلوع شمس يوم العر ويستقر الى غروب الشمس من آخر أيام التشريق ولا يجوز ان يأكل كل هو ولا من تلزمه نفقته من الأضحية الواجبة كدم الجبران في الحج والهدى المندور بخلاف المتطوع بها فيأكل منها ولا يبيع شيئا من الأضحية مندوبة أو مندورة ويجوز للضحي ان ينتفع بجلد أضحية التطوع والافضل التصديق به ويجب التصديق به في الواجبة ويجب ذبح ولد الواجبة ويجوز اكله ان لم تمت امه ويجب التصديق بجزء ولو يسير من لحم المتطوع بها وليس ان يجمع بين الاكل والهدية والصدقة بأن يقسمها اثلاثا وأفضل منه التصديق بها كلها الا لهما يتبرك بها

### ﴿ مبصت الحقيقة ﴾

هي لغة الشعر الذي على رأس المولود وشرعا ذبيحة عن المولود يوم السابع والاصل فيها أخبار كتبر (الغلام مرتهن بعقيقة تذبح عنه يوم السابع ويحلق رأسه ويسمى) رواه الترمذي ومعنى ارتها نه عدم نموه كأمثاله حتى يعق عنه وعن الامام أحمد أنه لا يشفع في والده يوم القيامة يعني مع السابقين ولم نجب لخبر أبي داود (من أحب أن ينسل عن ولده فليفعل) (وحكمة مشروعتها) اطعام الطعام وتحسين الاولاد من الآفات والبلاء بركة دعاء الفقراء في الحديث حصنوا اموالكم بالزكاة واداء امرضاكم بالصدقة وفي آخر صنائع المعروف تقي مصارع السوء وهي مستحبة لمن تلزمه نفقة فرعه بتقديره فقيرا وهي كالأضحية في نوعها وسنها وحصولها بشاة ولو عن ذكر والاكمل ان يذبح عن الغلام شاتين وطبخ العقيقة بحلو الاوركها فليعطه للقابلية ليسن حلق شعر المولود يوم سابعه والتصدق بوزنه ذهباً



ففضة وان يسمه يوم السابع ان اراد ان يعق عنه والا فيوم الولادة وان يحسن اسمه وتكره الاسماء القبيحة كحرب ومرة وماورد الشرع بنفيه ومن قدر على العقيقة يوم السابع استعبت في حقه أو بعداً كثر النفاس لم يتأكد امره بها او قبله  
 خوطب بها ﴿باب السبق والرى﴾

السبق يسكون الباء لغة التقدم وشرعا المسابقة على الخيل ونحوها . وابتغى المال الموضوع بين أهل السباق . والرى لغة الطرح وشرعا طرح السهام ونحوها وهما مندوبان للرجال المسلمين ولو بعوض بقصد الجهاد للاجتماع لقوله تعالى (واعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل) وفسر النبي صلى الله عليه وسلم القوة بالرى وقد ساق صلى الله عليه وسلم على الخيل المضمرة من الخفيا بفتح الحاء وسكون الفاء وتسمى بالخفيا موضع على أميال من المدينة الى ثنية الوداع وعلى غيرها من ثنية الوداع الى مسجد بنى زريق وبياحان بغير قصد ويحرمان بقصد قطع الطريق ويحببان اذا تعين طريقا للجهاد وأما النساء فتجوز المسابقة لهن بغير عوض وتصح المسابقة على خمس فقط الا بل والفيلة والخيل والبغال والخيبر وتجوز بلا عوض على غيرها كبقرة وكذا تصح المناضلة بالسهم والمزاريق والرى بمقلاع وشرط المسابقة والمناضلة أن تكون المسافة معلومة تكون صفة المناضلة معلومة ببيان بادي وقدر الغرض طولا وعرضا وأن وان يكون المركوب معيناً وامكان سبق كل من الفريقين وأن يخرج العوض أحد المتسابقين أو الرامي كأن يقول تسابقنا على انك ان سبقتني أعطيتك كذا وان سبقتك لا آخذ منك شيئا وان اخرجاه معاً لم يحز الا ان أدخل بينهما محلا كفتوا لهما فان سبق المحلل أخذ العوضين وان سبق مع أحدهما اخنص السابق معه بعوضه وقاسم المحلل في عوض المسبوق

### ﴿باب الايمان﴾

الايمان جمع عين وهو لغة اليد المني وشرعا تحقيق أمر غير ثابت باسم مخصوص أي التزام أمر ماضيا كان أو مستقبلا نفيا او اثباتا ممكنا كخلفه ليدخلن الدار

أو متعنا كتحفه ليقولن الميت صادقة كانت أو كاذبة فأنها منعقدة بكل حال والاصل فيها قبل الاجماع آيات كقوله تعالى ( لا يؤخذكم الله باللغو في أيمانكم ) وأخبار كقوله صلى الله عليه وسلم والله لا غزون قريشا ثلاث مرات ثم قال في الثالثة ان شاء الله رواه ابو داود وضابط الخالف مكاف مختار قاصد فلا ينعقد اليقين من صبي ولا من مكره ولا من سبق لسانه اليه كقوله في غضبه لا والله وبلى والله فهذا القسم لغو وتنعقد الايمان بأربعة انواع الاول ما هو مختص بالله تعالى جامدا كلفظ الجلالة او مشتقا كالك يوم الدين وهذا النوع ينعقد اليقين به اذا اراد اليقين أو اطلق دون ما اذا لم يرد به اليقين فيقبل منه عدم ارادته ظاهر او باطنا في غير طلاق وعق وايلاء اما فيها فيقبل باطنا فقط فلو قال أن حلفت بالله فأنت طالق خالف باسم مختص بالله لم يقبل ظاهر اقله لم اراد اليقين ولا يقبل قوله في هذا النوع لم اراد الله - النوع الثاني ما هو غالب في الله وهذا النوع ينعقد اليقين به اذا اراد اليقين أو اطلق وأراد بالاسم الله او اطلق ولا ينعقد اذا اراد غير اليقين او اراد غير الله كقوله الرحيم والرب - الثالث ما يطلق عليه تعالى وعلى غيره سواء كالعالم والحي وهذا النوع ينعقد به اليقين اذا اراد اليقين الرابع صفات الله تعالى الذاتية كوعظمته وكبريائه وعزته وكلامه وقدرته ومشيئته وحقه الا ان يريد بالحق العبادة وبالقدرة المقدور وبالكلام الالفاظ وبالمشيئة ظهور آثارها وقوله وكتاب الله والقرآن والمصحف عين الا اذا اراد بالقرآن الالفاظ أو الخط وبالمصحف الجلد والورق وخرجت الصفات الفعلية كالخلق والرزق فلا ينعقد بهما عين وفي السلبية كعدم الجسمية خلاف ولو قال مثلالله بتثليث الهاء واسكانها فسكنائية كقوله أشهد بالله أو لعمر الله أو على عهد الله أو ذمته لا فعلن كذا وقوله أقسمت أو احلف بالله يمين ان لم يشو خبرا ماضيا في الماضي أو مستقبلا في المضارع وقوله لغيره أقسم عليك أو أسألك بالله لتفعلن يمين ان اراد يمين نفسه أي تحقيق الأمر كالاكل المحقق وأن اطلق أو اراد الشفاعة أو جعل مخاطب خالفا لم يكن يميناً ، ولا ينعقد اليقين بمخلوق كالنبي وجبريل والميكعبة وان قصد بها بل

يكره الحلف بغير أسماء الله وصفاته ، والأصل في الحلف المكرهه ويندب في طاعة ويحرم على ترك واجب أو فعل محرم ويباح في تأكيد كلام وأما الحنث فيجب في الحلف على معصية كترك واجب أو فعل محرم ويباح ان حلف على فعل أو ترك مباح ويسن في ترك مندوب أو فعل مكروه ، ويجب بالحنث كفارة ويجوز تقديمها على الحنث ان كفر بغير صوم وبخبر فيها الحر الرشيد ابتداء بين عتق رقبة مؤمنة سليمة مما يخل بالعمل والكسب واطعام عشرة مساكين لكل مسكين مدين جنس الفطرة وكسوة عشرة منهم ولو بملبوس لم تذهب قوته أو لم يصاح للدفع اليه كقميص صغير كبير فان عجز عن الثلاثة أو كان غير رشيد صام ثلاثة أيام ولو متفرقة والمبعض كالخرف غير اعتاق ومن حلف أن لا يفعل شيئاً قأمر غيره بفعله ففعله لم يحنث الا اذا أراد انه لا يفعله هو ولا غيره ومطلق الحلف على العقود ينزل على الصحيح منها فلا حنث بفاسد الا في الحج

### ﴿ باب النذور ﴾

جمع نذر وهو لغة الوعد وشرعا التزام قرينة لم تتعين والاصل فيه آيات كقوله تعالى ( واليوفوا نذورهم ) وأخبار تكبر البخاري ( من نذر ان يطيع الله فليطعه ومن نذر ان يعصى الله فلا يعصه ) وفي كونه قرينة خلاف والحق أنه قرينة في نذر التبرر دون غيره واركانه ثلاثة ناذر وصيغة ومنذور وشرط في الناذر اسلام واختيار ونفوذ تصرف فيما نذره وامكان فعل المنذور فلا يصح نذر كافر نذر تبرر ولا نذر صبي ومجنون ولا محجور رسقه او فلس في القرب المتعلقة باعيان المال اما في الذمة فيصح من المفلس ولا يصح نذر مريض صوما لا يطيقه وشرط في الصيغة لفظ يشعر بالتزام وفي المنذور كونه قرينة لم تتعين نفلا أو فرض كفاية كعتق وعبادة وقراءة سورة معينة وطول قراءة وصلاة جماعة ولو في فرض . والنذر نوعان نذر لجأج وهو ما تعلق به منع كان دخلت الدار فقلت على ان تصدق بدينار أو حث كان لم أدخل

الدار أو تحقيق خبر كان لم يكن الامر كما قلت فنته على صدقة وهذا النوع  
يخير الناذر فيه بين فعل ما التزم أو كفارة يمين. الثاني نذر تبرر وهو قسمان الأول  
التزام قربة بغير تعليق نحو لله على كذا الثاني نذر مجازات أى تعليق على غير  
معصية أو مكروه طاعة كان كأن صليت الظهر فله على كذا أو مباحا كأن  
أكلت لحما فله على صلاة ومن المباح بالمعنى المتقدم ان شفى الله مريضى  
أو أن قدم غائبى فله على كذا ويجب فى هذين القسمين فعل ما التزمه اما لوعلق  
على معصية أو مكروه أو نذر معصية أو مباحا كقوله لله على أن أشرب لبنا  
قلا ينعقد نذره مالم يقصد حثا أو منعاف فيه كفارة يمين ولو نذر صلاة لزمه  
ركعتان مع قيام قادرا وصوما لزمه يوم مع تبييت النية أو صدقة لزمه أقل  
متمول أو اعتقا لزمه عتق رقبة ولو كافرا أو نذر أتمام نفل لزمه اتمامه ان  
شرع فيه أو نذر صوم بعض يوم لم ينعقد أو نذر زينا أو شععا لاسراج مسجد  
أو غيره صح ان كان يدخل المسجد أو هنالك من ينتفع به من نحو مصلى أو نائم  
(باب الاقضية)

الاقضية جمع قضاء وهو لغة امضاء الشئ وأحكامه وشرعا فصل الخصومة بين  
خصمين فأكثر بحكم الله تعالى والاصل فيه قبل الاجماع آيات كقوله تعالى  
(وأن احكم بينهم بما انزل الله - فاحكم بينهم بالقسط) واخبار تكبر الصحابين  
(إذا اجتهد الحاكم فأخطأ فله أجر وان أصاب فله أجران وفى رواية فله عشرة  
أجور) وقد أجمع المسلمون كما قال النووي فى شرح مسلم على ان هذا الحديث  
فى حاكم عالم أهل للحكم ان أصاب فله أجران باجتهاده واصابته وان أخطأ  
فله أجر باجتهاده فى طلب الحق وأما من ليس أهلا للحكم فلا يحل له ان  
يحكم وأن حكم فلا أجر له ولا ينفذ حكمه بل هو عاص فى جميع أحكامه وان  
وافقت الصواب لان اصابته ليست صادرة عن أصل شرعى بل اتفاقية وكلها  
مردودة ولا يعذر فى شئ من ذلك (وحكمة مشروعيته) دفع الخصومة وتحقيق  
الحق وابطال الباطل ونصر الظالم والمظلوم والاخذ بيد الضعيف حتى يصل

الى حقة وذلك انما يكون بقانون سماوى فيه تبيان كل شئ من مهمات الدنيا والدين أما بالنص او بالحالة على السنة كقوله تعالى وما أنا كم الرسول نخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا او بالحث على الاجماع كقوله تعالى ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى ويتبع غير سميل المؤمنين نوله مانولى الآية أو على القياس كقوله تعالى فاعبروا يا أولى الأبصار لا بمجرد التشبهى وهوى النفس والاساد الفساد وقوى العناد واصبح الناس فى ضلالهم يعمهون والقضاء فرض كفاية فى حق الصالحين له ومن تعين له فى ناحية وجب عليه قبوله وطلبه ولو ببذل مال وان حرم أخذه منه وشرط القاضى كونه مسلما حرا ذكرا عدلا سميعا بصيرا ناطقا كافيا لامر القضاء لا تحتل النظر عارفا باحكام القرآن والسنة مما هو محل الاجتهاد كالعام والخاص والجمل والمبين والمطلق والمقيد وان يكون عالما بلسان للعرب وان يعلم حال الرواة قوة وضعفا هذا فى المجتهد المطلق اما المقلد فليس عليه سوى معرفة قواعد امامه فلولى القضاء غير الصالح مع وجود الصالح اثم المولى والمولى ولا ينقد قضاؤه فان تعذر اجتماع هذه الشروط فى شخص فولى الامام فاسقا أو مقلدا نفذ حكمه للضرورة ويجوز تحكيم اثنين فأكثر أهلا للقضاء فى غير عقوبة الله ولو مع وجود قاض ان كان القاضى يأخذ دراهم لما وقع وينعزل القاضى بزوال أهليته بنحو انحاء وللإمام عزله بأفضل منه ويسن أن يجلس فى وسط البلد ويكره أن يتخذ حاجبا الازجة وقت الحكم وان يقعد للقضاء فى المسجد حيث لا عذر كطير ويجب أن يسوى بين الخصمين فى المجلس والقيام لها وسائر وجوه الاكرام ولا يجوز أن يقبل الهدية ممن له خصومة عنده مطلقا ولو من غير أهل عمله أو لم تكن له خصومة ولا عادة له أوله عادة وزاد عليها وأهداه فى محل ولايته فى هاتين ثم ان لم يتميز الزيادة حرم الجميع وان تميزت حرمت الزيادة فقط أما من له عادة ولم يزد عليها وليس له خصومة فيجوز له قبولها ويكره القضاء عند تغير الخلق بنحو غضب ومرض ولا ينقد قضاؤه

لنفسه ولا لشريكه في المشتركة ولا لرفيقه ولا يسأل المدعى عليه الا بعد تمام الدعوى الصحيحة ولا يلحق خصما حجة ولا يفهمه كلا ماوله تعريف للشاهد كيفية أداء الشهادة دون تلقيه اياها ولا تقبل شهادة عدو على عدوه عداوة دنيوية ظاهرة بخلاف شهادته له ولا شهادة أصل لفرعه وعكسه بخلاف شهادة كل على الآخر ان لم تكن عداوة ولا قاضي القضاء على الغائب في غير عقوبة الله اذا كان مع المدعى حجة وله نصب مسخر ينكر عن الغائب ويجب تخليف المدعى بين الاستظهار كما يجب في الدعوى على الصبي والميت واذا حكم عليه بال أداء القاضي من مال الغائب ان كان له مال في عمله والا فان طلب المدعى انهاء الحال الى قاض بلد الغائب انهاء اليه ولا يقبل كتاب قاض لقاض الا بعد شهادة شاهدين يشهدان بما في الكتاب عند المكتوب عليه

### ( مجتث الشهادة )

هي لغة الرؤية وشرعا أخبار بحق للغير على الغير والاصل فيها قبل الاجماع قوله تعالى (ولا تكتفوا الشهادة ومن يكتفها فانه آثم قلبه) وخبر البيهقي (ولكن البيئة على المدعى واليمين على من أنكر) واسناده حسن وخبر الصحيحين ليس لك الاشهادك او يمينه ( وحكمة مشروعيها ) حفظ الحقوق ومنع الجحود ( وأركانها ) خمسة في غير هلال رمضان شاهد ومشهود له وعليه وبه وصيغة ، ويشترط في الشاهد تسعة خصال الاسلام والبلوغ والعقل والحرية والعدالة وان يكون غير متهم بباطل ما يقظا غير محجور عليه بسفه وهذه الشروط انما تعتبر عند الاداء لا عند التحمل فلو تحملها صبي أو كافر ثم أداها بعد كماله قبلت الا في النكاح فلا بد فيه من الاهلية عند التحمل والاداء ( والعدالة ) أربعة شروط ان يكون مجتبا لسلوك الكبائر وان يكون غير مصر على القليل من الصغائر أو مصرا وغلبت طاعته على معاصيه باعتبار العمر أو كل يوم وان يكون مأمونا عند الغضب من نحو قول زور ومحافظا على مروءة امثاله ممن يراعى منهج الشرع وآدابه في زمانه ومكانه فلا تقبل شهادة من يأكل في السوق

وهو غير سوقي ولا من يمشى كاشف الرأس أو البدن غير المورة وهو غير محرم بنسك بمن لا يليق به ذلك ولا من يقبل زوجته أو أمته بحضرة من يستصحب منه ولو محرما ، وتقبل شهادة الحسبة في حقوق الله المتمحضة كالصلاة وفيما له تعالى فيه حق مؤكد وهو ما لا يتوقف تحققه على رضا الآدمي كطلاق وعتق اذلا يتوقفان على رضا الزوجة والرفيق وانما تقبل عند الحاجة اليها كان يشهدانان بطلاق من يختلئ بمطلقته ومتى حكم قاض بشاهدين فبأنها غير مقبولة الشهادة نقض حكمه ولو شهد فاسق فردت شهادته ثم تاب واعاها لم تقبل ويقبل في دعوى اخرى اذا مضت مدة اختباره وهي سنة

( مبث ما يعتبر فيه شهادة الذكور وما لا يعتبر )

حقوق الله تعالى لا تقبل فيها شهادة للنساء وهي ثلاثة أضرب الأول ما لا يقبل فيه أقل من أربعة وهو الزنا واللواط وأتيان اللهايم والميتة ويقبل في الاقرار بالزنا وماعه رجلان ، الثاني ما لا يقبل فيه الا رجلان وهو غير الزنا من أسباب الحدود كسرقة وشرب خمر ، الثالث ضرب يقبل فيه رجل واحد وهو هلال رمضان بالنسبة للصوم وما الحق به من العبادات لا بالنسبة لخلول أجل أو وقوع طلاق اذا لم يتعلق بالشاهد والحق بمرضان ما لو نذر صوم رجب مثلا فشهد واحد بهلاله وما لو مات ذى فشهد عدل باسلامه فيكفي في الصلاة عليه لا في أرث قريبه المسلم وما لو أكملنا رمضان ثلاثين بشهادة عدل فأنا نفطر وان لم تر هلال شوال . وأما حقوق الآدمي فثلاثة أضرب أيضا ضرب لا يقبل فيه الا رجلان وهو ما لا يقصد منه المال والحال انه يطلع عليه الرجال كالقصاص والنكاح والطلاق والرجعة والاقرار والموت والوصية والشهادة على الشهادة الثاني ما يقبل فيه رجلان أو رجل وامرأتان أو شاهد وعين المدعي وهو ما كان مالا عينا كان أو منفعة أو كان القصد منه المال كبيع وحالة وضمان واقالة وخيار وأجل الثالث ما يقبل فيه رجلان أو رجل وامرأتان أو أربع نسوة وهو ما لا يطلع عليه الرجال غالبا كبكارة وولادة وحيض ورضاع من ثدى وعيب

امرأة في غير وجه الحرمة وكفيها وفي غير ما يبذروا عند المهنة في الأمة ولا يثبت شيء  
بامراتين وبمين . ثم المشهود به أما فعل كالزنا وشرب الخمر والغصب والاتلاف  
وهذا يشترط فيه الابصار فقط للفعل مع فاعله فيكفي فيه الأصم لأنه الموصول  
لليقين وأما قول وهذا يشترط فيه السمع والابصار ولا تقبل شهادة الاعمى  
الا في مواضع منها أربعة عشر مسألة يكفي فيها الشهادة بالسمع والاستماعة  
فيقبل فيها شهادة الاعمى وهي الموت والنسب والملك المطلق من غير اضافة  
لسبب لا تقبل فيه الاستفاضة كالبيع وبقايا العتق والولاء واصل الوقف  
والنكاح والقضاء والجرح والتعديل والرشد والارث واستحقاق الزكاة والرضاع  
ويقبل الاعمى في الترجمة اذا اتخذ القاضى مترجما له وفيما لو اقر شخص في  
أذنه بصحوة طلاق فيتعلق به حتى يشهد عليه بما سمع وفيما تحمله من الشهادة  
قبل العمى اذا كان المشهود له وعليه معروف الاسم والنسب ومنه الاعتماد  
على صوت زوجته في وطنها دون الشهادة عليها ولا تقبل شهادة جرت لنفسه  
نقعا فترد شهادته لبعده ومكاتبه ولعريم له ميت أو محجور عليه بفلس ولا شهادة  
دافع عن نفسه ضررا كشهادة عاقلة بفسق شهود قتل خطأ وكشهادة غرماء  
مفلس بفسق شهود دين آخر ولا تقبل شهادة مبادر بشهادته قبل أن  
يستشهد الا في شهادة الحسبة

### ( مبحث القسمة )

هي لغة التميز وشرا تميز الحصص بعضها عن بعض والاصل فيها قبل الاجماع  
قوله تعالى ( واذا حضر القسمة ) الآية وكان صلى الله عليه وسلم يقسم الغنائم  
بين أربابها رواه الشيخان ( وحكمة مشروعيها ) ان الحاجة داعية اليها  
ليتمكن كل واحد من الشركاء من التصرف في ملكه على السكال ويتخلص  
من سوء المشاركة واختلاف الأبدى والقاسم اما الحاكم أو منصوبه أو الشركاء  
أو منصوبهم ويشترط في منصوب الحاكم اهليته للشهادات وعلمه بالقسمة  
وتعده ان كان في القسمة تقويم أو جعله القاضى حاكما فيه فيعتمد عدلين



وأجرته من بيت المال ان كان فيه سعة والا فعلى الشركاء فان اكتروا قاسما وعين كل قدرا له لزمه والا فالأجرة على قدر الحصص المأخوذة أما المنصوب من الشركاء فيشترط فيه التكليف فقط ثم ما عظم ضرر قسمته أن بطل نفعه بالكافة كجوهره وثوب نفيسين منهم الحاكم منها وان نقص نفعه كخيام صغير لا يمكن جعله جامين فلا يمنعونهم ولا يجيبهم فلو كان له عشر دار وآخر تسعة اعشارها فطلب صاحب العشر القسمة لا يجاب طلبه بخلاف الآخر، ومالا يعظم ضرر قسمته انواع ثلاثة لأن المقسوم ان تساوت فيه الانصاء صورة وقية كالخبوب والادهان والدار المتفقة البناء والارض المتفقة الأجزاء فقسمة هذه تسمى قسمة الافراز والمتشابه واذا طلبها أحد الشريكين لزم الآخر أجابته وان لم تتساوى الانصاء فان لم يخرج الى رد شيء فهذه قسمة التعديل يجبر الممتنع عليها كارض مختلفة الاجزاء بنحو قوة انبات أو قرب ماء أو يختلف جنس ما فيها كبستان بعضه نخل وبعضه عننب وقية ثلثها كقيمة ثلثها فان كانت لاثنتين جعل ثلثها سهما والثلثان سهما واقرع بينهما وان احتيج في القسمة الى رد شيء اجنبي كأن يكون بأحد جانبي المقسوم نحو بشر لا يمكن قسمته فيرد أخذه بالقسمة قيمة نصيب الآخر منه وهذا النوع يسمى قسمة الرد ولا اجبار فيه ولا بد من القرعة في جميع الانواع (مبحث الدعوى والبيّنات)

الدعوى لغة الطلب والتمنى وشرعا اخبار بوجود حق للخبر على غيره عند حاكم والاصل في ذلك قوله تعالى (واذا دعوا الى الله ورسوله ليحكم بينهم اذا فريق منهم معرضون) واخبار تكبر مسلم (لو يعطى الناس بدعواهم لادعى ناس دماء رجال وأموالهم ولكن اليمين على المدعى عليه) وفي رواية البيهقي باسناد حسن (ولكن البيّنة على المدعى واليمين على من أنكر) والمدعى من خالف قوله الظاهر والمدعى عليه من وافقه فلو قال الزوج وقد اسلم هو وزوجه قبل وطء أسلمنا معا فالتكاح باق وقالت بل مرتبا فلانكاح فهو مدعى وهى

مدعى عليها وشرط في غير عين ودين كقود وحد قذف ونكاح ورجعة  
ولعان دعوى عند حاكم ولو محكما فلا يستقل مستحقه باستيفائه نعم لو استقل  
مستحق القود باستيفائه وقع الموقع وان حرم عليه وكذا ان كان المستحق عينا  
فتشترط الدعوى ان خشي المستحق بأخذها مستقلا ضررا وان استحق ديننا  
على غير ممتنع من أدائه طالبه به ولا يأخذ شيئا من غير ماله بغير مطالبة فان  
أخذه لم يملكه ووجب رده او على ممتنع فله أخذ حقه من مال المدعى عليه  
وبملكه بأخذه ان ظفر بجنسه فان ظفر بغير جنسه أخذه وباعه باذن الحاكم  
ان كانت له حجة ثم اشترى جنس حقه وتملكه وله فعل مالا يصل للمال الا به  
كنقب جدار وكسر باب للدين ، ومن ادعى فان كانت عنده بيعة سمعها  
الحاكم وحكم له بها بعد تعديلها والا فالقول قول المدعى عليه بيمينه فان نكل  
أى امتنع ردت اليمين على المدعى فيصلف ويستحق المدعى به ولا خصم العود  
للحلف مالم يحكم بالنكول ويعين المدعى بعد نكول الخصم كالإقرار فلا تسمع  
بعدها دعوى بمسقط كبراء وأداء . واذا تداعيا شيئا في يد أحدهما ولا بيعة  
فالقول لصاحب اليد بيمينه انها ملكه فان كان في يدهما ولا بيعة تحالفا  
على النفي وجعل بينهما وان أقام كل من المدعين بيعة فان كانت العين في  
يد ثالث سقطتا ان تساوتا عددا وتاريخا وحلف لكل منهما يميناً وان أقر  
بالعين لأحدهما عمل بمقتضى إقراره وان كانت يدهما أو لا يبد أحد فلهما  
ان تساوتا عددا وتاريخا فترجح بيعة الاسبق تاريخا وكذا ترجح دنا بشاهدين  
أو بشاهد وامرأتين على شاهد ويمين للآخر وأن كانت يدهما أو يمين  
الداخل رجحت بيئته ان تأخر تاريخها أو كانت شاهدا ويميناو بيعة الخارج  
شاهدين أو لم يبين سبب المثلث من شراء أو غيره هذا ان أقامها بعد بيعة الخارج  
ولو قيل تعديلها ، ومن حلف على فعل غيره فان كان اثباتا حلف على البت  
والقطع وان كان نفيا حلف على نفي العلم ومن حلف على فعل نفسه اثباتا

كان او نفيا ولو بظن مؤكد حلف على البت والقطع

### ﴿ باب الاعتاق ﴾

هو لغة فك الرقبة وشرا ازالة الرق تفريبا الى الله نخرج البيهقي وارسال نحو طبر والوقف والاصل في مشر وعيمته قبل الاجماع قوله تعالى ( فك رقبة وفي غير موضع فقهر رقبة مؤمنة ) وخبر الصبيح ( من اعتق رقبة مؤمنة اعتق الله بكل عضو منها عضوا من اعضائه من النار حتى الفرج بالفرج ) وفي سنن أبي داود ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من اعتق رقبة مؤمنة كانت فداؤه من النار ( وأركانه ) ثلاثة معتق وعميق وصيغة ويشترط في المعتق كونه مالكا أو وكيفا أو وليا في كفارة موليه بسبب قتل الخطأ وكونه مختارا أهلا للولاء والتبرع فلا يصح من غير مالك بلا إذن ولا من مكره بغير حق أما بحق كالبيع بشرط العتق فيصح ولا من غير جائز التصرف من صبي ومجنون ومجور سفه اذا انجز العتق بالقول غير المعلق أما بالفعل كالاستيلاء أو القول المعلق كالتمديد فيصح من السفه أما المحجور عليه بفلس فلا ينفذ منه غير المعلق وخروج بأهل ولا المبعوض فلا ينفذ منه بالقول المنجز وبأهل للتبرع المكاتب فلا ينفذ منه العتق مطلقا ويصح العتق من كافر ولو سر بياو يثبت له ولا عتيقه ولو مساما ويصح العتق مطلقا بصفة ويبطل تعليقه بالتصريف فيه ببيع ونحوه وان عادله لم تعد الصفة وكذا يبطل بالموت فيما لو علقه بغير الموت ويصح العتق مؤقتا ويلغو التأقيت وشروط في العتيق ان لا يتعلق به حق لازم غير عتق يمنع بيعه بان لم يتعلق به حق أصلا أو تعلق به حق جائز كالعارية أو لازم هو عتق كالمستولدة أو غير عتق لا يمنع بيعه كالمؤجر نخرج المروهي لا يصح عتقه من الراهن المعسر ولفظ الصيغة اما صريح وهو ما اشتق من لفظ العتق والتحرير وفك الرقبة واما كناية وهو ما احتل العتق نحو لا ملك عليك ونحتاج الكناية الى تية واذا اعتق بعض رقيقه معينا كيده أو شائعا كربعه عتق جميعه وان كان معسرا وان اعتق نصيبا له في عبده سري العتق الى باقيه اذا كان موسرا

ولزمه قيمة حصة شريكه فاضلة عن قوته وقوت بمونه يومه وليامته فان كان معسرا لم يسر المعتق فان اسير ببعض قيمة نصيب شريكه سرى بقدر ما أسير به ومثل المعتق الاستيلاء فلو استمولى المومس الأمة المشتركة سرى الاستيلاء الى جميعها ولزمه قيمة نصيب شريكه وحصته من مهر المثل وارش بكاره بكران تأخر الانزال عن تغيب الحشفة وازالة البكارة فان تقدم الانزال عليهما او قارنهما لم يلزمه سوى قيمة حصة الشريك لعدم السرية ولزمه حصة الشريك من المهر وارش البكارة والولد ومن ملك واحدا من والديه أو مولوديه ولو بارث عتق عليه

### ﴿مبحث الولاء﴾

هو لغة القرابة وشرعا عصبية سبها زوال المالك عن الرقيق بالعتق. وأحكامها المترتبة عليها متأخرة عن أحكام النسب والاصل فيه قبل الاجماع قوله تعالى (أدعوهم لآبائهم الى قوله ومواليكم) وقوله صلى الله عليه وسلم (انما الولاء لمن اعتق) ، وقوله صلى الله عليه وسلم (الولاء لجة كلحمة للنسب) ويثبت الولاء لمن اعتق سواء كان العتق منجزا أم معلقا بصفة أم بكتابة أم بتقدير أم باستيلاء أم بشراء الرقيق نفسه وحكم الارث بالولاء حكم التعصيب بالنسب عند عدمه الا أن الاخ وابنه مقدمان في الارث بالولاء على الجد ولا ترث انثى بالولاء الا من عتيقها ومن انتفى اليه فلو اعتقت امرأة ابها فاشتري رقيقا واعتقه ثم مات العتيق بعد الأب ورثته بنته لكونها معتق المعتق ولو كان المعتق للاب أخاها معها ورث أخوها عتيق الاب ولا ترث البنت لان عصبية النسب مقدمة على معتق المعتق وهذه المسألة غلط فيها اربعمائة قاض ولو اعتق كافر مسلما وله ولد كافر وولد مسلم فالولاء للابن المسلم

### ﴿مبحث التدبير﴾

هو لغة النظر في العواقب وشرعا تعليق عتق من مالك بموت أو مع صفة

قبله لامعه ولا بعده والمراد تعليق عتق بصفة لا وصية فلا يصح الرجوع فيه بالقول ولا يحتاج الى قبول ولا يفتقر الى عتق الورثة وكان معروفا في الجاهلية فأقره الشرع والاصل فيه قبل الاجماع خبر الصحيحين ان رجلا دبر غلاما ليس له مال غيره فباعه النبي صلى الله عليه وسلم في دين كان على ذلك الرجل بحكم الولاية الشرعية والنظر في مصالحهم فمقر يره صلى الله عليه وسلم وعدم أنكاره يدل على جوازه (وأركانها) ثلاثة صيغة ومالك ومحل وهو الرقيق وشرط الرقيق أن لا يكون أم ولد ويعتق المدبر بوفاة السيد من ثلث ماله بعد الدين فلو كان عليه دين مستغرق لم يعتق منه شيء ويصح التدبير مقيد بشرط كأن مت أنا في هذا الشهر أو المرض فانت حر ويصح مطلقا كأن دخلت أنت الدار فانت حر بعد موتى فأنت وجدت الصفة ثم مات عتق والا فلا ولو قال أن مت ثم دخلت الدار فانت حر اشترط دخوله بعد موته وللوarith كسبه قبل الدخول ولا يشترط في المالك الا الاختيار وعدم الصبي والجنون ويجوز للسيد أن يبيع المدبر ويبطل بالبيع تدبيره كما يبطله ايلاد الامة المدبرة . وحل من دبرت حاملا مدبر تبعا لأمه ويصح تدبير الحمل ولا تتبعه أمه وحكم المدبر في حياة السيد حكم القن الا في صحة رهنه

### ﴿مبحث الكتاب﴾

هي لغة الضم وشرعا عقد عتق بلفظ مشتمل على مادتها بعوض منجم بنجمين فأكثر ولفظها اسلامي لا يعرف في الجاهلية والاصل فيها قبل الاجماع آية والذين يبتغون الكتاب بما ملكت أيما نكم فكاتبوهم ان علمهم فيهم خيرا وخبر المكاتب عبد مابق عليه درهم (وحكمة مشروعيها) ان الحاجة داعية اليها لان السيد قد لا يسمح بالعتق مجانا والعبد قد لا يجتهد للكسب اجتهاده اذا علق عتقه التحصيل والاداء فاحتمل فيها مالا يحتمل في غيرها كما احتلت الجهالة في ربح القراض وعمل الجمالة للحاجة (وأركانها) أربع رقيق وسيد ونجوم أي مال ووقت وصيغة وشرط في السيد اختيار وأهلية تبرع وولاء فلا تصح

من مكروه ولا من نحو صبي ومكاتب ولا من مبعوض وكتابة المريض في مرض الموت  
محسوبة من الثلث وشرط في الرقيق اختيار وعدم صبي وجنون وان لا يتعلق به  
حق لازم وفي الصبيغة لفظ يشعر بها ايجاباً نحو كاتبك على دينارين تدفعهم الي في  
شهرين فان اديتهم فانت حر وقبولاً نحو قبلت وشرط في العوض كونه مالا في  
ذمة المكاتب ولو لمبعضاً معلوماً مؤجلاً بنجمين أي وقتين فأكثر ولو كانا قصيرين  
في مال كثير كالسلم الى المعسر في مال كثير في أجل قصير ويصح كونه منفعة ثم ان  
كانت منفعة عين المكاتب نحو كاتبك على أن تخدمني شهرين اشترط أن يضم لها  
شيئاً آخر وان يتصل بالقدوان كانت منفعة ذمة نحو كاتبك على بناء دارين في  
ذمتك شهر كذا وشهر كذا لم يشترط اتصالها ولا ضميمته شيئاً ولا تصح كتابة بعض  
رقيق الا اذا كانت في مرض موته وكان البعض ثلث ماله والا اذا أوصى بكتابة  
رقيق فلم يخرج من الثلث الا بعضه ولم تنجز الورثة الوصية، والكتابة الصحيحة لازمة  
من جهة السيد ليس له فسخها الا ان عجز المكاتب عن أداء النجوم أي العوض أو  
عن بعضها غير الواجب في الاثناء عند الحول أو امتنع من الاداء عند ذلك ومن  
جهة المكاتب جائزة فله فسخها وان كان معه وفاء النجوم ولا تنفسخ بجنون  
السيد أو المكاتب ولا باعما ولا حجر فلس ويقوم ولي السيد مقامه في القبض والخاص  
مقام المكاتب في الاداء ، والمكاتب التصرف فيما في يده من المال بما لا تبرع فيه أو  
خطر فلا بد فيه من إذن سيده ويجب على السيد أن يضع عنه من مال المكاتب ولو  
أقل متحول أو يدفع له شيئاً والخط أولى ويستثنى مالو كاتبه في مرض الموت وهو  
ثلث ماله أو كاتبه على منفعة ويحرم على السيد التمتع بمكاتبته ويجب لها بوطئته  
مهرها ولا حد عليه ولو أولدها صارت أم ولدمكاتبته وتعتق بالاسبق من الأداء أو  
موت السيد وليس للمكاتب تزوج الاباذن سيده ولا وطء أمته ولو باذن السيد  
ولا يعتق شيئاً من المكاتب الا بعد أداء جميع المال أو الابرأ منه أو الخوالقه ولا  
تصح الخوالقه عليه

﴿ خاتمة ﴾ الباطل والفساد عندنا سواء الا في مواضع منها الحجج والكتابات  
 خالطة منها ما اختلت صحتها باختلال ركن كأن عقدت من صبي أو مجنون أو  
 بغير مقصود كدم وهي ملغاة الا في تعليق معتبر وقول من يصح تعليقه أن أعطيتني  
 دما فأنت حرة فتعني بأعطائه إياه بحكم التعليق والفساد ما اختلطت بفساد شرط  
 وهي كالصبيحة في استغلال المكاتب وفي عتقه بالاداء للسيد والتعليق بصفته في  
 أنه لا يعتق بغير الاداء كالأبراء وفي بطلان الكتابة بموت السيد وفي صحة الوصية  
 به وصحة اعتاقه عن الكفارة وتخالف الفاسدة الصبيحة في ان للسيد فسدها وانها  
 تبطل بنحو اغماء السيد وحجر سفيوان المكاتب يرجع عليه بما اداه أو بدله ان كان  
 له قيمة وهو عليه بقيمة وقت العتق

### ﴿ مبحث أمهات الاولاد ﴾

أمهات بضم الهمزة وكسرهما مع فتح الميم وكسرهما جمع أم بدليل جمعها  
 على أمهة وتجمع أيضا على أمات سواء في الناس والبهائم الا ان الاول اكثر  
 في الناس والثاني أكثر في غيرهم وبعضهم على أن الامهات للناس والأمات  
 للبهائم وحاصل حكمها أنه اذا وطئ السيد الحر كالا أو بعضا مسلما كان أو  
 كافرا أمته ولو محرما له كاخته أو كانت حائضا أو مزروجة أو كذا لو أدخلت  
 حال حياة السيد منيه المحترم حال خروجه فحملت ووضع ولد حيا أو  
 ميتا أو لحا وتبين فيه خلق آدمي لاربعة من النساء أو رجلين أو رجل وامرأتين  
 حرم عليه بيعها ورهنها وهبتها مع بطلان ذلك لخبر ابن ماجه والحاكم  
 ( أي أمة ولدت من سيدها فهي حرة عن دبر منه ) ونفسر الصحيحين عن أبي  
 موسى قلنا يا رسول الله انا نأني السبايا ونحب أنما نحن فما ترى في العزل  
 فقال عليهم السلام ان لا تفعلوا ما من نسمة كائنة الى يوم القيامة الا وهي كائنة فقوله  
 نحب أنما نحن دليل على امتناع بيعهن بالاستيلاء ومحل منع بيعها اذا لم يرتفع  
 الاستيلاء فان ارتفع كأن كانت لغير مسلم فيبيعت صح بيعها ولا يعود استيلاؤها  
 بعودها لسيدها ومثل استيلاء السيد أمته ايلاد الاب أمة فرعه التي لم يستولدها





من كان الله له عضدا فعلام يخاف من النوب  
وانى أضرع اليه تعالى جلّت قدرته ان ينفع به كل من اطلع عليه وأن  
يثيب كل من رأى زلة فستر او عيبا فغفر فن رأى عثرة قلم أو غلطة مطبعية  
أو تطويلا في غير محله أو العكس فليحمل ذلك على الجميل الحسن . جل  
السكامل المنزه عن النقص - وأنى أشكر من صميم قوادى حضرات  
اخوانى الذين تفضلوا بمؤازرتى وأمدونى بعنايتهم فى التصحيح والجمع  
والتنقيح ولسانى عاجز عن اداء حق الشكر لهم  
هذا وقد جامتنا التقاريط منهم منهالة تنساب فى مضمار البلاغة والبيان  
وتدل على ما فى نفوس حضراتهم من دواعى الاخلاص الشديد نحونا ولا  
يسعنى الا مقابلتها بالثناء والجد واعتذر عن نشرها لضيق المقام عيرانى  
لا يفوتنى التمنويه بما حبانى الله به من الحظ الامجد الاوفر حيث وفر حظ  
هذا المؤلف بزوغ شمس يوم بزوغ شمس حضرة صاحب الدولة ونكهة  
الامة (سعد باشا زغلول)

فهنأت نفسى يوم تم مؤلفى وفى النيل أعلام يلوح بها سعد  
فلهذا أشرقت عليه شمس السرور الذى عم الامة كلها ناطقا بحسن الولاة  
والعطف ومشرى بأنه خبر ما يقتضى فى أبهى عصر يسجل للنصر ونسأل  
الله حسن اختتام وصلى الله على سيدنا محمد النبى الامى وعلى آله وصحبه وسلم  
المؤلف

الثلاثاء ٢٥ رجب سنة ١٣٣٩ هـ

٤ ابريل سنة ١٩٢١ م









